الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس ــ سطيف ــ
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

أطروحـــــــة:

مقدمـــة لنيـــل شهـــادة دكتـــوراه علـــوم في العلـــوم الاقتصـــادية

الموضـــــوع:

دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر

تاريخ المناقشة :.....

إعداد الطالبة :
آمـــال شوتـــري

إشـــراف :
الأستاذ الدكتور صالحي صالح

أعضـــاء لجنـــة المناقشـــة :

د. عماري عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيســا
د. صالحي صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مشرفا ومقررا
د تاشريفت عبد المالك	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
د. زعباط عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر	عضوا مناقشا
د. عمراني عبد المجيد	أستاذ محاضر	جامعة الأغواط	عضوا مناقشا
د. بركان يوسف	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	عضوا مناقشا

السنـــة الدراسيـــة:2008/2007

باسم الله الرحمان الرحيم

الإهـــــــداء...

- إلى شهداء ثورة المليون ونصف المليون شهيد...
- إلى شهداء القدس وشهداء الحواسم...
- إلى كل أبطال المقاومة مهما كان شكلها و لونها...
- إلى من صبر معي وعليا، والديا الكريمين أطال الله في عمرهما...
- إلى إخوتي: عبد المجيد، عبد اللطيف، مليكة، جمال الدين، حياة، عبد القادر...
- إلى كل من تتلمذت على يديه، أساتذتي في الجزائر وفي العراق...
- إلى الأساتذة: الدكتور أحمد شوتري، الدكتور صالح صالحي...
- إلى كل الإخوة والرفاق.....

أرفع جهدي وتعبي عرفانا وامتنانا....

التشكرات...

وأنا أنتهي بعون الله من إعداد هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أسجل فائق تقديري وبالغ امتناني إلى:

ـــ عمي الدكتور أحمد شوتري الذي كان لي وعائلته نعم السند طيلة فترة دراستي خاصة أيام تواجدي ببغداد(2003/1997).

ـــ أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور صالحي الصالح الذي كان لي نعم المعلم والسند طيلة إشرافه على هذه الرسالة.

ـــ أستاذي المحترم الأستاذ الدكتور عبد الوهاب النجار الذي كان له الفضل في كتابة أولى أحرف هذه الرسالة.

ـــ الأستاذ القدير محمد بلوناس الذي كان لي نعم الأخ.

كما أسجل فائق شكري إلى :

ـــ أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية(1999/1997) وأساتذة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد(2003/2000) الصامد منهم والشهيد.

ـــ أساتذة وإدارة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية لجامعة فرحات عباس/ سطيف/ الجزائر وأذكر منهم الأستاذ الفقيد بوخاوة إسماعيل.

ـــ زملاء الدراسة والبحث ببغداد الدفعة(2003/2000): محمد، جليل، عبد الكريم، أسامة، وليد.

ـــ زملاء الدراسة والبحث بالجزائر الدكاترة: خبابة عبد الله، بوقرة رابح، سعيدي يحي، علي فتاك والأستاذات: نجوى عبد الصمد، نعيمة بودريسة، ابن فرج زوينة، الضاوية بلمبروك، سعدي دليلة، بلالطة رشاد.

ـــ الأخت حياة وزوجها المحترم الأستاذ درارجة عبد القادر، الأخ جمال الدين، الأخت لعروسي منى، الأخ ناصري حمزة والأخت عبلة..

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى:

ـــ مديرية التخطيط بوزارة التكوين والتعليم المهنيين وأخص بالذكر السيد بلعياضي علي، والسيد عين عزيز محمد.

ـــ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الصناعة وترقية الاستثمارات.

ـــ دار بيت الحكمة ببغداد(2003/2000).

ـــ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والبنك الإسلامي للتنمية بجدة المملكة العربية السعودية.

ـــ المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالقاهرة.

و أخيرا أتقدم بالشكر والتقدير إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الرسالة. وأشكر كل من مد لي يد العون والمساعدة من قريب أوبعيد...

فهـــرس مختصـــر

العنـــــوان | رقم الصفحة

مقدمـــة (ا – ح)
الجانب النظري: مدخل نظري حول مفهوم ومحددات التكوين المهنى والحيز الإقتـــصادي ونظـــم المعلومات الجغرافية. 1
الفصل الأول: مفهوم ومحددات التكوين المهني والحيز الاقتصادي..... 2-30
المبحث الأول: مفهوم ومحددات التكوين المهني..... 4
المبحث الثاني: مفهوم ومحددات الحيز الاقتصادي..... 13
المبحث الثالث: أهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني..... 20
خلاصة الفصل..... 30
الفصل الثاني: مستويات تطور الحيز الاقتصادي في منظور أهـــم المـــدارس الفكريـــة..... 31-55
المبحث الأول:تطور الحيز الاقتصادي على المستوى المحلي 33
المبحث الثاني: تطور الحيز الاقتصادي على المستوى الدولي..... 41
المبحث الثالث: تطور الحيز الاقتصادي على مستوى الموارد البشرية..... 46
خلاصة الفصل الثاني..... 54
الفصل الثالث: أهمية نظم المعلومات الجغرافية في توصيف الحيز الاقتصادي للتكوين المهني..... 55-78
المبحث الأول: تعريف نظم المعلومات الجغرافية ومكوناتها..... 57
المبحث الثاني: طرق عمل نظم المعلومات الجغرافية وأهميتها..... 64
خلاصة الفصل الثالث..... 76
الجانب التطبيقي: خصوصية الحيز الاقتصادي للتكوين المهنى بالجزائر 77-227
الفصل الرابع: مراحل تطور التكوين المهنى وهياكله المؤسسية والتنظيمية..... 79-109
المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري..... 81
المبحث الثاني: مراحل تطور التكوين المهني..... 89
المبحث الثالث: الهيكل المؤسساتي والتنظيمي للتكوين المهني..... 100
خلاصة الفصل الرابع..... 109
الفصل الخامس: أهداف المنظومة التربوية والتكوينية..... 110-137
المبحث الأول: زيادة معدلات الالتحاق..... 112
المبحث الثاني: تحقيق الكفاءة المالية..... 119
المبحث الثالث:ضمان النوعية..... 129
خلاصة الفصل الخامس..... 137
الفصل السادس: دراسة العرض من التكوين المهني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية..... 138-185
المبحث الأول: خارطة مؤسسات التكوين المهني..... 140
المبحث الثاني: خارطة مخرجات التكوين المهني الإقامي..... 157
المبحث الثالث:خارطة مخرجات التمهين..... 165
خلاصة الفصل السادس..... 185

الفصل السابع: مؤشرات الطلب على التكوين المهني..... **227-186**
المبحث الأول: مؤشرات عن سوق العمل..... **188**
المبحث الثاني: برامج التشغيل..... **204**
المبحث الثالث: مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية **2025** ومشروع الإستراتيجية الصناعية..... **213**
خلاصة الفصل السابع..... **227**
الخاتمـــة **233-229**
قائمة المراجع، الجداول ،الأشكال والخرائط..... **236-234**

مقدمـــة

ـــ أهمية الموضوع:

يتحدَد اقتصاد أي دولة بأبعاد محورية ذات دلالات معينة تتدرَج في الأهمية بحسب طبيعتها، حجمها وتنوعها. ويعد المورد البشري بعدا على قدر كبير من الأهمية، إذ يمكن أن تفوق أهميته أهمية رأس المال المادي كونه موردا يمكن الاستثمار فيه، تحديد قيمته، إدارته، تأهيله ورفع كفاءته.

وتواجه الجزائر في هذا الاتجاه تحديات كبيرة في ظل التقسيم الدولي الجديد للعمل. فصادراتها التي كانت تتكون بالأساس من مواد طاقوية لم تعد تلبي احتياجاتها بسبب التغيرات التي طرأت على البنى الإنتاجية، حيث تضاءلت نسبة الصناعات ذات الكثافة في استخدام المواد الأولية في مقابل تعاظم نسبة الخدمات والتقدم التقاني الذي أدى إلى إحلال المواد المصنعة المركبة محل المواد الأولية الطبيعية.

ومن ثم أصبحت مسألة البحث عن ميزات تنافسية جديدة لسلع أخرى ضرورة إن لم نقل حتمية. لاسيما بعد أن تحولت الكثير من الميزات التنافسية التي كانت تتمتع بها البلدان الصناعية إلى عدد كبير من البلدان النامية مثل: كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، البرازيل، المكسيك، الهند والصين. ويتفق الجميع على إمكانية حدوث ذلك في الجزائر إذا ما تم استغلال بعض القطاعات الهامة وتحديدا قطاع الموارد البشرية.

فرغم محدودية التطورات النوعية في السوق الجزائرية فيما يرتبط بالتقانيات الحديثة التي تتطلب موارد بشرية على درجة عالية من التكوين والخبرة، إلا أن هذا الوضع تزداد احتمالات تغييره في المدى الطويل في ظل الوعي المتنامي بضرورة الاستثمار في الموارد البشرية، لتأثيراتها الملموسة على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وحاجة الشركات الأجنبية الكبرى للأيدي العاملة ذات الأجور المنخفضة، فضلا عن استمرار تدني معدلات الخصوبة في معظم البلدان الصناعية. مما يجعل الإقتصاد الجزائري من الإقتصاديات المستفيدة في هذا المجال، خاصة والجزائر من الدول التي تمتلك طاقات مكونة ومؤهلة معتبرة سيكون لها التأثير الكبير من خلال حيزها الاقتصادي(علاقتها بمحيطها)على السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية، على الأقل في المدى المتوسط والبعيد.

وعليه، سنحاول دراسة الحيز الاقتصادي للموارد البشرية المكوَنة بالجزائر بوصفها أحد الأبعاد الأساسية التي ستؤثر بشكل مباشر على التوجهات التنموية والاقتصادية على المدى البعيد، بإبراز أهمية الجهود المبذولة في مجال التكوين المهني، والمتمثلة في العرض الذي تقدمه مراكز ومعاهد التكوين المهني، وما مدى تطابقه أو أقلمته مع الطلب المتجدد والمتغير الذي أصبحت تفرضه التحولات الجذرية منذ بداية العشرية الأخيرة للقرن الماضي. لأن العبرة ليست بكثرة وتنوع المهن فحسب بل بمدى مسايرتها للتطورات النوعية الوظيفية، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة.

ـــ الإشكالية:

يتكون النظام الوطني للتربية والتعليم والتكوين من نظام التربية والتكوين العام، ونظام التعليم العالي ونظام التكوين المهني الذي يقع بين النظامين المدرسي والجامعي من جهة وعالم الشغل من جهة ثانية، مما يجعل التكوين المهني يواجه نوعين من الطلب:

ـــ النوع الأول الذي يعبر عنه بعدد التلاميذ الذين يرفضهم النظام المدرسي لأسباب عديدة كالتسرب المدرسي وهو الطلب الاجتماعي.

ـــ النوع الثاني الذي يتمثل في احتياجات المؤسسات الاقتصادية لليد العاملة المكونة وهو الطلب الاقتـــصادي. هذا الطلب الذي أصبح يكتسي أهمية كبيرة في ظل عملية البحث عن التكيف العلمي والموضوعي للعرض من التكـــوين المهني مع ظروف ونظم الإنتاج الجديدة، ضمانا للمنافسة،كون عملية تنمية النشاط الاقتصادي تتطلب وباستمرار وجود العمالة المؤهلة التي تدعم سوق العمل بما يتماشى ومستجدات التطور الإقتصادي والإجتماعي.

وعليه ستتمحور الإشكالية حول الأسئلة الآتية:

ما هو الحيز الإقتصادي للتكوين المهني؟ وما مدى التوافق الكمي والنوعي والمكاني بين العرض والطلب في مجال التكوين المهني؟ وما هي أهمية الجهود الوطنية في مجال تنمية العرض من التكوين المهني، الذي سيواجه طلبا متزايدا ومختلفا في ظل التحولات الجديدة والتطورات الحالية والمستقبلية للاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يتعلق بطبيعة الموازنة بين حجم ونوعية التكوين المهني وإبراز الأبعاد الاقتصادية للموضوع؟

ـــ فرضية الدراسة:

على الرغم من وجود إمكانيات تكوينية معتبرة في مؤسسات التكوين المهني، إلا أن هناك محدودية في التوافق بين مخرجات التكوين المهني وبين التغيرات الكمية والنوعية والمكانية لطلب القطاع الاقتصادي بعد التحولات الجذرية للإقتصاد الجزائري.

و يمكن تقسيم هذه الفرضية الرئيسية إلى ثلاث فرضيات جزئية هي:

ـــ محدودية التوافق الكمي بين مخرجات التكوين المهني وبين مناصب العمل المتوفرة؛

ـــ محدودية التوافق النوعي بين مخرجات التكوين المهني وبين التطورات النوعية التي يتطلبها منصب العمل المستهدف؛

ـــ محدودية التوافق المكاني بين مخرجات التكوين المهني وبين خصوصية المكان والمنطقة ذات العلاقة.

ـــ أهداف البحث:

يتناول **الجانب النظري** للدراسة عددا من الأهداف أبرزها :

ا ـــ إظهار خصوصية التكوين المهني كبعد اقتصادي يكتسي أهمية مركزية من خلال توضيح المفاهيم ذات العلاقة، الأدوار الرئيسية والآثار؛

ب ـــ تحديد مفهوم الحيز الاقتصادي وأهميته، و ماله من خصوصية من خلال محاولة إبراز أوجه التشابه بينه وبين مفاهيم أخرى متقاربة معه في المعنى وكذا أوجه التباين بينها؛

جـــ ـــ إظهار فكرة الحيز الاقتصادي التي يمكن تلمسها في ثلاث منظومات أساسية تطورت بصورة تكاد تكون منفصلة، تتعلق المنظومة الأولى بمستوى التحليل داخل الوطن الواحد في إطار وسيط بين الاقتصاد الجزئي والكلي، والحديث هنا سيكون عن اقتصاد جهوي، محلي أو إقليمي، فنكون أمام قضايا التوطن الصناعي ونظريات الاستقطاب وغيرها. والمنظومة الثانية تختص بمستويات التحليل الكلي في أوسع نطاق لها وهو الاقتصاد الدولي بما تتضمنه هذه المستويات من ركائز و قواعد تميزها. والمنظومة الثالثة وهي المرتبطة بالموارد البشرية المكونة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسة ستركز على المنظومة الثالثة مع التعرض للمنظومة الأولى والثانية في حدود إرتباطها بالموضوع.

د ـــ استخدام المفاهيم المتعلقة بالحيز الاقتصادي لدراسة خصوصية التكوين المهني كمورد بشري بالغ الأهمية.

أما **الجانب التطبيقي** فيهدف إلى:

ا ـــ وضع خارطة للعرض من التكوين المهني(الإقامي والتمهين) على مستوى كل ولايات الوطن، باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية التي تهدف إلى تخزين ومعاينة ومعالجة البيانات الاقتصادية ذات الطبيعة الجغرافية، لجعل المعلومة أكثر دقة وأكثر مرونة وديناميكية، فيسهل التحليل وبالتالي اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب فيما يتعلق بنواحي الطلب على التكوين المهني.

وتستخدم هذه التقنية ما يعرف بالـــ Mapinfo وهو برنامج موضوع يعمل في محيط Windows، يسمح بتحقيق التحاليل الجيوغرافية بوصفه من أحسن أدوات إعداد الخرائط، من خلال تركيبه للمعلومات في شكل جداول. والجدول هو مجموعة من الملفات التي يتحكم فيها هذا البرنامج من أجل تخزين المعلومة وتحويلها إلى خرائط موضوعية(إظهار السمات أو البيانات في شكل رسومي) عن طريق ربط عدة مستويات من البيانات المكانية، وهو الأفضل حاليا لتحقيق هذه المعالجة المرتبطة بنظم المعلومات الجغرافية.

ب ـــ دراسة اقتصادية للعلاقة بين العرض والطلب في مجال التكوين المهني على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال دراسة خصوصية كل من المنظومة التربوية والتكوينية وسوق العمل.

ـــ حدود البحث:

ا ـــ طبيعة الموضوع وتعدد أبعاده تستدعي التركيز على مفهوم الحيز الاقتصادي دون غيره من المفاهيم لاسيما المقاربة له، وعلى التكوين المهني الإقامي والتمهين الذين تقوم بهما مراكز التكوين المهني والمعاهد المتخصصة بوصفهما من أهم أنماط التكوين التي تعتمدها الجزائر؛

ب ـــ تركيز الدراسة على المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري؛

جـــ ـــ سيتم تقديم خارطة توزيع مؤسسات التكوين المهني ومخرجاته بناء على آخر إحصائيات وزارة التكوين والتعليم المهنيين التي قدمتها في ماي **2006** والتي يتم تجديدها خلال سنتين كأحسن تقدير.

د ـــ دراسة الطلب على التكوين المهني من خلال بعض المؤشرات فقط، لصعوبة وضع خارطة الطلب وعلى مستوى كلي، مثلما هو الشأن بالنسبة للعرض من التكوين المهني لأسباب عديدة منها:

ـــ المرحلة الانتقالية والوضع الحساس للمؤسسة الجزائرية الذي جعلها عاجزة عن وضع تصور مبدئي عن طلبها الحقيقي من اليد العاملة المؤهلة التي يمكن أن توفرها مؤسسات التكوين المهني أو مؤسسات أخرى بسبب غياب استراتيجية اقتصادية واضحة ومحددة.

فحسب الجهات المعنية التي تم الاتصال بها في إطار هذه الدراسة، لا يوجد هناك أي تنسيق حقيقي بين المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، سوى بعض الجهود التي قامت بها هذه الأخيرة مع بعض الوزارات الأخرى، كوزارة البناء والأشغال العمومية في السنوات الأخيرة، وقيامها أيضا بجلسات التكوين والتعليم المهنيين مع بعض الأطراف المعنية.

ـــ غياب نظام معلوماتي حول المؤسسات في الجزائر مما صعب مسألة التحقيقات حولها، ليس في مجال التكوين فقط بل في كل المجالات، على الرغم من أن القانون يجبر كل مؤسسة بوضع ما يعرف ببطاقة المؤسسة التي تتضمن رقم المؤسسة التعريفي، السجل التجاري، الوضع الضريبي والجبائي ومواردها البشرية وغيرها، لكن تطبيق ذلك لم يتم بصورته الكاملة لحد الآن.

لذلك تم الاعتماد على بعض مؤشرات الطلب على التكوين المهني من خلال مؤشرات سوق العمل، برامج التشغيل في الجزائر وموقع التكوين المهني في كل من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومشروع الإستراتيجية الصناعية، لتحديد الملامح المستقبلية التي سيكون عليها الطلب على التكوين المهني.

ـــ منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوافق وطبيعة الموضوع واشكاليته، انطلاقا من كونه منهجا يصف الظاهرة وصفا دقيقا كما وكيفا، من خلال جمع المعلومات النظرية والبيانات الميدانية عن المشكلة موضوع البحث، ثم تصنيفها، تحليلها وإخضاعها للدراسة للوصول إلى النتائج المرجوة.

ـــ خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على سبعة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة ومجموعة من الملاحق.

ويتكون **الجانب النظري** من ثلاثة فصول، **الفصل الأول** يشكل مدخلا نظريا حول مفهوم ومحددات كل من التكوين المهني والحيز الاقتصادي: تعريف التكوين وأهم المصطلحات المتقاربة معه وتعريف التكوين المهني ، تعريف الحيز الاقتصادي وأهم المصطلحات المقاربة له، وأهمية الحيز الإقتصادي للتكوين المهني.

يتضمن **الفصل الثاني** مستويات تطور الحيز الاقتصادي في منظور أهم المدارس الفكرية المختلفة: على المستوى المحلي والدولي، وعلى مستوى الموارد البشرية.

أما **الفصل الثالث** فسيتناول نظم المعلومات الجغرافية كأداة لدراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني(تعريفها، مكوناتها، طرق عملها وأهميتها).

و يشتمل **الجانب التطبيقي** للبحث على أربعة فصول: **الفصل الرابع** يتضمن طبيعة الاقتصاد الجزائري وأهم مراحل تطور التكوين المهني وهياكله المؤسسية والتنظيمية بالجزائر.

ويتعرض **الفصل الخامس** لدراسة خصوصية المنظومة التربوية والتكوينية من خلال مدى تحقيقها لأهدافها الرئيسية: هدف زيادة معدلات القيد، هدف تحقيق الكفاءة المالية، وهدف ضمان النوعية.

أما الفصل **السادس** فيتضمن خارطة عرض التكوين المهني الإقامي والتمهين حسب المناطق والولايات، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

وأخيرا **الفصل السابع** الذي سوف يتناول فيه بعض مؤشرات الطلب على التكوين المهني المرتبطة بسوق العمل، برامج التشغيل ومشروع الإستراتيجية الصناعية وعلاقة ذلك بالعرض المتاح من التكوين المهني في حيزه الاقتصادي.

ـــ صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة:

ا ـــ افتقار المكتبة الجزائرية للكتب الاقتصادية المتخصصة في اقتصاديات التكوين المهني والمرتبطة بالتجربة الجزائرية تحديدا، حيث لم نتحصل على أي كتاب يهتم بهذا الموضوع بشكل مباشر، وجل ما كتب هو عبارة عن بعض الرسائل خاصة في علم الاجتماع وعلوم التربية أو إصدارات لبعض الوزارات والهيئات ذات الصلة؛

ب ـــ ضعف دور قسم الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الذي لا يقوم بأرشفة معلوماته على الرغم من أننا في عصر تكنولوجيا المعلومات التي تعد من أهم متطلبات نجاح الاقتصاد الحديث؛

جـــ ـــ تحفظ بعض الجهات المعنية في تزويد الباحثة بالمعلومات والوثائق والبيانات لتزامن الدراسة مع استمرار الإصلاحات الاقتصادية والتحولات ذات العلاقة فضلا عن تضاربها واختلافها في بعض الحالات؛

د ـــ الصعوبات المرتبطة بتطبيق نظم المعلومات الجغرافية لحداثة التجربة وحاجتها للتحكم في أكثر من تخصص.

كما ساهمت ظروف الاحتلال الأمريكي للعراق والتي عشنا تفاصيلها المريرة في بغداد في تعطيل هذه الدراسة نظرا للإرهاصات النفسية التي مازالت تعيشها الباحثة لحد الساعة.

ولقد تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة فضلا عن زيارة بعض الجامعات ومراكز البحث العلمي لكل من الجزائر وبغداد ومصر والمملكة العربية السعودية والمغرب على مجموعة من التقارير المهمة من بينها:

ـــ آخر إحصائيات وزارة التكوين والتعليم المهنيين ماي**2006**.

ـــ تقرير العقد الإقتصاي والاجتماعي للثلاثية **2004**(الحكومة، نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الباترونا).

ـــ تقرير مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية **2025**(وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة والسياحة).

ـــ تقرير مشروع الإستراتيجية الصناعية **2007**(وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات).

الجانب النظري: مدخل نظري حول مفهوم ومحددات التكوين المهني والحيز الإقتصادي ونظم المعلومات الجغرافية

يتناول الجانب النظري للدراسة بعض المفاهيم المرتبطة بالتكوين المهني والحيز الاقتصادي، مستويات تطور الحيز الاقتصادي في منظور أهم المدارس الفكرية، ويتعرض لنظم المعلومات الجغرافية كأداة في توصيف الحيز الاقتصادي للتكوين المهني. حيث سيتم استعراض كل هذه العناصر في ثلاثة فصول أساسية هي:

الفصل الأول: مفهوم ومحددات التكوين المهني والحيز الاقتصادي.
الفصل الثاني: مستويات تطور الحيز الاقتصادي في منظور أهم المدارس الفكرية.
الفصل الثالث: أهمية نظم المعلومات الجغرافية في توصيف الحيز الإقتصادي للتكوين المهني.

الفصل الأول:

مفهوم ومحددات التكوين المهني والحيز الاقتصادي

يأخذ الحيز بشكل عام معان كثيرة كون كلمة حيز كلمة واسعة وغير محددة، ويزداد الأمر فيها تعقيدا كلما قمنا بتوصيفها، لا سيما مع التطورات التي يشهدها العالم والتي حولت الكثير من المفاهيم باتجاهات كيفت بالأساس لخدمة مرامي واستراتيجيات أطراف معينة.

فالحدود على سبيل المثال بعد أن كانت تلك الخطوط المرسومة حول الدولة التي تسيطر على مساحة معينة من الأرض، فهي اليوم حيث تأخذ المصالح موقعها.

ولا يبتعد الحيز الاقتصادي كثيرا عن هذا الاتجاه، إلا أنه يمكن القول ابتداء أن هذا النوع من الحيائز لا يمكن دراسته إلا ضمن مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي قد تنشأ بين مجموعة من العناصر(أنشطة، وحدات، مشاريع، أقاليم، دول، تكتلات...). علاقات تتميز في كثير من الأحيان بنفس الخصائص سواء على المستوى المحلي أو الدولي أو البشري على الرغم من احتفاظ كل مستوى بالخصوصية التي تميزه عن غيره.

وسنحاول في هذا الفصل تبيان أهم محددات هذا الحيز والمصطلحات المتقاربة معه بعد إظهار خصوصية التكوين المهني بوصفه استثمارا بشريا على قدر كبير من الأهمية. وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم ومحددات التكوين المهني.
المبحث الثاني: مفهوم ومحددات الحيز الاقتصادي.
المبحث الثالث: أهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني.

المبحث الأول: مفهوم ومحددات التكوين المهني

قبل أن نبدأ في إعطاء بعض التعاريف المرتبطة بالتكوين بشكل عام والتكوين المهني بشكل خاص نسجل النقاط التالية:

ا ـــ استعمل مصطلح "التكوين" في الفكر الإداري الفرنسي وكان يقصد به في الأصل التكوين الأساسي والأول للمهارة أو المعرفة، حيث أشير له في الفكر الفرنسي والإنجليزي بالتدريب التعريفي أو التدريب التوجيهي أو التدريب الإنضمامي[1].

ب ـــ يستخدم أهل المغرب العربي كلمة تكوين **Formation** *ويستخدم أهلنا بالمشرق العربي كلمة تدريب **Training** للتأشير للشيء نفسه.

فالتكوين والتدريب يؤشران لمفهوم واحد على الأقل من ناحية الاستخدام المتداول بين مشرقنا العربي ومغربه. وربما كان المشرق العربي أكثر تطرفا في استخدام مصطلح " تدريب"، إذ وفي كل الحالات التي سألنا فيها أهل الاختصاص عن التكوين هناك، وفي كل الردود على مراسلاتنا من الجامعات والمكتبات، كان يطرح علينا السؤال نفسه: ماذا تعنون بكلمة تكوين؟ وعندما كنا نشرح لهم بالتحديد ماذا نريد؟ يقولون: إنكم تقصدون"التدريب".

وللوقوف على أهم محددات التكوين المهني سنتناول في هذا المبحث بعض التعاريف المرتبطة بالتكوين والمهنة بشكل عام والتكوين المهني بشكل خاص من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف التكوين وأهم المصطلحات المتقاربة معه.
المطلب الثاني: تعرف المهنة.
المطلب الثالث: تعريف التكوين المهني.

المطلب الأول: تعريف التكوين وأهم المصطلحات المتقاربة معه

تعددت التعاريف التي أعطيت للتكوين، لذلك حاولنا التركيز على أهمها وأهم المصطلحات المتقاربة معه . مع العلم أن معظم هذه التعاريف لا تعدو أن تكون مجرد صياغات متعددة لمفهوم واحد. ويكفي للدارس أو الباحث أن يستوعب جوهر المفهوم ويركبه بالطريقة أو الصيغة التي تنسجم مع بنائه الفكري واللغوي وأكثر من ذلك أن تتوافق وأهداف دراسته.

---

[1] إبراهيم عبد الله ، حمزة المختار، دور التكوين في تثمين الموارد البشرية مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد السابع ، بسكرة، الجزائر، 2005، ص: 239.

*هناك من يرى بأن الاختلاف في الاستخدام في المشرق العربي ومغربه راجع لثقافة المغرب العربي الفرنسية ولثقافة المشرق العربي الانجليزية لأسباب تاريخية معروفة.

ويتناول هذا المطلب النقاط الآتية:

أولا: تعريف التكوين.
ثانيا: أهمية التكوين.
ثالثا: أهم المصطلحات المتقاربة مع التكوين(التربية والتعليم)

أولا:تعريف التكوين

يعرف التكوين في أبسط صوره بأنه تخطيط عملي تقوم به الإدارة العليا لإكتساب الفرد مهارات وقدرات وسلوكيات جديدة في العمل، تعديل وتطوير سلوك الفرد ليتخذ سلوكيات إنتاجية جديدة وتنمية اتجاهات الأفراد نحو الإدراك الصحيح [1] ومن بين أهم التعاريف التي أعطيت للتكوين نذكر:

1 ــ تعريف الأمم المتحدة للتكوين:

عرفته الأمم المتحدة سنة **1996** على أنه "عملية تبادلية لتعليم وتعلم مجموعة من المعارف والأساليب المتعلقة بالحياة العملية، فهو نشاط لنقل المعرفة إلى الأفراد والجماعات الذين يعتقد أنهم يستفيدون منها، فالتكوين باختصار هو نقل المعرفة ونقل المهارات".

2 ــ تعريف الجمعية الأمريكية للتكوين:

عرفته الجمعية الأمريكية للتكوين على أنه " تخصص فرعي من تخصصات حقل القوي البشرية في المنظمات، يهتم بتحديد وتطوير الغايات الرئيسية للقوى البشرية من خلال التعلم المخطط، مما يساعد الأفراد على تأدية وظائفهم الحالية والمستقبلية. [2]

3 ــ تعريف بعض الباحثين للتكوين:

عرفه باحثون كثر منهم بايرز(**1970**) الذي وصفه بالجهد المنظم والمخطط لتزويد القوى البشرية في الجهاز الإداري بمعارف معينة وتحسين تطوير مهاراتها، وتغيير سلوكاتها واتجاهاتها بشكل ايجابي وبناء، أما ميجينسون(**1970**) فعرفه بأنه اكتساب مهارات وأساليب معينة.

ويرى فيه جونسون(**1970**) عملية تهدف إلى تغيير سلوك المتكون لسد الفجوة بين الأداء الفعلي ومستوى الأداء المطلوب [3].

وكل هذه التعاريف مجتمعة تشير إلى الحقائق التالية:

ــ التكوين نشاط إنساني.

ــ التكوين نشاط مقصود بمعنى له أهداف يراعيها ويمكن قياسها.

---

[1] سامية فتحي عفيفي وكاميليا يوسف الجنابي، دراسات متقدمة في إدارة وتنمية الموارد البشرية، حورس للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص(223، 224).

[2] عبد المعطي محمد عساف، التدريب وتنمية الموارد البشرية: الأسس والعمليات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون تاريخ، ص: 26.

[3] المرجع نفسه، ص: 27.

ـــ نشاط متعدد الأهمية، فهو مفيد للفرد وللمؤسسة و المنظمة والمجتمع ككل.

ثانيا: أهمية التكوين

تظهر أهمية التكوين على ثلاث مستويات: على مستوى الفرد، على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى المجتمع.

1ـــ أهمية التكوين بالنسبة للفرد

يكسب التكوين الفرد المعارف، الخبرات، المهارات، السلوكيات، والاتجاهات والقيم كما يوضحها الجدول أدناه:

الجدول رقم1: أهمية التكوين بالنسبة للفرد

اكتساب المعارف	اكتساب الخبرات
– المعارف الأساسية في ميدان العمل.	– الخبرات الاختصاصية في مجال العمل.
– المعارف الاختصاصية في ميدان العمل.	– خبرات التميز عن الآخرين.
– منهجيات وآليات العمل.	– الخبرات المتوافرة في البيئة الخارجية.
– أساليب ممارسة العمل.	– تجنب المشكلات ومعالجتها بشكل منهجي.
– المعارف المتعلقة بالعلوم الإدارية والثقافية المؤسسة.	– استثمار التقانات الجديدة.
– الثقافة العامة واللغات الأجنبية.	
– معرفة مكامن القوة/ الضعف في المؤسسة والبيئة.	

اكتساب المهارات	اكتساب السلوكيات والاتجاهات والقيم
– المهارات المتعلقة بالشخصية.	– قيم التعلم المستمر.
– المهارات الفكرية والذهنية اللازمة للعمل.	– قيم الايجابية والتعاون في العمل.
– المهارات الفنية المطلوبة للعمل.	– قيم المواظبة والمثابرة والمبادرة.
– المهارات الإنسانية للتعامل مع الآخرين.	– اتجاهات التميز وقبول التعدد والتنوع.
	– اتجاهات المرونة في التعامل.
	– اتجاهات الاندماج والانخراط بعمل الفريق.

المصدر: محمد مرعي، دليل التدريب في المؤسسات والإدارات، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 2001، ص: 20.

2 ـــ أهمية التكوين بالنسبة للمؤسسة:

يساعد التكوين الموسسة على:

– تحقيق الأداء الأفضل للعمال.

– مسايرة التطور التكنولوجي وزيادة المهارات الفنية.

– توطيد العلاقات الإنسانية وربط العامل بالمؤسسة من خلال زيادة الشعور بالولاء والانتماء.

3 ــ أهمية التكوين بالنسبة للمجتمع

يرفع التكوين من كفاءة الاستخدام للموارد البشرية عن طريق حسن الاستثمار فيها، مما يزيد من معدلات النمو ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف التنمية. انطلاقا من كون التكوين وسيلة مهمة لتنمية وتحسين الكفاءة الإنتاجية ومن أفضل مجالات الاستثمار في البشر.[1]

ومما سبق يمكن القول بان التكوين مفهوم مركب يتكون من عدة عناصر فهو يعني تغييرا إلى الأحسن أو تطويرا في معلومات الفرد وقدراته ومهاراته وأفكاره وسلوكياته واتجاهاته، وذلك بهدف إعداد الفرد إعدادا جيدا لمواجهة متطلبات الوظائف الحالية وتنمية مهاراته الفنية والذهنية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية.

فالتكوين هو عملية احتضانية لإمكانات الفرد وقدراته ومعارفه، لجعلها تتوافق مع إمكانات المؤسسة ومتطلباتها من جهة ومع متطلبات المجتمع والمحيط من جهة أخرى.

ثالثا: أهم المصطلحات المتقاربة مع التكوين(التربية والتعليم)

لا يمكن لهذه العملية الاحتضانية المتمثلة في التكوين أن تكتمل إلا بالترابط والتكامل مع عمليات أخرى لا تقل أهمية عنها والتي عادة ما يختلط مفهومها مع مفهوم التكوين على الرغم من خصوصية كل واحدة منها، هذه العمليات هي عملية كل من التربية والتعليم. وسنحاول تلخيص علاقة التكوين بهذه المصطلحات من خلال أوجه عديدة هي:[2]

- من حيث التعريف ومجال التركيز.
- من حيث الهدف والمؤسسات المتخصصة.
- من حيث الزمان والمسؤولية.
- من حيث العلاقات والشروط الأساسية.

1 ــ من حيث التعريف و مجال التركيز:

ا ــ من حيث التعريف:

- التربية: هي عملية تستهدف بناء وتطوير منظومة القيم والأفكار ضمن سياق فلسفي أوعقيدي محدد.
- التعليم: هو عملية تستهدف بناء أو تطوير منظومة معارف عملية ضمن سياق تطبيقي معين، وعلى قاعدة الاختيار الفلسفي والعقيدي المحدد(احترام هذه الفلسفة كهوية).
- التكوين: عملية تستهدف بناء أو تطوير منظومة مهارات تطبيقية ضمن سياق معرفي محدد، وعلى قاعدة الاختيار الفلسفي العقيدي للمجتمع أو للمنظمة(احترام هذه الفلسفة كهوية).

ب ــ من حيث مجال التركيز:

- التربية: تركز على القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد والأفكار العامة.
- التعليم: يركز على المعارف والمناهج العلمية، والمداخل والأساليب التطبيقية المتعلقة بجميع مقومات الشخصية للأفراد أو الجماعات.

---

[1] راجع في ذلك : نفيسه محمد باشري ، مصطفى كامل، إدارة الموارد البشرية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2001 ، الوحدة الخامسة.

[2] راجع في ذلك: عبد المعطي محمد عساف، مرجع سابق، ص(27..30).

– التكوين: يركز على المعارف والمناهج العلمية، ومهارات تطبيقها فيما يتعلق بجميع مقومات الشخصية للأفـــراد والجماعات.

2 ــ من حيث الهدف والمؤسسات المتخصصة

ا ــ من حيث الهدف:

– التربية: تهدف إلى بناء الهوية العامة وترسيخ قواعد الثقافة الحضارية للأفراد والجماعات في المجتمع المدني.

– التعليم: يهدف إلى بناء الشخصية العلمية الثقافية القادرة على التفاعل مع تحديات الحياة ومواجهتها والمساهمة في شروط تطويريها بغض النظر عن حدود الزمن أو المكان، مع التركيز على بناء المجتمع أو الدولة الـــتي ينتمـــي إليهـــا الأشخاص المعنيون.

– التكوين: يهدف إلى بناء الشخصية العلمية والعملية القادرة على فهم الحياة، وتسطير منجزات الحـــضارة العلميـــة لخدمة تطوير هذه الحياة بغض النظر عن حدود الزمان أو المكان، مع التركيز على بناء المجتمع أو المنظمة التي ينتمي إليها الأشخاص المعنيون.

ب ــ من حيث المؤسسات المتخصصة فيمكن تصنيفها إلى:

– مؤسسات التربية: جميع المؤسسات التعليمية والتربوية التكوينية.

– مؤسسات التعليم: المؤسسات التعليمية في المدارس والجامعات.

– مؤسسات التكوين: المؤسسات التكوينية كالمعاهد والمراكز والإدارات التكوينية المتخصصة.

3 ــ من حيث البعد الزمني والمسؤولية

ا ــ من حيث البعد الزمني:

– التربية: بعد طويل المدى (استراتيجي).

– التعليم: بعد مرحلي، حيث يعاد تنظيم وتطوير المناهج، العملية التعليمية ووسائلها وأشخاصها حسب المستجدات التي قد تكون قصيرة أو متوسطة المدى.

– التكوين: بعد مرحلي، وذلك حسب ظروف كل منظمة، وما تتعرض له أعمالها وأحوالها والعاملون فيهـــا مـــن تغييرات.

ب ــ من حيث المسؤولية:

–التربية: تقع المسؤولية على رجال الفكر، وأشخاص السلطة السياسية العليا، وعلى القيادات الإداريـــة العليـــا في المجتمع أو في المنظمة، وكذلك على القيادات التعليمية والتكوينية.

– التعليم: تقع المسؤولية على أجهزة التعليم وإدارته، ثم على القائمين على وضع المناهج التعليميـــة وعلـــى إدارات العملية التعليمية نفسها.

– التكوين: تقع المسؤولية على أجهزة التكوين وإدارته، وعلى القيادات الإدارية والمنظمات والأجهزة المختلفة.

4 ــ من حيث العلاقات والشروط الأساسية:

ا ــ من حيث العلاقات:

– التربية: التقاء ومواجهة شاملة بين رجال الفكر، والقيادات السياسية، والقيادات الإدارية والاجتماعية لتحديد الاختيارات الفلسفية أو العقيدية بصورة متماسكة وشاملة.

– التعليم: التقاء ومواجهة شاملة ومستمرة بين قادة سوق العمل وأجهزة التخطيط والقيادات التعليمية لربط التعليم باحتياجات سوق العمل وتطوراته ومستلزماته العلمية والعملية.

– التكوين: التقاء ومواجهة شاملة ومستمرة بين القيادات الإدارية العليا وبين مديري التكوين.

ب ــ من حيث الشروط الأساسية:

– التربية: الاعتقاد الجازم بان أي فرد أو منظمة أو أمة لا تملك هوية فلسفية محددة تعمل أجهزة التربية على أساسها تكون بلا حاضر، وتفقد أهم موجهات المستقبل للرؤيا الشاملة والثاقبة(حالة ضياع).

– التعليم: يجب أن يتشبع العاملون في حقل التعليم بمنظومة القيم التي يعتنقها المجتمع أو المنظمة، لتكون أساس انتمائهم، والتمسك بهدف يقضي بأن توضع المعرفة في سياقها التطبيقي.

– التكوين: تشبع المتكونين والعاملين في حقل العمل على حد سواء بمنظومة القيم التي يتبناها المجتمع أو المنظمة لتكون أساس انتمائهم، والتمسك بهدف يقضي بضرورة أن تكتسب المهارة وتزدهر على قاعدة المعرفة.

و على الرغم من وجود هذه الفروقات أو التمايزات، إلا أن مفاهيم التكوين والتعليم والتربية تبقى مفاهيم متكاملة ومتفاعلة لا يجوز الفصل بينها عند الحديث عن أي عمليات تطوير أو تنمية للإنسان أو الجماعة الإنسانية. فهذه المفاهيم الثلاثة تشكل معا مثلثا يحتوي بين أضلاعه كل الأساليب اللازمة للتعامل مع نظام الشخصية الإنسانية الفردية والجماعية فـــ:

التربية هي عملية بناء منظومة القيم في سياق علمي وعملي. التعليم هو عملية نقل وتنمية للمعارف في سياق منهجي وتطبيقي. التكوين هو عملية صقل وتنمية المهارات في سياق معرفي ومنهجي وعلمي.

وتشكل معا مثلث النوعية(التعليم، التكوين، التربية).

الشكل رقم1 : مثلث النوعية

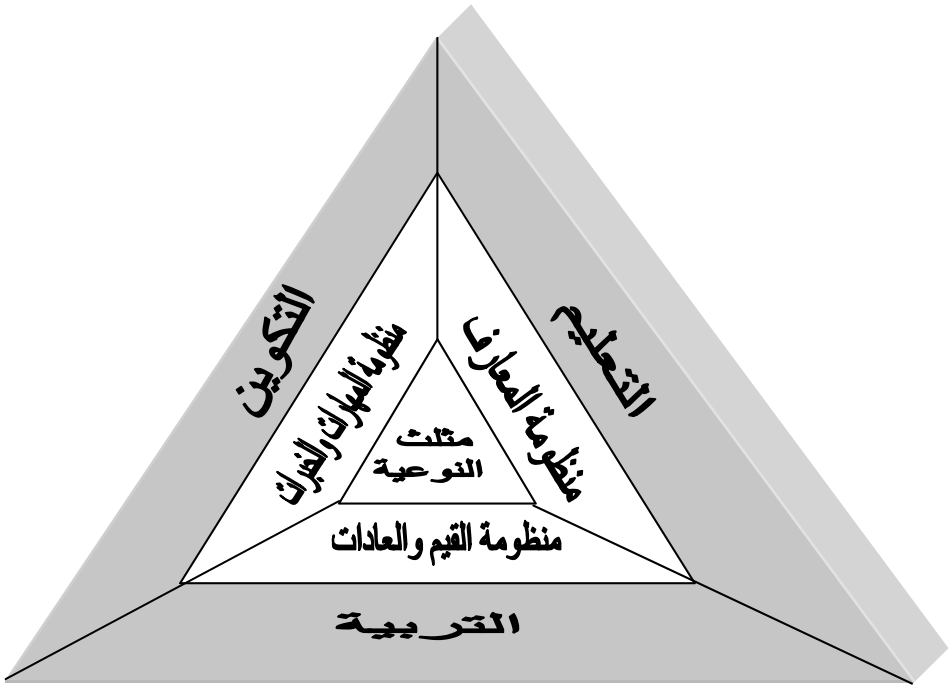

المصدر:عبد المعطي محمد عساف، مرجع سابق، ص:36.

باختصار يمكن القول أن التكوين هو كل أوجه التعلم الذي يتلقاه الفرد من مهارات وخبرات وقيم وسلوكيات عملية.

المطلب الثاني : تعريف المهنة

يتناول هذا المطلب النقاط الآتية:

أولا: تعريف المهنة لغة.
ثانيا: تعريف المهنة اصطلاحا.

أولا: تعريف المهنة لغة

المهنة لغة تعني: مهن مهنا ومهنة، ومهنة الرجال، ومهن مهنا: عمل في صيغته، المهنة والمهنة، الحذق في العمل والخدمة، جمعها مهن ومهن، يقال:"...قامت المرأة بمهنة بيتها ..." بمعنى بإصلاحه وما مهنتك؟ أي ما عملك؟ وخرج في ثياب خدمته التي يلبسها في أشغاله. وامتهن الرجل: استعمل للخدمة.

ثانيا: تعريف المهنة اصطلاحا

لم يكن هناك تعريف واحد متفق عليه، فلقد تعددت التعاريف والعناصر المكونة لها. لكن اتفقت في معظمهـــا على أن المهنة هي:

- هيكل معرفي متخصص.
- تطبيق قدرات وكفاءات متقدمة.
- مبادئ عامة.
- خدمة للصالح العام.

حيث عرفت المهنة على أنها مجال للسعي الإنساني الدءوب المدعم بهيكل معرفي شديد الوضـــوح والتحديـــد، متضمنا المبادئ الأساسية التي يمكن استخدامها بشكل عام في كافة التطبيقات والأساليب المتوفرة في هذا المجال. مع وجود ممارسين لديهم مهارة وخبرة في تطبيق هذه الأساليب وتوجيهها للصالح العام.[1]

أما خصائصها فحددت بـــ :

- دليل أخلاقي(ميثاق شرف المهنة).
- هيكل معرفي منظم مقبول.
- مهارات متخصصة أو قدرات محددة.
- حد أدنى من التعلم لدى الأعضاء القائمين عليها.
- شهادات بإمكانيات تحقيق الأعضاء للوضع أو المكانة المهنية.
- عملية ذات ترتيب معين في الوفاء بالمسؤوليات.
- فرص الإعلان وتبادل الأفكار بين الأعضاء.
- قبول مختلف فروع المهنة، وبشرط فصل كل من يخل بها[2].

المطلب الثالث: تعريف التكوين المهني وأهميته

من خلال تعريفنا للتكوين بشكل عام وللمهنة بشكل خاص يمكن تعريف التكوين المهني و أهميته في العناصر الآتية:

أولا: تعريف التكوين المهني.
ثانيا: أهمية التكوين المهني.

[1] عبد الرحمان توفيق ، التدريب: المبادئ والأصول العلمية – موسوعة التدريب والتنمية البشرية، الجزء الأول، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 1994، ص: 34.
[2] المرجع نفسه، ص(58، 59).

أولا: تعريف التكوين المهني

يعرف التكوين المهني على أنه ذلك التعلم في نطاق ضيق والذي يرتبط بمهنة واحدة، بوصفه ارتباطا بالجانب العملي ضمن ناحية واقعية معينة، فهو ينصب على ذلك التكوين في مجال الحرف التي تتطلب قدرا كبيرا من المهارة، المعرفة، الاستقلالية في الحكم والتقدير.

عرفه المكتب الدولي للعمل على أنه مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى ضمان الحصول على المعارف والمؤهلات والسلوكيات الضرورية للقيام بمهنة أو بعض المهن بكفاءة عالية، كما عرف على أنه عملية تأهيل وتطوير مؤهلات السكان. (1)

وفي الواقع ظهر هذا النوع من التكوين في القرن التاسع عشر مع بداية تطور التشريعات الاجتماعية والتي صاحبتها تغييرات كبيرة في مفهوم تنظيم العمل، من بينها التركيز على التكوين الكيفي للعمال(اكتسابهم مزيدا من المهارات والخبرات) بدرجة كبيرة حتى أصبحت النقابات تدعم أي مشروع يؤدي إلى زيادة التعليم المهني، وكان ذلك مع ظهور المدن الصناعية والمدن الحديثة التي أنشئت بفعل التوسع المذهل للمجالات الحضرية. (2)

كما يظهر تاريخ تطور التكوين الذي صاحب التوسع الصناعي الكبير أن" دى وايت كلينتون" هو أول من أنشأ مدارس التكوين المهني" بمفهومه الحديث " بنيويورك سنة **1809**. ثم انتشرت هذه المدارس فيما بعد إلى كل المجالات: الزراعة، التعليم، إدارة الأعمال، المحاسبة، الصحافة، وغير ذلك، فضلا عن فتح بعض المدارس أو الفصول المسائية للتكوين المهني عام **1884** في نيويورك. (3)

وحملت بعد ذلك ظروف الكساد تأييدا كبيرا للتكوين المهني، حيث وجد الكثير من العمال أنفسهم في بطالة إجبارية، وأصبحت المشكلة بالغة التعقيد مع مرور الوقت. فكرست جهود الحكومات الفدرالية والمحلية لحلها بتخصيص جزء من الأموال الفيدرالية للتكوين على الحرف اليدوية.

وبالفعل شغل مئات الآلاف من الرجال والنساء العاطلين عن العمل وقتهم في تعلم الأعمال الجلدية والفن والتلوين والنسيج وصقل المجوهرات وغير ذلك. (4)

وتطور هذا النوع من التكوين بعد ذلك متخذا أشكالا عديدة بعد أن ازداد وعي الناس بأهميته ليس على المستوى الشخصي فقط ولكن على صعيد المجتمع ككل.

ثانيا: أهمية التكوين المهني.

تكمن أهمية التكوين المهني في:

---

(1) تقارير المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي CNES ، الجزائر، 1999.

(2) راجع في ذلك : خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2005.

- La ville et l'urbanisation, Editions Marinoor, Paris, 1997

(3) عبد الرحمان توفيق، مرجع سابق، ص(32، 33).

(4) المرجع نفسه، ص: 34.

– إعداد وتأهيل قوى عاملة وطنية تكون رديفا حيويا للإطارات ذات التأهيل العلمي والتحصيل النظري، وذلك لسد حاجة القطاع الخاص والعام على حد سواء، لتوسيع قاعدة القوى العاملة في المجالات المهنية المختلفة التي يتطلبها تنفيذ المشروعات.

– إتاحة الفرصة لصقل المهارات المهنية والانخراط في سوق العمل مباشرة ومسايرة التطورات التي تحدث في هذا السوق.

أما مجالات التكوين المهني فهي مجالات متعددة لا يمكن حصرها انطلاقا من كون المهن ليست متعددة ومتنوعة فحسب، بل هي معقدة وتتغير لأنها تتطور مع تجدد التقنيات ومع تطور التكنولوجيا.

ومن خلال ما سبق يمكن القول **أن التكوين المهني هو عملية اكتساب مهارة، اتقانها، وتطبيقها فيما بعد.** مما يجعل التكوين المهني:

– يقع في قلب العلاقة بين النظام التربوي التعليمي من جهة(اكتساب مهارة إتقانها) وبين النظام الإنتاجي أو سوق العمل(تطبيقها فيما بعد) من جهة ثانية.

– يرتبط بأطراف كثيرة: سلطات(حكومية، جهوية، محلية)، مؤسسات تربوية وتعليمية، مؤسسات اقتصادية، منظمات عمالية، مجتمع مدني وغيرها من الأطراف.

– لا يمكن فصله عن الجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والتكنولوجية.

وكل ذلك جعل منه موضوعا غاية في التعقيد والتشابك تستوجب دراسته تحديد الزوايا المعنية بدقة.

ولذلك تم الاستعانة بمفاهيم الحيز الاقتصادي لدراسة هذه الزوايا موضوع البحث فماذا نقصد بالحيز الاقتصادي؟ ما هي أهم المصطلحات المرتبطة به ؟ وكيف تطورت فكرته في المدارس والتصورات الفكرية ذات العلاقة؟

المبحث الثاني : مفهوم ومحددات الحيز الاقتصادي

سنحاول في هذا المبحث دراسة مفهوم ومحددات الحيز الاقتصادي من خلال النقاط الآتية:

المطلب الأول: تعريف الحيز الاقتصادي.
المطلب الثاني: محددات الحيز الاقتصادي وأهم المصطلحات المرتبطة به.

المطلب الأول: تعريف الحيز الاقتصادي

سيتم تعريف الحيز الإقتصادي وفق النقاط الآتية:

أولا: تعريف الحيز لغة.
ثانيا: تعريف الحيز اصطلاحا.
ثالثا: تعريف الحيز اقتصاديا.

أولا: تعريف الحيز لغة

الحيز لغة مأخوذة من الفعل (حوز)*، وحوز الدار وحيزها ما انظم إليها من المرافق والمنافع، والحوز هو الموضع إذا أقيم حواليه سدٌ أو حاجز. فحوزة المملكة ما بين تخومها. والحيز أو الحيز هو المكان وهو مأخوذ من الحوز أي الجمع، وفي تعليل لغوي آخر هو الناحية. وفي الحديث حمى حوزه الإسلام أي حمى حدوده ونواحيه، أما جمعه فأحياز وهو نادر أما على القياس فحيائز.

وفي القواميس غير العربية ترد كلمة « **Space** » ذات الأصل اللاتيني « **spatuim** » لتدل على كل من الفضاء، الحيز والمجال على اختلاف معان كل منها. وتعني في القواميس الإنجليزية المكان المفتوح أو الفراغ أو ترتيب الأشياء مع ترك فراغ بينهما، أما في القواميس الفرنسية فتعني المساحة غير المحددة « **Etendue indéfinie** ».

ثانيا: تعريف الحيز اصطلاحا

أما فيما يتعلق بالمفهوم العادي للحيِّز«**l'espace banal**» فيمكن توضيحه انطلاقا من فكرة الحاوي والمحتوى، فوجود السكان(المحتوى أوالمضمون) في إطار شامل أبعاده الحدود الدولية(الحاوي) يعني تشكيلهم لحيِّز عادي.[1]

ومن ثم فالحيز العادي يعبر عن حاو بمحتوى معين، أو بعبارة أخرى هو الحاوي الذي يأخذ فيه محتوى معين موقعه ويؤسس فيه وجوده.[2]

وهناك من يطلق عليه مصطلح الوسط حيث يعرف هذا الأخير على أنه "الحيز الذي يشغله الإنسان بما على سطح الأرض وتحت الأرض من مظاهر طبيعية ومظاهر بشرية: المظاهر البشرية تشمل جميع التشكيلات التي كان للإنسان دخل في تشكيلها على الصفة التي توجد عليها مثل المصانع والأحياء السكنية والمساحات الخضراء والسدود والمزارع واستخدام الأراضي بصفة عامة. أما المظاهر الطبيعية الموجودة في الوسط فهي المظاهر التي ليس للإنسان دخل في تشكيلها مثل الجبال والتركيب الجيولوجي للأرض ومجاري الأنهار ونوع المناخ السائد في المنطقة أو الإقليم وأنواع التربة الموجودة في الوسط ...الخ[3].

ولذلك يمكن القول بأن مفهوم الحيِّز العادي ينطبق مع المفهوم اللغوي للحيز لاسيما في معناه الذي يشير للموضع إذا أقيم حوله سدٌ أو حاجز، وهذا ما جعل أحد الباحثين الغربيين يقر بأن العرب هم أفضل من عرَّف الحيز.

ثالثا: تعريف الحيز اقتصاديا

بالنسبة للحيز الاقتصادي فالأمر يختلف، فبعد أن تلاشى تدريجيا ارتباط الإنسان بالأرض بظهور المدينة والصناعة لم تعد فكرة الحيز العادي السائدة تستجيب لحاجة الإنسان في فهم وتحديد وتوصيف الأشياء المرتبطة بطريقة تفكيره وبسلوكه ونمط معيشته وعلاقته ببيئته. وأصبحت فكرة الحاوي والمحتوى تتعارض مع مظاهر الحياة الحديثة لا سيما في

---

* وردت معان كثيرة للفعل "حوز" في القواميس العربية كلسان العرب وتاج العروس لكن تم التركيز على ما له صلة بالموضوع وتجدر الإشارة إلى أن الحيز هو تخفيف للحيِّز مثل: هين-هيِّن، لين- ليِّن.

(1) مجموعة أبحاث بإشراف جاك- بودفيل، الحيز وأقطاب النمو، ترجمة كامل كاظم بشير الكناني، مركز التخطيط الإقليمي والحضري، بغداد، 2000، ص(20..35).

(2) Alain Lepitiez, Le capital et son espace, Librairie François Maspero, Paris, 1977, P:15

(3) مجموعة أبحاث بإشراف جاك- بودفيل، الحيز وأقطاب النمو، مرجع سابق، ص(22،23).

جوانبها الاقتصادية، وإن كانت الفكرة ذاتها هي التي استخدمت في توضيح فكرة الحيز الاقتصادي من خـــلال المثـــال المعروف والمتعلـــق باحتســـاب الدخل القومي داخـــل أمة واحتســـاب الدخـــل القومي [1] .

فعندما تتم عملية احتساب الدخل القومي داخل أمة فيتم الاحتساب على أساس مبلغ الخدمات الصافية التي تم الحصول عليها من قبل المواطنين والمقيمين الأجانب(المحتوى) ضمن الحدود الإدارية للدولة(الحاوي) في فترة زمنية معينة، فنحن هنا أمام حيز عادي ومسألة الحاوي والمحتوى واضحة. لكن إذا احتسبنا الدخل القومي فإن المسألة بدون شك ستختلف وتأخذ منحى آخر، إذ يحتسب الدخل القومي على أساس مبالغ الخدمات الصافية التي يحصل عليها المقيمون (المواطنون) وغير المقيمين في فترة زمنية معينة، فالدخل هنا يحتسب على أساس أكثر من حاو وأكثر من محتوى وبذلك يحدث التداخل بسبب العلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض(كالعمل خارج حدود الدولة، الاستثمار الأجنبي). ومن ثم نكون قد انتقلنا من حيز عادي إلى حيز آخر تحدده العلاقات الاقتصادية هذا الحيز هو الحيز الاقتصادي.

وعليه يعرّف الحيز الاقتصادي على أساس مجموعة من النقاط قد تكون عبارة عن(أنشطة، مشاريع، دول، تكتلات...) تتمتع بخصائص معينة وترتبط فيما بينها بمسافات محددة أو بتدفقات "**FLUX**" من السلع والخدمات أو أي نوع من التدفقات الاقتصادية كالاستثمار[2].

كما عرّف الحيز الاقتصادي على أساس مجموعة من العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من العناصر[3].

المطلب الثاني: محددات الحيز الاقتصادي وأهم المصطلحات المرتبطة به.

ويتم التطرق لذلك من خلال:

أولا: محددات الحيز الاقتصادي.
ثانيا: أهم المصطلحات المرتبطة بالحيز الاقتصادي.

أولا: محددات الحيز الاقتصادي

من التعاريف السابقة للحيز الاقتصادي تتحدد عناصر الحيّز الاقتصادي بمحددين أساسين هما:

- العناصر أو النقاط ذات الدلالات المعينة.
- العلاقات التي تربط بين هذه العناصر أو النقاط.

ويمكن توضيح أو تمثيل ذلك بالدوائر الآتية:

---

[1] المرجع السابق ، ص: 24.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص: 51.

الشكل رقم 2: محددات الحيز الاقتصادي

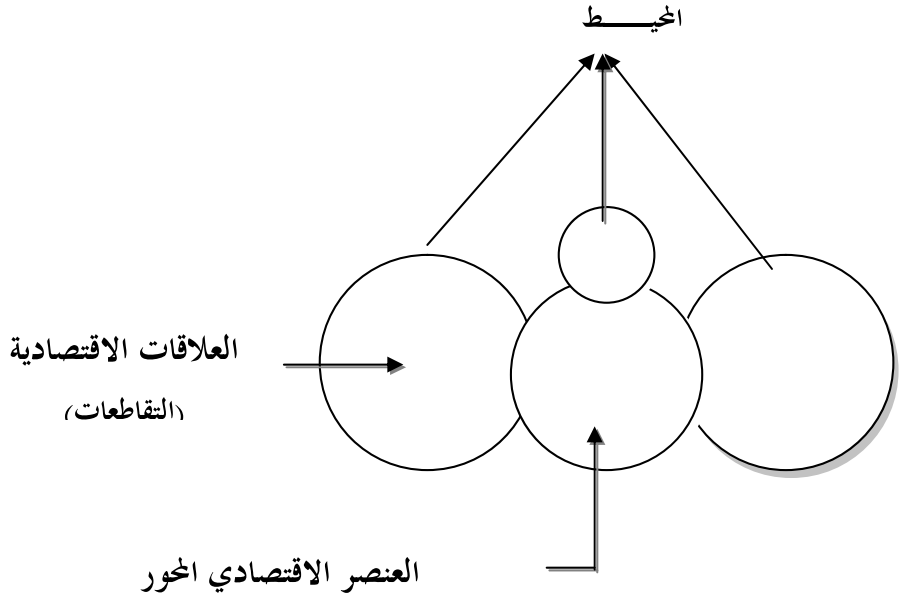

وبالرغم من وجود اتفاق حول هذه المحددات فإن الاختلاف الأساسي بين التعاريف التي أعطيت للحيز الاقتصادي كان حول أهمية الحيز الجغرافي(البعد المكاني) بالنسبة لتلك النقاط أو العناصر، فلقد أهمل البعض مسألة الترابط المكاني لها و لم يعط الحيز الجغرافي الدور الأكبر في تقوية العلاقات الاقتصادية ومن ثم في تشكيل الحيِّز الاقتصادي، ويبرز ذلك في تعاريف فرانسوا بيرو **F.Perroux** للحيز الاقتصادي الذي عده مجموعة من العلاقات التي تجيب عن التساؤلات التي لا تهتم بالتوقيع المكاني للنشاط[1]. لذلك ركز في نظريته أقطاب النمو على علاقات الصناعة القائدة أو القطب بباقي القطاعات الصناعية الأخرى دون الاهتمام بالبنية المكانية لهذه الصناعات، مما أعطى تعريفه للحيِّز الاقتصادي صفة التجريد(الحيائز المجردة لـــ فرانسوا بيرو **F.Perroux**).

وهناك من انطلق من الأهمية النوعية للبنية المكانية(العوامل الطبيعية والبشرية واعتباراتها الاقتصادية) المتعلقة بالأنشطة والعناصر الاقتصادية. فعرف الحيز الاقتصادي على أساس العلاقات القائمة ما بين العوامل التنموية والاقتصادية ضمن البنية المكانية لها، إذ تؤثر هذه الأخيرة بما تحتويه في تأشير الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها انطلاقا من أهمية البنية النوعية للمكان[2].

والبعض الآخر ذهب إلى أبعد من ذلك حيث جعل من الحيز الجغرافي شرطا ضروريا وعنصرا مهما في تحديد الحيز الاقتصادي، فعرف الحيز الاقتصادي على أنه تطبيق لحيز مجرد أو حيز فني[*] على حيز جغرافي[**] معين في اقتصاد

---

[1] المرجع السابق، ص: 22.

[2] بشير كاظم كامل الكناني، مساهمة نظرية للحيِّز الاقتصادي وتحليل آلية التنمية، مجلة الرافدين، الموصل، بغداد، 1993، ص: 168.

[*] الحيز الفني هو تطبيق لمجموعة من المعطيات والشروط الفنية التي تستخدمها آلة وجهاز معين في مجمع صناعي ما.

[**] الحيز الجغرافي هو الموقع الجغرافي الذي يتحدد بخطوط الطول ودوائر العرض والذي يحدد استراتيجية أو هامشية الموقع.

ما. واستخدموا التعبير الرياضي لإيضاح ذلك من خلال اللجوء إلى نظرية المجموعة(**Set theory**) في تمثيل الظواهر المختلفة.[1]

حيث افترضوا أن هناك أربعة قطاعات اقتصادية للأنشطة **(1,2,3,4)** وثلاثة أقاليم **(A,B,C)** فتطبيق هذه الأنشطة الأربعة في الأقاليم الثلاثة بيانيا ورياضيا يظهر لنا الحيز الاقتصادي. كيف؟

إذا تم الرمز لمجموعة القطاعات بـــ**S** بمتجه(شعاع) في حيز ذي أربعة أبعاد، ولمجموعة الأقاليم بـــ **R** كمتجه في حيز ذي ثلاثة أبعاد وأن كل إحداثية لـــ **R** هي دالة لمجموعة إحداثيات من **S** فهذا يعني أن هناك تطبيق للمتجه **S** على المتجه **R**:

$R= F(S)$.

$A=F_A(1,2,3,4)$.

$B=F_B(1,2,3,4)$.

$C=F_c(1,2,3,4)$

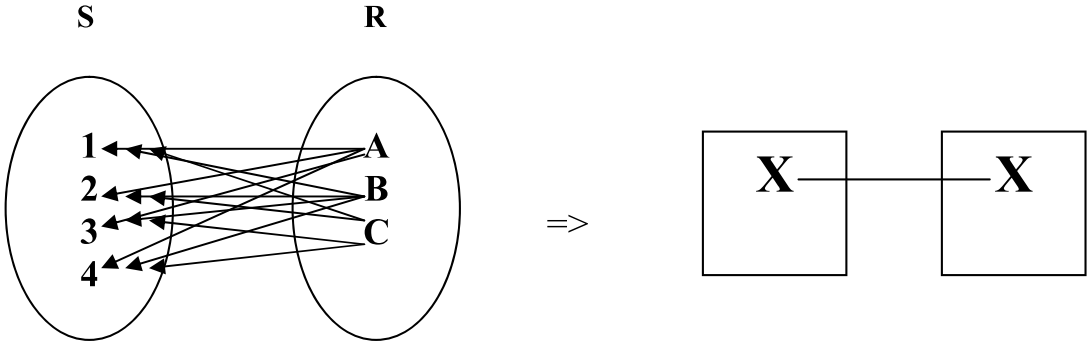

بمعنى تطبيق الحيز ذي الأبعاد الأربعة على الحيز ذي الأبعاد الثلاثة. ولأجل أن يكون هناك حيز اقتصادي لا بد من أن ينسب **S** إلى الحيز الجغرافي. ووظيفة **F** هنا هي المساعدة على الانتقال من حيز إلى آخر[2].

وعند هذا المستوى من التحليل يمكن القول بأن الحيز الاقتصادي هو مجموعة العلاقات التي يمكن أن تنشأ وتأخذ طابعا ملموسا ومشهودا بين مجموعة من العناصر سواء كانت هذه العناصر أنشطة أو مشاريع أو وحدات أو دول أو تكتلات... مع الأخذ في الحسبان الأهمية النوعية للبنية المكانية المتعلقة بهذه العناصر(العوامل الطبيعية والبشرية واعتباراتها الاقتصادية).

ثانيا: أهم المصطلحات المرتبطة بالحيز الاقتصادي.

من أهم المصطلحات التي ترتبط بالحيز الاقتصادي الفضاء الاقتصادي والإقليم الإقتصادي والتي سنتعرض لها بالشكل التالي:

1 ــ الفضاء الاقتصادي

ويتم فهم العلاقة بين الفضاء الاقتصادي والحيز الاقتصادي من خلال:

---

[1] ا عبد العزيز عبد الله لقطيفي ، النمو الاقتصادي: نظريات النمو الديناميك- والمنهج الرياضي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999، ص: 44.

[2] لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: المرجع السابق، ص(44،45).

ا ــ تعريف الفضاء الاقتصادي

لا نريد التوسع في النقاش والجدل القائمين حول مفهوم الفضاء [1] بل سنكتفي بتعريف حديث للفضاء الاقتصادي يمكن أن يظهر من خلاله الفرق بين الفضاء الاقتصادي والحيز الاقتصادي بشكل واضح حيث يعرّف الفضاء الاقتصادي على أنه مجموعة من العناصر الفيزيائية كالأرض والمناخ والبيئة ومجموعة من العناصر الإنسانية كالسكان ونمط المعيشة[2].

ب ــ علاقة الفضاء الاقتصادي بالحيز الاقتصادي

من التعريف السابق يمكن القول بأن الحيز الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تربط بين مجموعة من الفضاءات الاقتصادية. فالفضاء الاقتصادي يمكن أن يكون محددا من محددات الحيز الاقتصادي(العنصر) بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية، وعند القول الفضاء الاقتصادي للتكوين المهني فنعني التكوين المهني كنشاط يتكون من مجموعة من العناصر المادية(المؤسسات مثلا) ومجموعة من العناصر الإنسانية(العنصر البشري)، أما الحيز الاقتصادي للتكوين المهني فنقصد به علاقة هذا النشاط بأنشطة ذات الصلة.

2 ــ الإقليم الاقتصادي

ويتم أيضا فهم مدى الارتباط بين الإقليم الاقتصادي والحيز الاقتصادي من خلال:

ا ــ تعريف الإقليم الاقتصادي

يعرّف **ادوارد هول** "**Edward holl**" الإقليم بشكل عام على أنه سلوك تدّعي عضوية ما على نحو متميز حقها في منطقة ما ضد أعضاء من نوعها بالذات، فالأساس في الإقليم هو الحس الحاد بالحدود التي تبين المسافة الواجب الحفاظ عليها بين الأفراد.[3]

أما الإقليم الاقتصادي فيعرّف على أنه تنظيم لفضاء يتكون من مجموعة من المكونات أو العناصر الفيزيائية والإنسانية.[4] ويعرفه أوجست لوش **August loexh** على أنه سهل متجانس منتظم من حيث توزيع المواد، السطح، السكان، الأذواق والتفصيلات، المعرفة الفنية وفرص الإنتاج[5] "المفهوم الموضوعي للإقليم".

ب ــ علاقة الإقليم الاقتصادي بالحيز الاقتصادي

---

[1] لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع:

- Shultz ، الوجود والفضاء وفن العمارة، ترجمة سمير علي، سلسلة عدنان أسود العمارة، الطبعة الأولى، شركة مطبعة الأديب البغدادي المحدودة، بغداد، 2001.
- ليث حميد الجمعي، أثر اختلاف المكان على التنظيم الفضائي، دراسة تحليلية مقارنة للبيت التقليدي في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة التكنولوجية، بغداد، 2001.
- أسماء صادي العاني ، مرونة الفكر والنظام، دراسة تحليلية لمرونة النظام الشكلي للفضاء المعماري، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة بغداد، 2001.

- Dommar Max , Concept of space, Cambridge, Massachusetts,Haward University Press, 1969.
- Peterson Steven Kent, space, the Haward Architecture Review, volit Press, 1980.

[2] Charles Riewpryous , La région dans l'espace européen , Imprimerie Carlo Descamps, France, 2001, P14.

[3] Shultz، مرجع سابق، ص: 26.

[4] charles Riewpryous, OP.CIT, P 14.

[5] مجموعة أبحاث بإشراف جاك- ربودفيل، الحيّز وأقطاب النمو، مرجع سابق، ص: 44.

يختلف الإقليم الاقتصادي عن الحيز الاقتصادي من خلال متطلبات المجاورة أو التماس: الإقليم الاقتصادي بالضرورة يكون مترابطا متصلا يتضمن عنصر التنظيم والخصائص المشتركة(الوحدة). أما الحيز الاقتصادي فليس شرطا أن يكون متصلا، فمجموعة العلاقات التي تربط مجموعة من الشركات المنتشرة في أنحاء العالم والعائدة لوحده واحدة دولية كبيرة تملكها تشكل حيزا اقتصاديا وليس إقليميا اقتصاديا، وعليه نستنتج أن الفاعل في تشكيل الإقليم الاقتصادي هو الخصائص المشتركة والتنظيم(عنصر الوحدة) أما الفاعل في تشكيل الحيز الاقتصادي فهو العلاقات الاقتصادية.

و انطلاقا من علاقة الحيز الاقتصادي بالإقليم الاقتصادي يمكن أن يتقاطع الحيز الاقتصادي مع المفهوم الذاتي أو النظرة الذاتية للإقليم التي تختلف مع المفهوم الموضوعي للإقليم، هذا الأخير الذي ينظر للإقليم على أنه نهاية في حد ذاته، حقيقة موجودة أو نظام طبيعي له وحدته وشخصيته ورسمه.

عكس المفهوم الذاتي الذي يرى في الإقليم وسيلة و صفية عرفت نتيجة مميزات معينة للوصول إلى أغراض معينة مما أدى إلى ظهور عدة أقاليم لا يشترط فيها متطلبات المجاورة والتماس، بمعنى أن التقسيم الذاتي للإقليم أصبح يعتمد على الجوانب الوظيفية للإقليم أكثر من شخصيته المتميزة[1].

لذلك فالجزائر لا يمكن تقسيمها إلى أقاليم متعددة حسب اختلاف تضاريسها من جهة إلى جهة أخرى. بل يجب تقسيمها حسب الجوانب الوظيفية للإقليم(من حيث الأقاليم الأكثر جذبا للعمالة مثلا).

فالإقليم الاقتصادي يصبح أكثر دلالة عندما يدرس على أساس جوانبه الوظيفية التي هي ترجمة بشكل آخر للعلاقات التي يمكن أن تنشأ بين الأقاليم من وجهة النظر الذاتية وهو المفهوم الذي يتقاطع مع الحيز الاقتصادي. لذلك يقول هرتشون في هذا الموضوع إن المحاولات التي تريد الاحتفاظ بالإقليم كوحدة حقيقية قد تعداها الزمان، فلقد أصبح التقسيم الوظيفي للإقليم في ازدهار وتطور مستمرين عكس المفهوم الموضوعي أو الشكلي للإقليم[2].

ويجب الإشارة هنا إلى أن معظم الجغرافيين يعملون بالمفهوم الذاتي للإقليم باستثناء تحفظات المدرسة الفرنسية في هذا الاتجاه.

و يلجأ عادة إلى التقسيم الشكلي عند معالجة سوء التوازن الجهوي والتضرر الاقتصادي من منطقة لأخرى. ويعتمد التقسيم الوظيفي في حالة تعقد الأوساط وتضخمها وكثرة علاقاتها وتشابكها وديناميكيتها. ولقد حاول الكثير من الجغرافيين أن يوفقوا بين التقسيمين الشكلي والوظيفي لاستخراج ما يعرف بالإقليم المخطط أو المبرمج، حيث عرفه كيبل بأنه المنطقة الواسعة التي يمكن أن يتم في وسطها أو في حدودها تغيرات جذرية كتوزيع السكان وتوسيع فرص التشغيل التي يمكن التحكم فيها في مجال المشاريع المبرمجة أو المخططة اقتصاديا[3].

ويمكن القول أن الحيز الاقتصادي يتقاطع مع الإقليم الاقتصادي بمفهومه الوظيفي مع الأخذ في الحسبان الاعتبارات الجغرافية لهذا الإقليم، فأكيد مركز التكوين المهني الموجود بالعاصمة يختلف عن مثيله في الجنوب حتى لو كان

---

[1] بشير محمد تيحاني، مرجع سابق، ص: 5.

[2] المرجع نفسه، ص: 5.

[3] المرجع نفسه.

تصميمه بنفس المعايير وبنفس المجال ونفس الأهداف، فالوظيفة في شكلها العام قد تكون نفسها لكن خصوصيتها أكيد ستختلف وستتدخل الاعتبارات الجغرافية والبشرية بشكل أو آخر.

أخيرا **يمكن تعريف الحيز الاقتصادي وحسب تصورنا للموضوع على أنه مجموعة من العلاقات بين العوامل التنموية والاقتصادية(أنشطة، وحدات، مشاريع، ودول...) ومحيطها ذي الصلة، إذ تتحدد هذه العلاقات في ضوء خصوصية هذه العوامل وقدرتها على التأثير مع الأخذ في الحسبان اعتباراتها المكانية.**

ومن ثم تتحدد عناصر الحيِّز الاقتصادي بـــ:

- العنصر الاقتصادي المحور الذي يتحدد بمجموعة من المدخلات **Inputs** والمخرجات**Outputs**(يحمل دلالات معينة).
- المحيط والذي تحدد طبيعته العلاقات الاقتصادية.
- العلاقات الاقتصادية الفاعل في تشكيل الحيِّز الاقتصادي.

وعليه ووفق هذا التعريف ستتم دراسة التكوين المهني بالجزائر بدراسة علاقة هذا الأخير بمحيطه(المنظومة التربوية والتعليمية وسوق العمل) بعد توضيح بعض التصورات المهمة عن الحيز الاقتصادي في مستواه المحلـــي والـــدولي وعلـــى مستوى الموارد البشرية. وقبل ذلك نحاول أن نعطي بعض الدلالات حول اهمية هذا الحيز الإقتصادي للتكوين المهني.

المبحث الثالث: أهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني

ستتحدد معالم الصراع بين الدول مستقبلا حول السيطرة على المعرفة وليس على الموارد الطبيعية فقط. وسوف يتوازى الطلب على التكوين المهني قريبا مع الطلب على التعليم الأساسي في المجتمع، فإذا كان التعليم الأساسي ضـــرورة من ضرورات الحياة، فإن التكوين سوف يكون أكثر ضرورة لتشغيل ماكنة الحياة[1]. و يجد كـــلام كهـــذا مبرراتـــه ومسوغاته انطلاقا من معطيات وحقائق عديدة سواء على مستوى كلي أو على مستوى جزئي نلخصها كالآتي:

المطلب الأول: أهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني على مستوى كلي.
المطلب الثاني: أهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني على مستوى جزئي.

المطلب الأول: أهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني على مستوى كلي

ويمكن تلمس أهمية الحيز الإقتصادي للتكوين المهني على المستوى الكلي ضمن النقاط الآتية:

(1) أمين الساعاتي، إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق، السعودية، بدون تاريخ، ص: 13.

أولا: المفهوم الحديث للتنمية.
ثانيا: تطور اقتصاد المعرفة.
ثالثا: زيادة الطلب على العمالة الأكثر كفاءة.
رابعا: ارتفاع نسبة الشباب في البنية السكانية والتطور التكنولوجي.

أولا: المفهوم الحديث للتنمية

وذلك من خلال عودة الفكر التنموي الحديث إلى حقيقة أن البشر هم صانعوا التنمية وهدفها كما سبق أن أشارت إليه الفلسفات السابقة، فلقد عبر ابن خلدون عن ذلك في مقدمته عندما ذكر أن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة وكل ما فيها مسخر له. وترسخه اليوم تقارير التنمية البشرية إذ يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام **1993** على أن التنمية البشرية هي الاستثمار في قدرات البشر ومهاراتهم كالتعليم والتكوين، من أجل كفالة توزيع ثمار النمو المحقق على نطاق واسع وعادل و إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها. فالفكر التنموي المعاصر لم يعد ينظر إلى التنمية على أنها التنمية الاقتصادية فحسب بل أصبح المفهوم الجديد هو التنمية الشاملة المتكاملة في مختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، محورها العنصر البشري[1]. لاسيما في ظل توافر الاقتناع الكامل الآن بأن الإنسان هو المورد الرئيس لتحقيق التنمية الشاملة. لذلك فإن الاستثمار في البشر سيكون الشغل الشاغل للإنسانية في قرنها الواحد والعشرين، وإعادة الاعتبار لعنصر الموارد البشرية في العملية التنموية سيجعل للتكوين المهني أهميته المحورية ضمن الحيز الاقتصادي الكلي.

ثانيا: تطور اقتصاد المعرفة.

أصبحت محددات نجاح المؤسسات الاقتصادية الوطنية تعتمد أكثر من أي وقت مضى على القدرة على خلق واستعمال المعرفة ، فإنتاج المعرفة وتداولها واستهلاكها بشكل فعال وبما يحقق أهداف التنمية هو الذي سيقرر تخلف أو تقدم الشعوب . فضلا عن أن معظم الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتقدمة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ترتكز بشكل أساس على رأس المال البشري وهي تعد اليوم من أضخم الصناعات في العالم و أكبرها من حيث القيمة المضافة و فرص النمو.

فمع بداية سنوات العشرينيات أدت المشاريع التقنية إلى زيادة مساهمة رأس المال غير المادي مقارنة مع باقي العوامل الإنتاجية الأخرى في تحقيق النمو إذ ارتفعت الإنتاجية الحدية المرتبطة برأس المال الذي يأخذ شكل تعليم، تكوين، بحث وتطوير واتصال.

وحسب إحصائيات العقود الأخيرة من القرن العشرين بين كندريك **Kinderik** سنة **1975** أن مخزون رأس المال غير المادي(التعليم، التكوين، البحث والتطوير، الصحة) أصبح يعادل مخزون رأس المال المادي، كما بين أيضا أن معدل

---

[1] راجع في دلك:

دوجلاس موستيث، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

رأس المال غير المادي تضاعف ما بين سنوات **1929 / 1990** بالمقارنة مع رأس المال المادي وربما أصبح يفوقه. فلقد تجاوزت نسبة مساهمة الصناعة المعلوماتية في الناتج القومي الخام **29 %**في الولايات المتحدة الأمريكية سنة **1958 ,34 %** سنة **1980**، وتعدت نسبة **50 %** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الثمانينيات[1].

الجدول رقم2: مخزون رأس المال الحقيقي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية (مليار الدولارات)

مكونات المخزون الحقيقي / السنوات	1929	1948	1973	1990
* رأس المال المادي: الإجمالي	6075	8120	17490	28525
ـــ تجهيزات	4585	6181	13935	23145
ـــ مخزونات	268	471	1000	1537
ـــ موارد طبيعية	1222	1468	2555	3843
* رأس المال غير المادي: الإجمالي	3251	5940	17340	32819
ـــ تربية وتكوين	2647	4879	13564	25359
ـــ صحة وتأمين	567	892	2527	5133
ـــ بحث وتطوير	37	169	1249	2327

Dominique Foray, OP.CIT, P 20

وحسب الشكل أدناه أنفقت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما بين **1985** و**1995** من **8%** إلى**11%** من ناتجها المحلي على الاستثمارات المرتبطة بالمعرفة، وتنفق اليوم أكثر من الضعف في هذا المجال .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حجم هذه الاستثمارات يختلف بين الدول فبينما تنفق الدول الإسكندنافية وفرنسا من **6%** إلى **7%** من ناتجها القومي الخام على التعليم العام، فإن النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات في الولايات المتحدة الأمريكية توجهه إلى مشاريع البحث والتطوير، الإعلام الآلي، الإشهار.

(1) Dominique Foray ,L'économie de la connaissance, Casbah Edition,L'Algérie, 1996, p:20.

الشكل رقم 3: الاستثمار في المعرفة(نسبة من الناتج القومي الإجمالي) خلال الفترة **1985- 1995**

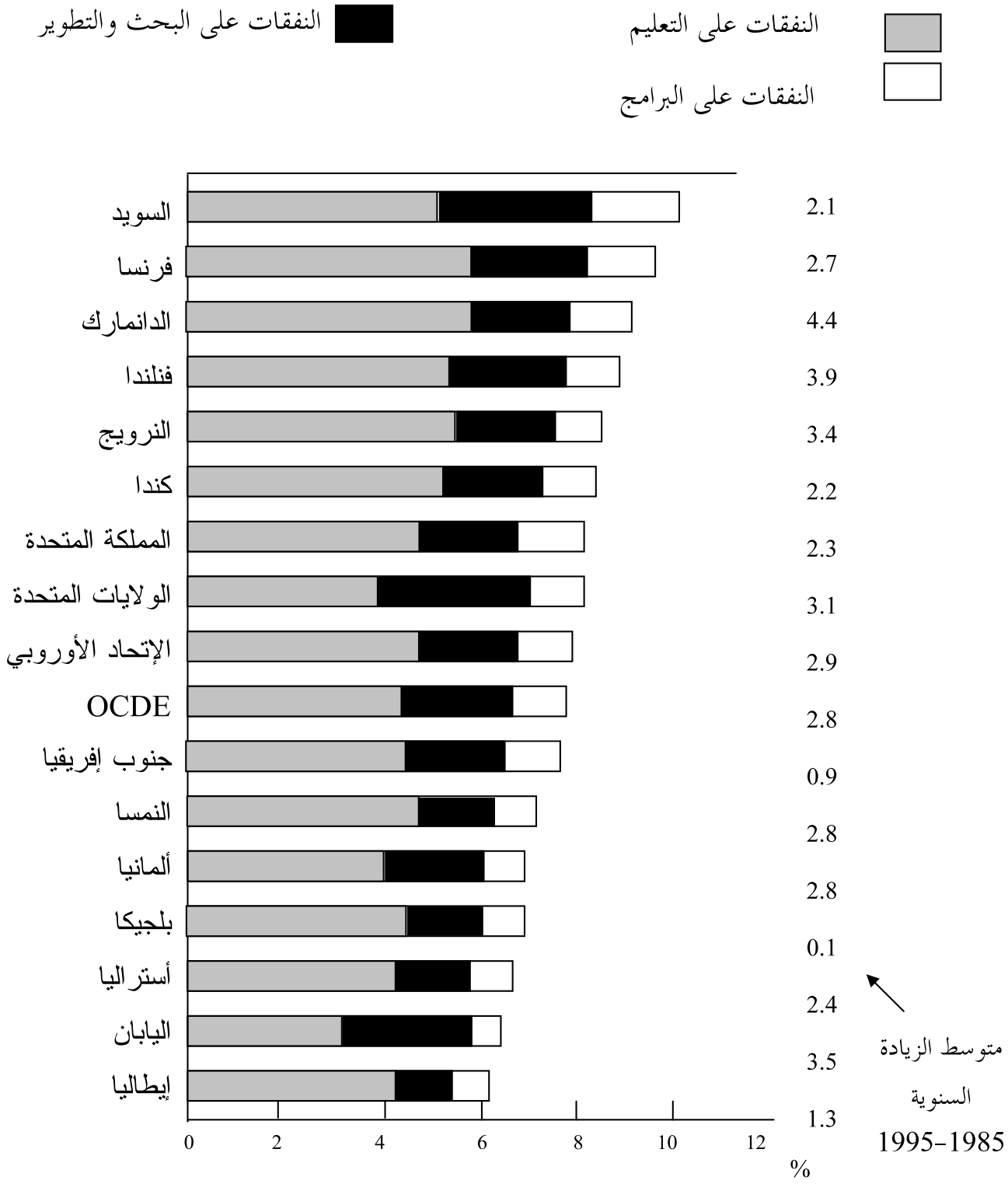

Dominique Foray, OP.CIT, p 21

ثالثا: زيادة الطلب على العمالة المؤهلة والأكثر كفاءة.

وهو سبب لا يقل أهمية، فلقد أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى استبدال اليد العاملة الأقل كفاءة بالأكثر كفاءة ومن المتوقع أن يحدث ما يعرف بالصدمة الكبيرة في سوق اليد العاملة الأقل كفاءة، وإن كانت الدراسة التجريبية التي تحاول دراسة العلاقة بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وحركة العمالة على مستوى المؤسسات أو القطاعات لا تؤكد ذلك جيدا.

وبالنسبة للدول النامية تأخذ دراسة آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عل مستوى التشغيل بفرضيتين : فرضية أولى ترى بأن التغيير التكنولوجي سيؤدي إلى تغيير هيكل الإنتاجية للدول النامية في المدى الطويل ورفع مهارة قوة العمل وتحسين إنتاجيتها. و فرضية ثانية ترى بأن هذا التغيير سيعمق مشكلة البطالة، ويرفع من تكلفة التكوين التحويلي لقوة العمل، فهناك احتمالات لوقوع بطالة في قطاعات عديدة أهمها قطاع الاتصال.

رابعا: ارتفاع نسبة الشباب في البنية السكانية والتطور التكنولوجي.

يمثل ارتفاع نسبة الشباب في البنية السكانية للدول النامية طاقات بشرية هائلة خام تحتاج إلى الرفع من كفاءة نظام التعليم والتكوين لديها. هذا فضلا عن وجود بعض من مكونات العلم والتكنولوجيا التي يمكن استغلالها في هذا الاتجاه من جامعات وأساتذة في مختلف التخصصات وآلاف الخريجين، ووجود الكثير من وحدات البحث والتطوير. فمن نقاط القوة التي تحسب للتجربة الصينية كونها أحسن الدول من حيث مستوى التعليم وأوسعهم ثقافة، مما جعل تعليم مهارات الإنتاج الحديث أكثر سهولة لأن تعليم من يملك مستوى تعليم أساسي يكون أسهل بكثير من تعليم الأميين.

فضلا عن أثر التطورات العلمية والتكنولوجية العالية التي سجلت تقدما يفوق حدود الوصف على طبيعة الحياة الإنسانية مثل:

- تزايد دور العمل الذهني وتضاؤل دور العمل البدني.
- تزايد قدرة الإنسان على استخدام موارد بديلة عن الموارد الطبيعية.
- تقليل الفجوة الزمنية بين الاكتشافات العلمية والاختراعات وتطبيقاتها العلمية.
- الحاجة للتخصص في مختلف المجالات والمهن مع توفر المعلومة ووسائل النقل وظهور الانترنيت و سرعة انتشارها.

المطلب الثاني: أهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني على مستوى جزئي

وتتجلى أهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني في ثلاث نقاط أساسية هي:

أولا: تطور وظيفة الموارد البشرية وأهدافها.
ثانيا: تنامي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
ثالثا: تطور الأبحاث المرتبطة برأس المال البشري.

أولا: تطور وظيفة الموارد البشرية وأهدافها

تطورت وظيفة الموارد البشرية ومن ثم أهدافها مع التطورات التي شهدتها المؤسسة، ويمكن توضيح ذلك في النقطتين الآتيتين:

1 ــ تطور وظيفة الموارد البشرية

كان العمل اليدوي وحده قبل اكتشاف الآلة البخارية يسمح بتلبية الحاجات ذات الطبيعة التصنيعية، وبعد اختراع الآلة البخارية تطورت آلات أخرى بمختلف الأشكال والأحجام فاتحة المجال أمام ظهور أولى المدن الصناعية. وسمحت الثورة الصناعية بعد ذلك فضلا عن الإنتاج الكبير وبأسعار أقل بتغيير طبيعة العمال الذين بدؤوا يعانون منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر من مشاكل اجتماعية كنتيجة للتصنيع . فظهر بذلك ما يعرف بالسكرتارية الاجتماعية والتي كانت بمثابة أولى أشكال الأقسام المتخصصة في إدارة الموارد البشرية وأخذت على عاتقها مسؤولية تحسين ظروف العمال، وفي الواقع استخدمت السكرتارية الاجتماعية كأداة لمنع تكوين النقابات آنذاك.

ومع بداية **1880** ظهرت المنظمة العلمية للعمل من خلال الدراسات التي قام بها تايلور **F.W.Taylor** بهدف زيادة الإنتاجية في المؤسسة و ذلك بدراسة تأثير عامل الزمن والحركة. واستطاع تايلور **Taylor** أن يبين أنه يمكن زيادة فعالية العمل باستغلال أقصى لقوة العمل. وفي بداية القرن العشرين تحولت السكرتارية الاجتماعية إلى قسم الموارد البشرية، إذ تعد سنة **1912** التاريخ المحتمل لظهور ما يعرف بإدارة الأفراد، وكان الهدف منها هو اختيار وتدريب العاملين، تحديد الأجر المناسب لهم، مناقشة مشاكل العمل و العمال، التحاور مع النقابات. وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت الظاهرة النقابية، واحتل المختصون في العلاقات الجماعية للعمل مكانة قيادية في قسم الموارد البشرية، وأطلق على ذلك اسم العلاقات الصناعية بوصفها مجموعة من الظواهر الناتجة عن العمل النقابي.

ورغم ظهور هذا النوع من العلاقات إلا انه لا يمكن القول بان قسم الموارد البشرية قد شهد ثورة في هذه المرحلة بل هو تطور ساهم فيه ظهور كل من الصناعات الكبرى، تعقد الإدارة، تحسن ظروف العمل، التخصص وتأثيره على العمال، تطور التشريعات الاجتماعية للعمل النقابي والتطور التكنولوجي[1].

وفي سنوات الخمسينيات استكملت مجموعة من الباحثين أمثال ماسلو(**Maslow**) هرزبرغ (**Herzberg**) أعمال مايو **E/Mayo** التي تمحورت أساسا حول دراسة أثر ظروف العمل على الإنتاجية والتي عدت بمثابة دفعة قوية نحو ولادة مدرسة العلاقات الإنسانية وتطوير برامج التكوين، وأدى ذلك إلى تطوير دور قسم الموارد البشرية أكثر حيث بدأ الاهتمام بقضايا الدافعية، تلبية حاجيات الفرد ،الصحة النفسية، الاتصال، المشاركة، تطوير برامج التقاعد، العطل.

ومع بداية الستينيات بدأ المختصون في العلاقات الصناعية يفقدون تأثيرهم لصالح المختصين في الموارد البشرية بسبب ثلاث عوامل رئيسية هي:

- زيادة الطلب على تخصصات جديدة في العمل مثل التقنيون.

---

[1] Gestion des ressources humaines, Module de Management des ressources humaines, Institut Supérieur de Gestion (ISG), Alger , Avril 2000, chapitre1.

- توسع التشريعات الحكومية التي تجبر على احترام ظروف العمل المناسبة.
- تطور العلوم السلوكية.

وفي بداية السبعينيات بدأت تتعقد وظيفة مسيري قسم الموارد البشرية أكثر بسبب استحداث طرق جديـــدة في الإدارة كالإدارة بالأهداف، التدخل الكبير للحكومة، مما أعطى قسم الموارد البشرية مكانة أكبر في المؤسسة، وتحتل اليوم مكانها الطبيعي والقيادي في الهيكل التنظيمي، وأصبح المسؤول عن قسم الموارد البشرية يسمى مدير الموارد البشرية.

ويمكن تلخيص كل تلك المحطات في الجدول كالآتي:

الجدول رقم 3: مراحل تطور وظيفة الموارد البشرية

المراحـــل	الخصـــــــائص
من العصور الوسطى إلى بدايـــة القرن العشرين	– لم تكن وظيفة إدارة الأفراد موجودة قبل الثورة الصناعية. – المدير هو من كان يقوم بعملية التوظيف التي يحتاجها. – مواجهة العمال لكثير من المشاكل الاجتماعية بعد الثورة الصناعية. – ظهور قسم السكرتارية الاجتماعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.
بداية القرن العشرين إلى غايـــة الحرب العالمية الثانية	– ظهور وظيفة الأفراد في المنظمات. – تحويل السكرتارية الاجتماعية إلى قسم الموارد البشرية التي كانت تحتل مكانة غير مفهومة بالمقارنة مع باقي الأقسام. – اهتمام قسم الموارد البشرية بالأجور، التوظيف، الاختيار، العلاقات الصناعية، تحسين بيئة العمـــل وتلبية حاجات العمال. –زيادة الحاجة لقسم الموارد البشرية من خلال دراسات كل من تايلور ومايو.
الحرب العالمية الثانية إلى غايـــة **1960**	– ظهور ما يعرف العلاقات الصناعية. – زيادة دور النقابات. – إعادة هيكلة الموارد البشرية لإعطاء مكانة أكبر للعلاقات الصناعية بسبب قوة النقابات. – تطور الشركات المتخصصة في الموارد البشرية. – إعطاء الأولوية للتكوين والمزايا.
من **1960** إلى **1980**	– نضج أكبر لوظيفة الموارد البشرية. – تراجع قوة نشاط العلاقات الصناعية. – نمو تشريعات العمل. – تطور الإعلام الآلي وأنظمة معالجة الأجور. – تحسين كفاءة المسيرين في قسم الموارد البشرية. – تأثير علوم السلوك على تحسين العلاقات الإنسانية.
المرحلة الحالية	– احتلال وظيفة الموارد البشرية لمكانتها الطبيعية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كباقي الوظائف(مـــن خلال إدارة الموارد البشرية) – إدارة مشاكل جديدة مثل: التقاعد، الدافعية، التوظيف، الإنتاجية، التغيرات التكنولوجية، الصحة، التأمين في العمل وغيرها. – ظهور مرحلة إعادة بناء وتحويل دور إدارة الموارد البشرية.

Source: Gestion des ressources humaines, Module de Management des ressources humaines, OP.CIT , Chapitre1.

2 ــ أهداف وظيفة الموارد البشرية

تسعى وظيفة الموارد البشرية اليوم لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- جلب العدد اللازم من اليد العاملة المؤهلة والكفؤة.
- وضع برامج الترقية الداخلية.
- تطوير اليد العاملة(مسألة النوعية) انطلاقا من النموذج الياباني الذي كان يخصص **10%** من الكتلة الأجرية للتكوين مقارنة مع **2%** في كندا، **3%** في فرنسا[1].
- تحقيق الدافعية في الإنجاز ورغبات العمال من خلال تحسين نظم الأجور، تطوير برامج التكوين، الوقاية من الحوادث، الحوار، تطوير محيط العمل(البيئة) وغيرها.
- تحقيق الفعالية من خلال تحقيق كل الأهداف السابقة.

فإدارة الموارد البشرية تعتمد اليوم على مدخل متكامل يهتم بكل دورة حياة الموظف من خلال تحديد الاحتياجات والوظائف وأساليب الاختيار والتعيين وتحديد الأجور والنقل والترقية والتكوين وإنهاء الخدمة.

ثانيا: تنامي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تطور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، حيث تعتمد هذه الدول كثيرا على تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من كونها الأكثر تجسيدا للوظيفة الإبتكارية لدرجة أنها تتفوق على المشروعات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة. فعلى سبيل المثال كان الأفراد والمشروعات الصغيرة المصدر الرئيس للأفكار الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الماضية.

مما سيرشح الوظيفة الإبتكارية في المؤسسة الاقتصادية لأن تأخذ مكانها القيادي من خلال ما تقدمه من مستحدثات جديدة سواء في شكلها المادي، فكرة، أسلوب إنتاج، طريقة عمل و غيرها. تضمن للمؤسسة مزاياها التنافسية، و حضورها المطلوب الذي يستدعي توليفة خاصة من الموارد المالية و المادية و البشرية، هذه الأخيرة التي يجب أن تكون على قدر كبير من التعليم والتكوين والتأهيل[2]. ومن بعض الدلالات الكمية لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة نذكر[3]:

- بلغت نسبة المشرعات الصغيرة إلى إجمالي عدد المشروعات **90 %** في الدول المتقدمة و**95 %** في الدول النامية.
- توفر المشروعات الصغيرة الوظائف بنسب كبيرة جدا، حيث بلغت: **56 %** في اليابان ، **88 %** في الهند، **88 %** في اندونيسيا، **58 %** في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) Gestion des ressources humaines, Module de Management des ressources humaines, OP.CIT , Chapitre1,

(2) لمزيد من التفاصيل راجع:

L.Hassid , P. Jacoues-Gustane , N. Moinet
Les PME face au défi de l'intelligence économique, Dunod, Paris, 1997.

(3) حسين مصطفى هلالي، أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ندوة محددات إشكالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2004.

– حققت مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي نسبا كبيرة مثل: **43%** في تايلنـــدا ، **29 %** في هونغ كونغ ، **44 %** في إيران ، **43 %** في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثا:تطور الأبحاث المرتبطة برأس المال البشري

بينت الأبحاث المرتبطة برأس المال البشري بأن الفرد هو أصل من أصول المنظمة يمكن تحديد قيمته وإدارته. فضلا عن أهمية رأس المال البشري التي قد تصبح أهميتها تفوق أهمية رأس المال المادي في تحديد معدلات أسرع للنمو ومـــن ثم تحقيق التنمية. فلم يعد يطلق على الفرد اسم العامل أو الموظف بل أصبح يطلق عليه المورد البشري أو رأس المال البشري بالنسبة للعاملين و الأصول البشرية بالنسبة للمحاسبين. واسم رأس المال الذكي أو رأس المال المبدع أو رأس المال المعرفي بالنسبة للإداريين.

و بشكل عام أصبح رأس المال البشري أو المورد البشري بالنسبة للاقتصاديين هو تلك القدرات البشرية المنتجة اقتصاديا. بمعنى هو ذلك المخزون من القيمة المضافة التي يمكن أن يعطيها الفرد من خلال الاستثمار في مجـــال التعلـــيم، الصحة والتكوين[1].

أو هو تلك القوة الذهنية المتكاملة والتي تخدم تشكيلة من المعرفة والمعلومات والخصائص الفكريـــة والخـــبرات الإبداعية التي يمتلكها العاملون في المنظمة والتي تعد الموارد الرئيسية لاقتصاد اليوم[2].

ووجدت هذه المفاهيم جذورها الحقيقية في تلك المفاهيم التي قدمها شولتز من خلال نظريته وأبحاثه التي تحصل من خلالها على جائزة نوبل عام**1979** ومارا فقها من أبحاث وما جاء بعدها من دراسات أسست لتخصص كامل أصبح أحد المرتكزات الأساسية لاقتصاديات اليوم ألا وهو اقتصاديات الموارد البشرية، والذي أصبح اليوم من أهم المؤشـــرات التي يمكن استخدامها في مدى معرفة قوة أو ضعف أي دولة ويأتي التكوين كأحد أبرز هذه المؤشرات.

ولا يمكن أن يكتمل التصور النهائي للحيز الاقتصادي للتكوين المهني إلا باستكمال جوانب أخرى للموضوع والتي ستتضح أكثر من خلال تتبع تطور فكرة الحيز الاقتصادي في المدارس الفكرية المعروفة والذي سيتم إبرازه في الفصل القادم.

---

(1) Guide de journalisme économique, Alger, 2005.

(2)انتظام أحمد جاسم الشمري، ثقافة المعلومات و دورها في تنمية المقدرة البشرية، المؤتمر العلمي الثالث حول نظام المعلومات الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعـــة الزرقـــاء الأهلية، الأردن، 25/23 تشرين الثاني 2004، ص:286.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن أن نستخلص النقاط الآتية:

ـــ التكوين هو عملية احتضانية لإمكانات الفرد وقدراته ومعارفه لجعلها تتوافق مع إمكانات وأهداف المؤسسة والمجتمع.ويتقاطع التكوين مع مفاهيم التربية والتعليم مشكلين معا مثلث النوعية بمنظوماته الثلاث: منظومة القيم والعادات(التربية)، منظومة المعارف(التعليم)، منظومة المهارات والخبرات(التكوين).

ـــ التكوين المهني ينصرف إلى ذلك التكوين في مجال الحرف التي تتطلب قدرا كبيرا من المهارة، المعرفة، الاستقلالية في الحكم والتقدير. فهو عملية اكتساب مهارة، إتقانها، وتطبيقها فيما بعد، مما يجعله هو الآخر على علاقة محورية مع المنظومة التعليمية من جهة ومع سوق العمل من جهة أخرى.

ـــ الحيز الاقتصادي يعني العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين مجموعة من العناصر التي تشكل أهم محدداته، وقد تكون هذه العناصر فضاءات، أقاليم، دولا، وحدات، أنشطة مما سمح بتوظيفه لدراسة العلاقات التي قد تنشأ بين التكوين المهني ومحيطه لاسيما محيطه الاقتصادي.

الفصل الثاني:

مستويات تطور الحيز الإقتصادي في منظورأهم المدارس الفكرية

إهتمت الكثير من المدارس بمختلف توجهاتها الفكرية والإديولوجية بفكرة الحيز الاقتصادي، تطوره، أبعاده المكانية ومدى تأثيره على التنمية الاقتصادية سواء بتناول الموضوع ومعالجته بشكل مباشر ومقصود أو بالإشارة إليه ضمن سياقات دراسية ذات العلاقة. وسنحاول في هذا الفصل ابراز التطور الفكري للحيز الإقتصادي في مستواه المحلي، الدولي وعلى مستوى الموارد البشرية من خلال العناصر الآتية:

المبحث الأول: تطور الحيز الإقتصادي على المستوى المحلي.
المبحث الثاني: تطور الحيز الإقتصادي على المستوى الدولي.
المبحث الثالث: تطور الحيز الإقتصادي على مستوى الموارد البشرية.

المبحث الأول: تطور الحيز الإقتصادي على المستوى المحلي

تجدر الإشارة ابتداء إلى أن المفهوم الاقتصادي للحيز من حيث التأصيل يعود إلى القرن الخامس عشر وتحديدا قبل الثورة الصناعية ونشأة المدن الحديثة، من خلال مساهمات المؤرخ والفيلسوف العربي "ابن خلدون"المرتبطة بعلاقات الريف بالحضر ونشوء المدن وتطوراتها وتصنيفها[1]. فجوهر فكرة المدينة[*] عند ابن خلدون هو أن تخدم منطقة تابعة لها، ومن ثم تتحدد وظيفة المدينة.

كما يعود الفضل لأصحاب المذهب الحر[**] في تحديد المفاهيم المتعلقة بالحيز وفهم حيوية التغيير المكاني للأنشطة الاقتصادية وفعاليتها[2]. وقد حاولوا فعلا تطبيق تلك المفاهيم كوسيلة لتوجيه التنمية والاقتصاد "نظريات التوطّن والإستقطاب"[3].

ولقد اعتمدوا بشكل عام في تحديد فكرة الحيز الاقتصادي على الأساس المادي، واختلف هذا الأساس بدوره من مدرسة إلى أخرى فتكونت بذلك اتجاهات عديدة: اتجاه أول ركز على التوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي "نظريات التوطن"، وثان درس العلاقة بين النشاط الاقتصادي والتركيبة المكانية(نظريات المكان المركزي)، وثالث اهتم بالحيز الاقتصادي من خلال دراسة الترابط الصناعي والترابط المكاني للنشاط "نظريات الاستقطاب". والتي سيتم تناولها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: نظريات التوطن الصناعي.
المطلب الثاني: نظريات الأماكن المركزية.
المطلب الثالث: نظريات الإستقطاب.

---

(1) الجابري علي مظفر، التخطيط الحضري، مدخل عام–الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1986، ص (11،12).

(*) المدينة في نظر ابن خلدون لا تظهر بصورة مفاجئة وسريعة ولكنها تمر بمراحل معينة في عملية نشأتها، كونها تتأثر إلى حد بعيد بالعناصر الطبيعية للإقليم الذي تنشأ به من حيث الحجم والوظيفة والعلاقات الخارجية مع المناطق المحيطة بها. وهو نفس المبدأ الذي اعتمده Von Thuenen في نظريته المعروفة باسم المدينة المعزولة لكن بطريقة اقتصادية عملية أكثر نضجا، كما بين ابن خلدون بأن المدن لا تختلف في حجمها وكثافة سكانها فقط ولكن في أنشطتها وعلاقتها الخارجية، وعلى هذا الأساس الوظيفي صنفت أنماط الإستطان الحضري من قرية صغيرة ، بلدة، مدينة كبيرة وهو أيضا نفس الأساس الذي بنى عليه Walter Christler نظرية المكان المركزي والنظام المطبق المتداخل الذي تترتب بموجبه المدن المركزية . ولمزيد من التفاصيل راجع المرجع السابق أعلاه.

(**) لم تهتم المدرسة الماركسية بالحيّز الاقتصادي إلا بعد أن بدأت تأخذ علاقات الاستغلال أبعادها الحقيقية أين بدأت ثورة المستغلين تظهر على الساحة، فماركس ومن وافقة الاتجاه لم يتطرق للحيّز الاقتصادي إلا بعد ظهور آليات الاستغلال الرأسمالي كآلية تقسيم العمل والصراع الطبقي والاستعمار وغيرها(على مستوى دولي).

(2) الحيّز وأقطاب النمو، مرجع سابق، ص: 34.

(3) راجع في هذا الموضوع: – سليمان خليل يوسف الحكيم، أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، القاهرة 1986.

– فرحات محمد حبيب، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية لإقليم أربيل، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1990، ص (1..30).

المطلب الأول: نظريات التوطّن الصناعي

اهتم هذا الاتجاه بالتوزيع الجغرافي للنشاطات الاقتصادية وتمثل بشكل أساس في كل من نظرية الموقع الزراعي لـــ فان تونان **Von Thunen** سنة **1826** في كتابه المشهور الدولة المعزولة ونظريات الموقع الصناعي لـــ ألفريد ويبر **Alfred Weber** سنة **1909** [1]. وسيتم استعراض هذا الإتجاه في النقاط الآتية:

أولا: نظرية الموقع الزراعي
ثانيا: نظرية الموقع الصناعي

أولا: نظرية الموقع الزراعي

ظهرت فكرة الحيز الاقتصادي ولوبشكل غير مقصود في نظرية الموقع الزراعي لـــ فان تونان **Von Thunen** من خلال دراسته للعلاقة بين موقع السوق وتكلفة نقل الانتاج الزراعي وأثر ذلك على أنماط استخدام الأرض الزراعية، وعلى الرغم من أن هذه النظرية انتقدت في افتراضاتها[*] غير الواقعية ومن ثم النتائج التي توصلت إليها إلا أنها كانت بمثابة نقطة تحول في الدراسات المكانية بوجه عام والتخطيط الإقليمي والتنموي بشكل خاص. إذا سلطت الضوء على أهمية موقع النشاط الاقتصادي سواء من الناحية الجغرافية أو من الناحية الاقتصادية التي انعكست في أثر عامل المسافة على تكاليف النقل، وحتى وإن أظهرت هذه النظرية عامل المسافة بشكل بسيط جدا وعلى مستوى الانتاج الزراعي إلا أن هذا العامل مازال من أهم المعطيات الجغرافية والاقليمية.[2]

ثانيا: نظرية الموقع الصناعي

تناولت نظرية الموقع الصناعي أسس اختيار الموقع الصناعي من خلال دراسة العلاقة بين الموقع والتوطن الصناعي وبين دور السوق والتوطن الصناعي وانحصرت في ثلاث نظريات رئيسية هي:[3]

---

(1) غنيم محمد عثمان، مقدمة في التخطيط التنموي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1998 ، ص: 118.

(*) من بين هذه الفرضيات: – عدم وجود وسائل نقل في هذه الدولة إلا العربات تجرها الخيول– تقوم الدولة في منطقة سهلية منبسطة– الأرض الزراعية المحيطة بالمدينة وفي جميع الاتجاهات متجانسة في خصائصها الطبيعية وبالذات المناخية والتربة – المزارعون يزرعونها بغرض تسويق محاصيلهم وتحقيق هامش ربحي جيد– يحيط بالمدينة الواقعة في المركز ست نطاقات زراعية تشكل المدينة السوق الرئيسية والجيدة لهذه النطاقات.

(2) المرجع نفسه.

(3) راجع في ذلك:

– المرجع نفسه، ص (122-128).

- Alain Lepietz, OP. CIT, PP (110,111).
- Richardson - H.W : Regional Economics : location theory, urban structure, a regional change, World University, Red World Press Limited, London , 1972.

– سهى مصطفى محمد الدليمي، تحديد الأقاليم التخطيطية في العراق، لأغراض التنمية المكانية، رسالة دكتوراه، مركز التخطيط الحضري والإقليمي بغداد، 2000.

1 – نظريات تناولت الموقع من خلال تقليل تكاليف الانتاج لأدنى حد ممكن

وأهمها كانت نظرية ألفريد ويبر **Alfred Weber** التي تعد أصل جميع النظريات والدراسات الخاصة بالموقع الصناعي، إذ حاول ألفريد ويبر **Alfred Weber** من خلال نظريته هذه تحديد الموقع الأمثل لإقامة صناعة معينة وبأقل تكلفة من خلال ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على الموقع الصناعي هي تكاليف النقل وتكاليف الأيدي العاملة وعامل التراكم. حيث ربط تكاليف النقل بعامل المسافة ووزن المواد المنقولة، فيكون الموقع الأمثل للصناعة في النقطة التي تكون فيها المسافة بين مناطق انتاج المواد الخام ومناطق تصنيعها في حدها الأدنى، ثم تكاليف الأيدي العاملة التي يعمل توفرها في أماكن معينة على جذب وتوطن الصناعة، فضلا عن توفر البنية التحتية بشكل جيد. وبالمقابل هناك عوامل طاردة للنشاط الاقتصادي .

وقد لاقت نظريته رواجا كبيرا على الرغم من الإنتقادات التي وجهت لها لكونها أهملت الكثير من العوامل الأخرى المؤثرة في الموقع الصناعي كالعوامل البيئية والتسهيلات والمساعدات الحكومية.

2– نظريات ركزت في تناولها على دور السوق بدل الموقع في توطن الصناعة

تحقق السوق ومحيطها "مناطق استهلاك المنتجات" حسب هذه النظريات قدرا أكبر من الأرباح ومن ثم فهي التي ستؤثر بشكل مباشر على التوطن الصناعي وقد أطلق أوجست لوش **August Loesch** على هذه المناطق الأقاليم الاقتصادية.

3– نظريات دمجت كل من نموذج Alfred Weber ونموذج August Loesch

طور كل من إزارد **Isard** و قرين هات **Green Hut** نموذجا ثالثا يجمع بين خصائص النموذجين. كما رأى ألونسو **W.Alonso** في دراسة له سنة **1967**[1] بأن الوصف المادي للحيز الاقتصادي ليس فقط اختيار أفضل توطن ممكن لكنه استغلال مدى أوسع(المساحة). فالحيز هو عامل من عوامل الانتاج وسلعة يمكن أن يكون لها ثمن كباقي السلع، والثمن في هذه الحالة هو سعر الأرض "الريع العقاري". وعليه فمسألة الربط بين نظرية التوطن ونظرية الريع قد تبدو للبعض وللوهلة الأولى سهلة وممكنة، بتعديل نظرية الانتاج من خلال ادخال عنصر الحيز كمدخل من مدخلات الانتاج متمثلا في المساحة(إلى جانب تكاليف النقل إنطلاقا من نظرية ويبر **Weber**) .

لكن وحسب **W.Alonso** المسألة هي أكثر تعقيدا، كون نظرية الريع تعالج المسألة من زاوية أن المنافسة تكون من أجل استعمال الحيز بينما في نظرية التوطن فالمنافسة تحدث من أجل السوق والمنتجات وليس من أجل الحيز. وقد تتحقق الحالة الأمثل بأن تمنح المؤسسة المتوطنة امتدادا حيزا جيدا، لأن الحيز الذي يحدث فيه التوطن(المساحة) سلعة نادرة لا تخضع لثنائية(كمية، سعر) كما في نماذج والراس **Walras** للتوازن الجزئي، بل تتحدد بثلاث مؤشرات في فضاء هي الكمية(المساحة)، سعرالوحدة، الموضع. والريع هو الذي يلعب دور" قانون القيمة للحيز".

ومن هذه النقطة بالذات انتقده الكثيرون لأسباب عديدة منها أن الريع التفاضلي ما هو إلا الفرق الحيزي"**Differentiation Spatiale**" للضريبة العقارية. فثمن الأرض ومهما قال عنه **W.Alonso** لا يوجد بسبب المنافسة على

(1) Alain Lepietz, OP.C IT, PP (113..117) .

الأرض ولكن بسبب وجود ملكية عقارية تسمح للمالك القانوني بالتنازل عنها لخدمة المنافس، فضلا عن أنه في كثير من الأحيان يكون سعر الأرض في أعلى مستوياته بدون أن تكون المنافسة على الأرض(الحيز) في حدها الأقصى.

المطلب الثاني : نظرية الأماكن المركزية

ركز هذا الاتجاه من خلال نظرية المكان المركزي لكل من والتر كريستلر **Walter Christler** و أوجست لوش **August loesch** "المدرسة الألمانية " على أثر بعض الأنشطة الاقتصادية على التركيب المكاني والذي يمكن تلمسه من خلال النقاط الآتية:

أولا: نظرية المكان المركزي لـــ والتر كريستلر Walter Christler
ثانيا: نظرية المكان المركزي لـــ أوجست لوش August loesch

أولا: نظرية المكان المركزي لـــ والتر كريستلر Walter Christler

نشر والتر كريستلر **Walter Christler** دراسته المعنوية"**The central place of south germany**" عام **1933** [1]، بين فيها أن الأماكن المركزية ترتبط مع أقاليمها بعلاقات اقتصادية تقل وتزيد حسب حجم الخدمات التي تقدمها كل منها، إذ لاحظ والتر كريستلر **Walter Christler** أن أنواع الخدمات والسلع والنشاطات المقدمة للسكان في اقليم تختلف في مستوياتها، بمعنى أن هناك هرمية في الخدمات المقدمة تتراوح ما بين مستوى أدنى يتواجد في جميع المراكز سواء كانت مدنا أو بلديات أو قرى ومستوى مرتفع من الخدمات يتواجد فقط في المدن الرئيسية أو الكبيرة.

وغالبا ما تتطور هرمية الأماكن المركزية على مراحل متتابعة كما وضحها من خلال إقليم افتراضي، حيث يكون توزيع هذه الأماكن المركزية أمثليا إذا كانت هذه المراكز على شكل سداسي منتظم يشبه عش النحل تتضح فيه هرمية الأماكن المركزية حسب درجة الخدمات والسلع التي يقدمها كل مركز. إذ تقدم المدينة خدماتها لجميع القرى والتجمعات السكانية الأخرى بينما القرية تقدم خدماتها للتجمعات السكانية الصغيرة وهكذا... وتتراجع الخدمات والسلع التي يقدمها المركز كما وكيفا كلما تم الانتقال من مستويات عليا إلى مستويات دنيا.

ثانيا: نظرية المكان المركزي لـــ أوجست لوش loesch

لم تسلم النظرية السابقة من الانتقادات على الرغم من محاولة أوجست لوش **August loesch** تعديلها بالتركيز على أثر الصادرات على التوزيع المكاني بدل الخدمات من بينها[*] الاهتمام بأثر عوامل اقتصادية معينة هي الخدمات والصادرات على التركيب المكاني بوصفها العوامل الأساسية في تطوير التجمعات السكانية.

---

(1) لمزيد من التفاصيل راجع: – غنيم محمد عثمان، مرجع سابق، ص (128..134).

-Alain lepietz, OP.CIT, PP (117..120).
-Richardson - H.W, OP.CIT, PP (156..164).

(*) عدم موضوعية البعض من الافتراضات التي قامت عليها كالتجانس المناخي وافتراض حجم معين من السكان مع وجود نقاط معينة خدمية أو تبادلية

المطلب الثالث : نظريات الإستقطاب

سيتم تناول نظريات الإستقطاب من خلال أبرز روادها بالشكل التالي:

أولا: نظرية فرانسوا بيرو F.Perroux
ثانيا: نظريةجاك بودفيل J. Boudeville
ثالثا: نظرية قامر ميردل Gummar Myrdal

أولا: نظرية فرانسوا بيرو F.Perroux

لم يهتم فرانسوا بيرو **F.Perroux** ضمن تحليل أقطاب النمو(*)بتأثير الحيز الجغرافي على عملية التنمية مما أعطى مفهومه للحيز الاقتصادي صفة التجريد حيث ركز على الترابط الصناعي وأهمل الترابط المكاني للنشاط الاقتصادي الذي يكون حسبه أكثر فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية من التشتت المكاني[1]، إذ رأى بأن التنمية الاقتصادية والتغيرات الهيكلية ترتبط بصورة قوية بالصناعات الكبيرة التي سماها بالصناعات القائدة ذات السيادة العالية في الحيز الاقتصادي.

وعليه عد أقطاب النمو مجموعة من الصناعات القادرة على توليد نمو ديناميكي للاقتصاد وتقوية العلاقات المتبادلة والترابطية فيما بينها ضمن محور علاقات المستخدم المنتج وهذه الصناعات تتمحور حول الصناعات القائدة[2].

فالصناعة القائدة في نظره هي الوحدات الاقتصادية أو وحدات الانتاج القادرة على ممارسة تأثيرها على وحدات اقتصادية أخرى، مؤدية إلى توسيعها والتغير في تركيبها وتنظيمها[3] بما تمتلكه من خصائص عديدة كالتطور التقاني وأسواقها ذات النطاق الواسع وارتفاع مرونة الطلب الدخلية لمنتجاتها.

ولقد حدد فرانسوا بيرو **F.Perroux** وفقا لذلك ثلاثة أنواع للحيِّز: [4]

- الحيز الاقتصادي كحقل قوى: **L'espace économique comme champ de forces**

ويعني القوى المتولدة من الوحدة أو من مجموعة من الوحدات والقوى المؤثرة فيها.

- الحيز الاقتصادي كمضمون خطة: **L'espace économique comme contenu de plan**

ويدرس مجموعة العلاقات التي تحدد خطة الوحدة أو مجموعة من الوحدات.

- الحيزالاقتصادي كمجموع متجانس: **L'espace économique comme ensemble homogène** ويدرس نسب العلاقات بين الوحدات.

(*) من خلال مقالة الشهير المنشور سنة 1955 والمعنون "Note sur la notion pôle de croissance".

(1) Alain Lepeitz., OP.CIT, PP (120..124).

(2) كامل الكناني، مرجع سابق، ص: 164.

(3) الراوي سمير، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد والتجارة، دمشق، 1985 ، ص (193..209).

(4) مجموعة أبحاث بإشراف جاك- بودفيل، الحيز وأقطاب النمو، مرجع سابق، ص(24..29).

ويمكن فهم هذه الأنواع من الحيائز بتوضيح بسيط للحيز الاقتصادي للمشروع والحيز الاقتصادي الوطني من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم4: الحيز الاقتصادي على مستوى المشروع وعلى مستوى الاقتصاد الوطني عند فرانسوا بيرو

	الحيز الاقتصادي للمشروع	الحيز الاقتصادي الوطني
الحيز الاقتصادي كمضمون خطة	يظهر بالعلاقة بين المشروع ومجهزي الخدمات من جهة (المواد الأولية، الأيدي العاملة، رؤوس الأموال) وبين المشروع ومشتري المنتجات من جهة ثانية. وتتحدد هذه العلاقة في ضوء خطط المشاريع الأخرى وتنظيمها وعلاقاتها مع المشروع.	لا يتحدد الحيز الاقتصادي الوطني ببقعة الأرض لذلك الوطن ولكن المجال الذي تلتقي فيه خطط الحكومة مع خطط الأفراد. هذه الخطط التي قد تتحقق أو تتعارض فيما بينها بشكل متفاوت.
الحيز الاقتصادي كحقل قوي	يتحدد الحيز الاقتصادي بمجموعة مراكز أو أقطاب أو بؤر ، وكل مركز أو قطب أو بؤرة تطلق قوة جاذبة وقوة طاردة وفق هذه العملية تحدد منطقة التأثير الاقتصادي المرتبطة أو غير المرتبطة بمنطقة التأثير الطوبوغرافية والتي يمكن أن تتجاوز الحدود المؤشرة في الخرائط أو جغرافيا.	يظهر الاقتصاد الوطني كحقل قوى أو على شكل مراكز متجمعة أو أقطاب.
الحيز الاقتصادي كمجموع متجانس	يظهر المشروع كتركيب متفاوت في التجانس مع تركيب المشاريع المجاورة له طبوغرافيا أو اقتصاديا وعلاقات التجانس تتحدد بتركيبة المشروع ونسب العلاقات بينه وبين باقي الوحدات.	يكون الحيز الاقتصادي الوطني عبارة عن شبكة من الأسواق المعقدة، وطنية ودولية تظهر من خلال أنواع المنتجات أو الخدمات والأسعار المحددة بعوامل ترتبط بالحيز الوطني وبعوامل خارجية بعيدة عنه وعن خططه الاقتصادية.

الجدول من انجاز الباحثة من المصدر: مجموعة أبحاث بإشراف جاك- بودفيل، الحيز وأقطاب النمو، مرجع سابق، ص(24..29

ثانيا: نظرية جاك بودفيل J. Boudeville

أدخل جاك بودفيل **J.Boudeville** وفي نفس الإطار التحليلي لـــ فرانسوا بيرو **F.Perroux** عامل الحيز الجغرافي(المكاني) انطلاقا من فكرة أن مجموعة الصناعات الديناميكية يجب أن تكون لها القدرة العالية على التجمع المكاني وأن ترابط هذه المجاميع الصناعية موقعيا في المنطقة الحضرية يشكل بؤرة لانتشار التأثير ليس على النطاق الاقتصادي ككل فحسب وإنما على مستوى المحيط المكاني لها[1].

ويؤيده في ذلك فريدمان **J. Freedman** في دراسة له بعنوان السياسة الإقليمية: قراءات في النظرية والتطبيق **Régional policy: Readings in theory and application**، إذ رأى بأن للموقع قوة كبيرة مؤثرة في مستوى التنمية. فالإقليم القريب من المراكز الحضرية المتطورة أكثر ميلا للنمو والتغيير من الإقليم البعيد[2]، وأن ظهور التقدم والنمو في قطب تنموي ما غالبا ما يحدث تأثيرين فيما جاوره من مناطق: تأثير إيجابي وأسماه التأثير الانتشاري، وهذا لا يحدث إلا عندما يتسع القطب التنموي ويصل إلى مرحلة الزخم التنموي عندما يساهم في تنمية ما جاوره بعدما كان يعمل على سلبه.

وتأثير سلبي وأسماه التأثير الخلفي، حيث تقوم المراكز المتفوقة عن سواها بجذب فعاليات التنمية مما جاورها إلى درجة أنها تفرغ مناطقها المجاورة كليا أو جزئيا من مواردها الذاتية وفق السببية المتراكمة[3] كما يسميها ميردال **Gummar Myrdal**.

ثالثا: نظرية كامر ميردال Gummar Myrdal

يرى هذا الأخير **Gummar Myrdal** أن هناك ظروفا معينة قد تطرأ على العلاقة المكانية مما يترتب على ذلك زيادة قيمة الموقع الجغرافي الفعلية أو تتدهور قيمته بطريق مباشر أو غير مباشر. فقد يؤدي ربط الموقع الجغرافي بشبكة طرق رئيسية كعامل اتصال بين أقاليم الدولة إلى أن يصبح لهذا الموقع أهمية كبيرة. فالموقع يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية في تأكيد صفات معينة لدور الإنسان ونشاطه[4].

كما بين ميردال **Myrdal** في نظريته"التنمية الدائرية المتراكمة" أن أي دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة وأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوة الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز(المناطق الحضرية أو المدن) والهوامش "الأرياف" من خلال الآثار السالبة. أما الآثار الموجبة فيربطها بتدخل الدولة والذي يحدث عن طريق التخطيط [5] .

وفيما يرتبط بمسألة تدخل الدولة يرى ريشاردسن **Richardson** بأن الآثار الانتشارية الإيجابية تحصل بشكل آلي دون الحاجة لتدخل الحكومة من خلال مرحلتين: الأولى استقطابية تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة معينة أطلق عليها اسم

---

(1) راجع في ذلك: كامل الكناني، مرجع سابق، ص: 165.

- Jacques Boudeville, Les espaces Economiques. que sais-je ?presses universités de France, 1970.

(2) النقاس عبد الرزاق غازي، اقتصاديات الموقع والاستراتيجية العالمية للتحضر والتنمية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1996، ص (15،16).

(3) المرجع نفسه ، ص: 16.

(4) غنيم محمد عثمان، مرجع سابق، ص (141،142).

(5) المرجع نفسه، ص: 142.

نقطة التحول أو الانقلاب الاستقطابي والمرحلة الثانية التي تبدأ بعد هذه النقطة مباشرة وتتمثل في حصول اللامركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هيرشمان في نظريته"مراكز النمو" لم يختلف كثيرا في التفاصيل التي أعطاها عن نظرية ميردال **Myrdal** فقد قام باستبدال الآثار السلبية بمفهوم الاستقطاب ومفهوم الآثار الانتشارية الموجبة بمفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع بمعنى وجوب حدوث إن عاجلا أم آجلا تساقط لثمرات النمو فتصل إلى الهامش[2].

وبالنسبة لفريدمان في نظرية القلب(المناطق الحضرية الرئيسية) والأطراف"الظهير والهوامش" فقد أكد على أن علاقة القطب مع الأطراف أو الهوامش لا تعكس بالضرورة عملية النمو الاقتصادي ولكنها تظهر على أنها الوسيلة التي من خلالها يتم النمو[3].

ومما سبق يمكن القول:

- بنيت فكرة الحيز الاقتصادي في النظريات والتصورات السابقة على أساس مادي ركز على فكرة الوظيفة التي يقوم بها الحيز الاقتصادي سواء كان مدينة أو مركزا انطلاقا من أن الوظيفة تساوي الهدف والهدف يساوي الأصل وهذا الأخير يساوي سبب الوجود. بمعنى أن سبب وجود الحيز الاقتصادي هو الوظيفة التي يقوم بها، وطبعا انتقد هذا الأساس بوصف الوظيفة ليست وحدها السبب في تكوين الحيز بل هناك أسس دينية، فبعض المدن مثلا أو الأنشطة كحيائز اقتصادية تكونت في كثير من الأحيان لأسباب سياسية أو دينية.

- بدأ تطور الحيز الاقتصادي من فكرة علاقة المدينة بالقرية إلى علاقة الموقع الزراعي والموقع الصناعي بالأطراف المعنية بها، إلى علاقة المكان المركزي بالأماكن الأقل منه مستوى، إلى علاقة أقطاب أو مراكز أو محاور النمو بالهوامش.

---

(1) المرجع السابق، ص: 145.

(2) راجع في ذلك: هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامل - النفط - العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص: 47.

(3) غنيم محمد عثمان، مرجع سابق، ص (146، 147).

الجدول رقم5: تطور الحيز الاقتصادي في مستواه المحلي

النظرية / عناصر الحيّز	مساهمة ابن خلدون	نظرية الموقع الزراعي	نظرية الموقع الصناعي	نظرية الأماكن المركزية	نظريات الاستقطاب
المركز	المدينة	السوق الرئيسي	الموقع الجغرافي المناسب	المدينة (العاصمة)	أقطاب النمو، مراكز النمو، محاور النمو.
المحيط	القرية	النطاقات الست المحيطة بالسوق	الأطراف المحيطة بالموقع	المدن والمناطق الأقل أهمية	الهوامش
الفاعل	الخدمات التي تقدمها المدينة للقرية	العلاقة بين السوق وتكلفة نقل الإنتاج الزراعي(المسافة البعد أو القرب من موقع السوق)	المسافة واليد العاملة وعامل التراكم	تقديم خدمة (**Christler**) أو الصادرات (**Loesch**)	الآثار الناجمة عن علاقة المراكز بالمحيط

المبحث الثاني: تطور الحيز الاقتصادي على المستوى الدولي

لم تهدف الاتفاقيات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انطلاقا من منظمات بريتن وودز إلى إقامة نظام دولي جديد أكثر عدالة، بقدر ما كانت تهدف إلى تشكيل وتنظيم حيائز هيمنة لصالح الدول الأكثر تقدما[1]. فمسألة تشكيل الحيّز الاقتصادي في إطارها الدولي لم تتبلور بشكل جلي إلا بعد الحرب العامية الثانية وتحديدا بعد أن استكملت الدول المتقدمة عملية التراكم الرأسمالي فيها وظهور بواعث هيمنة أخرى كالبحث عن أسواق ومناطق نفوذ[*] جديدة، فضلا عن تخلص معظم الدول من النظام الاستعماري والحصول على الاستقلال السياسي وأكثر من ذلك الطموح لانطلاقة تنموية وتحديثية[**].

(1) Alain Samuelson, Economie Internationale Contemporaine, Aspects réels et monétaires,OPU,L'Algérie,1993, P:5.

(*) مصادر الخامات ومناطق الصفقات والامتيازات والأرباح الاحتكارية.

(**) لم يعن الاستقلال التخلص من نظام الاستعمار بشكل نهائي(المضامين الجديدة للاستعمار المعاصر).

غير أن فكرة الحيز الاقتصادي في إطارها الدولي وإن كانت امتدادا لنفس فكرة الحيز الاقتصادي في مستواها المحلي أو الإقليمي، حيث حافظت العلاقات الاقتصادية وتداعياتها في كثير من الأحيان على نمطية المركز القوي والهامش الضعيف(مركز- هامش)، إلا أنها تحاول اليوم أن تحيط نفسها بكثير من الخصوصية والخروج قدر الإمكان عن تلك النمطية(علاقات التكامل الاقتصادي).

وسيتم إبراز ذلك من خلال أهم الاتجاهات الفكرية سواء تلك التي سادت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين(التنموية) أو البدائل التي حاولت تعويضها ونقدها(العولمة) من خلال النقاط الآتية:

المطلب الأول: التحليل التقليدي والتحليل الماركسي.
المطلب الثاني: التحليل الحديث المرتبط بالعولمة.

المطلب الأول: التحليل التقليدي والتحليل الماركسي

سيتم تناول هذا المطلب في نقطتين رئيستين:

أولا: التحليل التقليدي.
ثانيا: التحليل الماركسي.

أولا: التحليل التقليدي

يتحدد الحيز الاقتصادي وفق(مركز-هامش) لكنها علاقة غير قارة حسب التصور الرأسمالي، إذ ستتحول الهوامش عبر الزمن إلى مراكز هي الأخرى(الآثار الانتشارية)، بالاعتماد على فكرة أن كل المجتمعات موضوعة على متصل متدرج يمثل كل واحد منها نقطة متميزة على طول هذا المتصل وبإزاحة المعوقات الثقافية التقليدية ستتحول البدائية إلى تحضر وتنمية. كون مشاكل البلاد المتخلفة(الهوامش) تكمن في ارتباطاتها الدينية وبالعادات وهي قيم تقليدية مناقضة للتجديد التكنولوجي والنمو الاقتصادي. فحسب هذا التصور كل أمم العالم موضوعة على محور الحداثة أو المدرج الذي يبدأ بالمجتمعات التقليدية وينتهي بالمجتمعات الأكثر تطورا[1]. والتنمية أو التطور يحدث بشكل تدريجي ومتواصل، فضلا عن أن عملية التنمية لا يكسب فيها طرف ويخسر الآخر، فكل الطبقات يمكن أن تقطف ثمار النمو، وقضية التخلف قضية تأخر في اللحاق بالركب ليس إلا.ويتدعم هذا المبدأ في كتابات ألفريد مارشال[2] وآراء رستو[*] الذي يرى في نظريته لمراحل النمو أن تجاوز المجتمعات التقليدية هو أحد متطلبات الانطلاقة الاقتصادية بسبب أن

---

[1] إسماعيل قيره – علي غربي ، في سوسيولوجيا التنمية، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص(63..65).

[2] ناظم الشمري – محمد صالح القريشي ، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993، ص: 35.

[*] من مؤلفاته: عملية النمو الاقتصادي سنة 1953- مراحل النمو الاقتصادي بيان غير شيوعي سنة 1960.

المجتمعات التقليدية تكون على درجة هامة من الجمود[3]. أما دافيد ريكاردو فالقضية بالنسبة له تحل بربط أسواق الهامش بالسوق العالمية بوصف التنمية لا يمكن أن تحدث إلا من خلال الانفتاح الاقتصادي، ولقد شجعت مدرسة شيكاغو هذا الاتجاه. بالنسبة لنيركسه فطالب بوضع برنامج استثماري يغطي نطاقا واسعا يشمل العديد من مجالات فروع الإنتاج لتحقيق تلك الانطلاقة(نظرية الدفعة القوية أو النمو المتوازن).أما فرانسوا بيرو **F.Perroux** فبإتباع ما يسمى بالأسلوب الانتقائي وذلك بالتركيز على رفع معدلات النمو إلى أعلى في قطاعات رئيسية مختلفة[1].

ثانيا: التحليل الماركسي

بالنسبة للتصور الماركسي فبني الحيز الاقتصادي حسب هذا الاتجاه على علاقة(مركز–هامش) أيضا لكن العلاقة في هذه الحالة قارة بل تزداد الهوة فيها اتساعا مع مرور الوقت، خلافا لما يراه الاتجاه الأول الذي تعرض لانتقادات حادة متمثلة في ما جاءت به الماركسية وامتداداتها والتي يمكن حصرها في نظرية الإمبريالية، نمط أو أسلوب الإنتاج ونظرية التبعية. حيث انطلق ماركس في دراسته لعلاقة(مركز–هامش) من مفاهيم الصراع والعوامل الاقتصادية والمراحل التاريخية والطبقية، فالتغيير الاجتماعي(التنمية) لا يحدث إلا كنتيجة للصراع الطبقي(الصراع بين المركز والهامش).

أما لنين فيري في دراسة له حول الإمبريالية الدولية في القرن العشرين أن وصول رأس المال وتركيز الإنتاج إلى مراحل متقدمة سيتوج بظهور المؤسسات الاحتكارية الرأسمالية الدولية، ويقسم العالم إلى مناطق نفوذ من القوى الإمبريالية الكبرى[2].

وتعتقد نظرية أسلوب الإنتاج أن الأسباب الفعلية لديمومة علاقة(مركز– هامش) هي العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية، فالقوى المحلية هي المسؤولة عن إنتاج التخلف لا سيما العلاقات الطبقية، وأن الإمبريالية في الحقيقة لا تقوم إلا بتعزيز التخلف الموجود أصلا. لأن التشكيلات الاجتماعية المتخلفة هي في الأساس مجتمعات ما قبل الرأسمالية(الإقطاعية) بصفة رئيسية. وخروج الهامش من وضعه لا يكون إلا عن طريق الثورة بالتحالف مع البورجوازية الوطنية ضد الهيمنة الاحتكارية من أجل بناء رأسمالية وطنية كخطوة أولى نحو الاشتراكية[3].

أما بالنسبة لنظرية التبعية فلقد تمثلت في ثلاثة اتجاهات ركزت على أن مسألة فهم طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول العالم الثالث لا يمكن أن تكون بمعزل عن تأثيرات العوامل الخارجية، سيما التأثيرات الناجمة عن التوسع الرأسمالي وتحولاته. فيرى الاتجاه الأول"أعمال**(Celso Furtado et Osvaldo Sunkel)** " أن التبعية تحدث بسبب عوائق التنمية الناتجة عن النظام الرأسمالي من خلال آليات السوق[4] ، ومن آليات التبعية ركود زراعي يؤدي إلى نمو متباطئ للصادرات وزيادة سريعة لبعض المنتجات الأولية مع نمو في العجز المالي بسبب هذا الركود والاعتماد على

---

[3] إسماعيل قيره – علي غربي، مرجع سابق، ص: 63.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية – محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية: مفهومها ، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص(163..170).

[2] إسماعيل قيره – علي غربي ، مرجع سابق، ص: 22.

[3] المرجع نفسه، ص: 25.

[4] Jaques Fontanel, liliane Bensahel , Dix grands problèmes économiques contemporaines, sous la direction de Michel Chatelus et Jaque Fontanel, OPU, l'Algérie, 1993, P108

القطاع التقليدي. زيادة دور القطاع العام الذي يؤدي بدوره إلى نمو الدين العام، ومن ثم الحاجة الحتمية والضرورية للتمويل الخارجي، بعدها التبعية.[1]

ولتجاوز كل ذلك يقول سنكل (Sunkel) " يجب أن نفهم بأن الاستقلال الاقتصادي لا بد أن يكون كنتيجة، لفعل سياسي بطولي، لإمكانيات على المدى الطويل ولبناء اقتصادي وطني فعال وفي نفس الوقت مرن وقادر على إدماج فائض كبير من موارد الاستثمار."[2]

أما الاتجاه الثاني فتحدث عن إمكانية كسر علاقة(مركز- هامش) بإتباع آليات النظام الرأسمالي في أمريكا اللاتينية. وركز أصحاب الاتجاه الثالث(سمير أمين) على دراسة ظروف الاستقلال الاقتصادي، فالعلاقات الاقتصادية التجارية الدولية قامت على أسس من التبادل اللامتكافئ. ويرى سمير أمين أن الهامش هو نتاج لعملية التراكم الرأسمالي على النظام العالمي.[3]

أما بالنسبة "لسويزي وباران" فوجود الهامش مرتبط بتحويل الفائض الاقتصادي من دول الهامش إلى دول المركز، [4] إذ يؤكد بول باران أن التخلف هو نتيجة اتصال البنية الاقتصادية للدول المتقدمة مع نظيرتها في الدول الأخرى، وهذا الاتصال يؤدي إلى استتراف فائض هذه الدول بواسطة الرساميل الأجنبية التي تم توظيفها في زيادة تنمية البلاد المتقدمة على حساب الدول النامية. فالثروة التي تم إنتاجها في المحيط نقلت إلى المركز والتخلف في الأساس نظام اقتصادي رأسمالي تابع ومرتبط عضويا بالنظام الرأسمالي العالمي، وإنهاؤه يأتي عن طريق ثورة تقضي على هذا الارتباط والنظام الاشتراكي هو البديل[5].

المطلب الثاني: التحليل الحديث المرتبط بالعولمة

بالنسبة للتصورات الحديثة فيمكن حصرها في:

أولا: العولمة.
ثانيا: أشكال التكامل.

أولا: العولمة

لقد رأينا بأن علاقة(مركز-هامش) في سنوات الستينيات والسبعينيات قد كرست استقرار الرأسمالية العالمية من خلال الإدارة الوطنية للاقتصاد ومحاولة تطبيق التنمية في العالم النامي على أساس أن التنمية ما هي إلا نشاط اقتصادي يتحرك في اتجاه مستقيم يسعى إلى تحقيق التحديث عن طريق محاولات اقتباس النموذج المطبق في الغرب[6].

---

(1) Srd Ahmed-Abed elkader, croissance et développement -théories et politiques,TOM1, 2eme Edition, OPU, Alger, 1981, P:437.
(2) Ibid, P(437..438).
(3) :Jacques Fontanel-Liliane Bensahel, OP.CIT, P108
(4) Ibid, P108.
(5) إسماعيل قيره – علي غربي ، مرجع سابق، ص(23..25).
(6) المرجع نفسه ، ص (23..25).

وبحلول الثمانينيات ظهر ما يعرف بالعولمة بعد أن هيمنت الشركات العابرة للقارة على الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي وفشل الكثير من الدول في تحقيق قفزة تنموية نوعية. ولن نقف كثيرا عند هذه الظاهرة كونها مازالت تثير جدلا واسعا حولها سواء من ناحية التأصيل النظري، إذ يراها البعض مرحلة تاريخية، وآخرون تجليات لظواهر اقتصادية وهناك من يراها انتصارا للقيم الأمريكية أو ثورة تكنولوجية[1]. أو من ناحية الآثار الناجمة عنها: فهل العولمة مجرد عملية تحديث يتحول العالم من خلالها إلى قرية صغيرة وتزول كل الحواجز، أم هي مجرد غطاء لتحقيق المزيد من تنامي الرأسمالية وتوليد هيمنة متزايدة تخدم بالدرجة الأولى مصالح المركز.

فالعولمة من خلال أدواتها وفي مقدمتها الشركات العابرة للقارات هي التي أصبحت تشكل الحيز الاقتصادي على المستوى الدولي سواء من خلال علاقة هذه الأدوات فيما بينها أو علاقتها مع العالم النامي وما لذلك من تداعيات وعلى كل الأصعدة، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية.

ثانيا: أشكال التكامل

إن ظاهرة العولمة وإن سعت إلى تطويع الرأسمالية من خلال الإدارة العالمية للاقتصاد عن طريق دفع اللامركزية في تخصيص الموارد داخل الاقتصاديات، والإدارة الاقتصادية المركزية من الخارج بدفع عملية الخصخصة إلى أبعد مدى ممكن وفق أيديولوجيا ومناهج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية[2]. فإنها أنتجت علاقة(مركز- هامش) جديدة ليس بمفهوم الاقتباس أو التبعية والإقصاء وإنما وفق علاقات التكامل الاقتصادي الذي فرضته محاولة التوفيق بين التباين بين أهداف ودوافع كل طرف من جهة وبين الترابط والتأثير المتبادل بينهما.[3] فأظهرت أشكال التكامل(المنطقة الحرة للتجارة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، الاتحاد النقدي) نوعا جديدا من العلاقات بين مركز- مركز(الإتحاد الأوروبي)، مركز- هامش(الشراكة الأورومتوسطية) وهامش - هامش(مجلس التعاون الخليجي). فأصبح بذلك الحيز الاقتصادي يتحدد كمجموعة من العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من المراكز أو مجموعة من الهوامش أو بين مجموعة من المراكز والهوامش بحسب ما تقتضيه ظروف الاندماج والتكتلات الاقتصادية.

فالحيز الاقتصادي في مستواه الدولي يتجاذبه نوعان من العلاقات، علاقات تحاول من خلالها بعض الأطراف الحفاظ على مكتسباتها(دول المركز) وعلاقات تحاول من خلالها أطراف أخرى الخروج من دائرة التخلف(دول الهامش).

وعليه ومما سبق يمكن وضع تصور نهائي للحيز الاقتصادي في مستواه الدولي على أساس كونه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي قد تنشأ وتأخذ طابعا ملموسا ومشهودا بين عنصر أو مجموعة عناصر اقتصادية(دول أو فضاءات اقتصادية)، وبين محيط تحدد طبيعته ومعالمه تلك العلاقات. وقد يكون ذلك العنصر أو العناصر الاقتصادية مركزا أو هامشا، كما قد يكون المحيط الاقتصادي مجموعة من المراكز والهوامش أو خليطا بينهما حسب خصوصية العلاقة الاقتصادية. فعند القول"الحيِّز الاقتصادي الجزائري" فنعني بذلك العلاقة الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ بين الاقتصاد

---

[1] راجع في ذلك: مبارك بوعشة ، البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 16، ديسمبر 2001، ص (178،179).

[2] حميد الجميلي ، الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دراسات اقتصادية، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العراق، 1997.

[3] راجع في ذلك: عبد الوهاب شمام ، التكامل والتنمية- أية استراتيجية صناعية للبلدان النامية ؟، حوليات مخبر الدراسات والبحوث حول المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد4، 2001، الجزائر، ص: 2.

الجزائري كعنصر اقتصادي محور ومحيط يتكون من مجموعة من المراكز(الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) أو من الهوامش كدول المغرب العربي أو البعد الإفريقي.

المبحث الثالث: تطور الحيز الاقتصادي على مستوى الموارد البشرية

تم التركيز في تحليلنا السابق على رأس المال المادي من خلال بعض العوامل التنموية المعروفة: تكاليف النقل، الخدمات، الصادرات وغيرها. لكن موازاة مع ذلك كان هناك نوع آخر من الحيائز الاقتصادية لم ينل حظه من الدراسة بالشكل المطلوب إلا في العقود الأخيرة. هذا الحيز هو الحيز الاقتصادي لرأس المال البشري والذي يمكن تلمسه من خلال الكثير من المساهمات النظرية في هذا الاتجاه.

وفي الواقع لم يهتم علماء الاقتصاد المحدثون بالحيز الاقتصادي للموارد البشرية(علاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية) إلا بعد الخطاب الرئاسي الذي ألقاه تيودور شولتز أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو في الاجتماع السنوي للجمعية الاقتصادية في كانون الأول/ديسمبر عام **1960**، عن أهمية التعليم في تكوين رأس المال البشري وقيمته الاقتصادية وقياس هذه القيمة موجها بذلك الأنظار لأهمية الموارد البشرية وضرورة تنميتها بالتعليم والتكوين.

وارتبط فتور هؤلاء الاقتصاديين في دراسة هذه العلاقة بمعطيات عديدة لعل أهمها: طبيعة القيم الاجتماعية والمعتقدات التي حرمت النظر إلى الناس بوصفهم نوعا من الاستثمار إلا في حالة الرق، النظرة التقليدية لعوامل الإنتاج والتي قصرت مفهوم رأس المال على أشكال الثروة التي تباع وتشترى في السوق، فضلا عن الاختلاف بين طبيعة رأس المال البشري ورأس المال المادي في مدى خضوع كل منهما للقياس الكمي.

بعد ذلك بدأ الاهتمام يتعاظم في منتصف القرن العشرين بدراسة تأثير رأس المال البشري(التربية والتعليم، التكوين) في التنمية و الذي يمكن إيضاحه من خلال العناصر الآتية:

المطلب الأول: دور التربية والتعليم في التنمية.
المطلب الثاني: دور التكوين في التنمية.

المطلب الأول: دور التربية والتعليم بالتنمية

وسيتم التطرق لكل ذلك في النقاط الآتية:

أولا: أهمية التربية والتعليم.
ثانيا: علاقة التربية والتعليم بالتنمية

أولا: أهمية التربية والتعليم

أولى الاقتصاديون القدامى اهتماما واضحا بالموضوع ولو بإشارات معينة، فلقد عد ابن خلدون التشمير التمديني يكسب النفس عقلا جديد، وكذلك جون لوك الذي عد العمل أساس قيمة الأشياء ومبرر تفاوتها[1]. كما أدرك آدام سميث علاقة التربية والتعليم بالاقتصاد وأكدها في مواضيع عديدة من كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" حيث يقول : "إن اكتساب المواهب برعاية المكتسب أثناء تعليمه ودراسته أو تلمذته تكلف دائما نفقات حقيقية هي بمثابة رأس مال ثابت ومتحقق في شخصه. وكما تشكل تلك المواهب جزءا من ثروة الشخص فإنها تشكل أيضا جزءا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه، وعلى نفس المبدأ يمكن اعتبار مهارة العامل المحسنة أشبه ما يكون بالآلة أو الأداة المستعملة في أية مهنة والتي تسهل العمل وتختصره. ورغم أن تحسن المهارة يكلف بعض النفقات، إلا أنها تسدد على شكل أرباح فيما بعد."[2]

وعدّ كارل ماركس الإنسان أثمن رأس المال، وهناك من يعد كتاب "رأس المال" محاولة جادة لإعادة الاعتبار العلمي والاجتماعي للموارد البشرية بوصفها رأس المال الحقيقي للإنتاج. وبعد أن شاع مفهوم رأس المال الاجتماعي، أصبحت معظم الكتابات توليه الأهمية المطلوبة.[3]

أما ارفنج فيشر فقد أدخل رأس المال البشري في مفهوم رأس المال على أساس النظر إليه كأي شيء يعطي دخلا مستمرا عبر فترة من الزمن.

و كان ألفريد مارشال أول من عدّ التعليم نوعا من الاستثمار القومي وأكد على ضرورة اهتمام الاقتصاديين بدور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية وضرورة مساهمة الدولة في تحمل نفقات التعليم.[4]

كما أكدت دراسة قام بها غريليشز **Grilliches** عام **1955** أن الأبحاث العلمية التي أجريت على الذرة الهجينة أعطت عائدا لا يقل عن **700%** في السنة. كما بينت التقديرات التي أجريت على نفقات الأبحاث العلمية في الميدان الزراعي عامة أن معدل عائدات هذه النفقات يبلغ على أقل تقدير **35%** سنويا، ويعزو دونيسن **Denison** حوالي **21%** من معدل زيادة النمو في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بين عام **1929-1957** إلى تقدم المعرفة والبحث العلمي.[5]

وتجمع دراسات كثيرة على أن التقدم التكنيكي يلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي يفوق كثيرا بقية العوامل مجتمعة من رأس المال المادي والقوى العاملة والثروات الطبيعية. مثلما أكده سولو **Solow** في الولايات المتحدة الأمريكية عام **1900-1960** وأوكرست **Aukrust** في النرويج وغيرها[6].

---

(1) عبد المعطي محمد عساف، مرجع سابق، ص: 13.

(2) عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص: 93.

(3) عبد المعطي محمد عساف، مرجع سابق، ص:13.

(4) عبد الله زاهي الراشدان، مرجع سابق، ص: 93.

(5) المرجع نفسه، ص: 95.

(6) المرجع نفسه، ص: 97.

كما تؤكد معظم التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة على ضرورة الاعتماد على قوة العمل البشرية في البلدان الأقل تقدما وخاصة ذات الكثافة البشرية بدلا من رأس المال المادي ولعل ابرز التقارير تلك الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **1990، 1991، 1992** التي بينت أن البشر هم أساس الثروة عبر التاريخ، وأن التنمية لا تتم إلا بالإنسان ومن أجل الإنسان.

ثانيا:علاقة التربية والتعليم بالتنمية

1ـــ بالنسبة للتربية:

بينت نتائج الدراسات أن التربية تمثل استثمارا لرؤوس الأموال لا مجرد خدمة استهلاكية تقدم للمواطنين فهي صناعة من الصناعات، كون مردود الأموال التي توظف فيها يزيد في كثير من الأحيان على أي مشروع زراعي أو صناعي أو تجاري. وأكدت اللجنة الدولية لتنمية التربية(لجنة أدجار فورد) على أن مهمة التربية الحديثة تتركز في التحضير والإعداد لمجتمعات لم توجد بعد.

كما يؤكد جالبريت على أن أهم أسباب الهوة الإنمائية بين البلدان المتقدمة والأخرى المتخلفة هو عدم إعطاء الأولوية للتربية والحكم المنظم[1].

2 ـــ بالنسبة للتعليم:

اتجهت الأبحاث بالنسبة للتعليم إلى دراسة العلاقة بينه وبين النمو والتنمية الاقتصادية، قياس عائدات التعليم، وأستخدمت في هذه الأبحاث طرق إحصائية مختلفة كالترابط والبواقي وطريقة القياس المباشر وغيرها.

حيث ركز شولتز **Shultz** أبحاثه الأولى للاستثمار البشري على الإنتاجية في مجال الزراعة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ أظهر أن اتجاه رأس المال الجديد و المتمثل في تنمية الموارد البشرية الزراعية يؤدي إلى زيادة مستمرة في الإنتاجية بالنسبة للمزارع الأمريكية، وذلك من خلال الاستثمار المستمر في الأفراد، وفي تعليمهم عن طريق منح دراسية يستفيد منها المزارعون.

وعد شولتز **Shultz** معرفة ومهارات الفرد شكلا من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه. وأطلق على التعليم اسم رأس المال البشري طالما انه يصبح جزءا من الفرد الذي يتلقاه.[2]

حيث أقر بأنه على الرغم من أن هذا التعليم أصبح جزءا من الفرد ذاته لا يمكن بيعه أو شراؤه أو معاملته كحق مملوك للمنظمة إلا أن هذا الجزء(التعليم) هو شكل من أشكال رأس المال طالما أنه يحقق خدمة منتجة له، وأن الآثار الثقافية والاقتصادية هي نواتج مشتركة لعملية التعليم. كون بعض أنواع التعليم يمكنها أن تحسن من قدرات الفرد اللازمة لأداء أعماله وإدارة شؤونه. وهذا التحسن هو الذي سيكون سببا في زيادة الدخل.[3]

فلقد كان يرى بأن أكبر خطأ وقع فيه من تعامل مع نظرية رأس المال في التحليل الاقتصادي هو إهمال رأس المال البشري من هذا التحليل.

---

[1] عبد المعطي محمد عساف، مرجع سابق، ص: 19.

[2] راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط تنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، الفصل الثالث(بتصرف).

[3] المرجع نفسه.

أما في مجال العلاقة بين التعليم وزيادة الإنتاجية فتعد الدراسة التي قام بها ستروميلين سنة **1924** في الاتحاد السوفياتي سابقا من أولى الدراسات التي برهنت على تأثير التعليم في زيادة إنتاجية العمال سواء كان العمل ذا طابع جسدي أو فكري. فلقد برهن أن العوامل الأساسية التي تؤثر في إنتاجية العمل هي السن ومدة الخدمة والتعليم، وانه ينبغي التمييز بين العمل الجسدي والعمل الفكري[1].

ودرس كثيرون علاقة التعليم بالدخل الفردي، من أبرزهم والش**(Walsh)**، الذي أجرى دراسته على الاستثمارات في التعليم العالي ليتحقق من عائداته وأرباحه الاقتصادية، دراسة زيمان**(Zeman)** ودراسة منسر**(J.Mencer)** حول توضيح العلاقة بين التعليم والدخل الفردي وتوزيعه بين أفراد القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما دور التعليم في زيادة الدخل القومي فتوضحه دراسة دنيسون**(Denison)** عن النمو الاقتصادي الذي حصل في الولايات المتحدة الأمريكية في فترات مختلفة، حيث حلل ذلك النمو وتوصل إلى مصادره ومنها التعليم. وبين أن الدخل القومي الأمريكي في الفترة **1929-1957** كان ينمو سنويا بنسبة **2.93%** تقريبا. وأن مصادر ذلك الدخل ونصيب كل منها فيه كان: إنتاجية العمل **73%**، إنتاجية رأس المال **22.5%**، إنتاجية الأرض **4.5 %**.[2]

أيضا هناك دراسات أخرى منها دراسة هاربرجر**(Harberger)** عام **1959** في تشيلي والتي بينت أن التعليم والتقدم والمعرفة يعطيان عائدا اقتصاديا كبيرا ، ودراسة هارفارت**(Harvert)** عام **1958** عن الاستثمار في البلدان النامية والتي أظهرت أن المعرفة والمهارة عاملان حاسمان في تقدير معدل النمو الاقتصادي، وكذلك دراسة هاربسون و مايرز **(Harbson et Mayers)**، اللذان وجدا معاملات ارتباط بين الإنتاج القومي الكلي لكل فرد وبين مستوى تعليمه.

وبعد أن تمت عملية إدراك أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية اتجهت الدراسات إلى الاهتمام بمسالة جودة التعليم وإمكانية تطويره، وكانت هناك دراسات كثيرة في هذا المجال نلخص البعض منها كالآتي[3]:

---

[1] عبد المعطي محمد عساف، مرجع سابق، ص: 19.

[2] عبد الله زاهي الرشدان، مرجع سابق، ص: 69.

[3] راجع في ذلك: أشرف سعيد أحمد محمد، الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص: 2.

الجدول رقم6 : دراسات حول جودة التعليم العالي

الدراسة	عنوان الدراسة	الهدف من الدراسة والنتائج المتوصل إليها
دراسة نيللي ماكوين (1990)	مؤشرات الجودة التعليمية: تطوير أنظمة المؤشر في البرته"	تصميم نظام لمؤشرات الجودة التعليمية لتقديم معلومات تساعد المشاركين المهنيين في تقييم جودة البرامج التعليمية المقدمة ونظم تقديمها بالتركيز على نواتج الطلب.
دراسة جيلزج نادو (1992)	استخدام مؤشرات الجودة والامتياز في التعليم بعد الثانوي	التأكيد على أن متطلبات الجودة والامتياز في الكليات والجامعات الكندية ارتبطت بالمدخلات من الطلاب، البرامج التعليمية، أعضاء هيئة التدريس، الإدارة، الخدمات المؤسسة المدعمة. كما أكدت على معايير الجودة والامتياز التي تم انجازها وعلى التعريف الإجرائي لهذه المفاهيم وعلى استخدامها في التعليم ما بعد الثانوي.
دراسة مجلس التعليم العالي ولاية كاليفورنيا (1997)	مؤشرات أداء التعليم العالي في كاليفورنيا	تقديم خلفية معرفية عن تطور مؤشرات الأداء في التعليم العالي بالولاية وكذلك وصف مجال عمل هذه المؤشرات وإلقاء الضوء على الاتجاهات الحديثة والتطورات المستقبلية.
دراسة جامعة ميوردوك (1997)	خطة لتحسين الجودة الإستراتيجية بالجامعة	تحقيق عدة مطالب رئيسية للوصول إلى جودة النواتج، منها تقدير مؤشرات جودة الأداء في النواتج العالية لبناء تصور مستقبلي للوضع الكمي للمؤسسة، مراجعة برامج ضمان الجودة فيها والخطة الإستراتيجية للجامعة والهادفة للوصول إلى مستويات الجامعات العالمية.
الخطة الإستراتيجية الشاملة للجامعة القومية الاسترالية (1995-2004)	/	تحديد الأهداف الإستراتيجية للجامعة، تحسين وضمان فعالية الاستراتيجيات لانجاز الأهداف واستخدام مؤشرات الأداء لقياس التقدم نحو الأهداف.

المصدر: أشرف سعيد أحمد محمد، مرجع سابق ص(26..46).

ومما سبق تتبين أهمية التعليم، يقول جيمس **James Bryce** منوها بأهمية التعليم: إذا لم يصنع التعليم من الرجال العاديين مواطنين صالحين وجيدين فإنه على الأقل يجعل من السهل عليهم أن يكونوا كذلك. ويؤكد غراهم **Grahm** على أهمية التعليم على اعتبار انه يرتبط بالبحث عن الحقيقة التي تعد بدورها أهم ما يستدعي التمسك به في العمليات الإنمائية وما الخلل في البرامج المختلفة إلا لأنها لم تعط القدر الكافي من البحث والتحليل[1].

المطلب الثاني :دور التكوين في التنمية

يبقى التكوين من أفضل الأمثلة المفسرة لأهمية رأس المال البشري، وحظي هو الآخر بقسط وافر من العناية والاهتمام ويمكن ابراز ذلك في:

أولا: أهمية التكوين.
ثانيا: علاقة التكوين بالتنمية.

أولا: أهمية التكوين

يشير اوفرتون "**Overton .Jh**" في معرض إظهاره لأهمية التكوين إلى أن ما يسميها بدول الشرق الأوسط فشلت في تحقيق الفهم الكافي لحقيقة أن تطوير الموارد البشرية يتطلب من البلد المعني أن يهتم بالتكوين تماما كما يهتم بالتعليم فيما يرتبط بالقوى البشرية، وذلك لأن التعليم والتكوين عمليتان متكاملتان. ومن ثم لا بد لأي دولة أن تدرك حقيقة أن التعليم لا يغني عن التكوين، ولا بد من أخذ الخطوات اللازمة للتوازن بينهما.[2] فمعظم الدراسات الميدانية أكدت أن الاستثمار في التكوين يعد من بين أكثر الاستثمارات ربحية وإنتاجية على الإطلاق.

ويرى بيكر الذي تحصل هو الآخر على جائزة نوبل سنة **1993** في أبحاثه التي ركز فيها على التكوين بشكل رئيسي أن التكوين هو من أفضل الأمثلة التي تبين مدى أهمية رأس المال البشري. وفرق بين نوعين من التكوين وهما: التكوين العام، والتكوين المتخصص. بالنسبة للتكوين العام فيعني به ذلك التكوين الذي يزيد من إنتاجية الفرد الحدية في المنظمة التي تقدم له التكوين وكذلك لأي منظمة أخرى يعمل بها.

أما التكوين المتخصص فهو يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المنظمة التي تقدم له التكوين بدرجة أكبر من الإنتاجية الحدية إذ عمل بأي منظمة أخرى، فالتكوين هنا سيدخل ضمن الكلفة اللازمة لتكوين الفرد على نوع متخصص من التكنولوجيا والتي تستخدمها المنظمة دون غيرها[3].

---

[1] عبد المعطي محمد عساف، مرجع سابق، ص: 20 .

[2] المرجع نفسه.

[3] راوية حسين، مرجع سابق، الفصل الثالث(بتصرف).

ويمكن التمييز بين النوعين من خلال العائد المحتمل أن تحققه المنظمة. ففي النوع الأول من التكوين، يمكن للفرد أن يفيد منظمته بنفس المقدار الذي يفيد به المنظمات الأخرى التي قد يعمل بها، مثل الطبيب المتكون في مستشفى معينة يمكنه استخدام مهاراته المكتسبة من هذا التكوين في أي مستشفى آخر. و عادة ما تقدم المنظمة هذا النوع من التكوين في حالة عدم اضطرارها لتحمل تكلفته، ولكي تحقق عائدا منه إذا ازداد الإنتاج الحدي للفرد بعد هذا التكوين عن الآخر الذي تمنحه له المنظمة.

أما النوع الثاني من التكوين فالعائد المحتمل أن تحققه المنظمة أو المؤسسة فيكون مرتفعا نظرا لان إنتاجية الفرد ستزداد كنتيجة للمهارات التي اكتسبها بسبب التكوين المتخصص.

وبذلك استطاع بيكر أن يوضح بطريقة علمية كيفية استخدام المفاهيم النظرية التي أسس لها شولتز كأداة للتحليل في اقتصاديات الاستثمار في الموارد البشرية.[1]

ثانيا: علاقة التكوين بالتنمية

حاول الكثير من الإقتصاديين دراسة علاقة التكوين بالتنمية، ونذكر من بين أشهر تلك المحاولات دراسة لمنسر الذي حاول من خلالها قياس التكلفة والمنفعة الاقتصادية المترتبة على الاستثمار في التكوين. ولقد حدد ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث والدراسات في مجال الاستثمار البشري، وهي تحديد حجم الموارد المتخصصة للتكوين ومعدل العائد على الاستثمار في التكوين، وتحديد مدى المنفعة المترتبة على تحديد التكلفة والعائد من التكوين في تفسير بعض خصائص سلوك القوى العاملة. وقسم منسر تكلفة التكوين إلى نوعين هما :

التكلفة المباشرة: وهي تكلفة التجهيزات والآلات والمواد المستخدمة في التكوين، وأجور المكونين، وتكلفة غير مباشرة وهي التكلفة غير الملموسة وتتمثل في تكلفة الفرصة الضائعة. كما توصل إلى عدد من الاستنتاجات فيما يتعلق بدراسة أثر الاستثمار في التكوين على دخل وسلوك الأفراد ومنها[2]:

- كلما زادت مستويات الفرد التعليمية كلما زادت احتمالات حصوله على مزيد من التكوين في مجالات العمل.
- كلما زاد الاستثمار في التكوين خاصة التكوين المتخصص كلما ازدادت احتمالات بقاء الفرد في المنظمة واحتمال استقرار العمالة.

واهتم ديوون أيضا بفكرة أن الأفراد أصول يمكن الاستثمار فيها، حيث قدم محفظة الأوراق المالية ووضح تطبيقها على رأس المال البشري[3]. كما أشار(هد. بارنس) إلى انه لا يمكن لأي بلد يحاول أن يخطط للتنمية أن يهمل مسألة إعداد الأفراد الذين هم أداة التنمية والإنتاج، وان أي إهمال من هذا القبيل سيخلق أزمة إنمائية حقيقية. ويقول: ما الفائدة مثلا من مصنع للفولاذ إذ لم يتم إعداد الفنيين والإداريين اللازمين لتسييره؟.

---

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

ويقول جوزيف بوكبر"إن أهمية العلم في العالم المعاصر لا تكمن فقط في أنه يقدم أسلوب البحث عن الحقيقة بل تكمن أيضا في انه يمكن من صياغة إستراتيجية دقيقة للنشاط الإنساني، ولا أدل على ذلك من الدور الذي أصبح يعطي للعلماء في عملية صنع القرارات والسياسات المختلفة[1].

ثم توالت الدراسات تباعا بعد ذلك انطلاقا من أن الاستثمار في التكوين يعد من أهم محددات النمو الاقتصادي ومحركا أساسيا للتنمية، يرتبط بالتطور التكنولوجي ارتباطا كبيرا، لاسيما في المستويات العليا كونه لا يساهم فقط في تحسين مهارات قوة العمل بل أيضا يساعد على الابتكار.

وإن كان للتكوين بشكل خاص ولرأس المال البشري بشكل عام تأثير محدود على التنمية الاقتصادية في بعض الدول النامية فلأنه استخدم فقط في الأنشطة الاجتماعية غير ا. ـ 53 ـ بعض أنشطة الإدارة العامة، بمعنى إنفاق حصة رأس المال البشري كان دائما في الأنشطة التي ليس لديها دوركبير في النمو الاقتصادي مثل بعض الأنشطة العامة. فلقد كشفت تجربة دول آسيا الشرقية في السنوات الأخيرة أهمية الاستثمار في التعليم والتكوين، وظهر ذلك جليا في النمو السريع الذي حققته اقتصاديات آسيا(كوريا، سنغافورة، هونغ كونغ، طايوان، الصين) وأصبحت اليوم بنية سوق العمل هي التي تحدد حصة رأس المال البشري التي تستخدم في الأنشطة المكونة للنمو الاقتصادي. فهي مرآة عاكسة لكمية ونوعية رأس المال البشري المستخدمة.

[1] عبد المعطي محمد عساف، مرجع سابق، ص: 19.

خلاصة الفصل الثاني

تطورت فكرة الحيز الاقتصادي وأهميته على ثلاث مستويات: على مستوى محلي إقليمي، على مستوى دولي، وعلى مستوى الموارد البشرية.

ـــ على المستوى المحلي: اعتمد أصحاب المذهب الحر الذي يرجع لهم الفضل في تحديد المفاهيم المتعلقة بالحيز الاقتصادي، وفهم حيوية التغيير المكاني للأنشطة الاقتصادية وفعاليتها على الأساس المادي في تفسير فكرة الحيز الاقتصادي، واختلف هذا الأساس بدوره من مدرسة إلى أخرى: نظرية التوطن الصناعي، نظرية الأماكن المركزية، نظريات الاستقطاب.

ـــ على المستوى الدولي: لم تتبلور فكرة الحيز الاقتصادي في إطارها الدولي بشكل واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية. واندرجت ضمن تحليلين أساسيين: التحليل التقليدي(الرأسمالية)، التحليل الماركسي والتحاليل الحديثة المرتبطة بالعولمة وما أفرزته من علاقات جديدة.

ـــ على مستوى رأس المال البشري: لم تتجسد فكرة الحيز الاقتصادي لرأس المال البشري أو المورد البشري فعليا إلا بالمساهمات النظرية لتيودور شولتز عام **1960**. وتبعتها بعد ذلك مساهمات عديدة ركزت كثيرا على علاقة هذا النوع من رأس المال بالتنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث:

أهمية نظم المعلومات الجغرافية في توصيف الحيز الإقتصادي للتكوين المهني

استخدمت طرق وأدوات عديدة لدراسة الحيز الاقتصادي وتبيان خصائصه، منها استخدام التعبير الرياضي لإيضاح ذلك من خلال اللجوء إلى نظرية المجموعات في تمثيل الظواهر المختلفة كما سبق أن بيّنا. كما تم استعمال جداول المستخدم المنتج التي تستخدم في تحليل علاقات التشابك عن طريق مصفوفة التدفقات السلعية التي تسمح بمعرفة درجة ضعف أو قوة الترابط والتشابك بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وأي منها يمكن أن يكون قطاعا قائدا محركا أو ثانويا. إذ تعد هذه الجداول أداة مهمة للتحليل الكمي للبنية الاقتصادية لأي بلد قبل اتخاذ أي قرار اقتصادي أو البدء في عملية التخطيط ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة، انطلاقا من فكرة أن قطاعات الاقتصاد الوطني تتداخل وتتشابك فيما بينها. وكل تغيير يشهده أي قطاع إلا ويتمخض عنه سلسلة من ردود الأفعال التي تؤثر بدورها على باقي القطاعات عن طريق ما يعرف بالترابط الأمامي والخلفي للمشاريع.

وفيما يرتبط بدراستنا فقد حاولنا استخدام أداة أخرى حديثة على الأقل بالنسبة للدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص، لدراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني وهي نظم المعلومات الجغرافية، لأسباب عديدة منها خصائص نظم المعلومات الجغرافية التي يمكن استعمالها في تبيان خصائص الحيز الاقتصادي للتكوين المهني لاسيما فيما يتعلق بمفهوم الحيز الاقتصادي الذي ينصرف إلى تطبيق حيّز فني أو مجرّد على حيز جغرافي، قدرتها على تقديم قطاع التكوين المهني في خريطة رقمية وهو من الأهداف الرئيسية للدراسة. حيث سيتم ابراز أهمية نظم المعلومات الجغرافية في توصيف الحيز الإقتصادي للتكوين المهني في النقاط الآتية:

المبحث الأول: تعريف نظم المعلومات الجغرافية ومكوناتها.
المبحث الثاني: طرق عمل نظم المعلومات الجغرافية وأهميتها.

المبحث الأول: تعريف نظم المعلومات الجغرافية ومكوناتها.

مما لا شك فيه أن عملية التزاوج بين ثورة المعلومات وثورة التكنولوجيا قد أعطت الفرصة لاستخدام التكنولوجيا العالية والتقنية المتقدمة في استغلال الكم الكبير من المعلومات بكفاءة عالية ودقة متناهية، مما وفر الكثير من الوقت واختصر الخطوات للوصول إلى نتائج دقيقة، سريعة ومتطورة.

فلقد أتاح توافر العديد من البرامج **SoftWar** وما معها من أجهزة وتوابع، إمكانية استخدام هذا الكم من البيانات والمعلومات بطريقة سهلة، ميسرة، منظمة ودقيقة وذلك من حيث تخزينها واسترجاعها أو تحليلها وإدارتها والتعامل معها والاستفادة منها. ولقد أتاحت أيضا العديد من البرامج إمكانية ربط هذه البيانات والمعلومات بمواقعها الجغرافية عن طريق الإحداثيات وهو الأسلوب الذي تقوم عليه نظم المعلومات الجغرافية التي تعد من أبرز وأهم نظم المعلومات وأكثرها استخداما، وذلك نظرا لشموليتها واتساع مجالات تطبيقها.

فماذا نقصد بنظم المعلومات الجغرافية؟ وماهي أهم مكوناتها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تعريف نظم المعلومات ونظم المعلومات الجغرافية.
المطلب الثاني: مكونات نظم المعلومات الجغرافية

المطلب الأول: تعريف نظم المعلومات ونظم المعلومات الجغرافية

ويمكن تقسيم هذا المطلب بدوره إلى نقطتين أساسيتين:

أولا: تعريف نظم المعلومات.
ثانيا: تعريف نظم المعلومات الجغرافية

أولا: تعريف نظم المعلومات

في الواقع لا يوجد تعريف مانع وجامع لنظم المعلومات، فالتقدم السريع في استخدامها حال دون الاتفاق على تعريف محدد لها، وكما قال ماجيير **d, j maguire (1991)** إن نظم المعلومات لا يمكن تعريفها لكن يمكن تصورها فقط[1].

و يمكن تعريف نظم المعلومات بشكل عام على أنها مجموعة من الإجراءات والبرامج والمعدات والأساليب التي تعالج البيانات وتجعلها متاحة للإدارة، وصناعة القرارات[2].

---

(1) أحمد سالم صالح ، مقدمة في نظم المعلومات الجغرافية، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، 2000، ص:10.

(2) عماد الصباغ، مدخل لتحليل وتصميم نظام المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2000، ص: 8.

أوهي تلك النظم التي تحصل على البيانات كمادة أولية(المدخلات) تراقبها وتخضعها لعمليات ومعالجات مختصة، و ينتج عنها معلومات جديدة مرتبة، محفوظة ومهيكلة بالشكل الذي يسمح لمختلف المستعملين لها بالاستفادة منها حسب الحاجة.

فالمعطيات والبيانات تجمع من مختلف المصادر الداخلية والخارجية، تدخل في صورتها الأولية، يتم تحويلها إلى قسم المعالجة والتخزين وهو القسم الذي تتم فيه عملية الفرز والتخلي عن غير المفيد أو المكرر، ثم تخضع للتحويلات والعمليات المطلوبة(من طرح، جمع، ضرب، استعمال معادلات، نماذج وغيرها) للحصول على معطيات جاهزة للاستعمال هي المعلومات(المخرجات).

تخزن على حوامل مكتوبة أومغناطيسية حسب نوع التكنولوجيا المستخدمة، وتتم إضافة التغيرات عليها والتخلي عن الجزء الذي يموت فيها[1] .

الشكل رقم4: مراحل معالجة المعلومات

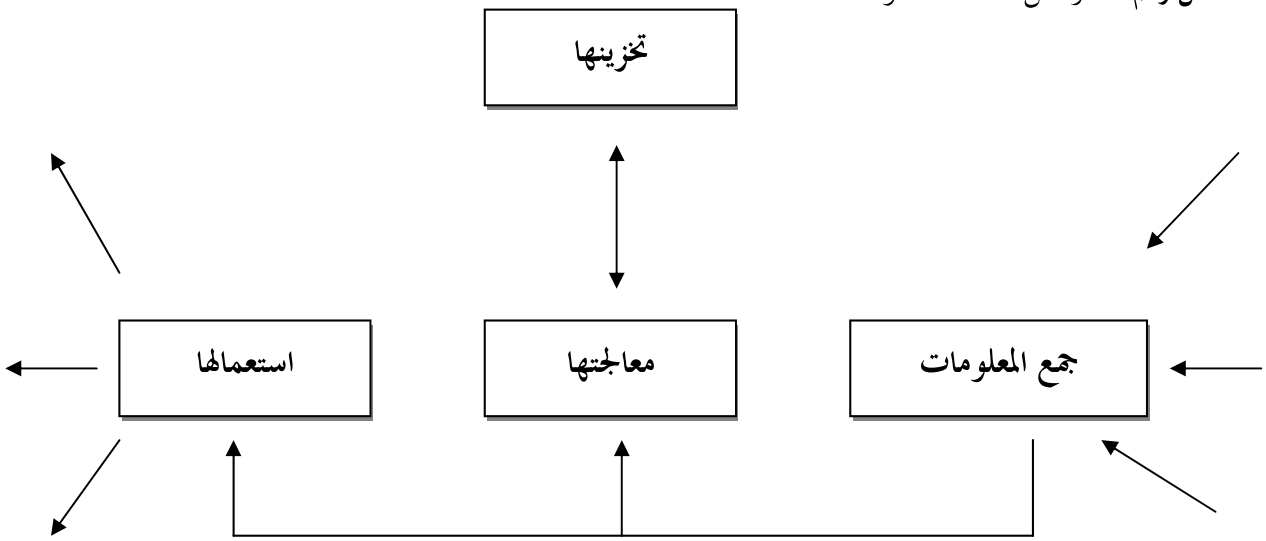

المصدر: ناصر دادى عدون- مرجع سابق- ص: 248

المدخلات: هي العناصر التي يعالجها النظام.

المخرجات: هي المنتجات المعالجة أو هي النتائج النهائية لمعالجة البيانات المستلمة.

المعالجة: هي عملية تحويل المدخلات(البيانات الخام) إلى مخرجات (المعلومات).

والبيئة التي تعالج فيها البيانات هي التي تسمى بنظم المعلومات. وبتضخم حجم البيانات التي تستوجب المعالجة يعتمد اليوم وبشكل متزايد على الحاسوب ومختلف توابعه.

[1] ناصر دادى عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمادية العامة، الجزائر، 2000، ص(247..248).

ولقد ظهرت أنواع مختلفة من النظم مثل نظم معلومات الإدارة التي تقوم بمساعدة المديرين في حل المشكلات واتخاذ القرارات في الشركات والمصانع والإدارات، نظم دعم اتخاذ القرار التي تساعد في حل المشكلات الإدارية من خلال كم البيانات والمعلومات المتوافرة على أجهزة الحاسب، النظم المستخدمة في عمليات التصميم الهندسي ونظم تصميم الخرائط، النظم الخاصة بالاستشعار عن بعد وغيرها.

ثانيا: تعريف نظم المعلومات الجغرافية

بالنسبة لنظم المعلومات الجغرافية فهي تلك النظم التي تحتوي على المعلومة الجغرافية المرتبطة مكانيا، بمعنى المعلومة التي ترتبط بمكان أو موقع ما أو إحداثيات.

ولقد أعطيت تعاريف كثيرة لنظم المعلومات الجغرافية أبرزها ما يأتي:[1]

ـــ تعريف كوون **Cowen** (**1955**): يعرفها على أنها عبارة عن نظم دعم القرار التي تتضمن تكامل البيانات المكانية الخاصة بحل مشكلة معينة.

ـــ تعريف دوكر**Ducker** (**1979**): يعرفها بأنها نظم معلومات ذات صفة خاصة، حيث تتكون قواعد البيانات فيها من توزيع خصائص جغرافية أو أنشطة أو وحدات معينة، والتي يمكن تعريفها على شكل نقاط أو خطوط أو مساحات.

ـــ تعريف بروف **Burough** (**1987**): بالنسبة له نظم المعلومات الجغرافية هي نظام قوي جدا من الأدوات لجمع وتخزين واستعادة وتحويل وعرض البيانات ذات الصبغة المكانية في الواقع.

ـــ تعريف دو **Doe** (**1989**): يعرفها عل أساس كونها نظام لاستخراج وتخزين والتعامل مع البيانات وتحليلها وعرضها على أن تكون هذه البيانات ذات صبغة مكانية.

ـــ تعريف كارتر **Carter.j.r** (**1989**): نظم المعلومات الجغرافية هي نظام متكامل للحصول على البيانات والمعلومات وتخزينها وإدارتها وتحليليها جغرافيا.

ـــ تعريف أرنوف **Aronoff** (**1989**): نظم المعلومات الجغرافية هي نظام يدوي أو يقوم على الحاسب الآلي باستخدام إجراءات محددة لتخزين و إدارة البيانات جغرافيا.

ـــ ثريولت **Theriault** (**1990**):ويرى أن أي من النظم له القدرة على وضع الخريطة على الحاسب يمكن أن يطلق عليه نظم معلومات جغرافية.

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن الفارق الأساسي بين نظم المعلومات الجغرافية وبين نظم المعلومات الأخرى هو أن نظم المعلومات الجغرافية يعالج المعلومة ذات الطبيعة الجغرافية، بمعنى أن جمع البيانات والمعلومات المستخدمة في النظم الأخرى غير مرتبطة مكانيا أي أنها ليست مرتبطة بموضع أو موقع محدد على سطح الأرض، أما بيانات نظم المعلومات الجغرافية فهي مرتبطة مكانيا بما يوفر مرجعية واقعية لأية معلومة موجودة بقاعدة البيانات داخل الحاسب.

---

[1] أحمد سالم صالح، مرجع سابق، ص: 9.

وبشكل عام يمكن تعريف هذه النظم بأنها نظم تسمح بتخزين، معاينة، معالجة، وعرض المعلومة الجغرافية[1].

أوهي عبارة عن مجموعة متكاملة من العناصر: ـــ أجهزة حاسب آلي **Hardware** – برامج متخصصة **Software** – كم كبير من البيانات الجغرافية **Geographical Data** – مستخدم مدرب **User** و بتفاعل هذه العناصر معا يمكن :

– جمع البيانات والمعلومات وتخزينها بعد القيام بعملية تصنيفها.

– تحليلها، استرجاعها وتحديثها.

– ربط هذه المعلومة بمواقعها وأماكنها الجغرافية ومن ثم إمكانية عرضها على الخريطة.

المطلب الثاني: مكونات نظم المعلومات الجغرافية

تتكون نظم المعلومات الجغرافية من مجموعة من العناصر أساسية هي:

الأجهزة ـــ برامج الحاسب ـــ البيانات والمعلومات ـــ الشخص المستخدم للنظام[2].

والتي سنبينها بالشكل الآتي:

أولا: الأجهزة.
ثانيا: البرامج و البيانات والمستخدم

أولا: الأجهزة

و يمكن تقسيمها إلى أجهزة إدخال، أجهزة عمليات وأجهزة إخراج.

1ـــ أجهزة الإدخال: و تشتمل على:

ا ـــ أجهزة المرقم: وهو عبارة عن جهاز يتكون من لوحة الكترونية حساسة توضع على حامل لإمكانية استخدامها، ويتم توصيلها بجهاز الحاسب الآلي بكابل، ويربط باللوحة مؤشر على شكل مجموعة مفاتيح شبيه بالآلة الحاسبة ويربط الكابل باللوحة الحساسة(الصورة). ويقوم هذا الجهاز بنقل محتويات أي خريطة عن طريق إدخالها على لوحة الجهاز وتثبيتها فوقها وعن طريق تحويل المؤشر على أجزاء الخريطة والضغط على مفاتيح معينة في لوحة المفاتيح تبعا لأسلوب العمل، وبالتالي يتم نقل هذه الأجزاء إلى داخل الحاسب الآلي في شكل رقمي **Digital** تمهيدا للتعامل معها.

---

(1) المرجع السابق، ص: 14 .

(2) راجع ذلك:

Erwann Minvielle Sid Ahmed Souiah, l'analyse statistique et spatiale(statistiques, cartographie, SIG), Edition de temps-France, 2003, P 189.

– أحمد سالم صالح، مرجع سابق، ص (31.. 53)

ب ــ الماسح الضوئي: وهو جهاز في يشبه عمله آلة التصوير الكبيرة العادية التي نصور عليها الأوراق والخرائط، حيث يمكنه أن ينقل محتويات أي ورقة أو خريطة أو لوحة مرسومة أو صورة عن طريق تصويره لها إلى الحاسب الآلي وهويعمل بطريقة رازتر **Raster** أهم ما يميزه عن المرقم الذي يعمل بطريقة فكتر **Vector**.

والماسح الضوئي تبعا لطريقة عمله يستخدم أساسا في نقل محتويات الصور الجوية وصور الاستشعار فضلا عن نقله لمحتويات الخرائط بأنواعها، خاصة في حالة ما إذا أردنا إدخال الخريطة بالكامل أو أجزاء منها تبعـــا للطلب والهدف، وتبعا لعمل الجهاز وإمكانياته أو المسافـــة التي يمكنه نقلها و تصويرها. وتختلف أجهـــزة الماســـح الضوئي من حيث طبيعة عمل الجهاز يعمل بالأبيض أو بالأسود أو بالألوان، درجـــة الدقة وحجم الورق الذي يتم إدخاله إلى الجهاز و حجم الدائرة المستقبلة.

جـــ ــ نظام تحديد المواقع والإحداثيات: وهو جهاز له القدرة على تحديد إحداثيات أي مكان أو موقع أو نقطة بدقة لكن عن طريق تحديد خطوط الطول والعرض التي تتقاطع عند هذه النقطة و يتم ذلك من خلال الربط الآلي.

د ــ القلم الضوئي: وهو آلة تشبه القلم تتصل بالحاسب عن طريق كابل ويمكن عن طريقها اختيار أي من المكونات الموضحة على الشاشة خلال تصويب هذا القلم إلى النقطة المطلوبة فيتم تحديدها واختيارها. لا ينبعث منه ضوء ولكنه يحتوي على محساس يرسل علامة تنير على الشاشة في الموقع الذي تم فيه التصويب لاختيار الهدف المطلوب.

وهنالك وحدات تصويب أخرى مثل عصى اللعب، الكرة المتحركة وطريقة إمكانيات إدخال البيانات عن الطريق التحدث إلى الجهاز.

فضلا عن: **لوحة المفاتيح، الفأرة والأقراص** .

2 ــ أجهزة العمليات:

ويقصد بها أجهزة الحاسب الآلي التي تتم بها عمليات إدخال البيانات والتعامل معها وإدارتها وعرضها و تحليلها إلى آخر مجموعة من العمليات التي يمكن أن تتم داخل وحدة الحاسب، وهي أجهزة تتميز بسرعتها وقدراتها التخزينية العالية وتستخدم في الأغراض العلمية المتخصصة مثل النواحي الفضائية والتحليلات المناخية والجيولوجية، لها القدرة على القيام بعدة بلايين من العمليات في اللحظة الواحدة كما يمكن أن يستخدمها مئات من المتخصصين في وقت واحد. ويطلق على التكنولوجيا المستخدمة في الحاسبات من هذا النوع مصطلح يعبر عن مدى خطورتها وسريتها وهي التكنولوجيا غير القابلة للتصدير.ومن بين هذه الأجهزة:

ا ــ أجهزة الهيكل الرئيسي:

وهي أجهزة تقوم بالعديد من العمليات المعقدة في آن واحد وبسرعة عالية كما أن لها قدرة عالية على استقبال وتخزين البيانات، وتستخدم عادة في المؤسسات العلمية الكبرى.

ب ــ محطات العمل: وهي عبارة عن جهاز حاسب آلي واحد له قدرات تخزينية كبيرة ويعمل بسرعة عالية كما أن له قدرات حسابية وإحصائية مرتفعة جدا، ويعمل مع المصورات مع إمكانية الربط بالأجهزة الأخرى سواء أجهزة إدخال أو إخراج أو شبكات شاشاتها غالبا ما تكون كبيرة وذات درجة وضوح عالية.

جـــ ــ **الحاسب الشخصي**: وهي وحدة الكمبيوتر العادية التي نراها في كل مكان.

3 ــ أجهزة الإخراج: ويقصد بأجهزة الإخراج تلك الأجهزة والوحدات التي يمكن عن طريقها إخراج(رسم وطبع وحفظ) الأشكال والرسومات والخرائط والتقارير أو أي أشكال من البيانات مطبوعة أو مرسومة أو محفوظة.

ومن أهم أجهزة الإخراج:

ا ــ **الرسام**: يشبه الرسام إلى حد بعيد الطابعة وهو يقوم بطباعة الرسومات والخرائط والأشكال من الحاسب الآلي على أنواع وأحجام الورق الكبيرة المختلفة، وذلك باستخدام مجموعة أقلام مثبتة في ذراع متحرك(في حالة النوع الذي يستخدم الأقلام) لرسم ما تم إخراجه من الحاسب ويراد طباعته، حيث تتحرك فوق لوحة الورق التي تتحرك هي الأخرى أمامها حتى يتم طباعة أجزاء الرسم عليها، هذا بالنسبة للأنواع التي تستخدم الأقلام في الطباعة إذ هناك أنواع أخرى تستخدم طريقة الحبر النفاث.

ب ــ **الطابعة:** وتعد جهاز الإخراج الأساسي من الحاسب الآلي حيث تقوم بطباعة البيانات والنصوص المكتوبة على الورق الشفاف، كما يمكنها طباعة بعض أنواع الرسومات البسيطة وهناك أنواع من الطباعات الحديثة لها المقدرة على طباعة أكثر الرسومات والأشكال تعقيدا.

وتعمل الطابعة بثلاث طرق أساسية طريقة النقط، الحبر النفاث، والليزر وهذه الأجهزة هي أفضل الأنواع وأكثرها وضوحا.

جـــ ــ **الشاشة:** وهي مكان إظهار البيانات دون طباعتها وتختلف من حيث الحجم ودرجة دقة الوضوح.

ثانيا: البرامج والمعلومات والمستخدم.

1 ــ البرامج: وهي البرامج التي تستقبل البيانات، المعلومات والأوامر وتقوم بتشغيل المعدات والأجهزة والحاسب ذاته، كما تعطي الفرصة للتحكم في البيانات، إدارتها، تحليلها وتحويلها إلى أشكال ورسومات وخرائط تحدد شكل وطريقة إخراجها.

والبرامج المستخدمة في نظم المعلومات الجغرافية رغم تعددها واختلافها إلى أنه يمكن تقسيمها تبعا لطريقة العمل إلى برامج تعمل بطريقة فكتر **Vector**، برامج تعمل بطريقة رازتر **Raster**، وبرامج شاملة يمكنها أن تعمل على أي من الطريقتين.

2- المعلومات: يجب التفريق بين المعلومة والبيانات. فالبيانات(**data**) هي الموارد الخام التي تعالج لتولد المعلومات. والمعلومة(**Information**) هي نتاج معالجة البيانات الخام وهي التي تستخدم في اتخاذ القرار.

وتنقسم البيانات التي تستخدمها نظم المعلومات الجغرافية إلى بيانات مكانية وبيانات وصفية، البيانات المكانية وهي البيانات المرتبطة بموقع وشكل المعالم الجغرافية وتخزن عادة في إحداثيات[1]، كما يمكن أن تتضمن علاقات تلك المعالم ببعضها البعض، مثل علاقتي الجوار والاتصال.

---

[1] خليل عبد الرزاق و هواري معراج ، استخدام نظم المعلومات الجغرافية في إستراتيجية التنمية الصناعية، المؤتمر العلمي الثالث حول نظام المعلومات الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، 25/23 تشرين الثاني 2004.

بينما تتضمن البيانات الوصفية السمات والخصائص المرتبطة بتلك المعالم وتخزن في جداول منفصلة عادة. فمثلا تتألف البيانات المكانية لمركز التكوين المهني من إحداثيات س وع وص تمثل موقعه، أما البيانات الوصفية فتتألف من عدد الأماكن البيداغوجية التي يوفرها، مثل عدد التخصصات وغيرها.

ويتم تجميع البيانات من مصادر متعددة يمكن تصنيفها إلى أربعة مصادر رئيسية هي:

ا – مصادر كتابية: كالتقارير الإحصائية، السجلات، النشرات، المطبوعات الحكومية، الكتب، الدوريات والرسائل العلمية.

ب – مصادر وثائقية: ويقصد بها الخرائط بأنواعها(طوبوغرافية، تفصيلية، جيولوجية، مناخية...)، الصور الجوية، الاستشعار عن بعد.

جـ – الدراسات الميدانية التي تجرى بغرض جمع البيانات والمعلومات عن الظواهر المدروسة وذلك عن طريق الملاحظة وجمع المعلومات والقياس أو الاستبيان.

د – مصادر خارجية و يقصد بها شبكة المعلومات منها الداخلية التي توفرها بعض الهيئات الأكادمية والمكتبات والدوائر الحكومية، والخارجية مثل التي توفرها منظمات عالمية أو بواسطة شبكات الإنترنيت.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه هناك فرق بين المعلومة والمعرفة، فالتعريف الشائع لكلمة معلومة يعني تغير الحالة المعرفية للمتلقي باستخدام البيانات لهدف معرفي، أما المعرفة فتعني تكامل المعلومة المنظمة واستخدامها[1]. فالمعلومة كما رأينا سابقا هي مجموعة من المعطيات المعالجة والمهيكلة، أما المعرفة فهي بشكل أساس قدرة على التعلم [2].

Une capacité d'apprentissage وقدرة وجدانية وفكرية **Une Capacité cognitive**

ويقصد بالقدرة على التعلم القدرة على اكتساب الناس للخبرة انطلاقا من كون التعلم هو ذلك التغير الدائم نسبيا في السلوك الفردي والناتج عن تدعيم الخبرات والممارسات السابقة.

أما القدرة الوجدانية الفكرية فتعني تلك القدرة الخاصة بالتفكير، التفسير، التحليل، الحكم، أو الاستدلال. فالفرد حينما يتعرض لمجموعة من المؤثرات من حوله، وإلى مجموعة من العوامل الموجودة في الموقف المحيط فإنه يحاول أن يفكر ويفسر ويحلل ويحكم ويربط ويستدل عن معنى هذه المؤثرات ومعنى هذه العوامل الموجودة في هذا الموقف[3]. والمعلومة بهذه الطرح تصبح عاملا مساعدا لتحقيق الفرد لهذه العملية.

وبقراءة بسيطة في حجم المجهودات التي بذلتها وتبذلها الدول المتقدمة في مجال المعلوماتية يظهر حجم الدور الذي أصبحت تلعبه في عالم اليوم، حيث تحولت الاقتصاديات الحالية من اقتصاديات صناعية إلى اقتصاديات معلوماتية، وقد بدأ هذا التحول في الولايات المتحدة عام **1965**، إذ تحتل صناعة المعلومات الصدارة فيها، **60 %** من جهد القوى العاملة ينفق

---

[1] صلاح زين الدين، تكنولوجيا المعلومات والتنمية(الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر)، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص: 23.

[2] Dominique Foray, OP.CIT, P9.

[3] أحمد ماهر، السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات، ماهر والصحن للاستثمارات، الإسكندرية، 1995، ص: 48.

من أجل إنتاج خدمات وسلع معلوماتية. كما استحدثت المملكة المتحدة عام **1981** وزارة دولة لشؤون الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، وأسست برنامجا شاملا أطلقت عليه برنامج تكنولوجيا المعلومات المتقدمة[1].

أما اليابان فقد قامت بتشكيل عدة مجالس ولجان برعاية مؤسسات وهيئات حكومية في عدة وزارات منها وزارة التجارة والصناعة الدولية، ووزارة البريد والاتصالات والمركز الياباني للتطوير العملياتي، وأصدرت هذه المجالس مجموعة أوراق عمل حول سياسة الحكومة في مجال المعلومات و تطبيقاتها الصناعية في مجتمع المعلومات، مستخدمة الحاسب الإلكتروني وشبكات المعلومات والاتصال والمكتبات وخدمات المعلومات. فلقد تنبأ(ناكاسوكي) وزير سابق بأنه خلال العشرين أو الثلاثين عام القادمة ستكون الصناعات الرئيسية في اليابان تلك الصناعات التي تتعامل مع المعلومة، وأكد على أن أثر الاقتصاد المعلوماتي سوف يكون مشابها لاستخدام الكهرباء أو السيارة لأول مرة[2].

3 ــ المستخدم: وهو يمثل الجانب الإنساني الذي يقوم بتحريك العناصر الثلاث السابقة، العمل عليها والتفاعل معها، وتكون النتيجة المتحصل عليها حسب درجة كفاءة هذا المستخدم وتبعا لقدراته.

المبحث الثاني : طرق عمل نظم المعلومات الجغرافية و أهميتها

يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية في ربط أي ظاهرة جغرافية موجودة على خريطة أو صورة جوية أو لوحة استشعار بكم هائل من المعلومات الخاصة بها، بحيث يمكن استدعاء هذه المعلومات للتعرف على خصائص الظاهرة، تحديد البيانات والمعلومات وإضافة الجديد منها، طلب أي معلومة صغيرة من بين آلاف المعلومات التي تخص هذه الظاهرة وغيرها من الإمكانيات التي تعجز الخريطة العادية أو أي نظام آخر تقديمها.

وتستخدم هذه النظم طرقا لتنفيذ ذلك من أشهرها: طريقة **Vector** وطريقة **Raster** (**trame**)[3].

المطلب الأول: طرق عمل نظم المعلومات الجغرافية
المطلب الثاني: أهمية نظم المعلومات الجغرافية

المطلب الأول: طرق عمل نظم المعلومات الجغرافية

تتمثل في طريقتين رئيسيتين:

أولا: طريقةVector
ثانيا: طريقة Raster
ثالثا: العناصر الوظيفية لنظم المعلومات الجغرافية

---

(1) جاسم محمد جرجس، قطاع المعلومات في الوطن العربي، محاولة تشخيص المشكلات وتوظيف المعالجات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ص:22.

(2) المرجع نفسه، ص(22،23).

(3) راجع في ذلك: أحمد سالم صالح، مرجع سابق، ص(63..70).

أولا:طريقة Vector

وتستخدم هذه الطريقة في حالة إمكانية إدخال مكونات أي خريطة للحاسب الآلي باستخدام إحداثياتها، ولما كانت مكونات أو محتوى أي خريطة لا تخرج عن ثلاثة رموز فمكونات الظاهرة ستظهر على شكل نقطة مثل بئر البترول أو عمود كهربائي أو على شكل خط مثل الأنهار والشوارع والقنوات المائية والسكك الحديدية أو مساحة مثل البحيرات والأراضي الزراعية وغيرها. ويتطلب تحويل هذه الظواهر إلى أشكال رقمية حتى يمكن للحاسب استقبالها واستيعابها والتعامل معها.

ثانيا: طريقة Raster

وتستخدم هذه الطريقة في حالة التعامل مع بيانات ولوحات الأقمار الصناعية(الاستشعار عن بعد) وكذلك مع استخدام الصورة الجوية(وتسمى الطريقة الماتريسية).

وفي هذه الطريقة يتم تخزين النقطة على أنها خلية واحدة، ويخزن الخط على شكل مجموعة متصلة من الخلايا أما بالنسبة للمساحة فتظهر في شكل تجمع من الخلايا المتجاورة.

الشكل رقم5: الطريقة الماتريسية

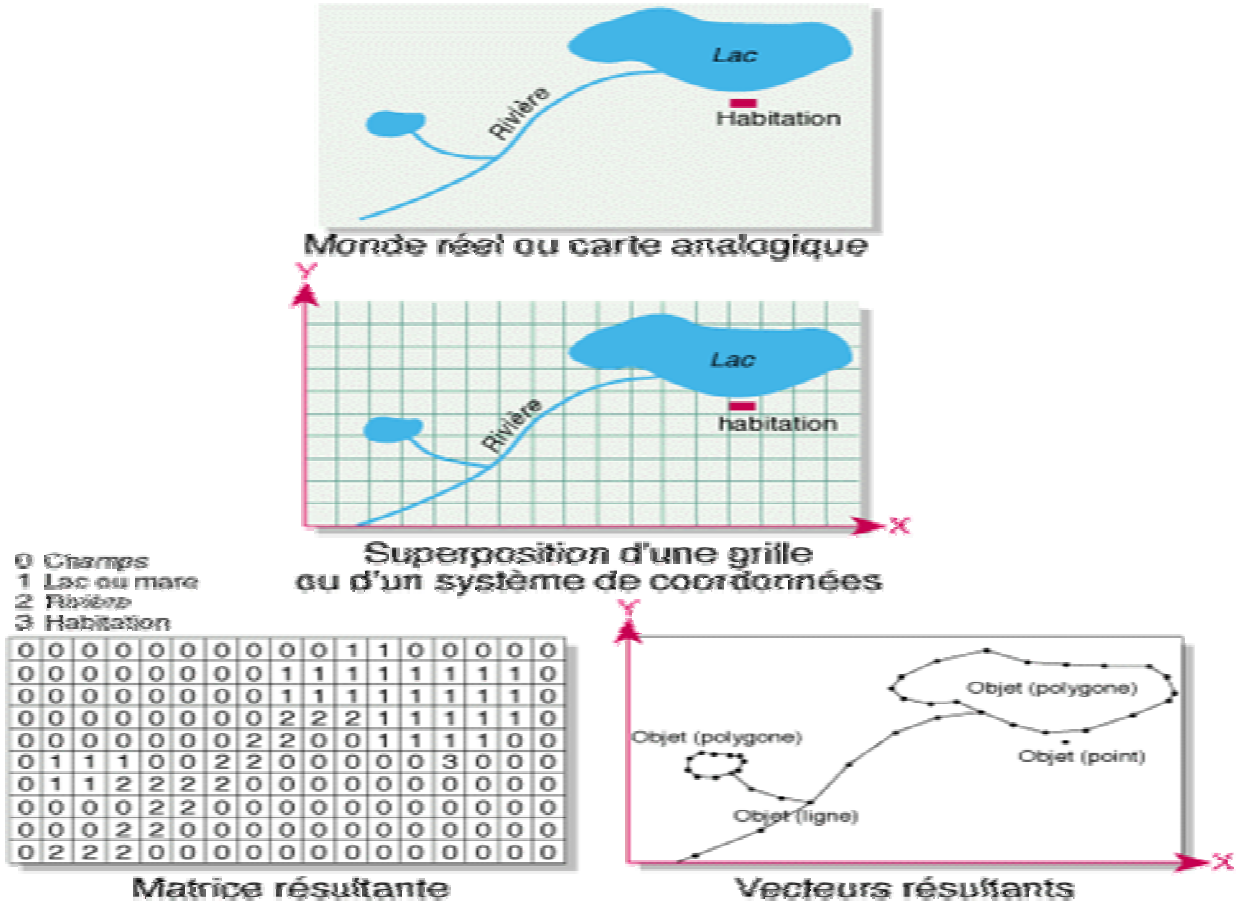

Source: Choutri Hayet, Vers un SIG(Système d'Information géographique) pour le tourisme en Algérie, mémoire de fin d'étude, ingénieur d'état en informatique, université Mohamed Boudiaf , M'sila , Algérie, 2005, p34

ثالثا: العناصر الوظيفية لنظم المعلومات الجغرافية

وتتمثل في :[1]

ـــ **ترميز المعلومات**: وهي إدخال المعلومات المحصل عليها في قاعدة المعلومات وذلك تحويلها من هيئة ورقية إلى هيئة رقمية باستخدام إما طاولة الترقيم أو المسحة الضوئية.

ـــ **عرض المعلومات**: يتم توثيق نتائج تحليل ومعالجة المعلومات من خلال الخرائط والتقارير البيانية.

ـــ **استرجاع المعلومات**: يمكن للمستخدم الحصول على المعلومات الخاصة بمعلم من معالم الخريطة من نظام إدارة قواعد البيانات الذي يحتفظ بتلك المعلومات، وذلك بالنقر على ذلك المعلم. وما يزيد من أهمية نظم المعلومات الجغرافية قدرتها على إنشاء تقارير مخصصة للمعلومات التي يسترجعها المستخدم.

ـــ **إنتاج الخرائط الموضعية**: تنتج نظم المعلومات الجغرافية خرائط موضعية للمعالم الجغرافية، ويعني ذلك إظهار السمات أو البيانات الوصفية في أسلوب رسومي. ويؤدي تغيير مظهر المعالم إلى جعل المعلومات أكثر وضوحا، بتغيير لون المعلم أو نمط الخط المرسوم به أو ترميزه برمز خاص، أو حتى كتابة إحدى قيم البيانات الوصفية لكل معلم من المعالم على الخريطة.

ـــ **القياس المكاني**: تسهل نظم المعلومات الجغرافية أداء القياسات المكانية، وقد تكون هذه القياسات بسيطة مثل قياس مسافة بين نقطتين وقياس مساحة مضلع أو طول خط، ويمكن أن تكون معقدة مثل قياس مساحة المنطقة المشتركة بين عدة مضلعات موجودة في عدة خرائط.

ـــ **التراكب**: وهو إجراء هام في تحليل نظم المعلومات الجغرافية، إذ يتم تركيب طبقتين أو أكثر لإنتاج طبقة جديدة على الخريطة.

ـــ **التوليد المكاني**: يمكن استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة خصائص التضاريس أو الشروط البيئية، إذ يمكن إنشاء خريطة التضاريس انطلاقا من عدد محدود من قياسات الارتفاع في الخريطة. و تتوقف دقة البيانات على دقة القياسات المأخوذة.

ـــ **تحليل الشبكة**: تستطيع نظم المعلومات الجغرافية معالجة مشاكل الشبكات المعقدة، مثل تحليل شبكة الطرق.

ـــ **إسقاط الخريطة**: يعد إسقاط الخريطة مكونا أساسيا في فن صناعة الخرائط. والإسقاط نموذج هندسي يقوم بتحويل مواقع المعالم على سطح الأرض الكروية ثلاثية الأبعاد إلى ما يقابلها من مواقع على سطح الخريطة ثنائية الأبعاد. وبما أنه من المستحيل إسقاط الشكل الكروي بدقة على مستو فهناك بعض أنواع الإسقاطات للمحافظة على الشكل.

ـــ **تحليل نموذج التضاريس الرقمي**: تستطيع نظم المعلومات الجغرافية بناء نموذج ثلاثي الأبعاد للموقع الجغرافي حيث يمكن تمثيل طوبوغرافية هذا الموقع بأنموذج إحداثيات س وع وص ويعرف باسم أنموذج التضاريس أو الارتفاع الرقمي .

---

(1) خليل عبد الرزاق، معراج الهواري، مرجع سابق.

المطلب الثاني: أهمية نظم المعلومات الجغرافية.

يمكن إيجاز أهمية نظم المعلومات الجغرافية في بعض النقاط الآتية:

أولا: القدرة على التحليل المكاني و الإحصائي.
ثانيا: إعداد الخرائط والتسريع بانجاز الدراسات المرتبطة بالتنمية المكانية.
ثالثا: المساعدة في دعم اتخاذ القرار.
رابعا: جهود الجزائر في استخدام نظم المعلومات الجغرافية.

أولا: القدرة على التحليل المكاني و الإحصائي

تمتلك نظم المعلومات الجغرافية القدرة على التحليل المكاني والإحصائي للمعلومة المرتبطة بالموقع الجغرافي. التحليل المكاني عن طريق تحليل الخريطة نفسها أو مطابقة عدة خرائط للبحث عن المعلومات، منها المتعلقة بتحديد المواقع أو قياس المسافات أو تحديد العلاقة والارتباط بين التوزيع الجغرافي لمتغيرين أو أكثر(مصادر المياه وتوزيع السكان مثلا).

الشكل رقم6: مطابقة الخرائط في نظم المعلومات الجغرافية

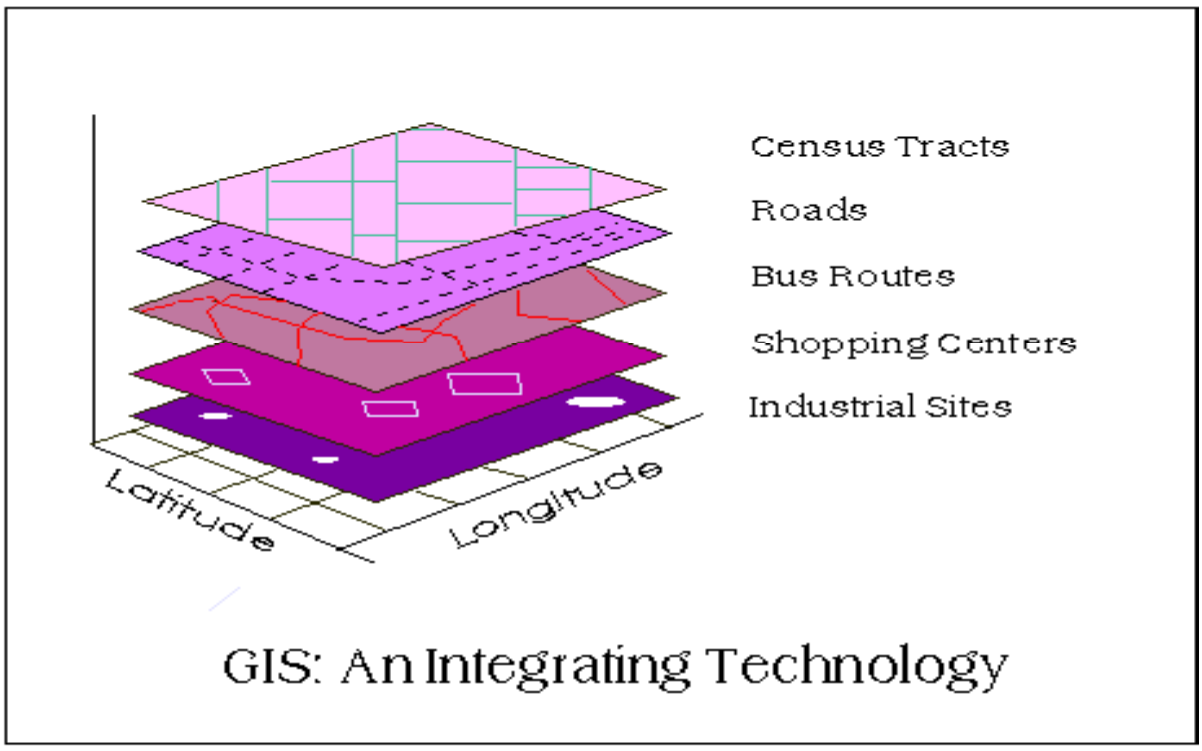

المصدر:

Source: Choutri Hayet, OP.CIT, p38.

أما التحليل الإحصائي فيمكن من خلاله تطبيق كافة الأساليب الإحصائية وقواعد الاحتمالات على البيانات المتوافرة بقاعدة البيانات مثل استخراج المتوسطات والمؤشرات ومعاملات الارتباط ورسم المنحنيات البيانية، كما يمكن تصنيف أو إعادة تصنيف البيانات المخزنة وفق المعايير الملائمة للأسلوب الإحصائي المطبق.

ثانيا: اعداد الخرائط والتسريع بانجاز الدراسات المرتبطة بالتنمية المكانية

تخفض نظم المعلومات الجغرافية تكلفة إعداد الخرائط بتقليص وقت إعدادها وتوفير نسبة كبيرة من مصاريف إنتاجها لأنها تعد بطريقة آلية. فضلا عن إعداد خرائط تكون أكثر دقة مقارنة بالخرائط التقليدية المعرضة للتلف بسبب الأخطاء البشرية، ظروف أرشفتها أو الاستعمال المتكرر لها، إلى جانب إمكانية تصحيح أخطاء قد ترد في الخريطة حتى بعد الانتهاء من إعدادها عكس الحال في الخرائط التقليدية.

كما تقوم بتسريع انجاز الدراسات المرتبطة بالتنمية المكانية، هذه الأخيرة التي تهتم بدراسة الموارد الطبيعية، الصناعات القائمة، الموارد الزراعية، الموارد البشرية، فرص إقامة المشاريع الصناعية، المرافق والخدمات.

مع إمكانية استخدام نظم المعلومات الجغرافية في ربط عدة طبقات من البيانات المكانية وتحليلها وإنشاء الخرائط التي تمثل ذلك التحليل، مثل ربط الأراضي الزراعية بطبقة الطريق المفتوح لمعرفة أي الأراضي الزراعية تتأثر بمرور الطريق الجديدة فيها. والمساحة المطلوب شراؤها من المالك أو ربط طبقة الأراضي الزراعية بطبقة الآبار لمعرفة عدد الآبار في كل أرض واستخدام نتائج هذا الربط قي دراسة تهدف إلى ضبط إجراءات ترخيص حفر جديدة.

ثالثا: المساعدة في دعم اتخاذ القرار

تساعد نظم المعلومت الجغرافية في دعم عملية اتخاذ القرار في مجالات عديدة منها النقل، الصحة، التسويق الجغرافي، الزراعة، تهيئة الإقليم، إدارة البيئة والموارد البشرية سواء على مستوى محلي أو على مستوى الدولة ككل والتطبيقات في ذلك كثيرة كما توضحها بعض الخرائط أدناه المرتبطة بولاية برج بوعريريج كشبكة النقل وبعض المؤشرات عن التشغيل والتعليم[1].

[1] دراسة لمديرية التهيئة العمرانية حول الفضاءات الإقليمية لولاية برج بوعريريج 2002.

خرائط نموذجية لولاية برج بوعريريج

شبكة النقل لولاية برج بوعريريج

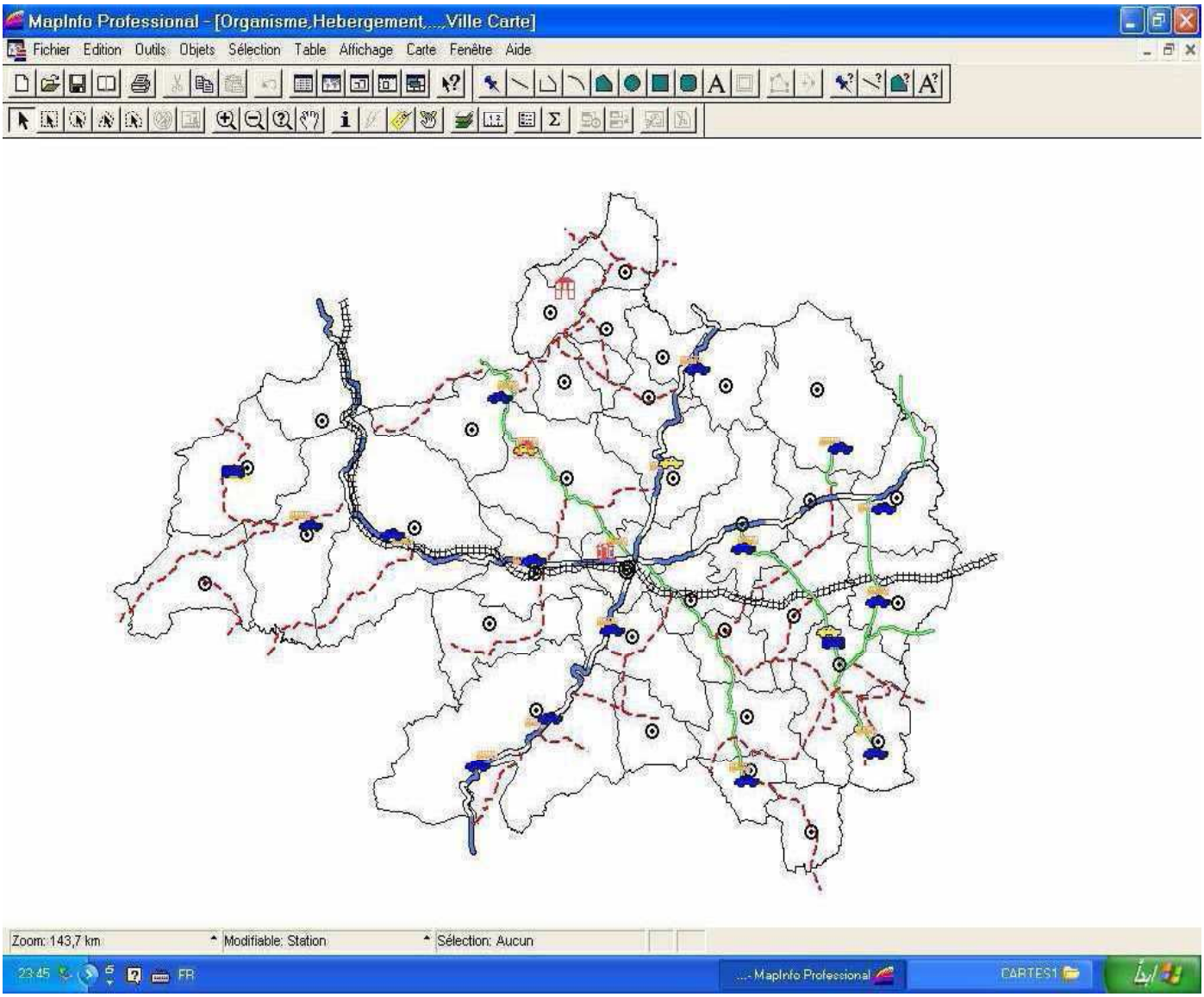

المصدر: دراسة لمديرية التهيئة العمرانية حول الفضاءات الإقليمية لولاية برج بوعريريج 2002، مرجع سابق.

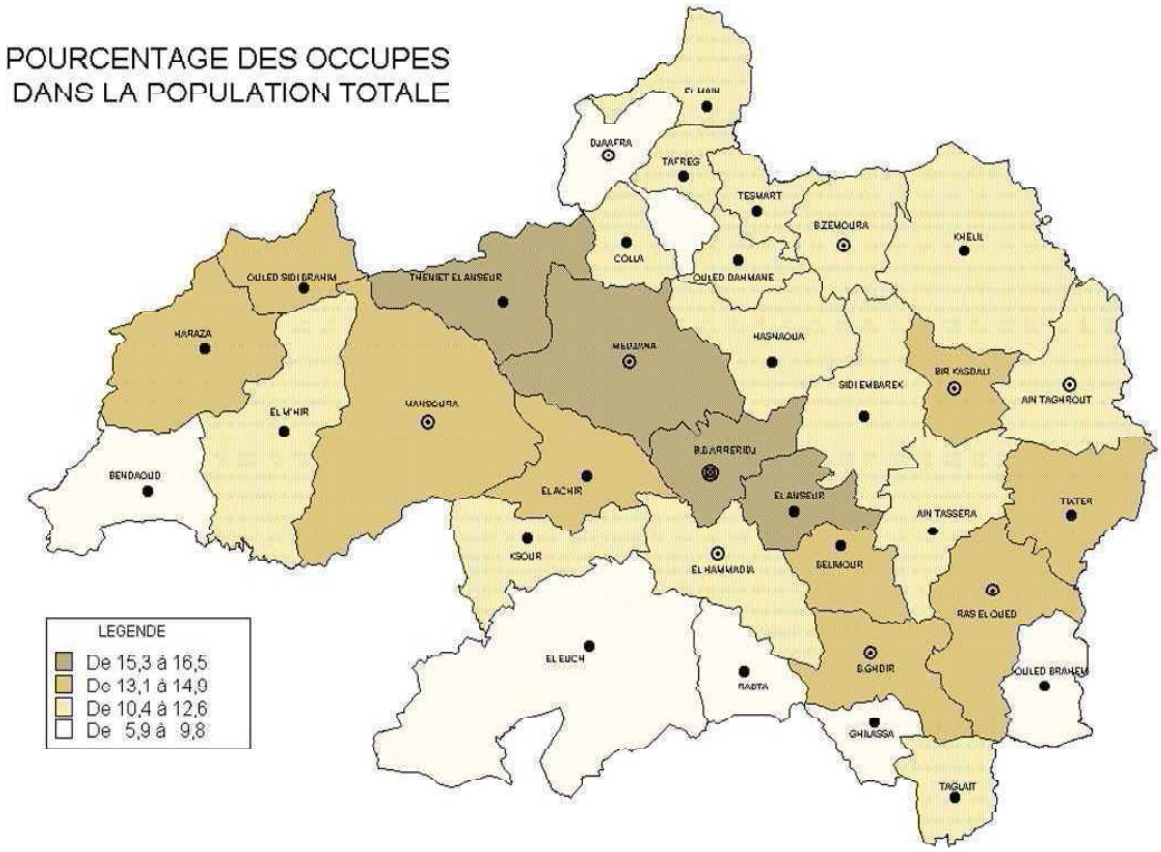
POURCENTAGE DES OCCUPES
DANS LA POPULATION TOTALE
DJAAFRA
TAFREG
TESMART
B.ZEMOURA
KHELIL
COLLA
OULED DAHMANE
OULED SIDI BRAHIM
THENIET EL ANSEUR
HARAZA
MEDJANA
HASNAOUA
SIDI EMBAREK
BIR KASDALI
AIN TAGHROUT
EL M'HIR
MANSOURA
B.B.ARRERIDJ
BENDAOUD
EL ACHIR
EL ANSEUR
AIN TASSERA
TIXTER
KSOUR
EL HAMMADIA
BELIMOUR
RAS EL OUED
EL EUCH
B.GHDIR
OULED BRAHEM
RABTA
GHILASSA
TAGLAIT
LEGENDE
De 15,3 à 16,5
De 13,1 à 14,9
De 10,4 à 12,6
De 5,9 à 9,8

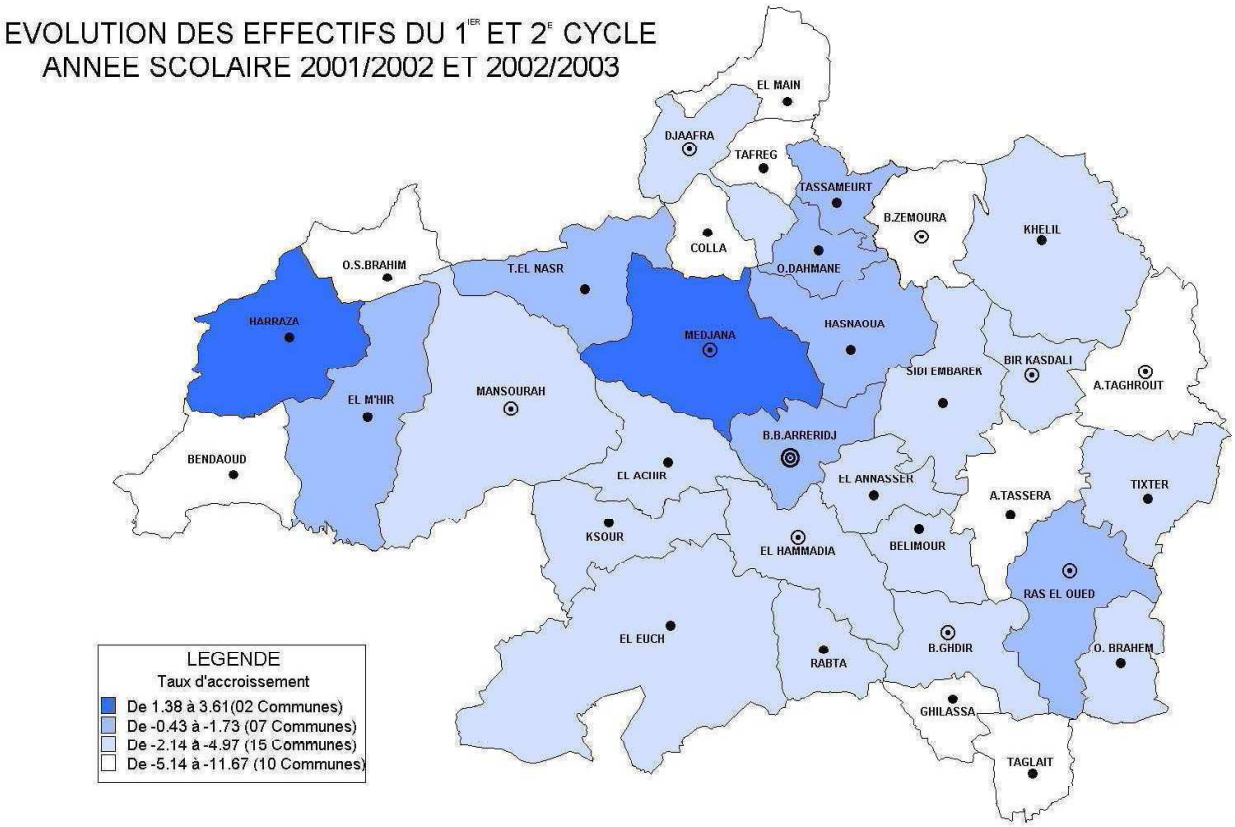
EVOLUTION DES EFFECTIFS DU 1ER ET 2E CYCLE
ANNEE SCOLAIRE 2001/2002 ET 2002/2003
EL MAIN
DJAAFRA
TAFREG
TASSAMEURT
B.ZEMOURA
KHELIL
COLLA
O.DAHMANE
O.S.BRAHIM
T.EL NASR
HARRAZA
MEDJANA
HASNAOUA
SIDI EMBAREK
BIR KASDALI
A.TAGHROUT
EL M'HIR
MANSOURAH
B.B.ARRERIDJ
BENDAOUD
EL ACHIR
EL ANNASSER
A.TASSERA
TIXTER
KSOUR
EL HAMMADIA
BELIMOUR
RAS EL OUED
EL EUCH
RABTA
B.GHDIR
O. BRAHEM
GHILASSA
TAGLAIT
LEGENDE
Taux d'accroissement
De 1.38 à 3.61(02 Communes)
De -0.43 à -1.73 (07 Communes)
De -2.14 à -4.97 (15 Communes)
De -5.14 à -11.67 (10 Communes)

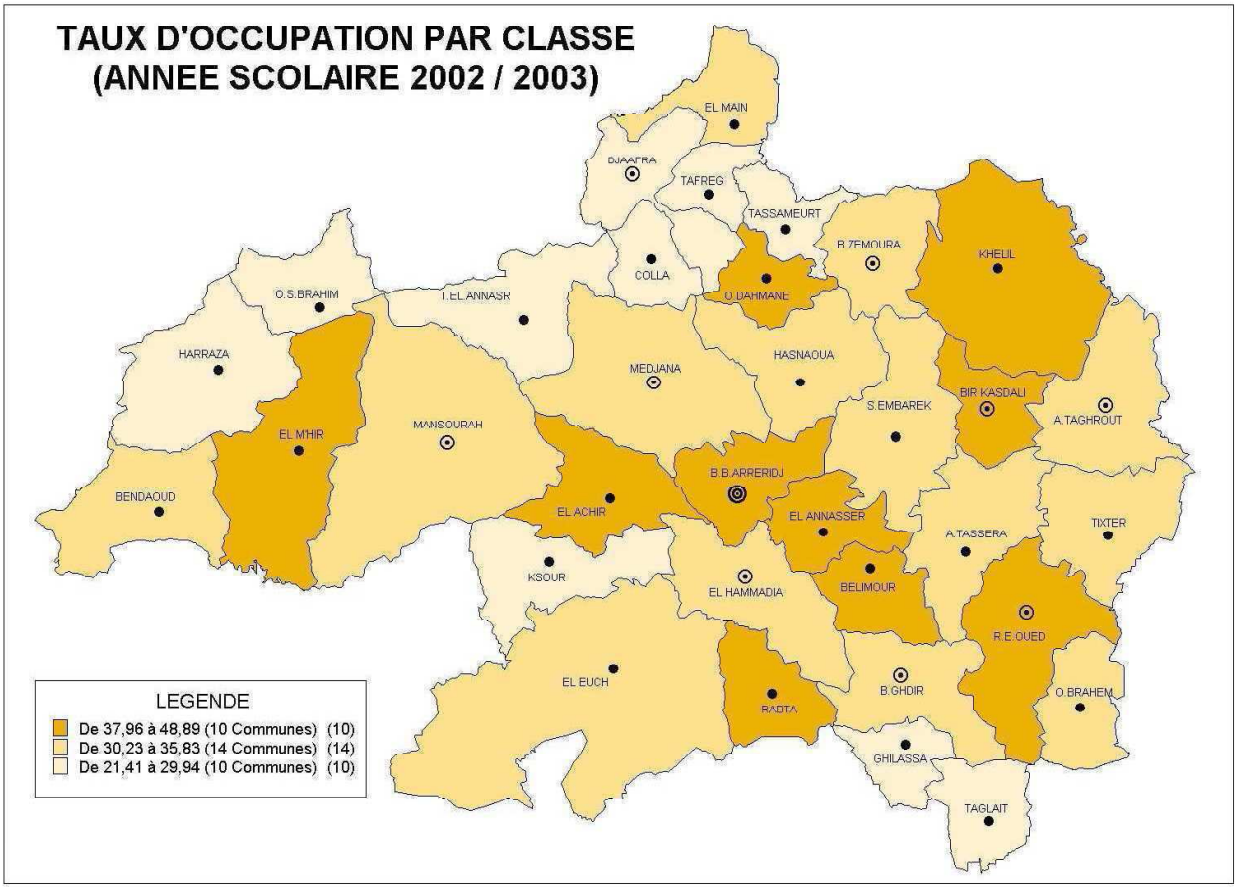
TAUX D'OCCUPATION PAR CLASSE
(ANNEE SCOLAIRE 2002 / 2003)
EL MAIN
DJAAFRA
TAFREG
TASSAMEURT
R.ZEMOURA
KHELIL
COLLA
O.S.BRAHIM
I.EL ANNASR
O.DAHMANE
HARRAZA
MEDJANA
HASNAOUA
BIR KASDALI
A.TAGHROUT
S.EMBAREK
EL M'HIR
MANSOURAH
B.B.ARRERIDJ
BENDAOUD
EL ACHIR
EL ANNASSER
A.TASSERA
TIXTER
KSOUR
EL HAMMADIA
BELIMOUR
R.E.OUED
EL EUCH
B.GHDIR
O.BRAHEM
RABTA
GHILASSA
TAGLAIT
LEGENDE
De 37,96 à 48,89 (10 Communes) (10)
De 30,23 à 35,83 (14 Communes) (14)
De 21,41 à 29,94 (10 Communes) (10)

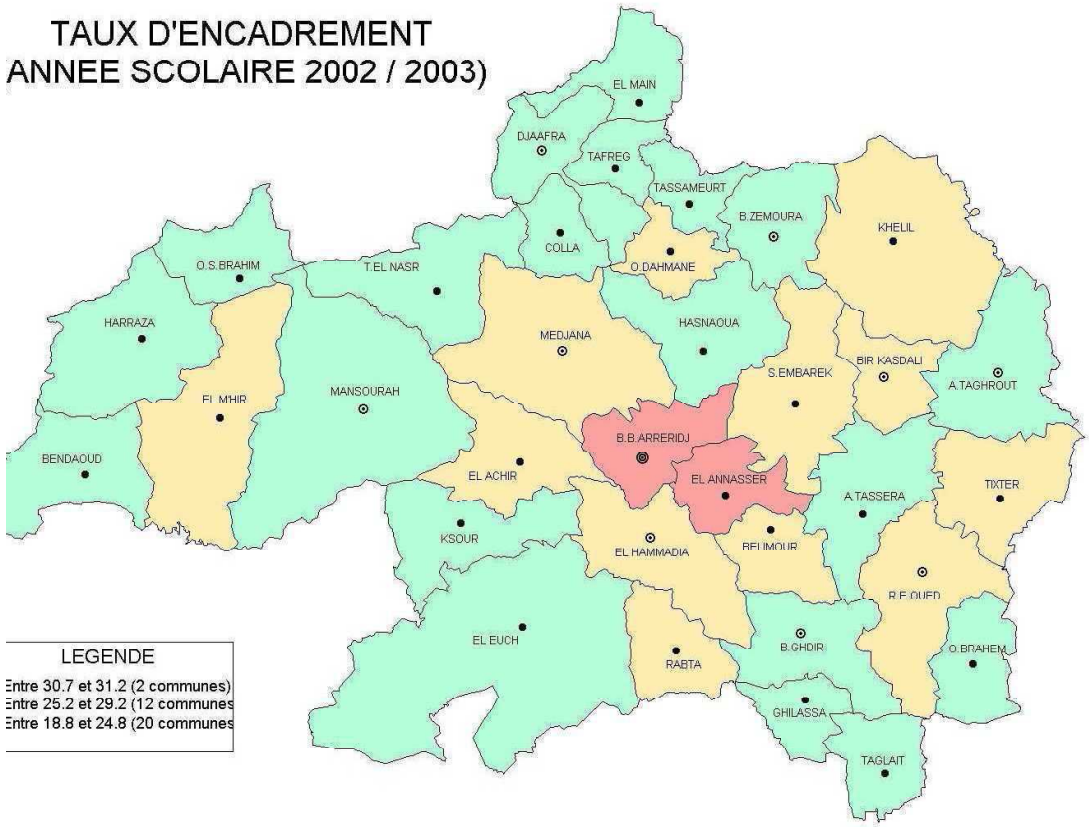
TAUX D'ENCADREMENT
ANNEE SCOLAIRE 2002 / 2003)
EL MAIN
DJAAFRA
TAFREG
TASSAMEURT
B.ZEMOURA
KHELIL
COLLA
O.S.BRAHIM
T.EL NASR
O.DAHMANE
HARRAZA
HASNAOUA
MEDJANA
BIR KASDALI
S.EMBAREK
A.TAGHROUT
EL M'HIR
MANSOURAH
B.B.ARRERIDJ
BENDAOUD
EL ACHIR
EL ANNASSER
A.TASSERA
TIXTER
KSOUR
EL HAMMADIA
BELIMOUR
R.E.OUED
EL EUCH
B.GHDIR
O.BRAHEM
RABTA
GHILASSA
TAGLAIT
LEGENDE
Entre 30.7 et 31.2 (2 communes)
Entre 25.2 et 29.2 (12 communes
Entre 18.8 et 24.8 (20 communes

وتستخدم هذه التقنية ما يعرف بالـــ **Mapinfo** وهو برنامج موضوع ليعمل في محيط **Windows** وهو يسمح بتحقيق التحاليل الجيوغرافية بوصفه من أحسن أدوات إعداد خرائط، من خلال تركيبه للمعلومات في شكل جداول. والجدول هنا هو مجموعة من الملفات التي يتحكم فيها هذا البرنامج من أجل تخزين المعلومة وتحويلها إلى خرائط موضوعية (إظهار السمات أو البيانات في شكل رسومي) عن طريق ربط عدة طبقات من البيانات المكانية. وهو الأفضل عالميا لتحقيق مثل هذه المعالجات المرتبطة بنظم المعلومات الجغرافية.

الشكل رقم 7 :خارطة توضيحية لمراقب الطبقات باستعمال تقنية الـــ **Mapinfo**

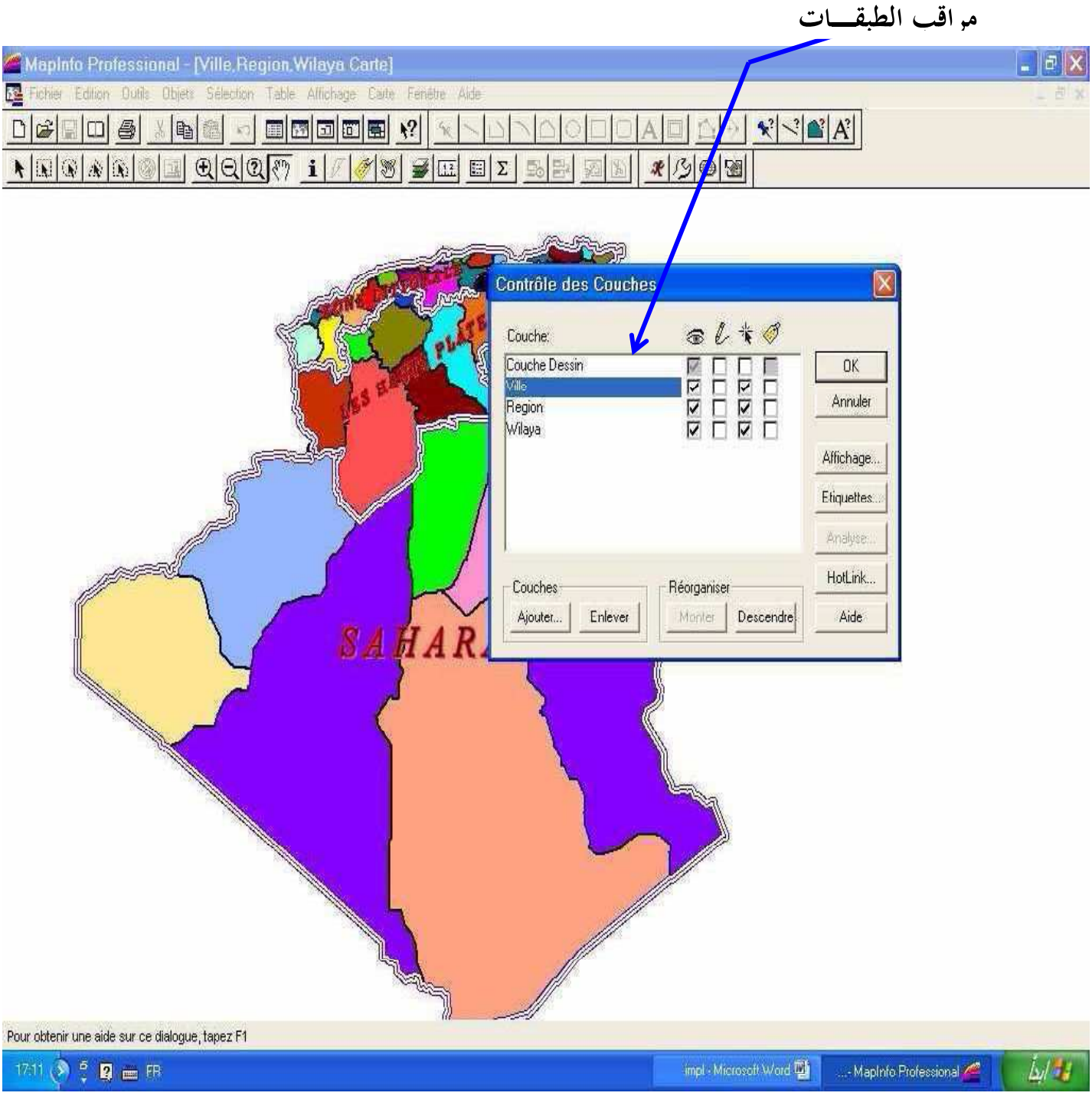

المصدر: Choutri Hayet, OP.CIT

رابعا: جهود الجزائر في استخدام نظم المعلومات الجغرافية

تستخدم الجزائر نظم المعلومات بما فيها نظم المعلومات الجغرافية في مجالات عديدة كقطاع النقل، المياه، السياحة، الموارد البشرية وذلك في إطار البحوث والإنجازات التي قامت بها في مجال تطوير الشبكات الإلكترونية ونظم المعلومات، حيث باشرت اتفاقيات كثيرة مثل:

1ـــ اتفاقية أوراكل الأمريكية مع المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات الجزائرية

و تتعلق هذه الاتفاقية بتنظيم برامج التكوين في مجال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال في اثني عشر مؤسسة للتعليم العالي، حيث التزمت أوراكل بتقديم تجهيزات الإعلام الآلي وبرامج التكوين والمصادر المعتمدة في التعليم العالي.

2 ـــ اتفاقية أوراكل الأمريكية مع مركز تابع لشركة سوناطراك

وهي تجربة أولى من نوعها في إفريقيا أتاحت له شهادة مطابقة جعلته مؤهلا لتقديم خدمات تكوينية معتمدة من أوراكل في مجال المنتجات التكنولوجيا المتعلقة بأنظمة المعلومات، أدوات التصميم، تطوير وتطبيق الحلول للإعلام الآلي وإنتاج برمجيات التسيير المدمجة وقواعد المعطيات وشبكات المعلومات. فضلا عن شبكة إقامة الإنترنيت داخل المؤسسة التي تسهل الاتصال في جميع المستويات.

3 ـــ تجربة الضمان الاجتماعي

تدعمت هذه المؤسسة بشبكة الإنترنيت فضلا عن مبادرتها المتمثلة في عملية إعادة الترقيم للمشتركين وذلك في إطار بناء قاعدة معلومات وطنية، حيث أصبحت لديها مكتبة وطنية رقمية، يمكن الاتصال بها من جميع وكالاتها والتأكد من المشتركين.

4 ـــ محاولات وزارة التكوين والتعليم المهنيين

يقوم هذا القطاع بدوره في بناء شبكته الداخلية وهو مشروع الإنترانيت(INTRANET) الذي يربط كل مؤسسات القطاع في برنامج واحد، هدفه بناء قاعدة معطيات بها شقان أساسيان: المعلومات المتعلقة بالجانب الإداري والتجهيزات والموارد البشرية والمالية وغيرها. والمعلومات المتعلقة بالجانب البيداغوجي، التسيير، عدد الفروع، الاختصاصات، رزنامات التكوين"التدريب"، المتربصين، قاعات الدروس والمحاضرات والمخابر وغير ذلك.

وهناك مشروع جديد آخر بدأ يخوضه قطاع التكوين المهني وهو محاولة استخدام نظم المعلومات الجغرافية الذي يقدم مؤسسات التكوين المهني في خريطة جغرافية رقمية. ومستقبلا يدعم بكتالوج تجهيزات للقطاع وخصائصها التقنية وجزء لتحليل الإحصائيات بناء على المعطيات الرقمية، وهو بهذا يجمع المعلومات لتسهيل عمليات اتخاذ القرار وتحقيقها في أمثل وقت وأقل تكلفة[1].

وموازاة مع هذه الجهود نحاول من موقعنا كاقتصاديين وفي إطار الأبحاث التي تقوم بها الجامعة الجزائرية، استخدام هذه التقنية في بناء خارطة التكوين المهني: الإقامي والتمهين بالجزائر على الرغم من الصعوبة التي وجدت في تنفيذ ذلك، إذ تبقى عملية تطبيق نظم المعلومات الجغرافية كما يرى هكسهول **Huxhold WF** في مقدمة كتابه

---

(1) منشورات وزارة التكوين والتعليم المهنيين 2006.

an introduction to urbain geographique information systems محكومة بجانبين أساسيين هما: مدى استعداد الأشخاص وإمكانياتهم العلمية من جهة ورغبتهم في تطوير خبراتهم في هذه الجوانب من جهة أخرى[1].

وإن كانت الرغبة في التطور والاستعداد الشخصي متوفرتين، فإن مسألة وجود الإمكانيات والخبرة في هذا المجال تبقى تفرض نفسها. ولقد حاولنا قدر المستطاع التوفيق بين الجانبين إلى حد ما، مستعينين في ذلك ببعض خبرة مهندسي الإعلام الآلي لاسيما وأن التقنية حديثة على الأقل بالنسبة لنا كدول نامية. وهذا ماسنقوم بتوضيحه في الجانب التطبيقي للدراسة من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الحيز الاقتصادي للتكوين المهني. هذا الحيز الذي يتحدد حسبما يوضحه الشكل أدناه بعلاقة التكوين المهني بأهم مكونات المنظومة التعليمية والتكوينية التي تضم كل من النظام المدرسي التابع للتربية الوطنية والنظام الجامعي التابع للتعليم العالي وبعالم الشغل أو سوق العمل.

حيث يرتبط التكوين المهني بالنظام المدرسي من حيث إمكانية استيعابه لما يسمى بالفاقد التعليمي الذي ينتج عن الفشل المدرسي بالنسبة للمتمدرسين الذين لم يحالفهم الحظ في النجاح أو الذين كانوا ضحية لظاهرة التسرب المدرسي . [*] وذلك تسهيلا لإعادة إدماجهم مهنيا واجتماعيا .

أما بالنسبة للنظام الجامعي فالعلاقة تندرج ضمن تحمل مخرجات التعليم العالي في بعض الأحيان مسؤولية تأطير العملية التكوينية في معاهد ومراكز التكوين المهني، فضلا عن محاولة إعطاء فرصة لمواصلة التكوين العالي الجامعي للمتخرجين من هذه المعاهد والمراكز وفق شروط معينة وتخصصات تتلاءم ونوعية التكوين الذي تحصلوا عليه، لاسيما بعد أن دخلت الجزائر في مسار التعليم المهني في إطار ما يعرف بالإصلاح الجذري لمنظومة التربية والتكوين.

أما علاقة التكوين المهني بعالم الشغل فهي علاقة محورية ونلمس ذلك من خلال الأهداف التي وضعت للتكوين المهني في هذا الاتجاه والتي يمكن حصرها في:[2]

- ضمان تكوين أو تعليم مهني لكل فرد يسمح له بإيجاد فرصة عمل في سوق الشغل.
- تزويد القطاعات الاقتصادية بموارد بشرية مؤهلة في مختلف الأنشطة وبما يتماشى والتغيرات التي شهدها سوق العمل.
- ترقية مختلف شرائح المجتمع في إطار الإدماج الاجتماعي والاقتصادي .

فالتكوين المهني في علاقته مع الأطراف الثلاثة يسعى للاستجابة إلى نوعين من الطلب:

- الطلب الاجتماعي للتكوين المهني والذي يعبّر عنه: [3]
- المتسربون من المدارس سنويا .

---

[1] أحمد سالم صالح، مرجع سابق، ص:9.

[*] الفشل المدرسي يعني عجز المتعلم وعدم قدرته على مواصلة الدراسة والنجاح في تحقيق الأهداف التي سطرت، كونه لا يمتلك القدرات التي تمكنه من ذلك، أو لأن ظروف التمدرس غير مناسبة. أما التسرب المدرسي فيعني مغادرة مقاعد الدراسة قبل الوقت المحدد لأي سبب كان، وقد يكون مصحوبا بنوع من التمرد على المدرسة وفي مثل هذه الحالة قد لا يكون راجعا للنقص في قدرات المتعلم بل يكون راجعا إلى أسباب أخرى . راجع في ذلك : التسرب المدرسي،، سلسلة الملفات التربوية موعدك التربوي، منشورات المركز الوطني للوثائق التربوية، رقم 2001/6 ، الجزائر.

[2] أمزيان جنقال، التكوين،نعم،لكن...كيف؟الدليل المنهجي في التكوين المهني، دراسة هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص: 12.

[3] تقرير حول علاقة التكوين بالشغل، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، لجنة علاقة العمل، الدورة الرابعة عشر، نوفمبر، 1999 ص: 41.

– الشباب الذين ينتظرون الالتحاق بالتكوين وتقل أعمارهم عن **30** سنة ويشكلون الأغلبية العظمى للبطالين، حيث تقدر نسبتهم **80** % وتتوفر نسبة **75** % منهم على مستوى تعليمي يتراوح بين الابتدائي والثانوي لكنهم لم يستفيدوا على الإطلاق من تكوين مهني.

– العمال المسرحون.

– العمال الموجودون حاليا في مناصب عملهم والذين يتحتم عليهم حتى يحافظوا عليها أن يستفيدوا من تكوين لإعادة تأهيلهم بالنظر للتطورات التكنولوجية والمحيط الاقتصادي الجديد.

– الطلب الاقتصادي المرتبط باليد العاملة المؤهلة وهو الطلب الذي تعبر عنه المؤسسات الإنتاجية في القطاع الاقتـــصادي لضمان سير الإنتاج فيها بانتظام وفعالية لمواجهة المنافسة.

وهذا ما سنحاول دراسته في الجانب التطبيقي للدراسة.

الشكل رقم 8: محددات الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر

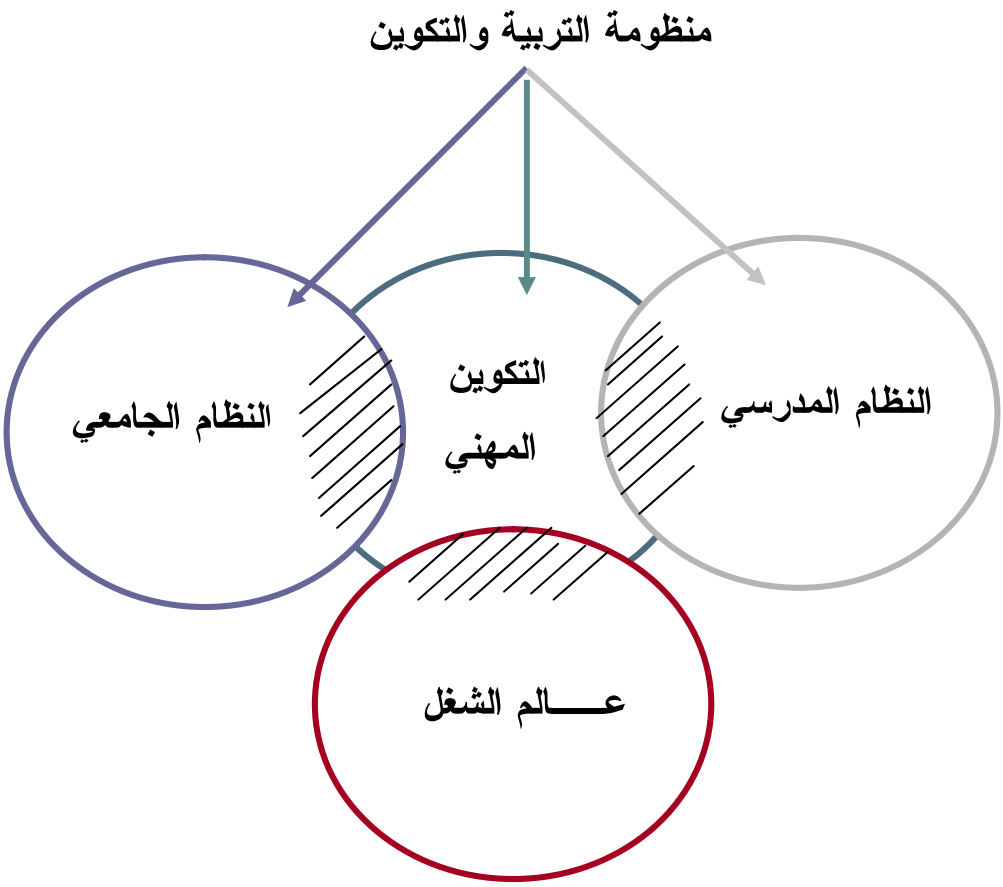

خلاصة الفصل الثالث

استخدمت طرق وأدوات عديدة لدراسة الحيز الاقتصادي وتبيان خصائصه كالطرق الرياضـــية والإحـــصائية. وتستخدم اليوم طرقا أكثر تطورا ودقة في ذلك منها نظم المعلومات الجغرافية، لما تتميز به من خصائص من حيث كونها ذات قدرة عالية على تخزين، معانية، معالجة، وعرض المعلومة الجغرافية باستخدامها لمجموعة متكاملة من العناصر كأجهزة الحاسب الآلي، برامج متخصصة، كم كبير من البيانات الجغرافية، فضلا عن مستخدمين على قدر كبير من الكفاءة.

حيث تكتسي هذه النظم أهمية كبيرة سواء من حيث القدرة على التحليل المكاني والإحـــصائي، أو في جانـــب اعداد الخرائط الرقمية و المساعدة في اتخاذ القرار. مما جعل الجزائر تباشر الكثير من التجارب وفي قطاعات عديدة.

الجانب التطبيقي للدراسة:

خصوصية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر

يتحدد الحيز الاقتصادي للتكوين المهني كما أسلفنا بعلاقة هذا الأخير بـــأهم مكونـــات المنظومـــة التربوية والتكوينية التي تضم كل من النظام المدرسي التابع للتربية الوطنية والنظام الجامعي التابع للتعليم العالي وبعالم الشغل أو سوق العمل.

وسنحاول دراسة كل هذه النقاط مجتمعة من خلال أربعة فصول كاملة هي:

الفصل الرابع: مراحل تطور التكوين المهني وهياكله المؤسسية والتنظيمية.
الفصل الخامس: أهداف المنظومة التربوية والتكوينية.
الفصل السادس: دراسة العرض من التكوين المهني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.
الفصل السابع: مؤشرات الطلب على التكوين المهني.

الفصل الرابع:

مراحل تطور التكوين المهني وهياكله المؤسسية والتنظيمية

سنحاول في هذا الفصل استعراض بعض من خصوصية الاقتصاد الجزائري وأهم المراحل التي طبعت تاريخ تطور التكوين المهني بالجزائر و هياكله المؤسسية والتنظيمية من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري.
المبحث الثاني: مراحل تطور التكوين المهني.
المبحث الثالث:الهيكل المؤسساتي والتنظيمي للتكوين المهني.

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

سيتضمن هذا المبحث بعض الدلالات العامة والخاصة حول الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات.

المطلب الأول:خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالموارد والإمكانيات وبالتحولات.
المطلب الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالموارد والإمكانيات وبالتحولات.

ونلخص الدلالات العامة في:

أولا: خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالموارد والإمكانيات.
ثانيا: خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالتحولات.

أولا: خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالموارد وبالإمكانات.

تتربع الجزائر على مساحة جعلتها تحتل المرتبة الثانية إفريقيا، حيث تمثل مساحتها مساحة ثلاثة بلدان مجتمعة هي المغرب، تونس، موريطانيا. تفوق مساحة تونس بأكثر من **15** مرة، ومساحة المغرب بـــ **5** مرات[1] فضلا عن الموقع الإستراتيجي الهام، فالجزائر بوابة إفريقيا إلى العالم، حلقة وصل بين الوطن العربي وأوروبا، تمتلك احتياطات هامة من النفط والغاز الطبيعي، ناهيك عن بعض المواد الأولية الأخرى كالمعادن، **13** ميناء بحريا على طول الخط الشمالي، **54** مطارا مجهزا، **5** آلاف كلم سكك حديد، شبكة طرق بـــ **104** ألف كلم، خطوط أنابيب نفط بـــ **6600** كلم وأنابيب غاز بـــ **3000** كلم وحوالي **2.3** مليون خطا ثابتا.[2] مجتمع تشكل فيه نسبة السكان الأقل من **20** سنة أكثر من نصف عدد سكان الجزائر الذي يقارب الـــ **33** مليون نسمة حسب الإحصاءات الأخيرة، بمعنى طاقة إنتاجية مستقبلية هائلة.

فضلا عن قرب الجزائر من الأسواق وما لذلك من تأثير على تنافسية الاقتصاد الجزائري المتعلقة بانخفاض تكاليف الطاقة والمواد الأولية وانخفاض الأجور.

ثانيا: خصائص الإقتصاد الجزائري المرتبطة بالتحولات

على الرغم من هذه الموارد والإمكانيات إلا أن السياسات الاقتصادية المطبقة والتحولات جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز ببعض الخصائص السلبية والتي تستدعي إصلاحا جذريا منها:

---

[1] جمال عبد الناصر مانع، الاتحاد المغاربي، دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، 2004، ص: 27.

[2] راجع الموقع: http//www.10.congres.casi.org.dz

1 ــ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي

حيث يقوم على إستراتيجية مبنية على استغلال الثروات البترولية والغازية بدون مراعاة محدودية الاحتياطات والكفاءة في تخصيص عوائدها بالاعتماد على الاستثمار بشكل أساسي، فإذا كان يقاس تطور أي دولة بمدى مساهمة صناعتها التحويلية في ناتجها المحلي، فالإحصاءات مازالت تشير إلى ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع ألاستخراجي. وما زاد الأمر تعقيدا ارتباط الكثير من الأنشطة بالسوق الدولية مما جعلها عرضة لكل الصدمات التي تحدث بين الحين والآخر. و يمكن إبراز ذلك من خلال الأهمية النسبية للقطاع الإستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم7 :الأهمية النسبية للقطاع الاستراتيجي في الناتج المحلي الإجمالي(مليون دولار) سنة (**2005**)

الصناعات الاستخراجية		**الصناعات التحويلية**		**إجمالي القطاع الصناعي**	
القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
47192.3	**%46.0**	**4426.1**	**%4.03**	**51618.4**	**50.4%**

التقرير العربي الموحد، سبتمبر **2006**، الملحق رقم(**3 ــ 4**).

2 ــ الاقتصاد الجزائري اقتصاد لا تدار فيه الفوائض المالية المحققة بشكل سليم

حقق الاقتصاد الجزائري فوائض مالية ، لكنها فوائض مازالت لا تدار بشكل سليم وهو شيء خطير جدا، وما يزيد الوضع سوءا أن احتياطات الصرف المحققة معظمها هي نتاج الارتفاع الحاصل في أسعار البترول والذي قد يشهد انخفاضا بين أي لحظة وأخرى بسبب المتغيرات الدولية ومصالح الدول الكبرى التي تحكمه، مما قد يفقد الجزائر هوامش كثيرة للمناورة فيما يرتبط بقراراتها الاقتصادية المتخذة، لاسيما إذا لم تعجل بإيجاد مصادر تمويل أخرى من خلال مثلا زيادة صادراتها خارج المحروقات.

3 ــ الاقتصاد الجزائري اقتصاد تبعية

وأخطرها التبعية الغذائية إذ تستورد الجزائر مختلف المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية والخضر الجافة والحليب. فضلا عن التبعية التقانية(التكنولوجية) من خلال الإفراط في الاعتماد على بيوت الخبرة والشركات الأجنبية،زيادة على أن أغلبية فروع الصناعة فيها مسها التجاوز التقاني إذا ما قورنت بالمقاييس الدولية، أما تكاليف الصناعة فقد تجاوزت بدورها الحد الخطير مقارنة بالمقاييس المسلم بها .

وبشكل عام يمكن القول أن مظاهر التبعية وفي الكثير من جوانبها ما زالت موجودة، و من الأسباب التي يمكن أن نعطيها لتفسير هذا الواقع هو ما عانته الجزائر من آثار ما يعرف بآليات **نظرية النمو الصفري** والتي يمكن توضيحها بالشكل الآتي:

يقصد بنظرية النمو الصفري إبقاء دول المحيط في دائرة الفقر من خلال تطبيق بعض الآليات التي تفرضها دول المركز بحيث تؤول دالة النمو في دول المحيط إلى الصفر مهما كانت التغيرات التي تحدث فيها، بسبب إما كون هذه التغيرات هي بطبيعتها تحمل في طياتها عوامل فنائها ونضوبها، أو أن هذه التغيرات تخضع لسيطرة العامل الخارجي المحفز[1]

ومن أبرز هذه الآليات هناك: سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاستخدام الخاطئ للمضامين الحقيقية للتنمية المستدامة واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

1 – سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين

إذا كانت الأولوية في مجال البحث العلمي للنظرية فإن السيادة تكون دائما للحقائق، وعلى الرغم من جدوى التطابق بين النظرية والحقيقة في الكثير من الحالات، إلا أن عدم التوفيق بينهما في بعض الظواهر يرجع إلى أن النظرية تستند إلى فروض محددة وعند تغيير هذه الفروض فإن التوفيق لا يتحقق. كلام مثل هذا ينطبق إلى حد كبير على ما يسمى ببرامج التثبيت والتغيير الهيكليين والتي يطبقها العديد من الدول منها الجزائر، إذ ما زالت الدراسات التقييمية لهذه البرامج تؤكد محدودية نتائجها الإيجابية وحتى من أولئك الذين وضعوها وهم خبراء كل من الصندوق والبنك الدوليين.

وتستند برامج التثبيت والتغيير الهيكليين في منطلقاتها النظرية إلى الأفكار النيوكلاسيكية وتهدف هذه البرامج إلى خفض الطلب الكلي من خلال برامج التثبيت الهيكلي على المدى القصير، وزيادة العرض من خلال برامج التغيير الهيكلي على المدى البعيد[2]. وهذا التوفيق بين هذين البرنامجين يكون ممكنا بالنسبة للجزائر لو كان اقتصادها بلغ مراحل متقدمة من النمو والتطور، زادت فيه تأثيرات وفاعلية قوى السوق في تخصيص الموارد، وجود جهاز إنتاجي مرن، قدرة عالية على امتصاص الصدمات الخارجية، قطاع خاص قوي ذو خبرة تضمن له المنافسة وقدرات تكنولوجية عالية وغيرها. لكن أدت هذه البرامج في غياب مثل هذه المنطلقات إلى ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع الجزائري.

فحسب تصريح لوزير العمل والحماية الاجتماعية لشهر فيفري من سنة **2000** ارتفعت نسبة الفقر من **8%** سنة **1988** إلى **20%** في منتصف التسعينيات وحوالي **30%** نهاية التسعينيات[3] وقدر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقديره الأخير لنهاية سنة **2004** عدد الفقراء بـــ **17** مليون فقيرا، **7** مليون منهم يعيشون تحت مستوى خط الفقر أغلبيتهم من الوسط الريفي، وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية **62.7%** من بلديات الجزائر تعاني الفقر[4] .

2 – التنمية المستدامة

تهدف المضامين النظرية للتنمية المستدامة إلى توزيع ثروات العالم توزيعا عادلا، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، لكن تحقيق مثل هذه الأهداف خاصة من قبل الدول المتقدمة يبقى يطرح نفسه لاسيما مع اتساع الهوة بين فقراء العالم وأغنيائه .[5]

---

[1] لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك: شوتري أمال، عبد الله خبابة، التسيير الفعال بين إشكالية المورد ونظرية النمو الصفري، مداخلة في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2005، ص: 7 .

[2] سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الاقتصادي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص(16..28).

[3] عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الاقتصادي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد7 ، باتنة، الجزائر، ديسمبر2002، ص: 135.

[4] Carte de la pauvreté en Algérie, programme de nations unies pour le développement, Mai 2001, P 64

[5] راجع في ذلك: شوثري آمال، التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق – وجهة نظر– مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 4، جامعة فرحات عباس،2005.

فإذا انطلقنا من مبدأ العدالة في تلبية حاجات الجيل الحالي والمستقبلي لجميع الشعوب، فالمفارقة نجدها فيما ينظر له الغرب في هذا الاتجاه، فهو من جهة يقر بأن أي طفل يولد في كنف ثقافة الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يستهلك ما يعادل **10** مرات قدر ما يستهلك من طاقة وموارد طبيعية في المتوسط في بقية دول العالم، وما يعادل **200** مرة قدر ما يستهلكه الفرد في العديد من الدول المتخلفة[1]. ومن جهة أخرى يطالب بتخفيض الاستهلاك العالمي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كعنصر مهم من شأنه أن يحقق أهداف التنمية المستدامة لا سيما فيما يرتبط بجوانبها البيئية.

فأين العدالة عندما يطلب من شخص تخفيض استهلاكه شأنه في ذلك شأن من يستهلك أكثر بـــ: **200** مرة وتحميله نفسه المسؤولية؟!! . وهل بعض من المصانع التي تملكها الدول النامية من شأنها أن تحدث التلوث الذي يمكن أن تحدثه ملايين المصانع في الدول المتقدمة؟!! .

وهل من العدالة أن يطلب من الدول النامية المحافظة على المعايير الإنتاجية والبيئية الدولية في فترة زمنية قياسية والكل يعلم بأن هذه العملية تتطلب إمكانيات مالية وبشرية هائلة تجعلها تشكل عبئا إضافيا على الدول النامية، خاصة بعد أن أصبحت الدول المتقدمة تقرن تقديم المزيد من الموارد المالية إلى هذه الدول بما ستنفقه على أغراض تتعلق بتحسين البيئة كأولوية أساسية.

3 ــ اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة

توضح الدراسات أن إفريقيا جنوب الصحراء تصنف خاسرا صافيا من جراء تطبيق أحكام اتفاقيات المنظمة العالمية التجارية التي يعدها البعض أداة من أدوات تحقيق الرفاه العالمي، إذ تقدر خسائرها بحوالي **2.5** بليون دولار و لم تتخذ لحد الساعة أية إجراءات حقيقية أو ذات معنى لتقليل هذه الخسارة، فضلا عن حرمان العديد من الدول النامية والأقل نموا من فرص الإنتاج الصناعي أو معالجة السلع الأولية للاستفادة من مزايا القيمة المضافة. مما جعلها مجرّد دول مصدرة للسلع الأولية والمواد الخام التي مازالت تتحكم في أسعارها الدول المتقدمة، زائدا ما ستتحمله ميزانياتها من ارتفاع في فاتورة الغذاء بسبب إلغاء الجوانب المرتبطة بالدعم وإن لم تتخذ التدابير الجماعية في هذا الاتجاه فإن المنظمة ستتحول إلى آلية تغني الغني وتفقر الفقير.

وكنتيجة لتطبيق سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين أو التعامل مع نظرية التنمية المستدامة واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة كسياسات ومفاهيم خام غير قابلة للنقاش أو التطويع فإن الجزائر ستخسر معظم مواردها وتقع في فخ النمو الصفري. فبعملية حسابية بسيطة إذا كان معدل النمو يقاس بالزيادة المحققة في الدخل الحقيقي من خلال الزيادة التي تحدث في أحد مكوناته، سواء تلك المتعلقة بحجم الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي أو بحجم الصادرات والواردات.

فالكل يتفق على أن معدلات النمو المحققة في الجزائر سببها الأساسي العوائد المحققة من صادراتها البترولية بنسبة تفوق **95%**، بمعنى مساهمة المكونات الأخرى لا تكاد تذكر، وستتوزع هذه العوائد بين الإيفاء بالالتزامات الخارجية(خدمة المديونية) وبين:

---

[1] دوجلاس موستيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص: 20.

– مواجهة خسائر أسعار الصرف بسبب تدهور القوة الشرائية لأسعار النفط، فالجزائر كما هو معروف تصدر النفط بالدولار الأمريكي، مما يجعلها تخسر من قيمة البرميل المصدر بسبب انخفاض الدولار الذي يحدث من حين لآخر سواء بشكل مقصود أو تحت ضغط قوة العملات الأخرى خاصة الأورو، فضلا عن أن أسعار السلع التي تصدرها الدول الصناعية تسجل ارتفاعات مستمرة في حين سعر النفط لا يرتفع بما يكفي للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل. فلقد خسرت الدول العربية مجتمعة في الفترة ما بين **2001/1986**(**186545**) مليون دولار كان نصيب الجزائر فيها(**53089**) مليون دولار[1] .

– مواجهة تبعات سياسية برامج صندوق النقد والبنك الدوليين باتخاذ بعضا من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية لحماية الهيئات المتضررة من هكذا برامج كالشبكة الاجتماعية، منح التضامن، التعويض على الأنشطة ذات المصلحة العامة .

– مواجهة التكاليف الناتجة عن تطبيق المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة وهو عبء آخر يضاف للقدرات التنافسية للمؤسسات المحلية الملزمة بتطبيق المعايير الإنتاجية والبيئية الدولية في ظل التحديات التي تواجهها، مما سيؤخر عملية دخولها للأسواق العالمية إلى موعد غير معلوم، وما يبقى من العوائد يخصص للاستيراد الغذاء، تعبيد بعض الطرقات أو فتح بعض المدارس هنا وهناك.

إن وجهة النظر هذه لا تعني أن الجزائر لم تبذل أي جهود لمواجهة كل التحديات التي طبعت المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بل حققت الجزائر العديد من الإنجازات، فما من شك أن جزائر**1962** ليست جزائر **2008**.

المطلب الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

تأكيدا لما سبق سنعطي بعض المؤشرات الرقمية التي ميزت أهم مراحل الاقتصاد الجزائري والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين هي:

أولا: مرحلة المخططات التنموية(الجيل الأول للإصلاحات).
ثانيا: مرحلة الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو(الجيل الثاني للإصلاحات).

أولا: مرحلة المخططات التنموية (الجيل الأول للإصلاحات).

1 ــ مميزات المرحلة

تميزت هذه الفترة بإعادة بناء ما دمره الاحتلال ومحاولة تحقيق الانطلاقة التنموية من خلال مخطط ثلاثي أتبع بمخطط رباعي أول وثان ومخطط خماسي أول وثان. وشهدت هذه المرحلة الجيل الأول من الإصلاحات كإعادة الهيكلة

[1] سعدون حمادي، الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد4، 2001، ص: 70.

العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية وقانون استقلالية المؤسسات الذين سيتم التطرق لهما مع الجيل الثاني من الإصلاحات عند الحديث عن مراحل تطور التكوين المهني.

و بشكل عام يمكن القول أن الجزائر استطاعت في هذه المرحلة أن تكون نسيجا صناعيا مهما يعد من أهم المكتسبات الجزائرية، حيث تم إنشاء أكثر من خمسين شركة وطنية وفي مختلف القطاعات، فضلا عن بعض المكاسب الاجتماعية أهمها تلك المرتبطة بتحقيق ديمقراطية التعليم والصحة، من خلال تشييد العشرات من المدارس والمعاهد والجامعات و المستشفيات والمستوصفات، لكن فشل الاقتصاد الجزائري شكل عام في تحسين الإنتاجية وتشجيع الاستثمار.

2 ــ بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

من أهم المؤشرات المسجلة في هذه المرحلة:[1]

– بقاء معدل النمو الديموغرافي في حدود **3%** (**3.4%** سنة **1970**، **3.2%** سنة **1980**، **3.1%** سنة **1985**)، وتضاعف العدد الإجمالي للسكان، إذ تجاوز **10** ملايين نسمة إبان الاستقلال ليصل إلى **21.8** مليونا نسمة سنة **1985**، شكلت نسبة عدد السكان الأقل من **25** نسمة **14.8** مليون سنة **1985**.

– انخفاض نسبة البطالة من **32%** سنة**1966** إلى **22%** سنة **1977** إلى **8.7%** سنة **1984**.

– وصول التحويلات الاجتماعية إلى **13.2%** من ميزانية الدولة(**3.7%** من الناتج المحلي الإجمالي) في سنوات الستينيات، وإلى **7.2%** من ميزانية الدولة(**5.5%** من الناتج المحلي الإجمالي) في سنوات السبعينيات.

– تحقيق الناتج المحلي الإجمالي لزيادة قدرت بـــ **21.2** مليارا دينارا جزائريا سنة **1970**، **143.3** مليار دينار جزائريا سنة **1980**، و**252.8** مليار دينار جزائري سنة **1985**.

– زيادة نسبة التضخم من **4.8%** سنة **1970** إلى **9.2%** سنة **1980**، إلى **10.5%** سنة **1985** على الرغم من سياسة السعر الإداري المتبعة ومحدودية الزيادة في الأجور.

– زيادة المديونية الخارجية(رغم الزيادة التي حدثت في أسعار النفط) حيث بلغت **18.6** مليار دولار سنة **1985**، بخدمة ديون **3** مليار لنفس السنة، وكان على الجزائر أن تخصص **6** أضعاف رأس المال الذي خصص في المرحلة(**1967-1969**) لتحقيق زيادة في معدل النمو.

– ارتفاع الواردات من المواد الغذائية من **680** مليون دينار سنة **1970** إلى **7.8** مليار دينار جزائري سنة **1980**، ثم **9.7** مليار دينار جزائري سنة **1985** بسبب خاصة ضعف إنتاجية القطاع الزراعي.

– بقاء الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا على الرغم من النسيج الصناعي الذي شيدته الجزائر، إذ بلغت **1.525** مليار دينار جزائري سنة **1970**، ثم انخفضت إلى **933** مليون دينار جزائري سنة **1980**، و لم تتجاوز **1.265** مليار دينار جزائري سنة**1985**.

– انخفاض الإنتاجية، كما شجعت الزيادة التي حدثت في أسعار النفط ما بين(**1973-1979**) إلى اتباع سياسة الاستهلاك على حساب الاستثمار في سنوات(**1979-1985**).

---

[1] تقرير العقد الإقتصادي والاجتماعي للثلاثية، 2004.

ومع انخفاض أسعار البترول **1986** دخلت الجزائر في أزمة مالية حادة ميّزت انعكست في:[1]

- زيادة في معدلات التضخم من **10.5** سنة **1985** إلى **31.7%** سنة **1994**.
- تحقيق معدل نمو سالب (- **3.4%**).
- زيادة معدل البطالة من **9.7%** سنة**1985** إلى **19.7%** سنة **1990**.
- زيادة المديونية الخارجية من **18.6** مليار دولار سنة **1985**، إلى **27** مليار دولار سنة **1992**، مع زيادة خدمة الدين التي وصلت إلى **9.2** مليار دولار لنفس السنة.
- زيادة في معدلات الفقر.

حيث تبنت الجزائر بعد **1994** برامج صندوق النقد الدولي في إطار سياسة الانفتاح ، وفي ظروف أمنية وسياسية غير مستقرة، وكانت لهذه البرامج آثار اجتماعية خطيرة تمثلت في زيادة معدلات الفقر ومعدل البطالة الذي بلغ **29%** على الرغم من تحقيقها لبعض الإيجابيات على المستوى الكلي:

- زيادة معدل النمو كمتوسط قدر بـــ **3%** ما بين **1995** و**1998**.
- انخفاض معدل التضخم من **31.7%** سنة **1992** إلى **5%** سنة**1998**.
- انخفاض المديونية التي وصلت إلى **33.6** مليار دولار سنة **1996** لتصل إلى **30.4** مليار دولار سنة **1998**، مع بقاء خدمة الديون في مستويات مرتفعة(**5.2** مليار دولار سنة **1998**).
- تكوين احتياطي صرف تجاوز **2.1** مليار دولار سنة **1995** و**6.8** مليار دولار سنة **1998**.
- تضاعف الأجر القاعدي بـــ **6** مرات ما بين **1990** و**1998** كما بلغت التحويلات الاجتماعية **15.3%** من ميزانية الدولة (**5.3%** من الناتج المحلي الإجمالي).

ثانيا: مرحلة الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو(الجيل الثاني للإصلاحات).

1 ــ مميزات المرحلة

دخلت الجزائر في هذه المرحلة في تطبيق ما يسمى ببرامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو هذه البرامج التي أعطت الأولية في سياساتها إلى القطاع الخاص ودعم الاستثمار الأجنبي، والتي وإن استطاعت الحفاظ على بعض التوازنات الكلية إلا أنها مازالت لم تعط الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الجزائري رغم الفوائض المالية الأخيرة المحققة لاسيما فيما يرتبط بالاستثمار والتشغيل.

2 ــ بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

ومن أهم المؤشرات المسجلة في هذه المرحلة:[2]

- تحقيق معدلات نمو مرتفعة من **2.2%** سنة **1999** إلى **5.2%** سنة **2004** وحوالي **6.8%** سنة **2003**.
- انخفاض الدين الخارجي الذي تجاوز **28.3** مليار دولار في سنة **1999** إلى **21.4** مليار دولار سنة **2004**، مع تسجيل انخفاض في خدمة الديون من **5.1** مليار دولار سنة **1999** إلى **4** مليار دولار في **2004**.

---

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

– تحقيق استقرار في معدل الصرف، حيث حقق معدل صرف الدولار لأول مرة استقرارا في كل من سنة **2003** و**2004** قدر بـــ (**72.6** دينار للدولار).

– المحافظة على نسبة التضخم في حدود **2.9%** سنة **1999** و **3.6%** سنة **2004**.

وكان لهذا التطور تأثير إيجابي على الاستثمار حيث:

– تجاوز معدل الخصم **7.5%** في **1999** وسجل معدل **4%** في **2004**.

– انخفاض معدل الكلفة للقرض الخاص بالاستثمار من **8.5%** سنة **1999** إلى **5.5%** في بداية **2005**.

– ارتفاع القروض الموجهة للمؤسسات، حيث ارتفعت هذه القروض من **1116** مليار دينار جزائري سنة **2002** إلى **1417** مليار دينار سنة **2004**. بالنسبة للمصارف العامة، وبالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص ارتفعت من **428** مليار دينار جزائري سنة **2002** إلى **657** مليار دينار جزائري سنة2004. كما شهدت ميزانية الدولة السنوية المخصصة للاستثمار زيادة بثلاثة أضعاف حيث تجاوزت **280** مليار دولار دينار جزائري سنة **1999** ووصلت إلى **720** مليار دينار جزائري سنة **2004**، بينما لم تزد ميزانية التوظيف إلا بنسبة **50%** خلال نفس الفترة.

وبلغت قيمة حجم الاستثمار الكلي **4852.5** مليار دولار دينار جزائري ما بين **1999** و**2004** بما يعادل **61.7** مليار دولار وزعت كالآتي:

– إنفاق استثماري عام قدر بـــ **3000.7** مليار دينار جزائري.

– استثمارات المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب: **1851.8** مليار دينار جزائري خصصت لخلق مؤسسات خاصة.وتم إنشاء **9254** مؤسسة صغيرة ومتوسطة باستثمارات قدرت بـــ **579.9** مليار دينار جزائري منها **404.5** مليار دينار جزائري قروض بملكية، وأكثر من **58000** شركة صغيرة جدا رأت النور بحجم استثمار قدر بـــ **98.3** مليار دينار منها **64.2** مليار دينار قروض مصرفية.

– تسجيل التحويلات الاجتماعية للدولة لمبلغ **740** مليار دينار جزائري(**12%** من الناتج المحلي الإجمالي).

في الواقع شهدت هذه المرحلة تحسنا على المستوى الكلي قد يساعد الجزائر في تعويض ولو مرحليا التأخر الذي عاشته سنوات سابقة، وفي تجاوز الكثير من التحديات كتحدي الحساسية المالية، زيادة الإنتاجية تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتحضير البيئة الاقتصادية المناسبة لاسيما بعد اتفاقات الشراكة والاستعداد للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

لكن يبقى العامل الديموغرافي هاجس الجزائر مستقبلا فبالرغم من نقص معدل الولادات المسجلة بقيت مسألة الحاجات الاجتماعية تفرض نفسها، إذ زاد معدل نمو السكان في سن العمل محققا ارتفاعا بـــ **3%** سنويا(**2.5%** بالنسبة للرجال و**5%** تقريبا بالنسبة للنساء) مما سيشكل ضغطا آخر على الطلب على العمل. هذا الضغط لا يقدر التخلص منه إلا مع بداية سنة **2015**. فضلا عن أن عدد السكان الأكثر من **60** سنة بلغ **2** مليون نسمة سنة **2000** وسيصل إلى **4** ملايين في آفاق **2020** مما يضيف أعباء اقتصادية واجتماعية أخرى(القضايا المرتبطة بالضمان الاجتماعي، وصناديق التقاعد و غيرها).**30 %** من السكان النشطين أميين، **50 %** لديهم مستوى ثانوي .

فالهاجس البشري أصبح يفرض نفسه بقوة لاسيما في السنوات الأخيرة، لذلك بدأ التفكير بجدية في مواجهة هذا التحدي بالاستعانة بمفاهيم ما يسمى بالموارد البشرية التي لم تكن غائبة تماما في المراحل السابقة إذ يمكن تلمسها من خلال صور عديدة سواء تلك المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية مثل:

- تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- الأمر **133/66** المؤرخ في **1966/06/02** المتضمن للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.
- المرسوم رقم **74/71** المؤرخ في **1971/11/16** المتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات
- القانون الأساسي العام للعامل الذي يعد أول تقنين يعتني بالفرد من حيث حقوق العامل وواجباته، علاقات العمل، مناصب العمل، تحديد أجر العامل، الترقية والحماية الإجتماعية. واتبع بقوانين أخرى منها قانون **11/90**، قانون **14/90**، قانون**02/90** وقانون**04/90** وغيرها[1] .

أو تلك المرتبطة بالمنظومة التكوينية والتربوية مثل: القانون **81 ــ 07** المؤرخ في **27** جوان **1981** المرتبط بالتمهين، المرسوم الرئاسي **81 ــ 392** المؤرخ في **26** ديسمبر **1981**، و المرسوم الرئاسي **82 ــ 298** المؤرخ في **4** سبتمبر **1982** المرتبط بتنظيم تمويل التكوين المهني وغيرها.

لكن تبقى عملية تفعيلها ضعيفة جدا، ولعّل البحث الذي نحن بصدده هو خطوة في الاتجاه الصحيح تضاف إلى جهود الدولة في هذا المجال والتي سنحاول تثمينها من خلال دراستنا لقطاع التكوين المهني بالجزائر.

المبحث الثاني : مراحل تطور التكوين المهني.

في الواقع لم يكن التكوين المهني في الجزائر وليد هذه اللحظة بل كانت له امتداداته التاريخية التي سنحاول استعراضها بإيجاز في المراحل الآتية:

المطلب الأول: التكوين المهني بعد الاستقلال.
المطلب الثاني: التكوين المهني في المخططات التنموية.
المطلب الثالث: اصلاحات التكوين المهني للفترة(2000 ــ 2006).

المطلب الأول: التكوين المهني بعد الاستقلال

لم يترك الإستدمار الفرنسي للجزائر شيئا يستحق الذكر في مجال التكوين المهني بسبب سياساته المعروفة والتي هدفت ومن منذ البداية إلى تدمير كل المنظومة التعليمية والتكوينية الموجودة. مما أدخل الجزائر بعد الاستقلال في وضعية كارثية حاولت الخروج منها بمباشرة مجموعة من الإجراءات يمكن تسجيلها كالآتي:

---

[1] راجع في ذلك محمد بوهزة ، تطور دور الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية، حالة المؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة، الجزائر، 10/09 مارس 2004.

أولا: التكوين المهني إبان الاحتلال.
ثانيا: التكوين المهني بعد الاستقلال مباشرة.

أولا: التكوين المهني إبان الاحتلال

يقول دي جرمان" إن مدينة الجزائر وحدها في سنة **1823** كان يوجد فيها حوالي **3000** نساجا و**1200** خياطا و**200** نساج حرير و**1000** سكاك و**80** حدادا، وعددا آخر من الحرفيين المختلفين، وكان السبب وراء ازدهار هذه الحرف البسيطة في الجزائر خلال هذه الفترة هو هجرة الأندلسيين الذين نقلوا حرفهم إلى الجزائر ونشروا بها ما توصلوا إليه من حرف وصناعات بسيطة تدرب عليها الصبيان آنذاك[1].

كما تدرب الصبيان في العهد العثماني على صناعة الدباغة والأحذية والصباغة والخزف والتجارة والحدادة وفن البناء والتعمير. وكان أفضل ما امتازت به الجزائر واختصت فيه النسيج وفن الخياطة، كما اهتم الجزائريون بصناعة السفن حيث لم يكتفوا في تنمية أسطولهم على ما غنموه من سفن أوروبية(بسبب انتشار ظاهرة القرصنة في البحر الأبيض المتوسط)، وإنما خصصوا أماكن لصناعة السفن.

وقضى الاستدمار الفرنسي عند احتلاله للجزائر على هذه المنظومة الحرفية مثلما فعل مع باقي مكونات المنظومات التعليمية والتربوية عندما سارع إلى إغلاق المدارس ومطاردة العلماء ومصادرة المكتبات، و لم يبدأ في التفكير في إنشاء بعض المدارس التكوينية إلا في سنة **1835** حيث فتح مدرسة واحدة للصنائع والحرف بمنطقة القبائل، وخوفا من تمرد الشباب الجزائري أغلق هذه المدرسة سنة **1871**.

وفي سنة **1881** أنشأت فرنسا مدرسة أخرى للتكوين المهني الزراعي في الجزائر العاصمة مخصّصة للشباب الأوروبي و لم يسمح للشباب الجزائري أن يلتحق بها إلا بعد أزمة سنة **1929**. حيث سارعت فرنسا على إثرها إلى وضع مخطط عام للتكوين المهني الزراعي للكبار عام **1946** لخدمة اقتصادها المنهار جراء الحرب العالمية الثانية، فبدأت بتشغيل بعض الجزائريين في بعض الوظائف الهامة التي كانت تقتصر فقط على الأوروبيين وبقي تأهيل الجزائريين محدودا جدا حيث لم يتجاوز الألف مكون سنة **1958**.

وبعد اندلاع الثورة سنة **1954** والتفاف الشعب الجزائري حولها، حاولت فرنسا استمالة هذا الشعب من خلال مشروع قسنطينة بفتح بعض من مجالات التكوين المهني الذي اتخذ أربعة أشكال في هذا المشروع :[2]

– التكوين الأساسي عن طريق ما يسمى بالنوادي الرياضية ونوادي الشباب ومراكز تكوين الشباب.

– الكفاءة التقنية عن طريق التكوين التمهيدي والمهني للكبار والتكوين السريع، والتكوين المهني في المؤسسات الاقتصادية .

---

(1) رابح العايب ، استراتيجيات التكوين المتواصل في المؤسسات الاقتصادية وتأثيرها على فعالية تسيير الموارد البشرية، دراسة تشخيصية وتحليلية بمؤسسة سيدار، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطوفونيا، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003/2002، ص(94،95).

(2) المرجع نفسه، ص(100..104).

– التعليم التقني.

– التعليم التقني العالي الذي كان يعطي في مدرستين هما:

المدرسة الوطنية للمهندسين بالحراش بالإضافة إلى تخصص البناء والأشغال العامة وفرعين للإلكترونيك والهندسة الكيميائية سنة **1958**، والمدرسة العليا للتجارة في الجزائر العاصمة والتي كانت تستقبل سنويا **30** طالبا كلهم أوروبيين.

وكان الهدف من هذه الأشكال التكوينية خلق الكفاءة التقنية والصناعية لليد العاملة لتحديث الاقتصاد المحلي خدمة للاقتصاد الفرنسي وليس خدمة للجزائريين.

ثانيا: التكوين المهني بعد الاستقلال مباشرة

أسس المرسوم المؤرخ في **03** أوت **1964**، والقاضي بإنشاء مصلحة متخصصة بالتكوين المهني في جميع القطاعات العمومية لمرحلة جديدة في مسيرة التكوين المهني بالجزائر. تجسدت من خلالها إقامة مراكز للتكوين المهني في معظم الوزارات :الصناعة، الفلاحة، البناء والتخطيط العمراني بهدف تغطية الفراغ وسد حاجات المؤسسة الإنتاجية و الخدمية.[1]

فضلا عن :

– إعادة فتح مؤسسات التكوين المهني التي أغلقت أبوابها نتيجة مغادرة الإطارات الأوربية.

– إدخال تخصصات مهنية جديدة لاسيما في مجالات النسيج والحديد والصلب استجابة إلى الحاجة الفنية المرتبطة بالمشاريع الاقتصادية المعتمدة .

– توفير تكوين أولي لأبناء الشهداء بالدرجة الأولى بهدف تحسين مستواهم وتمكينهم من متابعة تكوين مهني فيما بعد.

– إنشاء المحافظة الوطنية للتكوين، حيث أسندت إليها مهمة الربط بين مختلف النشاطات والمشاريع المقررة فيما يخص التعليم التقني والتكوين المهني.[2]

ومن أهم المشاكل التي كانت تعاني منها الجزائر آنذاك :

– نقص كبير في الهياكل بـــ**25** مركزا قدرتها الاستيعابية **5000** منصبا بيداغوجيا وبحوالي **6000** مكونا على المستوى الوطني .

– عدم تكيّف محتوى البرامج مع خصائص المجتمع الحضري وطموحاته التنموية.

– قلة الاعتمادات المالية.

– النظرة السلبية التي تكونت لدى الشعب الجزائري نحو العمل اليدوي بفضل سياسة الاستدمار الفرنسي التي فرضها على الفئات الشعبية من اجل تغطية الحاجات الاقتصادية في تلك الحقبة حيث بقيت هذه النظرة تتحكم في ذهنية الإنسان الجزائري لحد الساعة رغم الجهود المبذولة، ولقد ترجم ذلك من خلال الزيادة الضئيلة لعدد المتكونين عبر السنوات **1963**، **1971** حسبما يظهرها الجدول.

---

[1] لونيس أوقاسي ، العوامل المؤثرة في أراء الأحداث في التكوين المهني داخل مؤسسة إعادة التربية في مدينة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التربوية، معهد علم النفس والعلوم التربوية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1993، ص:50.

[2] المرجع نفسه، ص:50.

الجدول رقم 08 : عدد المتكونين خلال السنوات **1962-1971**

السـنة	عدد المتكونين
1963 – 1962	**186000**
1964 – 1963	**164000**
1965 – 1964	**304000**
1966 – 1965	**347000**
1967 – 1966	**344000**
1968 – 1967	**374000**
1969 – 1968	**396000**
1970 – 1969	**444000**
1971 – 1970	**447000**
المجمـوع	**3006000**

المصدر: لونيس اوقاسي ، مرجع سابق، ص: 51 .

المطلب الثاني : التكوين المهني في المخططات التنموية.

يمكن إيجاز جهود الجزائر في التكوين المهني وأهم التحديات التي واجهتها في هذا المجال في النقاط الآتية:

أولا: التكوين المهني في المخطط الثلاثي والمخططين الرباعيين الأول والثاني.
ثانيا: التكوين المهني في المخططين الخماسيين الأول والثاني وعقد التسعينيات.

أولا: التكوين المهني في المخطط الثلاثي والمخططين الرباعيين الأول والثاني

حاولت الجزائر تخطي العقبات السابقة في المخطط الثلاثي(**67-69**) بإسناد مهام جديدة للتكوين المهني تستجيب للأهداف التنموية من خلال توسيع الهياكل القائمة، فتح تخصصات جديدة(لاسيما في قطاع البناء والأشغال العمومية)، تغيير بعض التخصصات السابقة لجعلها تتوافق والواقع الاقتصادي الجديد وتحديد العلاقة بين التكوين المهني وعالم الشغل من خلال تعاقدات توضح حقوق وواجبات مراكز التكوين المهني من جهة وعالم الشغل من جهة أخرى. وبدأت الدولة فعلا ببناء معاهد تكنولوجية خلال المخطط الثلاثي وفق الاحتياجات التي تحددها قطاعات الإنتاج المتعددة كالمعهد التقني التجاري الذي تولى تكوين إطارات للعمل في وزارة الاقتصاد تنفيذا للاتفاقية المبرمة بينهما.[1]

وحاولت الحكومة في المخططين الرباعي الأول(**1971-1974**) والرباعي الثاني(**1974-1977**) إعطاء نوع من اللامركزية في التكوين لتحقيق نوع من المرونة في التسيير وتحميل المسؤولين على مركز التكوين المهني مسؤولية الاستخدام العقلاني للموارد الموجودة وتكييف محتويات البرامج مع متطلبات الشغل .

[1] المرجع السابق، ص: 50.

وتميزت هذه المرحلة أيضا باعتماد فكرة إنشاء المعاهد التكنولوجية والتي تشرف على تكوين الإطارات الفنية ذات المستوى العالي تقني سامي ومهندس[1] .

لم تحقق هذه الرؤيا أهدافها أيضا لأسباب عديدة منها:

– غياب سياسة تكوينية واضحة مما أدى إلى خلق حالة عدم التوازن بين اليد العاملة المتخصصة ومتطلبات قطاعات الإنتاج والخدمات لاسيما بعد أن شهدت هذه المرحلة بناء القاعدة الصناعية الجزائرية.

–عدم وجود إطار تشريعي ومؤسساتي قادر على تجسيد أهداف التكوين المهني.

–عدم تحسين القانون الأساسي للمكونين لاسيما فيما يرتبط بالأجور مما أدى إلى هروب كبير في هيئة التدريس.

– زيادة النمو الديموغرافي وزيادة نسب التسرب مع غياب الذهنية الصناعية لدى العامل الجزائري والتي لم تسمح له بالتكيف والتأقلم مع مختلف التقنيات المستوردة(المجتمع الفلاحي).

وعلى الرغم من هذه المشاكل إلا أن المخطط الرباعي الأول سجل تزايدا في عدد المراكز بـــ **452** مركزا للتكوين المهني و في حجم الاستقبال إذ تضاعف بـــ **4** مرات.

وتقرر في المخطط الرباعي الثاني إنشاء **560** قسما جديدا منها **250** قسما مختصا في البناء والأشغال العمومية، كما سجل فرع التركيب الميكانيكي والمعدني معدلا للنمو يعادل بـــ **150%**(من **105** قسما في سنة **1973** إلى **277** قسما عام **1977** إلى **362** قسما في شهر فيفري **1979**).

ودعم هذا المخطط ببرنامج إضافي أطلق عليه الجزء الثاني للمخطط الرباعي الثاني كان يهدف إلى إقامة **1460** قسما لـــ **30000** منصبا تتوزع على **94** مؤسسة. كما تم إنشاء **64** مركزا لتلبية الاحتياجات المحلية لتجهيزها بأقسام فرعية وصل عددها إلى **130** قسما منها **14** قسما مخصصة لفرعي صناعة المعادن والكهرباء.[2]

ثانيا:التكوين المهني في المخططين الخماسي الأول والثاني وعقد التسعينيات

حدّد المرسوم الصادر في سنة **1978** أهداف التكوين المهني الأساسية والمتمثلة أساسا في ضمان تكوين تأهيلي للمتخرجين من المنظومة المدرسية وتلبية حاجات المجتمع من اليد العاملة المؤهلة والإطارات المتخصصة(الطلب الاقتصادي) وأكد على ذلك القانون رقم **78-12** المتضمن القانون الأساسي العام للعامل عندما عد التكوين واجبا وطنيا مفروضا على العمال والهيئة المستخدمة والدولة.[3] لكن لم تستطع مراكز ومعاهد التكوين المهني تحقيق هذه الأهداف لاسيما في شقها الثاني إذ بقيت تستقطب فقط جزءا من الفاقد التعليمي للمؤسسات التربوية، وبقي النذر اليسير من خريجيها يستوعبه عالم الشغل، بسبب حالة ألا استقرار التي عاشتها المؤسسة الاقتصادية التي دخلت في تغييرات عديدة بدءا من إعادة الهيكلة الاقتصادية العضوية إلى التخصصية اليوم، هذه التغيرات التي وقفت ولا تزال كحاجز حقيقي منع هذه المؤسسات من تحديد احتياجاتها الحقيقية من اليد العاملة المؤهلة ومن ثم تحديد علاقتها بالتكوين المهني الذي توفره مراكز ومعاهد التكوين المهني المنتشرة في كامل التراب الجزائري.

---

[1] اراجع في ذلك: رابح العايب ، مرجع سابق، ص: 239.

[2] المرجع نفسه، ص(107 ، 108).

[3] المرجع نفسه، ص: 110.

1 ــ إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة الاقتصادية:

هدفت هذه العملية إلى التطوير الكمي والنوعي للإنتاج في المؤسسة الاقتصادية وزيادة فعالية الإدارة والتسيير، والتقليل من التبذير والبيروقراطية من خلال ثلاثة مبادئ:

– المبدأ الأول: تقسيم المؤسسة الأم إلى مجموعة من المؤسسات، كل واحدة منها تقوم بنشاط معين تسهيلا لعملية المراقبة وتقييم النتائج.

– المبدأ الثاني: الفصل بين الوظيفة الإنتاجية والوظيفة التجارية عن طريق إيكال مهمة تسويق الإنتاج لمؤسسات استثمارية تجارية متخصصة.

– المبدأ الثالث: فصل الوظيفة الإنتاجية عن وظيفة تحقيق الاستثمار حيث أوكلت مهمة عملية الاستثمار أيضا لمؤسسات استثمارية.

لكن لم تعط كما هو معلوم هذه السياسة بمبادئها الثلاثة المعتمدة ثمارها، حيث سارت إعادة الهيكلة العضوية بالنسبة للمبدأ الأول في الاتجاه المعاكس الذي سارت عليه سياسة إعادة الهيكلة في العالم، وذلك بالتوجه إلى تكوين شركات كبرى متكاملة كالشركات العابرة للقارات، إذ بولغ في تجزئة المؤسسة الاقتصادية العامة وتم تقزيمها مما نتج عنه ضياع كبير للوفورات الداخلية والخارجية.

أما بالنسبة للمبدأ الثاني والثالث فقد ألحقت إعادة الهيكلة ضررا كبيرا بالمؤسسة الإنتاجية لأنها جردتها من وظيفة التسويق والاستثمار فجمدت نشاطها كمركز لخلق الثروة.[1]

فضلا عن ضعف تسيير هذه المؤسسات بسبب استمرار تدخل الدولة في التسيير عن طريق إصدار تعليمات إدارية كانت في كثير من الأحيان تنعكس سلبا عن المردودية لمراعاتها الاعتبارات السياسية والأولويات الاجتماعية(تحقيق التوظيف على حساب الأولوية الاقتصادية)، فجردت المؤسسة الاقتصادية من روح المبادرة والمنافسة مع محيطها الاقتصادي الداخلي والخارجي.

واجهت عملية إعادة الهيكلة أيضا نقص الإطارات لتسيير المؤسسات الجديدة، حيث كانت نسبة تطور برامج تطوير التسيير وبرامج التكوين المهني أقل بكثير من نسبة نمو المؤسسات الاقتصادية الصناعية، مما أدى إلى الاعتماد على الكثير من المهندسين والتقنيين السامين الجزائريين في مراكز الإشراف والتسيير بينما تم تكوينهم أساسا للإسهام في عملية الإنتاج المباشر.

وتوازت إعادة الهيكلة العضوية مع إعادة هيكلة مالية للمؤسسات الاقتصادية أوما يعرف بالتطهير المالي للمؤسسات والذي يعود إلى سنة **1981** حيث كانت هذه المؤسسات تعاني من اختلالات دائمة في توازنها المالي على الرغم من هيكلتها عضويا، فتحملت الحكومة الديون المتراكمة على هذه المؤسسات.[2]

---

[1] آمال شوتري، دور السوق المالية الجزائرية في تعبئة الموارد المالية المتاحة للفترة (1990-1999)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1999، ص:132.

[2] راجع في ذلك :

Abed El Majid –Djenane, réforme économique et agriculture en Algérie, Doctorat d'état en science économique, université Ferhat Abbes, Sétif, l'Algérie, 1997

2 ــ استقلالية المؤسسات الاقتصادية

نتجت هذه العملية من ضرورة مراجعة عملية إعادة الهيكلة واستبدالها بنظام آخر في إطار ما عرف بالإصلاحات المتعلقة بالإطار القانوني لتسيير المؤسسات العامة والنظام المصرفي في النصف الثاني من مرحلة(**80-90**) وتحديدا سنة **1988**. إذ صدر القانون **1988/01/12** المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية العامة والذي أصبحت بموجبه هذه المؤسسات شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية يتكون رأسمالها من رأس مال الدولة أو الجماعات المحلية(ولاية أو بلدية) على شكل أسهم وحصص تخضع في تعاملها إلى قواعد القانون التجاري (*).

أما تسيير حافظة أسهم هذه المؤسسات فأسند إلى ما يعرف بصناديق المساهمة الثمانية التي تولت تسييرها عن طريق القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة على أساس قواعد تجارية.

وأثبت الواقع العملي عدم نجاعة وفعالية هذه الصناديق فعلى سبيل المثال من أصل **20** مؤسسة تابعة لصندوق المساهمة السادس سجلت تسعة منها صافي أصول سالبة نهاية **1992**.[1]

مما جعلها تستبدل بالشركات القابضة التي تولت مهمة استثمار حافظة الأسهم والقيم المنقولة الأخرى المحولة إليها وجعلها أكثر مردودية أسوة ببعض الدول الرأسمالية كبريطانيا. وفشلت هذه الشركات القابضة هي الأخرى في تحقيق مهامها والدليل في ذلك أن **800** مليار دينار جزائري(حوالي **40** % من الدين الخارجي ما بين **1998/1991**) التي خصصت للتطهر المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة كانت دون النتائج المنتظرة.[2]

3 ــ التخصيصية(الخصخصة)

استبدلت الشركات القابضة بما يعرف بالمجلس الوطني لمساهمة الدولة الذي كلف بعملية التخصيصية أو الخوصصة للمؤسسة الاقتصادية العامة بموجب (الأمر رقم **22/95** بتاريخ السادس والعشرين أوت **1995** الذي كرّس فكرة خوصصة القطاع العام الجزائري وأتبع بقوانين أخرى في نفس الاتجاه).

لم تستطع هذه العملية أن تتجسد في الواقع لحد الآن كما كان مخططا لها لما تحمله هذه العملية من تناقضات، فالتخصيصية أو الخوصصة في الجزائر يرى فيها البعض ضرورة تفرضها الكثير من المعطيات كالأعباء المتزايدة للموازنة العامة، ضعف الكفاءة الإنتاجية والمردودية في معظم الوحدات الاقتصادية، ضعف الأسواق المالية ومحدودية الاستثمارات الأجنبية .

وتستمد قوتها في وجود قوانين دستورية تدعمها وشرائح عديدة من المجتمع تؤيدها ، ميل عالمي لانسحاب الدولة من الدائرة الاقتصادية ودعم الهيئات الدولية لها. ويراها البعض الآخر عملية ترفضها أيضا الكثير من المعطيات

(*) من اجل تسهيل عملية التفريق بين الميزانية العمومية للدولة وبين رأس المال الاجتماعي لتلك المؤسسات إضافة إلى تطوير المنافسة والحد من تدخل الدولة في التسيير والإدارة.

(1) آمال شوتري، دور السوق المالية في تعبئة الموارد المالية المتاحة، مرجع سابق ص: 141.

(2) عبد الرحمن متبول وآخرون، رهانات واستراتيجيات فعاليات داخلية وخارجية مع ضرورة تنظيم مؤسسي جدد للخصخصة في الجزائر، دراسات وبحوث المجلس الأعلى للخوصصة، الجزائر، 1998، ص: 1.

كاستخدامها كغطاء لإخفاء أخطاء التسيير والإدارة التي يمكن أن يقع فيها حتى القطاع الخاص والأعباء الاجتماعية الخطيرة التي يمكن أن تنتج عنها(تسريح العمال).

ويستمد هذا الاتجاه قوته أيضا من الاختلالات التي تتضمنها النصوص القانونية ضعف القدرة الاستثمارية للقطاع الخاص، قلة الخبرات والكفاءات التي تفهم قواعد اللعبة الرأسمالية، وجود قوى سياسية فاعلة ومجتمع مدني يقف ضد هذه العملية فضلا عن مسألة الاستقرار السياسي.

فوجهة النظر الأولى موجودة ولها ما يبررها والثانية أيضا موجودة ولها ما يبررها، وكلاهما يفرض حضوره بشكل آو بآخر. وهذا ما يفسر إلى حد ما بطء عملية التخصيصية في الجزائر وتناقضها. فالهيئات المعنية تسيير في اتجاه التخصيصية خطوة لتتراجع خطوات، والسؤال المركزي حول كيفية التعامل مع إرث القطاع العام ما زال يطرح نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى لتبقى عملية التخصيصية تتحقق بإرباك واضح وبدون إستراتيجية معروفة وجدول زمني محدد.[1]

وحسب قناعاتنا ليس المشكل في التخصيصية لأنها أسلوب اقتصادي له مقوماته، أسسه وضوابطه، وأثبت نجاعته في أكثر من تجربة لكن المشكلة تكمن في أنها تحدث في الجزائر بدون قناعات ناضجة وتهيئة موضوعية.

هذه باختصار المعطيات والحقائق الاقتصادية التي رافقت تطور قطاع التكوين المهني في هذه المرحلة وهي أجواء لم تشجع هذا التطور في الاتجاه الصحيح بقدر ما كانت عوامل مثبطة ، وعلى الرغم من ذلك استطاع أن يحقق القطاع بعض الإنجازات في هذه الفترة منها :

– اعتماد مخطط وطني للتمهين في سنة**1981** و الذي شرع في تطبيقه سنة**1982**(القانون رقم **81- 07** المؤرخ في **27** جوان **1981** المتعلق بالتمهين) وكان يهدف إلى المساهمة في تكوين العمال في مختلف القطاعات الاقتصادية واستيعاب جزء من التسربات المدرسية استفاد منه **32000** شابا تتراوح أعمارهم ما بين(**15** و**19** سنة) وارتفع هذا العدد ليصل إلى **76859** شابا سنة **1984**.[2]

– تشجيع التكوين المهني النسوي وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في مراكز التكوين المهني نظرا للاستفادة الضعيفة للإناث في هذا المجال لاسيما في التمهين، حيث سجلت نسبة استفادة للإناث بـــ **5.42**% فقط في هذا النوع من التكوين. ولتشجيع التكوين المهني للإناث تم إنجاز **26** مركزا تكوينيا مهنيا خاصا بالإناث فقط. أيضا أدمج ذوو الاحتياجات الخاصة في مراكز التكوين المهني سنة **1981** وشملت هذه الخطوة التجريبية **380** فردا وزعوا على **21** مركزا، وتوسعت هذه التجربة فيما بعد.كما تم تأسيس المعهد الوطني للتكوين المهني الخاص بذوي العجز الحسي والحركي في نفس السنة.[3]

حافظ التكوين المهني على وتيرة نموه في المخطط الخماسي الثاني وفي عقد التسعينيات، ومن أهم التطورات التي شهدتها هذه الفترة تطوير أنماط أخرى من التكوين(التكوين المتواصل، التكوين عن بعد، التكوين المسائي).

---

[1] آمال شوثري، مستقبل التخصيصية بين الأدوار المحتملة للدولة ونظرية الرجرجة والإزاحة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة الدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، 05/03 أكتوبر 2004 ،سطيف، الجزائر، ص (623،624).

[2] بوسنة محمود – زاهي شهرزاد، مرجع سابق، ص(242،243).

[3] المرجع نفسه، ص: 243.

ورغم كل هذه المجهودات يجمع الكل بأن قطاع التكوين المهني دخل الألفية الثانية وهو يعاني من نقاط ضعف كثيرة أهمها عدم قدرته على تغطية احتياجات المؤسسات الاقتصادية فباشرت الحكومة باصلاحات عديدة لقطاع التكوين المهني.

المطلب الثالث : إصلاحات قطاع التكوين المهني

سعت الوزارة المعنية من خلال الإصلاحات التي شرعت فيها مع بداية الألفية الثالثة إلى الإصلاح النوعي للتكوين المهني من خلال مجموعة من الإجراءات كان أبرزها استحداث مايعرف بالتعليم المهني، مما فتح أفقا أوسع للحيز الإقتصادي للتكوين المهني. ويمكن الحديث عن ذلك في النقاط الآتية:

أولا:أهداف الإصلاحات.

ثانيا: التعليم المهني.

أولا: أهداف الإصلاحات

هدفت الجزائر في هذه المرحلة إلى:

- تحديث التكوين المهني لجعله أكثر تنافسية بمساعدة المختصين وتأهيل المكونين.
- دمج بعض الحرف الجديدة وتطوير الحرف التقليدية الموجودة مع تنظيم وتطوير ما يعرف بالتكوين المستمر، وذلك لتقوية علاقة التكوين المهني مع النظام التربوي ومع محيطه الاقتصادي بمعنى توسيع وتدعيم حيزه الاقتصادي من خلال توسيع التقاطعات التي تربطه مع هذه الأطراف.

ثانيا: التعليم المهني

تمت إعادة تنظيم الاتجاه التكويني من خلال اعتماد الوزارة المعنية لما يعرف بالتعليم المهني الذي ظهر مع توصية الوزارة المعنية في إطار برنامج إصلاح نظام هذا النوع من التكوين. وتبنت هذه التوصية اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي كإحدى توصياتها المهمة في إطار إعادة هيكلة التعليم ما بعد الإلزامي وخصوصا إدخال مستوى جديد من التعليم المهني.

حيث ركزت في تقريرها على أن التعليم المهني قطاع يتموقع بين التعليم القاعدي والتعليم العالي وعالم الشغل . واقترحت لجنة الإصلاحات إعادة هيكلة التعليم ما بعد الإلزامي على ثلاث قطاعات من بينها قطاع التعليم المهني.

أخذت هذه التوصية في الحسبان ودرست على مستوى مجلس الوزراء في اجتماعه يوم **30** افريل/ابريل **2003**. حيث كلف مجلس الوزراء المعنيين بدراسة واقتراح مخطط لتجسيد التعليم المهني في إطار عملية إعادة تنظيم وهيكلة التعليم ما بعد الإلزامي.[1]

[1] التقارير الإحصائية لوزارة التكوين والتعليم المهنيين 2006 - 2007.

وأصبح بذلك التكوين المهني هو ذلك التكوين الموجه للتلاميذ الذين يلفظهم النظام التربوي في إطار التكوين الأساسي، وللعمال والبطالين في إطار التكوين المتواصل. ويتم هذا النوع من التكوين في معاهد ومراكز التكوين المهني وفي مؤسسات القطاع الخاص أو في مؤسسات مرتبطة بقطاعات معينة أو مؤسسات اقتصادية .

أما خريجو التعليم المهني فهم فقط تلاميذ السنة الرابعة متوسط في إطار ما يعرف بإعادة توجيه تدفقات التعليم الإجباري حيث يستفيد هؤلاء التلاميذ من معارف عامة وعلمية ويكافؤون بشهادة مستوى رابع، إذ يشترط في التعليم المهني التحكم في المؤهلات الأساسية التي تسمح لهم في ما بعد بتملك تأهيل مقبول، بمعنى تحقيق هدف قصير المدى هدف الإدماج، وهدف طويل المدى وهو هدف الديناميكية "القدرة على التكيف والتغيير".

فضلا عن تحقيق هدف استراتيجي وهو تجنب مخرجات نظام تربوي بدون تأهيل(وهو البعد الذي تريد تحقيقه الوزارات الوصية بالتدرج آفاق **2020**).

ولقد تم خلق مؤسسة أخذت على عاتقها مسؤولية تطوير هذا النوع من التعليم سميت بمعهد التعليم المهني، بلغت طاقتها البيداغوجية كبداية مرحلة " **1000** مقعدا، مدعمة بـــ **500** سريرا نصفها سيخصص للإناث،عدد فروع المؤسسة الواحدة ثلاثة وتكون من نفس عائلة الحرف على سبيل المثال : صيانة صناعية، صيانة الإعلام الآلي، صيانة الأنظمة الميكانيكية. حيث يسمح هذا التجميع للتخصصات بتحقيق اقتصاد مهم فيما يرتبط بالتأطير والتجهيزات خاصة إذا كانت هذه التخصصات تقدم بمقاييس مشتركة.

وبلغت التدفقات نحو التعليم المهني **936** تلميذا سنة **2006/2005** ويتوقع أن ويتجاوز **20808** تلميذا في **2008** و**147024** تلميذا في **2020** والذي سيمثل **28** % من نظام التعليم ما بعد الإلزامي.[1]

وعليه سيصبح الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بعد اعتماد التعليم المهني بمعنى العلاقات التي تربطه بالأطراف المعنية بالشكل الآتي:

[1] التقارير الإحصائية لوزارة التكوين والتعليم المهنيين 2007/2006.

الشكل رقم 09: الحيز الاقتصادي للتكوين المهني والتعليم المهنيين

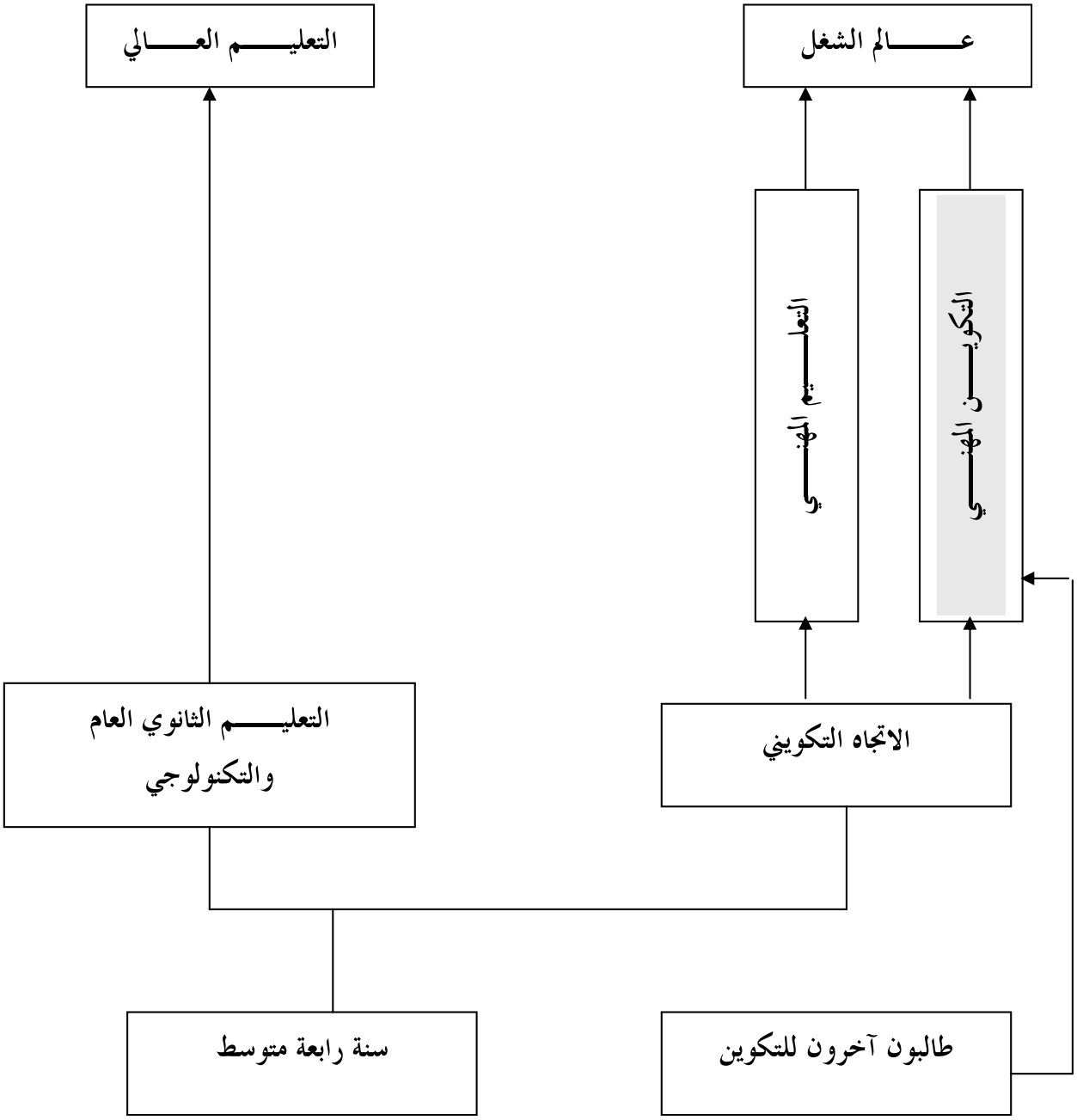

المصدر:

Avant projet de rapport de mise en œuvre de la reforme du système de formation et d'enseignement professionnels – MFEP – Mars 2005 – P:17.

حيث يستقبل التكوين المهني، الطالبون الآخرون للتكوين المهني والذي سبق وأن حددناهم ويوجهون بعد التخرّج طبعا نحو الشغل.

المبحث الثالث: الهيكل المؤسساتي والتنظيمي للتكوين المهني

تتكون شبكة التكوين والتعليم المهنيين من الوزارة الوصية بمديرياتها المنتشرة في كل ولايات الوطن، مراكز ومعاهد التكوين المهني، وهياكل الدراسة والبحث والتمويل.وسيتم استعراض هذه الشبكة المؤسسية والهياكل التنظيمية في مطلبين:

المطلب الأول: الهيكل المؤسساتي.
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: الهيكل المؤسساتي

تضم شبكة التكوين والتعليم المهنيين مجموع من مراكز ومعاهد التكوين المهني والمؤسسات الداعمة والتي يمكن توضيحها كالآتي:

أولا: مراكز ومعاهد التكوين المهني.
ثانيا: هياكل تدعيم الدراسة والبحث.
ثالثا: المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني.
رابعا: الصندوق الوطني لتطوير التمهين و التكوين المستمر.

أولا: مراكز ومعاهد التكوين المهني

وتتمثل في:

1 ــ مراكز التكوين المهني والتمهين:Les centres de formation professionnelle et d'apprentissage (CFPA)

وهي مؤسسات عامة ذات طابع إداري تأخذ على عاتقها مسؤولية تكوين المستويات من **1** إلى **4** بالتعاون مع معاهد التكوين الخاصة بالمستوى **5**.

2 ــ معاهد التكوين: Les instituts de formation

و تتمثل في:

– المعهد الوطني للتكوين المهني: **L'institut national de formation professionnelle (INFP)**

يقوم بما يسمى بالهندسة البيداغوجية، تكوين المؤطرين وإعطاء التكوين البيداغوجي للمكونين المتخصصين.

– معاهد التكوين المهني: **L'institut de formation professionnelle (IFP)**

وهي مؤسسات عامة ذات طابع إداري، مكلفة بضمان تكوين وإعادة تأهيل الأساتذة والمسيرين، إدارة وصيانة مؤسسات التكوين المهني، تكوين التقنيين والتقنيين السامين(المستويان **4** و**5** اللذان سيتم توضيحهما أدناه) والمشاركة في وضع البرامج البيداغوجية.

– المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني **Les instituts nationaux spécialisées de formation professionnelle (INSFP)**

وهي أيضا مؤسسات عامة ذات طابع إداري مكلفة أساسا بـــ:

– ضمان التكوين الأساسي والمستمر للتقنيين والتقنيين السامين، تنظّيم دورات تدريبية تحتاجها القطاعات بمختلف أنشطتها تماشيا مع التطور الذي يشهده سوق العمل بسبب المستجدات التقنية والتكنولوجية، مع ضمان الدعم والمساعدة التقنية والبيداغوجية للمؤسسات من أجل تطوير مستوى الأداء والكفاءة فيها.

3 ــ المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد: Le centre national d'enseignement professionnel a distance (CNEPD)

يضمن تحسين وإعادة تأهيل عمال المنظمات والمؤسسات الاقتصادية.

ثانيا: هياكل تدعيم الدراسة والبحث: Les structures de soutien d'étude et de recherche

وتتمثل في:

1 ــ المعهد الوطني للتنمية والترقية المستمرة: L'institut national de développement et de promotion continue (INDEFOC)

وهي مؤسسة ذات طابع تجاري وصناعي مكلفة بـــإعطاء الدعم البيداغوجي والتقني للمؤسسات والهياكل التنظيمية وللأفراد في إطار تنمية وترقية التكوين المستمر.وضمان بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الخاصة والعامة المعنية تحسين وإعادة تأهيل المكونين وأساتذة التمهين.

2 ــ مركز الدراسات والبحث للمهن والكفاءات: Le centre d'étude et de recherche sur les professions et les qualifications (CERPEQ)

وهو أيضا مؤسسة ذات طابع تجاري وصناعي مكلفة أساسا بالقيام بالدراسات والأبحاث حول الكفاءات وتطويرها وأيضا ظروف الحصول عليها من خلال مختلف أنماط التكوين ونتائجها، فضلا عن مراقبة إدماج المتخرجين من مراكز التكوين المهني.

ثالثا: المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني:

L'établissement national d'équipement techniques et pédagogique des établissements de la formation professionnelle (ENEFP)

وهي مؤسسة عامة ذات طابع إداري تهتم بملكية وتركيب وصيانة الأجهزة التقنية والبيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني.

رابعا: الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المستمر:

Le fonds national de développement de l'apprentissage et de la formation continue

وهي منظمة ذات طابع خاص تهتم بالإدارة و التسيير المالي للموارد الناتجة عن تحصيل الرسوم المرتبطة بالتمهين والتكوين المتواصل والمحددة بـــ **1%** من الكتلة الأجرية.ويمكن إيجاز كل ذلك في الشكل الآتي:

الشكل رقم10: شبكة التكوين والتعليم المهنيين

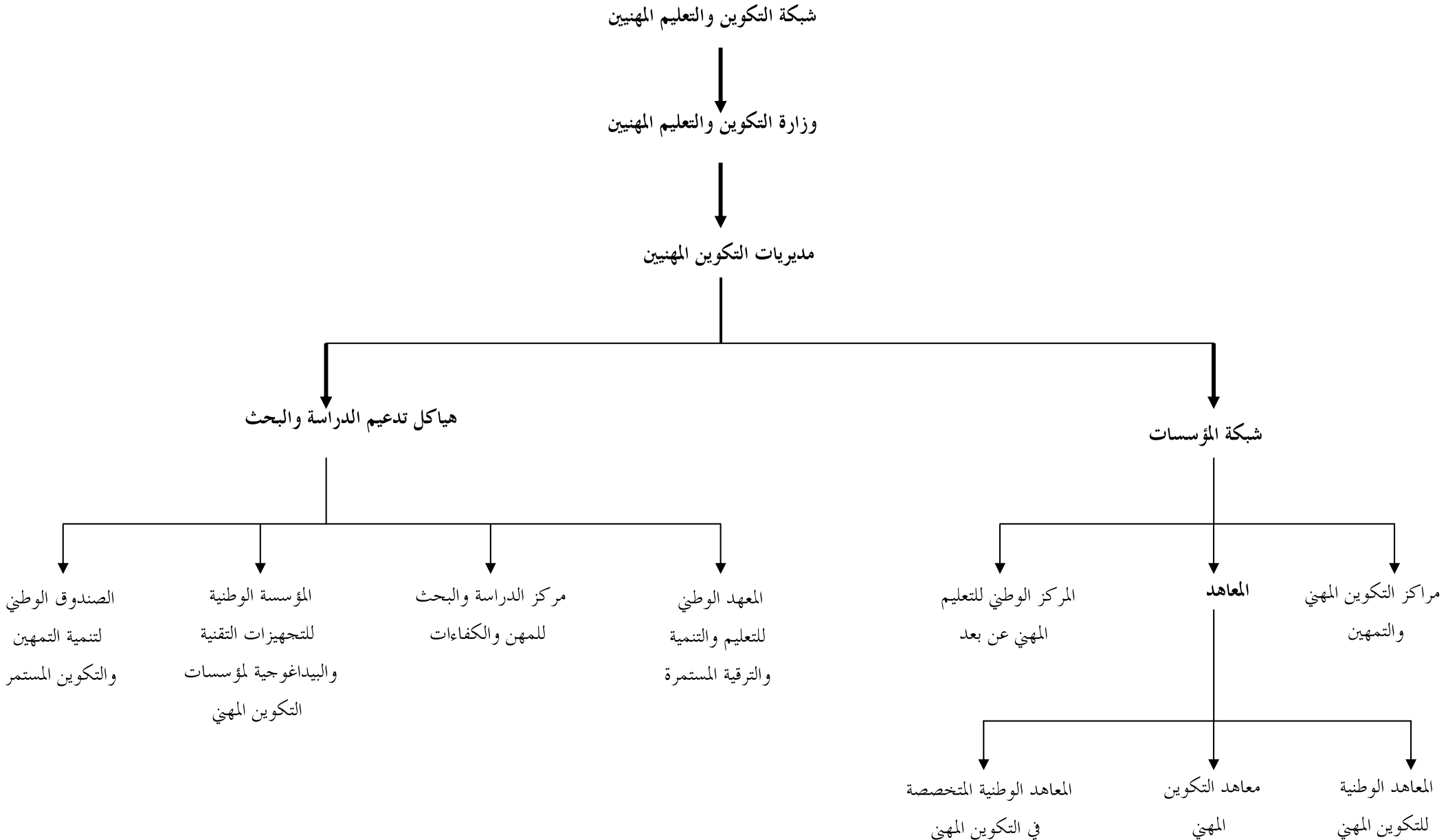

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي

ونستعرض في هذا المطلب النقاط الآتية:

أولا: أنماط التكوين المهني.
ثانيا:مستويات التأهيل.
ثالثا: شهادات التكوين المهني.

أولا: أنماط التكوين المهني

يضمن التكوين المهني في الجزائر خمسة أنماط من التكوين هي: [1]

1- التكوين الإقامي.

2- التمهين.

3- التعليم المهني عن بعد.

4- التكوين عن طريق الدروس المسائية.

5- التكوين المستمر.

1ـــ التكوين الإقامي: La formation professionnelle résidentielle

يجري هذا النمط من التكوين داخل مراكز التكوين المهني والتمهين وفي المعاهد الوطنية المتخصصة، حيث يضمن التكوين داخل مؤسسة تكوين معينة طيلة مدة التربص، ويستكمل بفترات تدريبية تطبيقية تنظم في الوسط المهني المطلوب، كما يمكن أن ينظم في شكل دروس مسائية لفائدة العمال الراغبين في التكوين أو تحسين المستوى من أجل ترقية وضعهم المهني والاجتماعي. والمستوى المطلوب في هذا النمط من التكوين هو الابتدائي حتى الجامعي أما السن فمن **16** سنة فما فوق.

2 ـــ التمهين: L'apprentissage

ينظم هذا النمط من التكوين بالتناوب ما بين المؤسسات التكوينية والوسط المهني بطريقة متكاملة، إذ يكون المتمهن في حالة عمل حقيقية تسمح له بمزاولة المهنة المعنية، فضلا عن التكوين النظري والتقني والتكنولوجي داخل مؤسسة التكوين. حيث يسجل فيها تلقائيا ومباشرة بعد إبرام عقد التمهين مع ورشة عمل أو حرفي متخصص أو مؤسسة إنتاجية أو مصالح إدارية.

ويتكفل بالمتمهن على مستوى مؤسسة التكوين أستاذ معين لمتابعة عمليات التكوين عن طريق التمهين في الميدان. السن يكون من **15** إلى **25** سنة، أما بالنسبة للبنات فقد مدد إلى **30** سنة لحالات استثنائية.

---

[1] الدليل الإحصائي لوزارة التكوين والتعليم المهني ، الجزائر، 2005.

يستفيد المتمهن من الحصول على تأهيل مهني متوج بشهادة دولة تكوين، و يستفيد من شبه منحة خلال فترة التكوين. يهدف هذا النوع من التكوين إلى التكامل بين التعليم النظري والتعليم التطبيقي من أجل تسهيل الإدماج المهني السريع (راجع القانون رقم **01 ــ 2000** المؤرخ في **2000/01/18** المتعلق بالتمهين والمعدل والمكمل للقانون السابق رقم **07 ــ 1981** بتاريخ **1981/06/27**).

3- التكوين المهني عن بعد: Formation à distance

يضمن هذا النمط من التكوين تقديم الدروس التكوينية عن طريق المراسلة أو البريد. ولا يعطي هذا النوع من التكوين إلا في حالة التخصصات التي لا تتطلب تجهيزات خاصة أو معقدة مع استفادة المتربص من تجمعات تطبيقية دورية.

ويحضر هذا النوع من التعليم المهني نفس شهادة دبلوم دولة التي تحضر في مراكز ومعاهد التكوين المهني. ويستفيد منه كل شخص يريد اكتساب تأهيل مهني أو التحضير لإجراء امتحانات مهنية أو تحسين المستوى أو متابعة تكوين متواصل.

4- التكوين عن طريق الدروس المسائية: La Formation en cour du soir

يمكن أن ينظم التكوين في شكل دروس مسائية خاصة لفائدة الذين يرغبون في تكوين أو تحسين المستوى، وتنظم هذه الدروس في مؤسسات التكوين العادية في آخر النهار و بعد الانتهاء من دروس التكوين الإقامي العادية حسب مواقيت مكيفة.

5- التكوين المستمر: La formation continue

يأتي هذا النمط من التكوين في إطار تطوير مستوى المهارات والمعارف المهنية للعامل حيث يطلبه هذا الأخير من أجل الاستفادة من معارف جديدة و تنمية قدراته المهنية، كما تطلبه المؤسسة لمواجهة المستجدات التقنية والمستحدثات التكنولوجية والمعلوماتية. ويسمح هذا النمط من التكوين للعاملين أو الأجراء بالتكون في إطار مخطط التكوين الخاص بمؤسستهم وبطلب عطلة التكوين الفردية، ويمكن لطالبي الوظائف الاستفادة من عملية تأهيل عن طريق التكوين المتواصل.

ويهدف هذا التكوين إلى :

- ضمان الترقية الاجتماعية والمهنية للأفراد طيلة حياتهم المهنية.
- ضمان الاندماج المهني إثر تغيير المهنة.
- ضمان تحسين و رفع القدرة الإنتاجية والتنافسية في المؤسسات.

ثانيا: مستويات التأهيل

تحتوي المدونة الوطنية لمستويات التأهيل على ستة مستويات مرتبة من الأدنى إلى الأعلى حسب الجدول أدناه، وتمثل المدونة الوطنية لمستويات التأهيل سلم الاستحقاق الذي يرتب من خلاله المتخرجون من مؤسسات التكوين المهني والتكوين الجامعي والذي يخضع للمراجعة والتعديل كلما اقتضت الضرورة.

الجدول رقم09: مستويات التأهيل وشهادة اختتام التكوين

المستويات	التأهيل والملمح	شهادة اختتام التكوين
المستوى الأول I	عامل متخصص **Ouvrier spécialisé**	شهادة التخصص في التكوين المهني **Certificat de formation professionnelle spécialisé (CFPSA)**
المستوى الثاني II	عامل وعون مؤهل **Ouvrier et agent qualifié**	شهادة الكفاءة المهنية **Certificat d'aptitude professionnelle**
المستوى الثالث III	عامل وعون رفيع التأهيل **Ouvrier et agent hautement qualifié**	شهادة التحكم المهني **Certificat de maîtrise professionnelle(CMP)**
المستوى الرابع IV	تقني وعون التحكم **Agent de maîtrise et technicien**	شهادة تقني **Brevet de Technicien BT**
المستوى الخامس V	تقني سامي **Technicien supérieur**	شهادة تقني سامي **Technicien supérieur**
المستوى الختامي	مهندس وحامل الليسانس أو أكثر	شهادة جامعية(بكالوريا + 4 سنوات تكوين على الأقل)

المصدر: أمزيان جنقال، مرجع سابق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التكوين الأساسي أو المستمر الذي تقدمه مؤسسات التكوين المهني يختم أو يتوج بشهادة دبلوم دولة بالنسبة للبعض وشهادة مستوى للبعض الآخر، أما التكوين التأهيلي المنظم في شكل دورات إعادة تأهيل، تحسين مستوى وغيرها الذي يحدث في إطار الاتفاقات بين مؤسسات القطاع الخاص والعام ومؤسسات التكوين المهني فيجاز بشهادة نجاح.

كما يمكن للمتربصين الذين يتكونون في مؤسسات التكوين المعتمدة التابعة للقطاع الخاص أن يجتازوا امتحانات نهاية التكوين التي تشرف على تنظيمها المؤسسات العمومية للتكوين المهني قصد نيل دبلوم دولة. كما تقوم هذه المؤسسات سنويا ولصالح المترشحين الأحرار بتنظيم امتحانات مهنية لنيل شهادات تأهيلية في العديد من التخصصات مثل: تسيير البنوك، التأمينات، الميكانيك والكهرباء[1].

كما يجب أن نشير هنا إلى أن مؤسسات التكوين المهني التابعة للقطاع العام هي على نوعين مراكز التكوين المهني والتمهين وملحقاتها والمعاهد الوطنية المتخصصة لتكوين المهني وملحقاتها، حيث تضمن مراكز التكوين المهني وملحقاتها التكوين في التأهيلات من المستويات **1** إلى **4**(الجدول أدناه). أما المعاهد المتخصصة وملحقاتها فهي تضمن التكوين في التأهيلات من المستويين **4** و**5** بمعنى تقني وتقني سامي، كما تضمن المراكز التكوين في ميادين عديدة لذلك توصف بمتعددة التخصصات أو الاختصاصات عكس المعاهد التي تضمن التكوين إلا في ميدان تخصص معين[2].

---

[1] أمزيان جنقال، مرجع سابق، ص (13..14).

[2] المرجع نفسه ، ص (23..24).

كما ينقسم التكوين في مؤسسات التكوين المهني إلى أكثر من **22** فرعا مهنيا، وينقسم كل فرع بدوره إلى عدة تخصصات. وهذا العدد من الفروع معرض للتغيير حسب الحاجة والطلب الاقتصادي والاجتماعي للبلد، لذلك تقوم المصالح المعنية بمراجعة مدونة الفروع والتخصصات المهنية لجعلها تتناسب وتتماشى والحاجات المرتبطة بشكل أساس بالتطورات التي تحدث في عالم الشغل.

وتقوم المدونة الوطنية للفروع المهنية بتحديد هذه الفروع والتخصصات التي تضعها رسميا الوزارة المكلفة بالتكوين المهني، وتقدم المدونة في محتواها رمز وعنوان أو تسمية كل فرع مهني، وكل تخصص، كما تبين عدد التخصصات في كل فرع مهني ونوعية الشهادات الممنوحة، مدة التكوين في كل تخصص وكذا الشروط المطلوبة للالتحاق بالتكوين.

ثالثا: شهادات التكوين المهني

يحدد المرسوم التنفيذي رقم **77/99** المؤرخ في **11** أفريل **1999** كيفيات تطبيق محتوى القرار الوزاري رقم **69** المؤرخ في **13** نوفمبر **1999** المحدد لشكل ومحتوى شهادة التكوين المهني وكيفية تسليمها، حيث ضبط القرار الوزاري المذكور الشكل وخصوصية الشهادة والميكانيزمات الموضوعة لتسييرها. وهناك شهادة النجاح المؤقتة وشهادة التكوين المهني.

1 ــ شهادة النجاح المؤقتة

تعد شهادة النجاح المؤقتة التي نص عليها القرار الوزاري رقم **69** المؤرخ في **05** شعبان **1450** الموافق لـــ **13** نوفمبر **1999** في المادة **09** كإجراء يهدف إلى:

– تمكين المتربصين الناجحين في امتحانات نهاية التكوين أو الامتحانات المهنية من الحصول على شهادة إثبات النجاح في أسرع وقت ممكن، في انتظار الحصول على الشهادة النهائية.

– إعطاء متسع من الوقت للمديريات الولائية المكلفة بالتكوين المهني والمؤسسات التكوينية للإعداد الجيد والمضبوط لشهادة التكوين المهني.

ويقوم المدير الولائي للتكوين المهني بما يأتي:

– التنسيق فيما بين المؤسسات التابعة لإقليم ولايته لطبع الكمية اللازمة من الشهادات المؤقتة بمراعاة الشكل المنصوص عليه في القرار الوزاري.

– ضمان توزيع وتواجد الشهادات المؤقتة في كل المؤسسات وبالكميات المطلوبة.

– السهر على وضع سجل خاص لتسيير هذه الشهادات في كل مؤسسة.

ويقوم مدير مؤسسة التكوين المهني بإعداد وتوقيع شهادات النجاح المؤقتة لكل المتربصين الناجحين والسهر على تسليم شهادات النجاح للمعنيين في مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ إعلان النتائج، كما يقوم بوضع ومراقبة تسيير سجل تسليم الشهادات المؤقتة.

حيث يفتح على مستوى كل مؤسسة تكوينية سجل واحد لتسيير شهادات النجاح المؤقتة تدون فيه المعلومات الخاصة بالناجحين لكل أنماط التكوين، يرقم ويوقعه مدير المؤسسة.

2 ــ شهادة التكوين المهني

تعد شهادة التكوين المهني شهادة وحيدة الشكل والمحتوى لكل أنماط ومستويات التكوين كما حددتها المواد الثانية، الثالثة والرابعة من القرار الوزاري المذكور أعلاه.

ولا يمكن المبادرة بطبع واستنساخ شهادة التكوين المهني إلا بأمر من الإدارة المركزية، حيث تقوم المديرية المركزية المكلفة بالامتحانات بما يأتي:

- ضبط الاحتياجات من الشهادات لكل ولاية.
- ضبط الأرقام التسلسلية لكمية الشهادات الواجب طبعها.
- تحديد حصة كل ولاية من الشهادات حسب أرقام تسلسلية متتابعة.

ويقوم المعهد الوطني للتكوين المهني بأمر من الإدارة المركزية بطبع شهادة التكوين المهني بالكميات المطلوبة وبمراعاة المقاييس المحددة في القرار الوزاري وضمان توزيع الشهادات على الولايات وفقا للحصص التي تحددها الإدارة المركزية.

أما بالنسبة لسجلات تسليم الشهادات فلقد نصت المادة السابعة من القرار الوزاري على ضرورة فتح سجل خاص لتسيير وتسليم الشهادات كما حددت المعلومات التي يحتويها السجل. حيث يتم على مستوى المديرية الولائية المكلفة بالتكوين المهني:

- فتح سجل واحد لتسليم الشهادات، يوضع تحت المسؤولية المباشرة لمدير المؤسسة، يرقم ويوقعه ويحتوي على المعلومات التي حددتها المادة السابعة من القرار الوزاري.
- تدوين في سجل المعلومات المتعلقة بالشهادات التي تمنحها المديرية الولائية للتكوين المهني، على أن يعكس بالضبط الكمية والأرقام التسلسلية الموافقة لذلك.

ولقد أكد القرار الوزاري أيضا في مادته الخامسة على ضرورة تدوين الشهادات بخط واضح، وأن تملأ الفراغات دون زيادة أو نقصان، وتأكيدا لهذين المبدأين يطلب من السادة مدراء مؤسسات التكوين المهني العمل على:

- اختيار الشخص الذي لديه القدرة أو الملكة في التدوين حتى يتم تحرير الشهادات بخط واضح وجذاب.
- التأكد مسبقا من صحة المعلومات الواجب تدوينها.
- تفادي كل عملية شطب أو تحريف أو مراجعة تؤدي إلى تبيان الخطأ.

ويجب اتخاذ كل الاحتياطات لتفادي إلغاء أي شهادة. وفي حالة وجود خطأ واضح يجب العمل على إلغاء الشهادة مع الكتابة عليها بخط أحمر واضح عبارة " شهادة ملغاة " وتدوينها في السجل الموجود على مستوى المؤسسة بكامل المعلومات وتذكر في خانة الملاحظات شهادة ملغاة.

خلاصة الفصل الرابع:

تضمن هذا الفصل:

– بعض خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالموارد والإمكانيات وبالتحولات من حيث كونه اقتصادا يعاني من اختلالات بنيوية كبيرة أهمها تلك المرتبطة بالعامل البشري .

– أهم مراحل تطور قطاع التكوين المهني: مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، مرحلة المخططات التنموية، ومرحلة الإصلاحات(التعليم المهني).

– شبكة المؤسسات التي تتكفل بقطاع التكوين المهني والتي تكاد تكون شاملة وجامعة، فهي تتكون من مؤسسات تقوم بالتكوين التقني البحت ومؤسسات تدعم التكوين البيداغوجي والتقني للمؤطرين والمكونين، وأخرى تقوم بمهمة الدراسة والبحث المتعلّق بالكفاءات وأخرى توفّر التجهيزات البيداغوجية والتقنية ومؤسسات تضمن التمويل.

– أنماط التكوين المهني التي تتضمن خمسة أنماط من التكوين بخمسة مستويات تأهيل وفروع تكوينية بتخصصات تحددها مدونة التكوين. تكافأ نهاية التكوين بشهادة تعترف بها الدولة، فضلا عن أهدافه الكثيرة لاسيما على مستوى الإدماج المهني، والتي سنحاول أن نبين من خلال الفصول الآتية إلى أي مدى نجح قطاع التكوين المهني في تحقيقها.

الفصل الخامس:

أهداف المنظومة التربوية والتكوينية

لقد رأينا في مراحل تطور قطاع التكوين المهني بالجزائر أن التكوين المهني في كل مراحل تطوره ارتبط بسياسات معينة غيبته مرّات وفرضته في أخرى، ليس من منطلق دوره الاستراتيجي في تحقيق التنمية ولكن من منطلق استخدامه كمبرر لحل اختناقات ما أو ضغوطات في زوايا معينة. وهذا ما سنلاحظه من خلال متابعة مدى تحقيق أهداف المنظومة التربوية والتكوينية سواء تعلّق الأمر بهدف زيادة معدلات الالتحاق أو هدف تحقيق الكفاءة المالية أو هدف ضمان النوعية.

وتأكيدا وتدعيما لذلك سنعطي بعض الدلالات ذات العلاقة للتعرف على بعض من أهداف المنظومة التربوية والتكوينية في المباحث الآتية:

المبحث الأول: زيادة معدلات الالتحاق.
المبحث الثاني: تحقيق الكفاءة المالية.
المبحث الثالث: ضمان النوعية.

المبحث الأول: زيادة معدّلات الالتحاق

يتفق الجميع على أن الهدف الأساسي الأول لأي منظومة تربوية وتكوينية يتجسد في زيادة معدلات الالتحاق تحقيقا للعدالة الاجتماعية، وسنحاول في هذا المبحث إبراز إلى أي مدى استطاعت الجزائر أن تجسد هذا الهدف من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: إصلاحات المنظومة التربوية والتكوينية.
المطلب الثاني: المؤشرات الكمية للمنظومة التربوية والتكوينية.

المطلب الأول: اصلاحات المنظومة التربوية والتكوينية

سوف نتناول أهم الإصلاحات التي شهدتها المنظومة التربوية عبر مراحلها الأساسية في النقاط الآتية:

أولا: إصلاحات سنة 1976 المتعلقة بإعادة تنظيم التربية والتكوين.
ثانيا: قرار المدرسة الأساسية في بداية 1980.
ثالثا: نظام الجذع المشترك سنة 1990.
رابعا: الإصلاحات الجارية.

أولا: إصلاحات سنة 1976 المتعلقة بإعادة تنظيم التربية والتكوين

ورثت الجزائر تركة كارثية عن الاستدمار الفرنسي في مجال التعليم، فلقد ترك نخبة قليلة في معظمها تابعة لغويا، وأغلبية أمية، ويكفي أن نشير إلى أن أكثر من أربع أخماس الأطفال الذين هم في سن التعليم لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، والباقي التحقوا بالمدارس الفرنسية .[1]

لم تمتلك الجزائر سنة **1962** سوى جامعة واحدة هي جامعة الجزائر والتي تعد من أقدم الجامعات في الوطن العربي، إذ تأسست سنة **1877** من قبل سلطات المستدمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية التقليدية المنطوية على التعليم النظري دون الاستجابة لمشاكل المجتمع الجزائري حينذاك،[2] طمسا للشخصية الوطنية وإمعانا في تجهيل الشعب الجزائري تسهيلا لاستعباده، وهي آثار مازال يعاني منها المجتمع الجزائري لحد الساعة.

---

[1] لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك:
- عبد القادر جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص(1..8)
- بول بولطا وريللوكلودين، إستراتجية بومدين، ترجمة خليل أحمد خليل، دار القدس للنشر، بيروت، 1979، ص(17..18).

[2] لحسن بوعبد الله ومحمد مقداد، تقويم العملية التكوينية في الجامعة، دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص: 12.

فكان الحق في التعليم إبان الاستقلال مطلبا مشروعا للمواطنين إذ شمل التعليم الإجباري جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم مابين **6** و**14** سنة، وتمثلت الأهداف الأولى لسياسة التربية والتكوين في ضمان التعليم الابتدائي لجميع الأطفال في سن الدراسة وتكييف البرامج التعليمية مع واقع البلاد الجديد.

ونظم القطاع التربوي في ثلاث مراحل:

- التعليم الابتدائي بـــ **6** سنوات.
- التعليم المتوسط بـــ **4** سنوات.
- التعليم الثانوي بـــ **3** سنوات.

باختصار حملت الجزائر آنذاك شعار المدرسة للجميع وكان هذا الهدف منطقيا وضروريا لأن هذا التعليم في بداياته كان تعليما للأقلية لاسيما في مرحلة التعليم العالي، واستطاعت الجزائر أن تحقق ارتفاعا مذهلا لعدد التلاميذ في مختلف مراحل التعليم وصاحب ذلك تطور كبير في الهياكل والمرافق التعليمية والتربوية حسب ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم10: الهياكل وعدد التلاميذ في مختلف مراحل التعليم لسنة **1966**

السنوات / عدد الهياكل والتلاميذ	1966
التعليـــــــم الأســـــــاسي	
الطـــــور الأوّل والثـــــــاني	
عدد المدارس الابتدائية	**4266**
عدد التلاميذ	**1.370.357**
منهم البنات	**553115**
الطـــــور الثـــــالث	
عدد الإكماليات	**427**
عدد التلاميذ	**111334**
منهم البنات	**33495**
التعليـــــــم الثـــــــانوي	
عدد المؤسسات	**59**
منها الثانويات	**52**
المتاقن	**07**
عدد التلاميذ	**14645**
منهم البنات	**3743**

المصدر: تقرير حول علاقة تكوين شغل، مرجع سابق، ص: 30.

بعد ذلك شهدت المنظومة التربوية والتكوينية إصلاحات عديدة أهمها:

إصلاحات **1976** المتعلقة بإعادة تنظيم التربية والتكوين والتي من بين ما أكدت عليه هو جعل التعليم وطنيا وترقية اكتساب العلوم التكنولوجيا، مجانية التعليم وإجباريته على كل جزائري يتراوح سنه مابين **6** و**15** سنة كاملة، ومسؤولية الدولة وحدها في تحقيق ذلك. وأعيد تنظيم النظام التربوي الجزائري منذ **1976** حسب أربع مستويات:

– **التعليم التحضيري**: وهو تعليم يحضر الأطفال للدخول إلى المدرسة الأساسية(الأمر الصادر في **1976**) وقد أوكلت مهمة ذلك إلى بعض الجمعيات المحلية والمنظمات التعاونية.

– **التعليم الأساسي الإجباري**: لمدة تسع سنوات الهدف منه ضمان تعليم قاعدي مشترك لكل التلاميذ.

– **التعليم الثانوي** : أو الطور ما بعد الأساسي لمدة ثلاث سنوات ويتكون من تعليم ثانوي عام وتعليم ثانوي تقني يتوجه خريجوه إلى الحياة العملية أو يتوفر لهم تكوين قصير المدى في الجامعة .

– **التعليم العالي**: والمعنيون به هم المتحصلون على شهادة البكالوريا أما من لم يستطع الحصول على البكالوريا من تلاميذ أو عمال فبإمكانهم الالتحاق بمعاهد التكوين المهني أو جامعة التكوين المتواصل.

ثانيا: قرار المدرسة الأساسية في بداية 1980

كان قرار المدرسة الأساسية في بداية **1980** امتدادا لما جاء في إصلاحات **1976** إذ لم يأت بتغييرات حقيقية منها عدم تطبيق كل القرارات المرتبطة بالتعليم التقني والمهني، وإن كانت سنة **1980** قد شهدت بداية تطور في البنية القاعدية المخصصة لهذا النوع من التعليم، حيث تطور عدد المتاقن من أكثر من **125** متقنا للسنة الدراسية **1981/1980** ليصبح **140** متقنا للسنة الدراسية **1991/1990**. أما عدد المسجلين فتطور من **45000** مسجلا للسنة الدراسية **1981/1980**(بنسبة **7** % من إجمالي المسجلين في الثانوي) ليصبح **153300** مسجلا للسنة الدراسية **1991/1990**(بنسبة **20.4** % من إجمالي المسجلين بالثانوي). [1] ثم اتبع هذا القرار بقانون تخطيط المسجلين في النظام التربوي سنة **1984** حيث شهد النظام الثانوي ما يسمى بالتعليم ما بعد الأساسي، وشهد التعليم التقني تضاعفا في عدد التخصصات، وإن كان عدد المسجلين فيه بقي يشكل النسبة الأقل بالمقارنة مع التعليم الثانوي العام. [2]

ثالثا: نظام الجذع المشترك سنة 1990

شهد التعليم الثانوي إصلاحا آخر وهو نظام الجذع المشترك في السنة الأولى(آداب، علوم وتكنولوجيا) بـــ **15** تخصصا و**9** لنظام التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، 6 للتعليم التقني. وتكافؤ بنوعين من البكالوريا، بكالوريا التعليم العام وبكالوريا التعليم التقني.

واستطاعت الجزائر أن تحقق في فترة التسعينيات ارتفاعا كبيرا سواء في عدد التلاميذ وفي مختلف مراحل التعليم أوفي عدد الهياكل:

---

[1] Etude sur la restructuration de l'enseignement post obligatoire en Algérie, La banque mondiale, avril 2005, pp(2..20).
[2] Ibid, P21

الجدول رقم11: عدد الهياكل وعدد التلاميذ في مختلف مراحل التعليم للفترة **1998/1997**

السنوات / عدد الهياكل والتلاميذ	1998/1997
التعليـــــــم الأســـــــاسي	
الطـــــور الأوّل والثـــــــاني	
عدد المدارس الابتدائية	**51999**
عدد التلاميذ	**4.719.137**
منهم البنات	**2.193983**
الطـــــور الثـــــالث	
عدد الإكماليات	**3145**
عدد التلاميذ	**1837631**
منهم البنات	**854952**
التعليـــــــم الثـــــــانوي	
عدد المؤسسات	**1132**
منها الثانويات	**903**
المتاقن	**229**
عدد التلاميذ	**879090**
منهم البنات	**472302**

المصدر: تقرير حول علاقة تكوين شغل، مرجع سابق، ص 30.

رابعا: الإصلاحات الجارية

تبنت الدولة في برنامجها لسنة **2002** مخططا لإعادة تنظيم النظام التعليمي سواء التعليم الإلزامي أو التعليم ما بعد الإلزامي وفق التنظيم الآتي:

- التعليم الثانوي والتكنولوجي الذي يحضر للدخول للجامعة.
- التعليم التقني المهني الذي يهدف إلى تأهيل التلاميذ وإعطائهم شهادة تمكنهم من الدخول إلى عالم الشغل.
- التكوين والتعليم المهنيين الذي تتبناه مراكز ومعاهد التكوين والتعليم المهني.

كما أعيد تنظيم التعليم الأساسي الإجباري مؤخرا في تسع سنوات، خمس سنوات للابتدائي وأربع للمتوسط . وشهد التعليم العالي ما يعرف بنظام ليسانس ــ ماستر ــ دكتوراه(المرسوم التنفيذي رقم **04 – 371** لــ **8** شوال **1425** الموافق لــ **21** نوفمبر **2004** المرتبط باستحداث نظام الليسانس الجديد) الذي تحاول الجامعة الجزائرية تعميمه في كل الفروع رغم الجدل الكبير الذي أثاره هذا النظام، انطلاقا من كونه يتطلب قدرات كبيرة لاسيما في مجال التأطير الذي تعاني منه الجزائر (الجوانب النوعية)، فضلا عن الأعداد الهائلة للطلبة خاصة في العلوم الإنسانية. بمعنى ما لفائدة من تبني نظام جديد يحدث في نفس الملابسات والظروف والمشاكل التي يعشها النظام القديم؟ لهذا نسجل تحفظاتنا على نظام

"**LMD**" الذي هو في الأصل تجربة أنجلوسكسونية تبنتها بعض الدول الأوروبية وهي تجربة تنطلق من خصوصيات معنية لتلك المجتمعات التي تختلف بدون أدنى شك على خصوصيات مجتمعنا الجزائري مما يجعلها محفوفة بكثير من المخاطر(الملحق رقم **1**). ويبقى الحكم عل الإصلاحات الأخيرة للسنوات القادمة.

المطلب الثاني: المؤشرات الكمية للمنظومة التربوية والتكوينية

بلغة الأرقام استطاعت هذه الإصلاحات أن تحقق ارتفاعا مذهلا لعدد من التلاميذ والطلبة وسنحاول اعطاء بعض المؤشرات الكمية عنه في العنصريين الآتيين:

أولا: بالنسبة للتعليم الإلزامي وما بعد الإلزامي
ثانيا: بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي

أولا: بالنسبة للتعليم الإلزامي ومابعد الإلزامي

في سنة **1988** كان أكثر من ربع السكان (**27%**) في المدارس والإكماليات والثانويات والجامعات وغيرها من مؤسسات التكوين، إذ بلغ عدد التلاميذ **6.5** مليون في التعليم الأساسي (**88 %**) وحوالي **900000** ألف تلميذا في التعليم الثانوي(**12 %**) منهم **65000** تلميذا في التعليم التقني، وبلغ العدد الإجمالي للفتيات **3.521.237** تلميذة.

وخلال الفترة مابين السنتين **1967/1966** و**1998/1997** تضاعف عدد تلاميذ الطورين الأوليين من التعليم الأساسي بـــ **3.4** مرات وعدد التلاميذ في الطور الثالث أساسي **19.9** مرة، أما عدد تلاميذ الثانوي فقد تضاعف بـــ **60** مرة . [1]

أما في السنوات الأخيرة فلقد زاد عدد التلاميذ في التعليم المتوسط والثانوي بمعدل **3.4 %** سنويا حيث وصل هذا العدد إلى حدود المليونين في الإكماليات سنة **2001** وحدود المليون في الثانوي سنة **2002**.

وفي سنة **2003** قفز عدد التلاميذ في النظام التعليمي والتكويني إلى حدود **8.8** مليون تلميذا والذي يمثل نسبة **27.6%** من عدد السكان الإجمالي. شكلت نسبة البنات فيه نسبة **49.3 %** والجدول أدناه يمثل توزيع المتمدرسيين بين مختلف مراحل التعليم والتكوين.

[1] تقرير حول علاقة تكوين شغل، مرجع سابق، ص: 28.

الجدول رقم12: توزيع المتمدرسين حسب مراحل التعليم والتكوين (**2003-2004**)

مراحل التكوين	عدد المتمدرسين			نسبة البنات
	ذكور	إناث	إجمالي	
التعليـــــم الأســـــاسي				
- التعليم الابتدائي	2388249	2119454	4507703	%47.00
- التعليم المتوسط	1138749	1083046	2221795	% 48.7
مجموع التعليم القاعدي	**3526998**	**3202500**	**6729498**	**%47.6**
التعليـــــم الثـــــانوي				
- التعليم العام	392769	607347	1000116	% 60.7
- التعليم التقني	83844	38435	122279	%31.4"
إجمالي التعليم الثانوي	**476613**	**645782**	**1122395**	**% 57.5**
التكويـــن المهـني و التمهـــين				
-تكوين إقامي(مستوى1،2 و3)	54752	54345	109097	% 49.8
-تكوين إقامي(مستوى4 و5)	26486	35460	61946	% 57.2
- تمهين	80299	40601	120900	% 33.6
- تعليم مهني	381	509	890	% 57.2
مجموع التكوين المهني والتمهين	**161918**	**130915**	**292833**	**% 44.7**
التعليـــــم العـــــالي				
- التدرج	282447	350445	632892	% 54.4
- ما بعد التدرج	15528	12399	27927	% 44.4
مجموع التعليم العالي	**297975**	**362844**	**660819**	**% 54.9**
الإجمالي	**4463504**	**4342041**	**8805545**	**% 49.3**

Source: Etude sur la restructuration de l'enseignement post obligatoire en Algérie, OP.CIT, P 7.

ويشهد عدد المؤسسات زيادة سنوية بنسبة **11 %** بالنسبة لمؤسسات التعليم المتوسط **16 %** بالنسبة لمؤسسات التعليم الثانوي وبنسبة **9 %** للمدارس الابتدائية. كما لوحظت زيادة في نسبة التمدرس من **6** إلى **14** سنة، وكانت نسبة الزيادة أكثر سرعة عند البنات اللائي كانت نسبتهن عند الانطلاق اقل بكثيرمن الذكور، حيث انتقلت نسبة البنات ضمن عدد التلاميذ المتمدرسين إلى أكثر من **50%** في السنوات الأخيرة.[1] ويرشح العدد ان يرتفع إلى حدود العشر ملايين في السنوات القليلة القادمة. (راجع الملحق رقم**2**).

ثانيا: بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي

بعد أن كان قطاع التعليم العالي يضم سنة **1962** جامعة واحدة بالجزائر ومدرستين عليتين(المعهد الوطني للفلاحة والمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات) وصل عدد الجامعات في التسعينيات إلى ما لا يقل عن **14** جامعة و**13** مركزا جامعيا و**31** معهدا ومدرسة عليا. و بلغت قدرة استيعاب الهياكل حوالي **429000** مقعدا.[2]

أما اليوم فتتوزع شبكة التعليم العالي على **38** مدينة جامعية [*]، تضم **58** مؤسسة منها **27** جامعة بما في ذلك جامعة التكوين المتواصل و**16** مركزا جامعيا و**5** مدارس وطنية و**6** معاهد و**4** مدارس عليا وملحقتين جامعتين(البويرة – غرداية). وتضم الشبكة **82** شعبة في المدى الطويل و**44** شعبة في المدى القصير حيث يتوزع الطلبة بنسبة **39.85 %** في الشرق و**37.67 %** في الوسط **22.48%** في الغرب، وتشرف عليهم كل من أكاديمية الشرق وأكاديمية الوسط وأكاديمية الغرب. كما تميز قطاع التعليم العالي بزيادة كبيرة لعدد الطلبة الذي بلغ حدود **700000** طالبا في سنة **2006**.

أما فيما يتعلق بمرحلة ما بعد التدرج فبلغ عدد المتكونين **27010** متكونا، وبلغ عدد مخابر البحث **542** مخبرا بتعداد **113119** أستاذا باحثا من ضمن التشكيلة العلمية الموجودة في المؤسسات الجامعية[3].

ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة الفرص في الالتحاق بالجامعة مجانية هذا النوع من التعليم وخلوه من القيود المادية وضمان الدولة لاسيما في فترات سابقة تعيين خريجي التعليم العالي في وظائف القطاع العام، زيادة الانتشار الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي الذي أتاح المزيد من فرص الالتحاق بهذه المرحلة التعليمية أمام مختلف مناطق الجزائر، فضلا عن المكانة الاجتماعية التي يمكن أن يحظى بها خريجو الجامعة "الشهادة الجامعية"، والارتفاع التدريجي في نسب النجاح في البكالوريا مع ضعف المسارات التي يمكن لخريجي المرحلة الثانوية أن ينضموا إليها في المجالات المهنية حتى في فرص العمل في الوظيف العمومي.

---

[1] تقرير حول علاقة تكوين تشغيل، مرجع سابق، ص: 29 .

[2] المرجع السابق، ص: 47.

[*] تعد الجزائر إلى جانب المغرب من أكثر الدول العربية التي توجد فيها جامعات متوسطة الحجم.أما مصر فهي أكثر الأقطار العربية ثقلا من حيث الجامعات العملاقة تليها سوريا والمغرب ثم السعودية، أما السودان وليبيا فتشكل جامعات الحجم الصغير النسبة الأكبر فيها.

[3] راجع موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: WWW.MESRS.DZ

المبحث الثاني: تحقيق الكفاءة المالية

حملت الجزائر على عاتقها ومنذ الاستقلال مسؤولية تمويل قطاع التعليم والتكوين وعلى الرغم من ذلك إلاّ أنّ نسبة مبالغ الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع ظلت ولحد اليوم تشكل النسبة الأقل من إجمالي مبالغ الاستثمارات في الجزائر ويتجسد ذلك في ضعف الإنفاق المسجل على التعليم و التكوين بالمقارنة مع قطاعات أخرى، مما جعل الجزائر تفكر في طرق أخرى للتمويل وذلك بفتح قطاع التعليم والتكوين للقطاع الخاص

المطلب الأول: تطور الإنفاق على التعليم والتكوين.
المطلب الثاني : سياسات دعم وتمويل التعليم والتكوين.

المطلب الأول: تطور الإنفاق على التعليم والتكوين

ويمكن إيضاح ذلك في:

أولا: تطور الإنفاق على التعليم.
ثانيا:. تطور الإنفاق على التكوين.

أولا: تطور الإنفاق على التعليم

تطور الإنفاق على التعليم بشكل عام والتكوين بشكل خاص في العقود الثلاثة الأولى للتنمية لكن الأولويات الاقتصادية لتلك المرحلة بعد تبني النظام الموجه ومحاولة التحول بالاقتصاد الوطني من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد يعتمد على نموذج الصناعات المصنعة "نموذج ديبرنيز"، جعلت الاستثمارات الصناعية تشكل أكبر نسبة من مجموع المبالغ المخصصة للاستثمار كما يوضّح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم13: تطور مبالغ الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة **77/67** .بملايين الدينارات.

	1969/1967		1973/1970		1977/1974	
	الإجمـــالي	النسبة	الإجمـــالي	النسبة	الإجمـــلي	النسبة
الصناعـــة	4750	51.95	12400	44.59	48000	49.85
الزراعـــة	1606	17.56	4140	14.89	12000.5	12.46
البنى التحتية	855	09.35	2370	08.52	1552.5	01.61
التربية والتعليم	810	08.86	3310	11.90	9947	10.27
قطاعات أخرى	1121	12.26	5583	20.08	24784	25.74
المجمـــــوع:	9142	100	27803	100	96284	100

HE. Benssad, économie du développement de l'Algérie, OPU, Algérie, 1979, p44.

وبلغت حصة الصناعات الثقيلة لوحدها حدود (**90** %) من جملة الحصة المخصصة للقطاع الصناعي عبر المخططات التنموية الأولى (**1967-1977**) كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم14: نسبة الصناعات الثقيلة من الاستثمارات الصناعية في الفترة مابين **77/67**

المخطّـــط	نصيب القطاع الصناعي ضمن إجمالي الاستثمارات	نصيب الصناعة الثقيلة من الميزانية المخصّصة للقطاع الصناعي
المخطّط الثلاثي (**1967-1969**)	**% 51.6**	**% 88.7**
المخطّط الرباعي الأول (**1970-1973**)	**% 44.7**	**% 86**
المخطّط الرباعي الثاني(**1974-1977**)	**% 43.4**	**% 88**

المصدر:محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، – التجربة والآفاق، دار الأمّة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001، ص: 60.

فضلا عن توجيهات البنك العالمي والتوجّه في الفكر العالمي آنذاك الذي كان يشكّك في أولويات التعليم العالي والتكوين وأهميتهما في التنمية لصالح التعليم الأساسي والثانوي بوصف التعليم العالي والتكوين كان أقل أهمية من ناحية العائد الاجتماعي.

وفي العقدين الأخيرين كانت الحجة الضغوط المتزايدة التي تعيشها الجزائر، ضغوط تدفع باتجاه تخفيض ميزانية التعليم، فحسب الجدول أدناه نلاحظ أن تطوّر حصة التعليم والتكوين من الناتج الإجمالي أو من إجمالي الميزانية ظلّ يتراوح تقريبا بين **5**% و**7**% من الناتج الإجمالي وبين **18**% و**19**% من إجمالي الميزانية.

الجدول رقم 15: حصة التعليم والتكوين المهني من **PIB** وإجمالي الميزانية.

السـنوات نفقات التعليم(مليون دينار)	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
تربية وطنية	79889	101358	123298	131392	146520	149270	159820	188349	199702	224370
تكوين مهني	7429	7512	9053	9250	10458	12173	14679	20258	22310	26769
تعليم عالي	17827	20419	23731	27243	35974	46346	48569	65633	9688	87195
المجموع	105145	129289	156082	167885	192952	207789	223068	274240	231700	338334
ميزانية الدولة (مليار دينار) - تسيير - استثمار	314.3 130.0	407.8 296.9	515.7 301.6	561.3 281.5	663.9 262.3	774.7 280.9	856.2 346.0	963.6 503.6	1097.7 549.0	1107.7 669.4
مجموع الميزانية	444.3	704.7	817.3	842.8	926.1	1055.6	1202.2	1467.2	1646.7	1777.1
الناتج(**PIB**) مليار دينار	1487.4	2005.0	2570.0	2780.2	2830.5	3238.2	4098.8	4241.8	4455.3	5145.5
نسبة نفقات التعليم/ الميزانية: - تسيير - إستثمار	% 23.7 % 28.4 % 12.2	%18.3 % 26.8 % 06.7	% 19.1 % 25.6 % 08.0	% 19.9 % 24.8 % 10.2	% 20.8 % 23.6 % 14.0	% 19.7 % 22.0 % 13.2	% 18.6 % 21.0 % 12.4	% 18.7 % 21.9 % 12.5	% 18.3 % 21.4 % 12.2	% 19.0 % 24.1 % 10.7
نسبة نفقات التعليم / **PIB**	% 7.1	% 6.4	% 6.1	% 6.0	% 6.8	% 6.4	% 5.4	% 6.5	% 6.8	% 6.6

Source: Etude sur la restructuration de l'enseignement post-obligatoire en Algérie, OP.CIT, P 24.

وبالرغم من الاعتمادات المالية الموجهة لميزانية التربية الوطنية اليوم في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو خلال **2005 – 2006** إلا أنها تبقى غير كافية بالنظر لحجم التحديات.

هذا فضلا عن ارتفاع مصاريف التمدرس الذي زاد من عبء العائلة الجزائرية لاسيما بالنسبة لذوي الدخل المنخفض، انطلاقا مما تفرضه برامج صندوق النقد الدولي من تحديد لأسعار مختلف السلع والخدمات بما فيها الأدوات والكتب المدرسية والتي تم تحرير أسعارها بشكل كامل في الجزائر.[1]

وتنشأ هذه الضغوط اليوم بالأساس من تطبيق ما يعرف ببرنامج التكييف والتغيير الهيكليين، هذه الأخيرة التي تستند في متضمناتها النظرية كما بينا إلى الأفكار النيوكلاسيكية وتهدف هذه البرامج إلى خفض الطلب الكلي من خلال برامج التثبيت الهيكلي على المدى القصير، وزيادة العرض الكلي من خلال برامج التغيير الهيكلي. فهي برامج بطبيعتها تدعو لترشيد الإنفاق ويتفق الجميع حتى أولئك الذين وضعوها من خبراء الصندوق و البنك الدوليين على أنها برامج لا يمكن أن تكون فاعلة إلا في ظل اقتصاد بلغ مراحل متقدّمة من النمو والتطوّر تزداد فيه تأثيرات و فاعلية السوق في تخصيص الموارد، يتميز جهازه الإنتاجي بالمرونة وقدرة عالية على امتصاص الصدمات الخارجية، قطاعه الخاص ذو خبرة تضمن له المنافسة وقدرات تكنولوجية عالية، وتلك العوامل يفتقدها الاقتصاد الجزائري في ظل أهم الأسس التي تقوم عليها مثل هذه البرامج كما يبينها الشكل، وهذا ما انعكس سلبا على النواحي الاجتماعية للمواطن الجزائري.

---

[1] همال علي – روابح عبد الباقي، آثار برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع التربية الوطنية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، سطيف، الجزائر، 2006، ص:11.

الشكل رقم11: مخطط برنامج التثبيت والتكييف الهيكليين

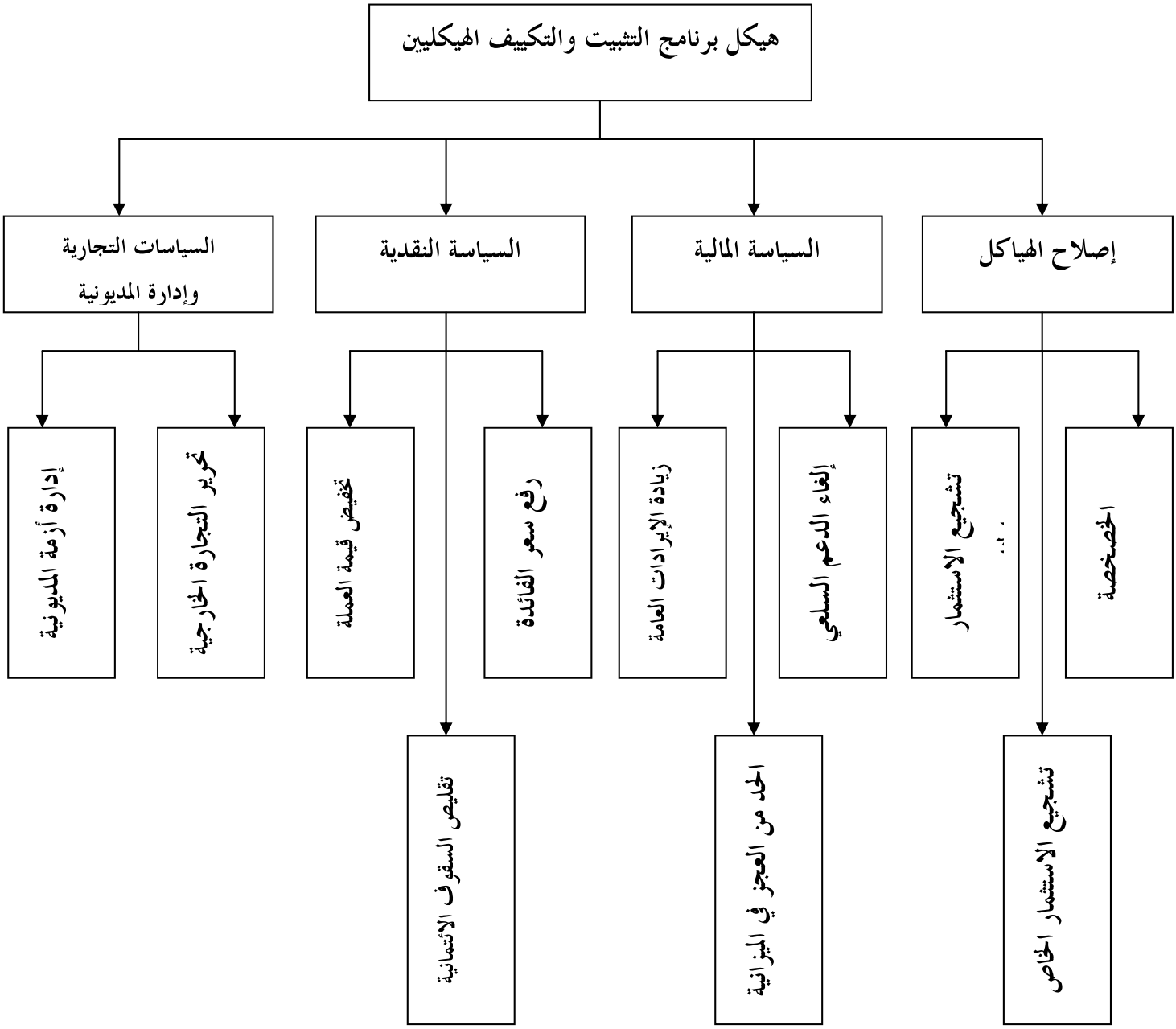

المصدر: أسامة عبد المجيد الغني، أثر التصحيح الاقتصادي على قطاع الصناعة التحويلية في أقطار عربية مختارة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد4، السنة الثالثة، 2001، ص:51.

بالنسبة للتعليم العالي وحتى بعد أن بدأ يتغير في الآونة الأخيرة توجّه الفكر العالمي والبنك الدولي نحو التأكيد على أهمية التعليم العالي(تضمين خدمات التعليم لأول مرة في اتفاقيات تحرير التجارة في إطار اتفاقية التجارة الحرّة في الخدمات

GATS)، إلاّ أنّ سياسة تمويل هذا التعليم التي يعتمدها البنك الدولي تجاه البلدان النامية لا تتناسب مع هذه التوجهات الجديدة، حيث ما زال يربط قروضه ومساعداته للبلدان النامية التي بدأ يعطيها للدول النامية نحو قطاع التعليم العالي بمجموعة من الشروط كمبدأ استرداد الكلفة وفرض رسوم على الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية(ثقافة السوق).

وعلى سبيل المثال بعد أن توسّعت كينيا في القبول في جامعاتها طلبت قرضا من البنك الدولي لتحسين أوضاع جامعاتها، إلاّ أنّ البنك رفض تمويل هذه القروض وربطها بفرض رسوم على الدراسة في الجامعات الحكومية وتقييد القبول في الجامعات، وقد اضطرت كينيا تحت الضغوطات لقبول الشروط وأدخلت نظام الرسوم على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهتها من جانب الطلبة وهيئة التدريس[1].

وهناك من يرى بأن تغيير توجه البنك الدولي جاء فقط ليخدم أهداف ومصالح الدول المتقدمة بخلق سوق لاستهلاك منتجات المعرفة التي تصدّرها هذه الدول التي أصبحت تتكلم عن إعادة النظر في مفهوم العائد للتعليم العالي والتكوين المهني، بوصفهما يخرّجان أفرادا يستطيعون مسايرة التطورات التقنية، وهي رؤية نؤيدها إلى حد كبير.

وعليه تحوّلت سياسات التعليم والتكوين تدريجيا نحو الاعتبارات المالية حيث أصبحت السياسات ترسم مستهدفة أكبر قدر ممكن من الاقتصاد في الإنفاق العام وأعلى معدّل ممكن للمشاركة في التكاليف من جانب القطاع العائلي(قبول أكبر عدد ممكن من الطلبة بأقل قدر من التمويل العام دون مراعاة النوعية والجودة في التعليم) وحتى المؤسسات التعليمية الخاصة التي بدأت تنتشر في الجزائر تهدف إلى تحقيق مكاسب سريعة ومباشرة على حساب النوعية أيضا.

ثانيا: تطور الإنفاق على التكوين.

وإن شكّلت حصة التعليم بمختلف أطواره النسبة الأكبر من إجمالي الميزانية بالمقارنة مع حصة التكوين المهني[2]، فإنّ السلطات في الآونة الأخيرة قد ضاعفت تخصيصات الميزانية لقطاع التكوين المهني حيث شهدت القروض المخصصة للقطاع نموا يقدّر بنسبة **94 %** [3].

وشملت هذه المخصصات قروض التسيير وقروض التجهيزات وتشير إحصاءات القطاع أن أكثر من **80 %** من هذه المخصصات هي قروض التسيير ارتبطت بشكل كبير بنمو كتلة أجور الأساتذة والمكونين وهي حقيقة مفهومة إلى حدّ ما كونها ارتبطت هي الأخرى بمحاولة الاحتفاظ بالأساتذة والمكونين حتى لا تحتويهم قطاعات أخرى منها القطاع الخاص، كما استحوذت مراكز التكوين المهني والتمهين على النسبة الأكبر من النفقات.

---

(1) محي زيتون، مرجع سابق، ص: 253.

(2) Etude sur la restructuration de l'enseignement post obligatoire en Algérie, OP.CIT, P24.

(3) Sylvain Elément, les mécanismes de financement de la formation professionnelle - Algérie , Maroc , Sénégal,Tunisie – Agence France de Développement, Paris, France, 2005, p36.

الجدول رقم 16: ميزانية التكوين المهني لسنة **2003**(ميزانية مراجعة)

1000دج	إدارة مركزية	أقسام فرعية	مؤسسات التكوين			مؤسسات أخرى	الإجمالي
			INSFP	CFPA	IFP		
الأجور: أساتذة دائمون أساتذة مؤقتون	135648 1950	625332 11000	1395975 125975	7198173 523955	224933 15471		9580061 678351
المجموع	137598	636332	1521950	7722128	240404	397107	10655519
Matières d'oeuvres تكاليف أخرى	51152	53419	32191 201412	294032 982439	2667 53537	53656	328890 1395615
المجموع:	51152	53419	233603	1276471	56204	53656	1724505
تحويلات: منح تغذية			380426 175976	1033982 451231	16234 33587		1430642 660794
المجموع			556402	1485213	49821		2091436
المجموع الكلّي	188750	689751	2311955	10483812	346429	450763	14471460

Source: Etude sur la restructuration de l'enseignement obligatoire, OP.CIT, P31.

أما التخصيصات المالية للوزارة المعنية للسنوات **2011/2004** فكانت في حدود **111** مليار دينار جزائري للتجهيزات و**218.85** مليار دينار جزائري للتسيير أي بمجموع **329,80** مليار دينار جزائري وهو مبلغ قد يحقق الكثير من الأهداف[1].

وتموّل الدولة الجزائرية مؤسسات التكوين العمومية حيث تستفيد هذه المؤسسات(مراكز ومعاهد التكوين المهني) من ميزانية سنوية خاصة، تتمع باستقلالية في التسيير المالي سنويا، تنظّم نشاطاتها بنفسها بما في ذلك الامتحانات والمسابقات عند الدخول إلى التكوين المهني وعند نهايته، وحتى منح شهادات النجاح النهائية للمتربصين مع وجوب تقديم الشهادة لتأشيرة السلطات[2] .

(1) Sylvain Elément, OP.C IT, P36 .

(2) راجع المرسوم التنفيذي رقم 77199 المؤرخ في **11** أبريل **1999** والقرار الوزاري رقم **69** المؤرخ في **13** نوفمبر **1999**.

المطلب الثاني :سياسات دعم وتمويل التعليم والتكوين المهني.

تعيش الجزائر ضغوطا متزايدة مرتبطة بالتمويل العام للتكوين والتعليم تدفع باتجاه تخفيض ميزانية التكوين في إطار تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي التي تدعو إلى ترشيد الإنفاق. وضغوطا مرتبطة بطلب اجتماعي متنامي على كل من التعليم والتكوين وما تفرضه التغيرات التي شهدها سوق العمل في ظّل التطوّر الكبير للمستجدات التقنية والتكنولوجية والمعلوماتية[1] . وتسعى الدولة للبحث عن مصادر أخرى لتدعيم وتمويل قطع التكوين المهني والتي سنتعرض لها في النقاط التالية:

أولا: فتح قطاع التعليم والتكوين المهني للقطاع الخاص.
ثانيا: تأسيس الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل.
ثالثا: المساعدات التي تتلقاها الجزائر في إطار برامج ميدا أو في إطار اتفاقيات التعاون.

أولا: فتح قطاع التعليم والتكوين المهني للقطاع الخاص.

1 ــ بالنسبة للتعليم

لم يفتح قطاع التعليم للقطاع الخاص إلا في حدود ضيقة، حيث مازالت الدولة تتكفل بهذا القطاع لكنها و مع ذلك بدأت تطرق هذا الباب في السنوات الأخيرة من خلال القانون الخاص بالمدارس الخاصة بالجزائر، هذه الأخيرة التي يعود ظهورها إلى نهاية ثمانينيات القرن العشرين عندما أنشئت في حينها أول مدرسة خاصة بمدينة زرالدة شمال العاصمة، وكانت روضة للأطفال لتتحول بعد عامين لمدرسة ابتدائية بقسمين. تبنّت هذه المدرسة برنامجا تعليميا فرنسيا على الرغم من القرار الصادر سنة **1976** المعرّب للمدرسة الجزائرية.

وتم الاعتراف رسميا بالمدارس الخاصة في الجزائر في أفريل **1999**، حيث صدر قانون ينظم عملها على شرط أن تلتزم بالبرنامج الرسمي الذي تضعه وزارة التربية الوطنية.

ويتجاوز اليوم عدد المدارس الخاصة بالجزائر **100** مدرسة لها نحو **12** ألفا تلميذا، تتميّز بفصول دراسية نموذجية لا يتجاوز عدد تلاميذها **16** تلميذا للقسم الواحد. غير أن المدارس الخاصة التي كان يعوّل عليها في تدعيم المدرسة الجزائرية ومساعدتها على الانفتاح على العالم لا يزال يؤخذ عليها الكثير من السلبيات: [2]

- لم تستطع الوصول إلى العالمية بل هناك من يرى بأن الكثير منها مازال يقدم شهادات ليست بالمستوى المطلوب.

---

[1] راجع في ذلك موضوع: سامية مصطفى كامل، الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي في مصر، دراسة حالة عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، القاهرة، 1990.

[2] راجع الموقع: - الفرنسية تتحدى العربية بمدارس جزائرية:

www.islamonline.net

- المدارس الخاصة في مواجهة مقررات الدولة :

www.maghreb.com

– تكاليفها الباهضة مما جعلها مفتوحة فقط على الطبقات الميسورة ومن ثم فهي لا تعن فقراء الجزائر.

– رفضها لمقررات الدولة الجزائرية واعتماد بعضها على مقررات المدارس الفرنسية بل ذهب الكثير منها إلى أبعد من ذلك عندما امتنعت عن التدريس باللغة العربية ورفضها تدريس التربية الإسلامية وانغلاقها على باقي اللغات الأجنبية لا سيما اللغة الإنجليزية، إذ يخضع البعض منها للتأثيرات الإيديولوجية، والمفارقة هنا تبدو جلية فعلى الرغم من أن فرنسا مثلا هي من جرَت أكثر من **50** دولة وراءها للمطالبة بالاستثناء الثقافي بالنسبة للعولمة، لكن عندما يتعلق الأمر بالجزائر ومستعمراتها القديمة تظهر امتعاضها المعروف "عقدة الاستدمار".

أما قطاع التعليم العالي فلم يشهد أي تجربة في هذا الاتجاه باستثناء بعض المشاريع التي مازال يدور النقاش حولها.

2 ــ بالنسبة للتكوين المهني

يعد التكوين المهني من القطاعات الأولى التي فتحتها الدولة أمام القطاع الخاص و ذلك سنة **1991** حسب المرسوم رقم**141 ــ 91** المؤرخ في **11** ماي **1991** و الصادر بتاريخ **22** ماي **1991**، والمرسوم **419 ــ 01** بتاريخ **20** ديسمبر **2001**. الذي نظم عملية فتح وإدارة المؤسسات الخاصة والحرة للتكوين المهني وحتى مراقبتها، حيث يؤسس هذا المرسوم دفتر الشروط الذي تحدد فيه كل الإجراءات الواجب القيام بها وكذا كل الوثائق المطلوبة لتكوين ملف الاعتماد لفتح مؤسسات خاصة أو حرة للتكوين المهني.

ويؤسس مؤسسة التكوين المهني الخاصة شخص طبيعي أومعنوي قصد منح دروس تكوينية بمقابل نقدي أو مجانا، شرط أن تستقبل المؤسسة أكثر من عشرة مسجلين لمزاولة التكوين فيها.

وتتميز هذه المؤسسات بكونها[1]:

– تمنح تكوينات تأهيلية تختم بشهادة التربص وليس بدبلوم.

– تتمتع الشهادات المدرسية التي تعطى للمتربصين فيها بنفس الصلاحيات مثل مؤسسات التكوين المهني العمومية.

– يمكن للمتربصين في هذه المؤسسات تسجيل أنفسهم لاجتياز امتحانات نيل شهادة دولة التي تنظمها مؤسسات التكوين المهني العمومية.

– لا يمثل الاعتماد بالنسبة لمؤسسة خاصة للتكوين المهني سوى شبه رخصة للسجل التجاري تمنحها السلطات الإدارية للمستفيد، ولا تعني عبارة "معتمد من طرف الدولة" أن التكوينات التي تمنحها المؤسسة الخاصة للتكوين المهني تختم تلقائيا وآليا بشهادات من نفس المستوى مثل شهادات الدولة بل يجب أن تحصل المؤسسة على التصديق من قبل المصالح الإدارية المختصة وألا تكتفي بالاعتماد. إذ لا يسمح للمؤسسات الخاصة للتكوين المهني أن تسلم "دبلوم" يساوي دبلوم دولة عند نهاية التكوين فيها إلا إذا تحصلت على المصادقة الرسمية من اللجنة الوطنية للتصديق. و يصنف عندئذ الدبلوم المصادق عليه في سلم المدونة الوطنية لمستويات التأهيل التي تم التطرق إليها.

فبعد الحصول على التصديق الرسمي يمكن للمؤسسة التي تحصلت عليه أن تنظم بنفسها امتحانات نهاية التكوين فيها وأن تسلم دبلومها الذي يملك نفس المستوى ونفس الاعتبار مثل شهادات الدولة الرسمية الأخرى المماثلة لها

---

[1] أمزيان جنفال، مرجع سابق، ص (25..34).

والمعترف بها على مستوى كل الهيئات الإدارية الرسمية، فكل تكوين مصادق عليه تسلم بشأنه شهادة التأهيل المهني تمنحها لصاحب الملف اللجنة الوطنية للتصديق وتكتب عليها عبارة "تكوين معترف به من طرف الدولة" على الشهادة.(المرسوم رقم**92/09** المؤرخ في **1992/01/09** للجنة الوطنية للتصديق).

وتتوزع المدارس الخاصة للتكوين على كامل التراب الوطني بأكثر من **600** مدرسة معتمدة وهي تخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم **01 - 419** كما سبقت الإشارة إلى ذلك. تحتل الجزائر العاصمة الصدارة من حيث عدد المدارس الخاصة تليها مدينة وهران ثم بجاية وعنابة ومدينة باتنة.

ثانيا: الصندوق الوطني لتطوير التمهين و التكوين المتواصل.

1 ــ تأسيس الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل

جاء تأسيس هذا الصندوق كنتيجة لزيادة الاهتمام بالتكوين المهني والبحث عن مصادر أخرى للتمويل زيادة على ميزانية الدولة وأموال القطاعات المدعمة. وأنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم **98 – 355**، وهو هيئة مكلفة بتسيير الموارد المالية تقوم بتحصيل المبالغ التي تمنحها المؤسسات الاقتصادية بعنوان الرسمين المحددين لهذا الغرض(**0.5 %** من مجموع الأجر الإجمالي المخصص للتمهين و**0.5%** من مجموع الأجر الإجمالي المخصص للتكوين المتواصل)(*).

فإجراءات القانون **97 - 02** المؤرخ في **1997/12/31** المتضمن قانون المالية لسنة **1998** خاصة ما جاء في المادتين **55** و**56** تلزم الهيئات المستخدمة ما عدا الإدارات العمومية بتكريس قدرا يساوي على الأقل لـــ **1%** من مجموع الأجر الإجمالي لنشاطات التكوين المهني و نشاطات التكوين المهني المتواصل.

تنص المادة **55** المعدلة للمادة **54** من القانون رقم **90 - 36** المؤرخ في **31** ديسمبر سنة **1990** والمتضمن قانون المالية لسنة **1991** على أنه "يتعين على الهيئات المستخدمة باستثناء المؤسسات والإدارات العمومية أن تخصص نسبة تساوي **0.5 %** على الأقل من كتلة الأجور السنوية لفائدة نشاطات التكوين المتواصل لمستخدميها".

وتنص المادة **56** على أنه "دون الإخلال بالالتزامات المنصوص عليها في أحكام القانون المتعلق بالتمهين يتعين على الهيئات المستخدمة باستثناء المؤسسات والإدارات العمومية أن تخصص نسبة تساوي **0.5 %** على الأقل من كتلة الأجور السنوية لفائدة نشاط التمهين".(راجع المرسوم التنفيذي رقم **89-149** المحدد لشروط وكيفيات تطبيق المادتين **55** و**56** من القانون رقم **02/97**).

2 ــ مهام الصندوق

يقوم الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل بتحقيق جملة من المهام منها:

- التكفل بطلبات التكوين الناجمة عن إعادة هيكلة المؤسسات(الإتقان، الرسكلة، التحويل..)
- توسيع قدرات التكوين وتمويل عمليات الإعلام والتوجيه التي تسعى لتطوير التمهين.
- تمويل عمليات التكوين بالتمهين بالشراكة مع مختلف الصناديق.

* ارتفعت هذه النسبة إلى 1% للتمهين و1% للتكوين المتواصل.

– مساعدة المؤسسات في إعداد منهجية لمخطط التكوين الخاص بالمستخدمين.

– التكفل بالمستخدمين المسرحين لأسباب اقتصادية.

وتحصّل مصالح الضرائب رسمي التمهين والتكوين المتواصل طبقا للنسبة المحددة والتي تذهب للخزينة الولائية ثم الخزينة العمومية للجزائر. (1)

ثالثا: المساعدات التي تتلقاها الجزائر في إطار برامج ميدا أو في إطار اتفاقيات التعاون

وضع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية أداة مالية جديدة الهدف الظاهر منها هو تحقيق ما يسمى تأهيل الاقتصاديات غير الأوروبية لتتأقلم مع التحوّل التدريجي لتنفيذ متطلبات الشراكة وهذه الأداة هي برامج(*) ميدا منها برنامج ميدا واحد (**MEDA1**) وميدا اثنان (**MEDA2**).

اهتم برنامج (**MEDA1**) بتهيئة اقتصاديات الدول غير الأوروبية في الفترة الممتدة بين **96-99**، وكان نصيب الجزائر فيه **164** مليون أورو إضافة لـــ **30** مليون أورو تمّ تحديدها سنة **2000** مما جعل المبلغ في الفترة الممتدة بين **1996 - 2000** يبلغ **194** مليون أورو.

ولقد كانت حصّت الجزائر هذه تمثل فقط **5 %** من المبلغ المخصّص لبرنامج **MEDA1** ككل والبالغ **3435** مليون أورو.

أما برنامج (**MEDA2**) فغطى الفترة الممتدة من **2000- 2006** وكان المبلغ المخصص للجزائر في حدود **90.2** مليون أرو.(2)

ولقد اقتطع جزء من هذه المبالغ لتمويل الدراسات الخاصة بعلاقة التكوين المهني بعالم الشغل، فضلا عن بعض مشاريع تعاون مع بعض الدول كفرنسا وكندا وألمانيا، الهدف منها تحقيق كفاءة وإدارة التكوين المهني.

المبحث الثالث: ضمان النوعية

وضعت الجزائر ضمن أهدافها الإستراتيجية تطوير التعليم والتكوين وتعزيز مؤسساته والارتقاء بجودته وتكييفه مع متطلبات العصرنة، وسنحاول في هذا المبحث معرفة إلى أي مدى وفقت في تحقيق ذلك من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: التعليم الإلزامي و ما بعد الإلزامي.
المطلب الثاني: التعليم العالي و البحث العلمي.

---

(1) منشورات الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل، 2004.

* يختلف برنامج ميدا عن البروتوكولات المالية السابقة من حيث أنّ المبالغ المخصصة للعام، إذ لم تستهلك قبل نهايته يتم توزيعها كلّيا أو جزئيا على الأقل على باقي الدول المتوسطية. كما يهدف البرنامج إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول موضوع التحوّل وفقا لبرنامج زمني محدّد بصفة مشتركة بين الدول ودول الاتحاد، في حين كانت البروتوكولات الأخرى تتوجّه لتمويل مشاريع معينة. و لم تحقق مثل هذه البرامج أي فعالية تذكر بالنسبة لقطاع التكوين المهني في الجزائر لتبقى علامة استفهام كبيرة حول مدى جدوى مثل هذه البرامج.

(2) قدّي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة، الفرص والتحدّيات، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية لمصر، الجزائر 2004/09/08، ص:4.

المطلب الأول: التعليم الإلزامي و ما بعد الإلزامي

توصف المنظومة التربوية بأنّها منظومة اهتمت ببعد المدرسة للجميع وأهملت بعد النوعية، وحتى مبدأ المدرسة للجميع تحوّل مع الوقت إلى مبدأ عدم ترك الأطفال في الشارع لاسيما بعد زيادة النمو الديموغرافي الذي شهدته الجزائر في العقدين الأخيرين، ويمكن تلمس ذلك في النقاط الآتية:

أولا: هيمنة التعليم العام على المنظومة التربوية.
ثانيا: زيادة ظاهرة التسرب المدرسي.
ثالثا: زيادة ظاهرة إعادة السنة وانخفاض نسبة التمدرس لدى الذكور.

أولا: هيمنة التعليم العام على المنظومة التربوية

هيمن التعليم العام على المنظومة التربوية والتعليمية وهمّش التعليم التقني، وحتى هدف التعليم العام لم يتجسد ولا يزال هذا الهدف ينتظر الإنجاز، فضلا عن انعدام التنسيق بين التعليم العام والتعليم التقني وغياب الاحتكاك بالمحيط الاقتصادي. فعلى سبيل المثال خضع التعليم التقني إلى تجارب فاشلة كثيرة، إذ تم قرار إلغاء إكماليات التعليم التقني وإكماليات التعليم الفلاحي ابتداء من سنة **1971/1970**، مما أدى إلى إلغاء الطور التقني والمهني نهائيا من الثانويات وشهادة الكفاءة المهنية والشهادة المهنية.

وفي السنة الدراسية **1975/1974** عوضت هذه المؤسسات بإنشاء متاقن بمستويين وسنتين لكل مستوى، المستوى الأول يخص الطور المتوسّط والمستوى الثاني يخص الطور الثانوي وأخفق التنظيم الخاص بالتعليم التقني في نهاية السنة الأولى من تطبيقه.

وتم بعد ذلك تعويض المتاقن ذات المستويين بمتاقن ذات مستوى واحد مدته ثلاث سنوات في الطور الثانوي و كان الهدف من ذلك تكوين تقنيين وأخفقت التجربة بدورها وسرعان ما تم التخلي عنها .

ثانيا: زيادة ظاهرة التسرب المدرسي.

ازدادت ظاهرة التسرّب المدرسي حيث ارتفعت نسب التسرّب المدرسي بشكل كبير خاصة في فترة التسعينيات، ففي دراسة اتضح انه من خلال تحليل عيّنة من التلاميذ وفق معايير حدّدتها منظمة اليونسكو أنه من بين **100** تلميذ يلتحق بمقاعد الدراسة في السنة الأولى أساسي[1]:

– **67** يصلون إلى السنة التاسعة، **46** منهم بعد أن أعادوا السنة لمرّة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراسي، و**21** دون أن يعيدوا السنة ولو لمرّة واحدة .

[1] التسرّب المدرسي، مرجع سابق، ص (3، 4) .

- **39** يتحصلون على شهادة التعليم الأساسي،**31** بعد أن أعادوا السنة مرّة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراسي، و **8** بدون أن يعيدوا السنة ولو لمرة واحدة .

.بمعنى **33** % من التلاميذ يلتحقون بمقاعد الدراسة في السنة الأولى لن يصلوا إلى السنة التاسعة أساسي، و**61** % منهم لن يحصلوا على شهادة الأساسي.

وفيما يخص التعليم الثانوي الذي يستقبل نصف تعداد تلاميذ السنة التاسعة أساسي فنفس الدراسة تبين أن الـــ 100 تلميذ الذين يلتحقون بالسنة الأولى ثانوي:

- **34** يصلون إلى السنة الثالثة ثانوي(**29** بعد أن أعادوا السنة مرّة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراســـي و**5** دون أن يعيدوا السنّة ولو مرّة واحدة).

- **14** يتحصلون على شهادة البكالوريا(**13** بعد أن أعادوا السنة مرّة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدّراســـي و**1** دون أن يعيدوا السنة ولو لمرّة واحدة).

فالمنظومة التربوية لا تضمن تكافؤ الفرص في اكتساب المعارف، وحتى نظام الجذع المشترك لم يضمن ذلك على الـــرغم من أن الإصلاحات الأخيرة التي تحاول تقليل هذه النسب كاللجوء إلى أسلوب الدورات الثانية والتي شهدت انخفاضا مع بدايات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حيث، تراوحت بين **29.18** % و **56.57** % في أهم المنـــاطق. وحـــسب الإحصائيات الأخيرة بلغت حوالي **30** %.

الجدول رقم17: نسب التسرب حسب المناطق

منطقة الشمال الغربي	**29.18**	منطقة الهضاب العليا	**32.80**	الجنوب الغربي	**24.26**
منطقة الشمال وسط	**31.54**	الهضاب العليا(وسط)	**28.54**	الجنوب الشرقي	**35.01**
منطقة الشمال الشرقي	**30.99**	الهضاب العليا(شرق)	**20.78**	الهقار- التاسيلي	**56.57**

المصدر:دليل إحصاءات وزارة التكوين والتعليم المهنيين، ديسمبر 2002.

ثالثا: زيادة ظاهرة إعادة السنة وانخفاض نسبة التمدرس لدى الذكور.

تعاني المنظومة من ظاهرة إعادة السنة التي بدأت تزداد بشكل واضح وبنسب مرتفعة، في حدود **18%** في السنة السادسة أساسي و**31%** في السنة التاسعة أساسي و**43%** في السنة الثالثة ثانوي الأخيرة حسب الإحصائيات الأخيرة.

، فضلا عن تفشي ظاهرة التخلي عن الدراسة بسبب ارتفاع تكاليف التمدرس وتدهور القدرة الشرائية للأسر والصعوبات التي مازالت تعاني منها المناطق النائية والجبلية، وزيادة نسبة الرسوب المرتفعة في مختلف الامتحانات حيث بلغت نسبة النجاح في شهادة التعليم الأساسي في بعض السنوات حدود **39%**، وفي شهادة البكالوريا للتعليم العام **27%** والتعليم التقني **18%**(راجع الملحق رقم **2**). مع تسجيل ارتفاع هذه النسب في السنوات الأخيرة، إذ بلغت نسبة النجاح في شهادة البكالوريا حدود الـــ **50** بالمائة بالنسبة للنظام القديم وتجاوزت الـــ**50** بالمائة بالنسبة لبكالوريا النظام الجديد.

كما ترتفع نسبة البنات في التعليم العام والتكوين حيث تمثل البنات نسبة **58%** من المسجلين في الثانوي و**55%** في التعليم العالي، وتطوّر ملحوظ في التكوين لاسيما الإقامي منه، فالبنات هم الأقلية في المراحل الأولى من التعليم وأغلبيته في نهاية المراحل التعليمية. وإن كان ارتفاع نسبة البنات في التعليم والتكوين يمكن عدّه مؤشرا إيجابيا لكن في الوقت نفسه يوحي بعزوف الذكور عن التمدرس وهو مؤشر مخيف يدعونا للتوقف كثيرا أمامه لتداعياته الكبيرة وعلى كل المستويات.

أيضا شهدت المنظومة التربوية والتعليمية انخفاضا في نسبة الأمية من **85%** سنة **1966** إلى حدود **40%** بالنسبة للنساء ومن **63%** إلى **23.1%** بالنسبة للرجال، لكن تبقى ضرورة بذل مجهودات أكبر خاصة بعد تغيير حتى المفاهيم التقليدية للأمية.

باختصار لم تستطع المنظومة التعليمية والتكوينية تحقيق المبادئ العامة خلال كل هذه الفترة والمتمثلة أساسا في ديمقراطية التعليم، التعريب، الخيار التكنولوجي والعلمي. فبالنسبة لديموقراطية التعليم التي تعني إعطاء كل طفل نفس الحظوظ في المعرفة، استطاعت من خلال بعض المؤشرات والتي سبق أن ذكرنا بعضا منها، أن تضمن لفئة كبيرة التمدرس تخفيفا من حدّة الفوارق الاجتماعية والجغرافية بالمقارنة مع الكثير من الدول لكنها ركّزت كثيرا في هذا الاتجاه على الطابع الكمي.

نتج عن عملية التعريب التي تبنتها المنظومة تناقضات كثيرة جدا، لعّل أهمها أن الجزائر أصبحت أمام جهاز تعليمي يتبنى اللغة العربية كاتجاه وممارسة، وإدارة تشتغل باللغة الفرنسية، وكل جهة الآن تتحرّك حسب مصالحها، جهة تريد أن تأخذ السلطة في الإدارة وأخرى تريد الحفاظ عليها، وأصبح إيقاع التعريب في الجزائر هو عملية صراع بين الطرفين أكثر منه عملية تطوّر وتحديث لمستوى التدريس باللغة العربية ومسايرته للتطوّر العلمي والتقني الذي يشهده العالم[1].

أما الخيار التكنولوجي والعلمي فمازالت الجزائر بعيدة عن الأهداف المسطرّة كما يثبت ذلك قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

المطلب الثاني: التعليم العالي والبحث العلمي

لتأكيد ذلك يمكن تسجيل بعض الملاحظات الآتية على التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بوصفه مرحلة مهمّة تتجسّد عادة فيها الخيارات العلمية والتكنولوجية:

أولا: التعليم العالي
ثانيا: البحث العلمي

(1) Le système éducatif, Bilan et perspectives, Groupe de recherche , présidence de la république , Juin 1993, pp:74/84

أولا: التعليم العالي

على الرغم من النجاحات التي تحققت في قطاع التعليم العالي من خلال التوسع الأفقي بإنشاء العديد من الجامعات والمراكز والمعاهد والمدارس العليا، إلاّ أنّها كلّها لا تعدو أن تكون نجاحات كمية حيث لم يتم التركيز على توصيل المعرفة والمهارات بقدر الاهتمام بشكل رئيس بحجم المخرجات(الجانب النوعي) ويمكن إبراز ذلك من خلال النقاط الآتية:

– مازالت الجزائر وحتى بالنسبة لمسألة الكم تعد من الدول التي حققت معدّلات التحاق منخفضة بالمقارنة مع معدّلات البلدان النامية والمعدّل العالمي أيضا حسب إحصائيات **2001/2000**، إذ بلغ معدّل القيد فيها **15%** مقارنة بـــ **78 %** في كوريا، **73%** في الولايات المتحدة الأمريكية، وحقّق الكيان الصهيوني معدّل **53%**[1] .

وإذا كانت عوائد التعليم العالي تقاس بنوعيته ومدى تماشيه والأنشطة الاقتصادية في المجتمع، فإن العجز في طاقات الاستيعاب والاكتظاظ الذي شهدته مختلف مؤسساتنا الجامعية أثّر على نوعية التعليم العالي من خلال التحصيل البيداغوجي الضعيف والذي انعكس في الانخفاض المتزايد في تدني مستوى تحصيل الطلاب الدراسي، ضعف مستوى الخريجين وزيادة نسب الرسوب والتسرّب[2].

– وجود اتجاه واضح في انخفاض نسبة الطلبة المقيّدين في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية لصالح العلوم الإنسانية وهو يعاكس تطلّع المجتمع الجزائري للحصول على المعرفة التكنولوجية، ويناقض الاتجاه العالمي الذي يسعى كلّه إلى الحصول على التقانة في إطار ما يعرف بثورة المعلوماتية، إذ يبرز الآن التوّجه الذي يرى بأن التعليم العالي والبحث العلمي هو مطلب أساسي للاندماج في الاقتصاد العالمي ليس من خلال حركة السلع ورأس المال والعمل ولكن أيضا من خلال الأفكار.

على الرغم من أن الجزائر كانت تعّد حالة استثنائية فيما يتعلّق بنسبة خرّيجي كليات العلوم الأساسية والتطبيقية إذ حققت رقما قياسيا قدّر بـــ **60 %** من إجمالي الخرجين(على المستوى العربي) سنة **1996**. فحسب دراسة صادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تشكل نسبة خرّيجي كليات العلوم الأساسية والتطبيقية حوالي **30%** و**70%** في اختصاصات العلوم الإنسانية والاجتماعية على مستوى الوطن العربي. فالجزائر كانت تحقق نسبا كبيرة جدا ليس على المستوى العربي فقط بل حتى مقارنة بدول العالم الأخرى[3].

وفي الحقيقة تجد هذه الظاهرة تفسيرا لها في ما يعرف بتناقص فجوة الموارد وفجوة المعرفة، فالتعليم العالي مثله مثل باقي مراحل التعليم والتكوين همّش في المراحل الأولى للتنمية على الرغم من المبدأ الذي يقول أن تكافؤ الفرص في تحصيل المعارف المتطوّرة يكون سهلا في بداية مرحلة التنمية من أن يحدث في مرحلة اقتصاد السوق.

---

(1) ميجا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظّل العولمة وثقافة السوق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص:210.

(2) يوسف حديد ، العوامل البيداغوجية المؤدّية للرسوب في مرحلة التعليم الجامعي، دراسة ميدانية، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس التربوي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، جامعة قسنطينة، 2004/2003، الفصل الأول.

(3) محيا زيتون، مرجع سابق، ص:23.

– على الرغم من أن مؤسسات التعليم العالي هي مؤسسات ذات طابع علمي ثقافي ومهني تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ، مما يعطيها استقلالية في ممارسة جميع مهامها الأكاديمية بوصفها منبرا للفكر الحرّ والناقد. إلاّ أن الجامعة الجزائرية شأنها في ذلك شأن الجامعات العربية مازالت السلطة التنفيذية تحتفظ بحق تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وإقرار فتح أو إلغاء الكليات والبرامج الدراسية وإقرار الموازنة العامة للجامعة كونها مؤسسة مموّلة من الدولة، فضلا عن الرقابة الداخلية التي تأتي من جانب بعض الأطراف، وهذا كلّه يؤثر على جوانب الإدارة والكفاءة والجودة[1].

أما المساءلة فمازالت محصورة في بعض الزوايا المالية، إذ لا تخضع الإدارة إلى محاسبة حقيقية على أدائها، لتبقى دار لقمان على حالها. وكان من المفروض أن تكون هناك أساليب لتقويم الأداء وعلى كل المستويات، الطالب، الأستاذ، البرامج، المستوى العلمي للمتخرج، علاقة الجامعة بالمحيط وغيرها. هذه الأساليب التي نجدها غائبة وإن وجدت لا تكون سوى عبارة عن بعض التقارير أو المقالات أو الملاحظات التي لا تجد طريقها للتطبيق. وهذا ما يعّد دلالة قوية على أن ضمان جودة التعليم العالي مازال لا يعد جزءا من ثقافة المجتمع الأكاديمي ولا حتى من اهتمامات الدولة الأساسية.

– ضعف مستوى التأطير كمًا ونوعا لاسيما فيما بعد التدرّج بوجود عدد قليل من الأساتذة يشرف على أنواع كثيرة من الدراسات ومشاريع البحث(عدم احترام التخصص) وتفاقم هذه الظاهرة أكثر خاصة في العلوم الإنسانية (بمعدّل أستاذ لأكثر من **120** طالب).

ثانيا: البحث العلمي

تحددت مهام مخابر ومراكز البحث التي أنشئت أساسا في:

– تحقيق أهداف البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في ميدان علمي معين.

– تنفيذ دراسات وأعمال البحث ذات العلاقة مع موضوع البحث.

– المساهمة في التحصيل والتحكّم في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة.

– المساهمة في تحسين وتطوير تقنيات وطرائق الإنتاج.

ولا تزال هذه المهام تراوح مكانها لأسباب عديدة منها ما هو مرتبط بالإجراءات البيروقراطية والقيود الروتينية التي تحدّ من فعاليتها. فضلا على أن البحث العلمي في الجزائر كغيره من الدول العربية مرتبط بالأشخاص وليس

بالسياسات الإستراتيجية، وكما علّق أحدهم عن الصورة "كل شيء قابل للتغيير فور تغيّر الأشخاص، وهو ما تثبته ملفات البحث العلمي في كل المعاهد والجامعات من توقّف البحث في مجال معيّن عند تغيير الأشخاص، لمجرّد أن هذا المجال من البحث لا يروق لهم أو لمجرّد أنّه كان محط اهتمام سلفهم من الأشخاص"[2].

ومنها ما هو مرتبط بقلّه الباحثين وعدم تكتلّهم، إذ غالبا ما يعملون بشكل انفرادي مما يؤدي إلى تكرار الجهود وضياعها، أو ترتبط بظروف الباحث، فالبحث العلمي في ظّل الظروف الاقتصادية والاجتماعية لم يعد هدفا في حدّ ذاته فالأولوية ما زالت للبحث عن لقمة العيش. زد على ذلك حالة الاستقطاب التي تتعرّض لها العقول باتجاه الغرب المتقـــدّم

---

[1] المرجع السابق، ص:231.

[2] صلاح عباسي، العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص: 113.

وطبيعة البحث العلمي التي تستدعي وجود قدرات وطنية مدعمّة بسياسات علمية وتقنية وتحفيزية بإمكانها ربط الباحث بمحيطه الاقتصادي والاجتماعي، وجعله عنصرا فعالا أكثر من خلال شراكة حقيقية بين مؤسسات القطاع العام والخاص والجامعي وهو ما ليس متوفرا. ناهيك عن عدم توفر سمات المبتكر عند الكثير من الباحثين إذ عادة ما يغلب على نفـــسية الباحث وسلوكياته الكثير من الخوف وعدم الطموح وقلة المعرفة والخبرة والنمطية وعدم الثقة بالنفس.

– المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد أصبحت لا تتقرر بموجب الكفاءة والجهد المبذول أو الشهادة بل أصبحت تتقرّر استنادا إلى عائدها الاقتصادي، فعلى سبيل المثال لا الحصر يحتل الأستاذ الجامعي الترتيب **4** في قائمة المهن من حيث المكانة الاجتماعية، بينما يحتل الترتيب **25** من حيث المكانة الاقتصادية وبمقارنة ذلك مع مهنة أخرى أقل مكانة في قائمة المهن نجد وجود حالة من الفوضى والاضطراب في الترتيب الاجتماعي، بدليل أن المطرب وهو أقل مكانة في قائمة المهن، يحتل الترتيب **7** في المكانة الاقتصادية، بينما يحتل الترتيب **74** في المكانة الاجتماعية. مما خلق انطباعا لدى الأفراد يتمثل في مساواة الإنسان المبدع بنظيره العادي، سواء في المكانة الاجتماعية أو في الأجر الذي يتقاضاه كل منهما. وبالتالي تفريغ المجتمع مع الوقت من ذوي المهارات العلمية[1].

ممّا سبق يمكن القول أن جودة التعليم لا تحظى سوى بأولوية متأخرة في الجامعة الجزائرية ومؤسسات التعليم العالي الأخرى ويصدق فيها إلى حد ما القول الذي يرى بأنّها تحوّلت إلى مراكز إيواء للطلبة تشغلهم بعيدا عن المشاكل الاجتماعية.

باختصار تعاني منظومتنا التعليمية والتكوينية من أزمة حقيقية ترجع أهّم أسبابها كما لخصها أحد الباحثين إلى[2]: "

– غياب فلسفة اجتماعية تبنى عليها فلسفة تربوية واقعية ومتماسكة، بسبب التشتت الثقافي الذي تعيشه الجزائر.

– الأسلوب المتبع في ملء الفراغ التربوي بالاستعارة من الغرب، إذ تأخذ الفكرة ونقيضها دون أن يكون لخصوصيتنا

دور كبير بحيث لا نقف منها موقفا نقديا، فنحن نستورد نظما تربوية متنوعة من سياقها الاجتماعي، وإن جاز هذا في الماضي فهو يتناقض جوهرا مع توجّه التربية الحديثة نحو زيادة تفاعلها مع بنيتها الاجتماعية.

– ندرة جهود التنظيم التربوي، إذ غيّب الاهتمام بالمحتوى واستهوتنا الإحصاءات وجداول الأرقام والمؤشرات وعلاقة الارتباط وغاب عنّا اختلاف طبيعة التربية عن العلوم الطبيعية، فلا يكفي في تناول قضايا التربية الوقوف عند حدود التحليل الكمّي، لا سيما في بلدان مثل بلداننا العربية التي تمتلئ بأمور عدّة يتعذّر قياسها أو إخضاعها للتحليل الدقيق على الأقل في ظّل الظروف الراهنة.

– التمسك بأساليب الحفظ والتلقين ورفض مبدأ التحليل والنقد والتمحيص والنقاش المبني على العقل والاحتكام إلى الحقائق.

---

[1] محمود شمال حسن، – قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات، مجلّة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص (74،73).

[2] قويدر بوحنية ، التعليم الجامعي في ظلّ ثورة المعلومات، رؤية نقدية إستشراقية ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد8، بسكرة ، الجزائر، 2005، ص (168، 169).

– الخلط بين الغايات والمقاصد والإجراءات والوقوف عند حدود العموميات والمبادئ العامة التي لا خلاف عليها."

أخيرا يمكن القول أن المنظومة التربوية والتكوينية ما زالت بعيدة عن تحقيق كل أهدافها خاصة بالنسبة لهدف ضمان النوعية على الرغم من تطور نسب التمدرّس سواء من حيث عدد التلاميذ أو من حيث التأطير والقدرات كما بينا سابقا وفي مختلف مستويات التعليم والتكوين ولو بنسب متفاوتة.

حيث يكاد يتفق الجميع على أن المنظومة التعليمية والتكوينية في الجزائر أبرزت طابعا متناقضا حيث تعد انتقائية من حيث الكم وأهملت كثيرا مسألة النوعية والجودة. ويتطلب إصلاح هذه المنظومة جهودا كبيرة وعلى كل المستويات: الأهداف، الغايات، البرامج، التقويم، البيداغوجيا، التمويل ومستوى التكوين وغيرها[1] حتى تستطيع تحقيق أهدافها الثلاث المبينة أعلاه: هدف زيادة معدلات الالتحاق، هدف تحقيق الكفاءة المالية وهدف النوعية.

[1] لمزيد من التفاصيل راجع: عمار الساسي– تصورات وآراء علمية لتطوير تعليم الجامعة الجزائرية، ملتقى دولي حول إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية مالك حدّاد، 28– 29– 30 أفريل، 2006، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

ـــ إسماعيل بوخاوة ، فوزي عبد الرزاق، آفاق التعليم العالي في ظّل الألفية الثالثة حالة الجامعة الجزائرية، ملتقى دولي حول إشكالية التكوين والتعليم في افريقيا والعالم العربي، المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الخامس

تم التطرق في هذا الفصل إلى مدى تحقيق المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية لأهدافها وقد تبين:

– بالنسبة لهدف زيادة معدلات الالتحاق فقد حققت المنظومة معدلات التحاق كبيرة وسجل التكوين المهني أقل نسب التحاق.

– بالنسبة لهدف تحقيق الكفاءة المالية فإن ما تنفقه الدولة الجزائرية على التعليم والتكوين لا يتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع بالمقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبقى أيضا قطاع التكوين المهني يسجل أقل النسب بالمقارنة مع أشكال التعليم الأخرى.

– بالنسبة لهدف ضمان النوعية والذي تم التركيز فيه على التعليم، لم تحقق المنظومة الكثير في هذا الاتجاه لأسباب عديدة تم ذكر العديد منها لاسيما تلك المرتبطة بالتحصيل العلمي والتكنولوجي.

الفصل السادس:

دراسة العرض من التكوين المهني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

عانى التكوين المهني في معظم مراحل تحقيق أهداف المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية من إهمال كبير بالمقارنة مع مستويات التعليم الأخرى، سواء من حيث معدلات الالتحاق أو من خلال حجم الإنفاق.

ولقد اعتمدت منظومة التكوين المهني في الجزائر على منطق العرض وإن كانت كل الدلائل اليوم تدفع باتجاه تغير هذا المنطق والاعتماد أكثر على حاجة السوق أو حاجة عالم الشغل من التكوين المهني. لكن تبقى الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا المجال كبيرة حسبما يظهره تطور عدد المسجلين في التكوين المهني وبمختلف أنماطه في السنوات الأخيرة.

وسنحاول في هذا الفصل دراسة العرض من التكوين المهني(بالتركيز على نمط التكوين المهني الاقامي والتمهين) من خلال محاولة الحصول على خريطة لهذا العرض(خارطة مؤسسات التكوين المهني، خارطة مخرجات التكوين المهني، فروع التكوين المهني) باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وتحديدا تقنية الـــ : **Mapinfo**

إذ تقدم هذه التقنية نوعين من المعالجة: معالجة إحصائية ومعالجة جغرافية انطلاقا من بنك للمعلومات أعد سابقا للحصول على الخريطة الرقمية المعنية.

ولذلك سوف نتعرض بالدراسة في هذا الفصل للمباحث الآتية:

المبحث الأول: خارطة مؤسسات التكوين المهني.
المبحث الثاني: خارطة مخرجات التكوين المهني الإقامي.
المبحث الثالث: خارطة مخرجات التمهين.

المبحث الأول: خارطة مؤسسات التكوين المهني

سنحاول في هذا المبحث تقديم مستويات مختلفة من التوزيع لمؤسسات التكوين المهني في النقاط الآتية:

المطلب الأول: توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب المناطق والولايات.
المطلب الثاني: توزيع الطاقة البيداغوجية والطلب على التكوين المهني حسب الولايات.

المطلب الأول: توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب المناطق والولايات

وسيتم تقديم توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب المناطق والولايات:

أولا: توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب الولايات.
ثانيا: توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب المناطق.

أولا: توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب الولايات

تمت دراسة خارطة العرض من التكوين المهني حسب المخطط أدناه:

الشكل رقم12: مراحل معالجة المعلومات(باستخدام نظم المعلومات الجغرافية)

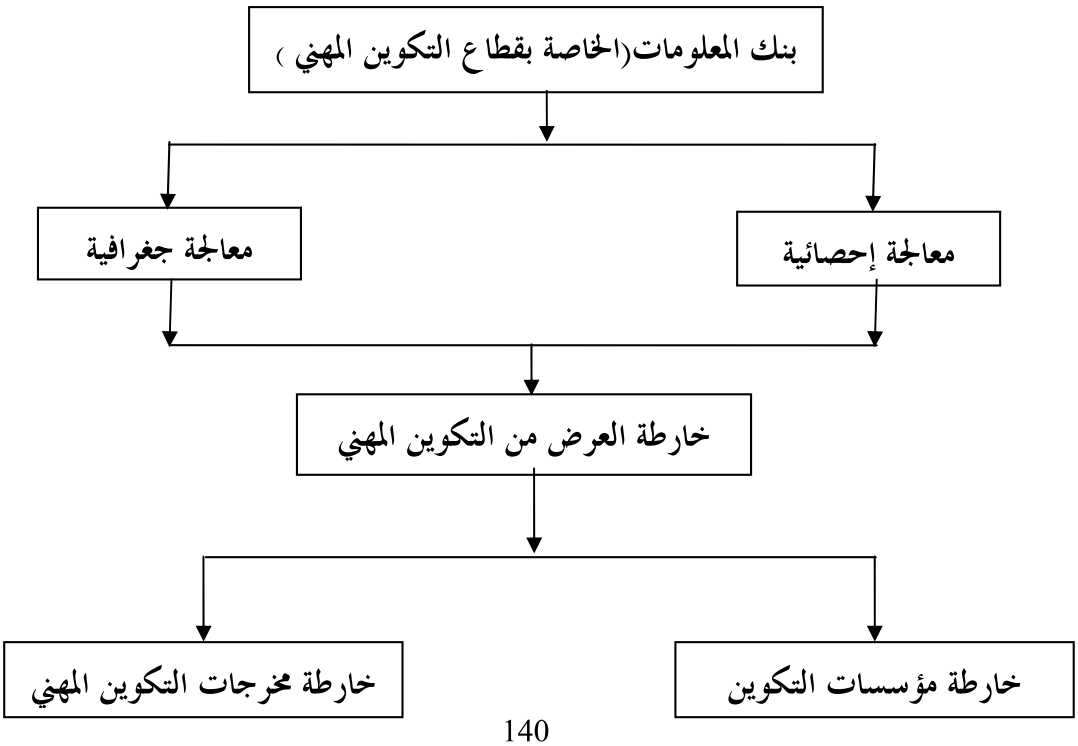

وتم ذلك عن طريق برنامج الخرائط الشهير **Mapinfo** من خلال مكوناته الأساسية الخريطة، جدول المعطيات والتحاليل الموضوعاتية أو الإحصائية. كما يبينها الشكل:

الشكل رقم13 :المكونات الأساسية لبرنامج الخرائط الشهير **Mapinfo**

المصدر: الشكل من انجاز الباحث

حيث:

ـــ يتم رسم الخريطة(المجسدة لمجوعة من الطبقات)، كما يبينها الشكل أدناه للقيام بالتحليل الموضوعاتي الذي يسمح بانجاز تحاليل بمتغير واحد باستعمال طرق عديدة كفئات القيم. أو بانجاز تحاليل بمتغيرات متعددة باستعمال الرسوم البيانية على شكل دوائر أو أعمدة، فضلا عن كل التحاليل الإحصائية.

الشكل رقم14 :رسم الخريطة باستخدام مراقب الطبقات

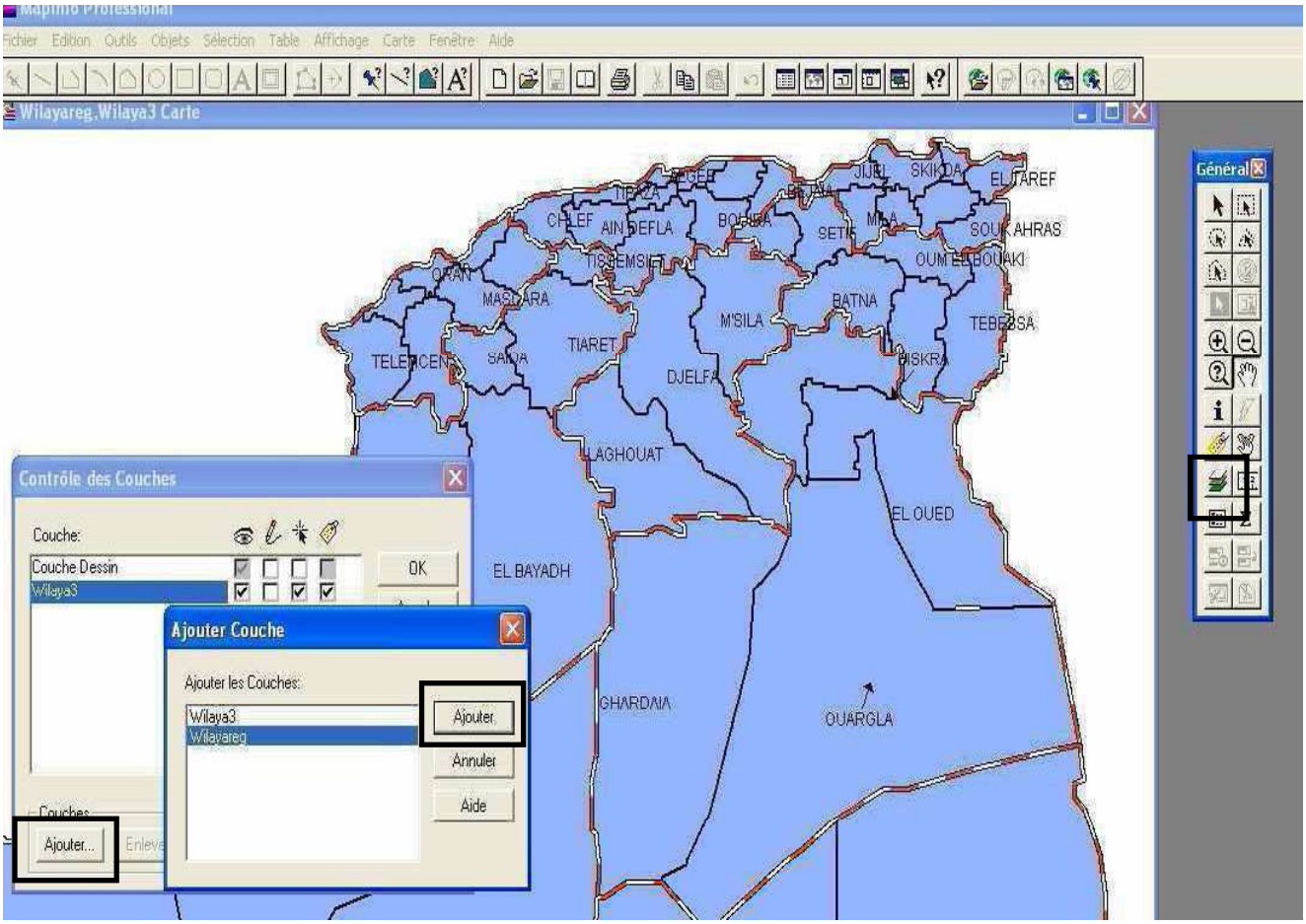

المصدر: الشكل من انجاز الباحث.

انطلاقا من المعلومات الآتية : [1]

تتربع الجزائر على مساحة **2381741** مليون كلم^2 تقريبا ويبلغ عدد سكانها **33.8** نسمة حسب إحصائيات **1** جانفي(راجع الملحق رقم**4**) **2007** وتنقسم إلى:

– **المنطقة الشمالية**: بمساحة إجمالية تقدر بـــ (**4.3** % من المساحة الكلية) و**64.09** % من إجمالي السكان وبـــ **25** ولاية.

– **منطقة الهضاب العليا**: بمساحة إجمالية تقدر بـــ (**12.7**% من المساحة الكلية) و**27.05**% من إجمالي السكان وبـــ **14** ولاية.

– **المنطقة الجنوبية**: بمساحة إجمالية تقدر بـــ (**83**% من إجمالي المساحة) و**8.86**% من إجمالي السكان وبـــ **9** ولايات.

ولتسهيل الدراسة تم الاعتماد على التقسيم الجغرافي الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم **L'Agence Nationale de l'Aménagement du Territoire ANAT**

حيث تقسم هذه الوكالة التراب الجزائري إلى تسع مناطق:

[1] Carte de la pauvreté en Algérie, programme de nations unies pour le développement, op.cit, P9.

– منطقة الشمال الغربي: وهران، مستغانم، عين تيموشنت، معسكر، سيدي بلعباس تلمسان، غليزان (7ولايات).

– منطقة الشمال(وسط): الجزائر، بومرداس، تيبازا، بليدة، عين الدفلى، شلف، المدية، البويرة، بجاية، تيزي وزو (10 ولايات) .

– منطقة الشمال الشرقي: عنابة، الطارف، قسنطينة، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس،جيجل، وميلة (8 ولايات).

– منطقة الهضاب العليا(غرب): تيارت، تيسمسيلت، سعيدة، البيض، النعامة(5 ولايات).

– منطقة الهضاب العليا(وسط): الجلفة، المسيلة، لغواط (3 ولايات).

– منطقة الهضاب العليا(شرق): تبسة، أم البواقي، خنشلة، باتنة، سطيف، برج بوعريريج (6 ولايات).

– منطقة الجنوب الغربي: أدرار، بشار، تندوف (3 ولايات).

– منطقة الجنوب الشرقي: بسكرة، ورقلة، الوادي وغرداية (4 ولايات).

– منطقة الهقار التاسيلي: إليزي وتمنراست (2 ولاية).

ـــ ملء جدول المعطيات(الخانة الأولى تتضمن أسماء الولايات والخانة الثانية أسماء المناطق وباقي الخانات تتضمن الأرقام الإحصائية المستهدفة)

الشكل رقم 15: كيفية قراءة الخريطة الرقمية

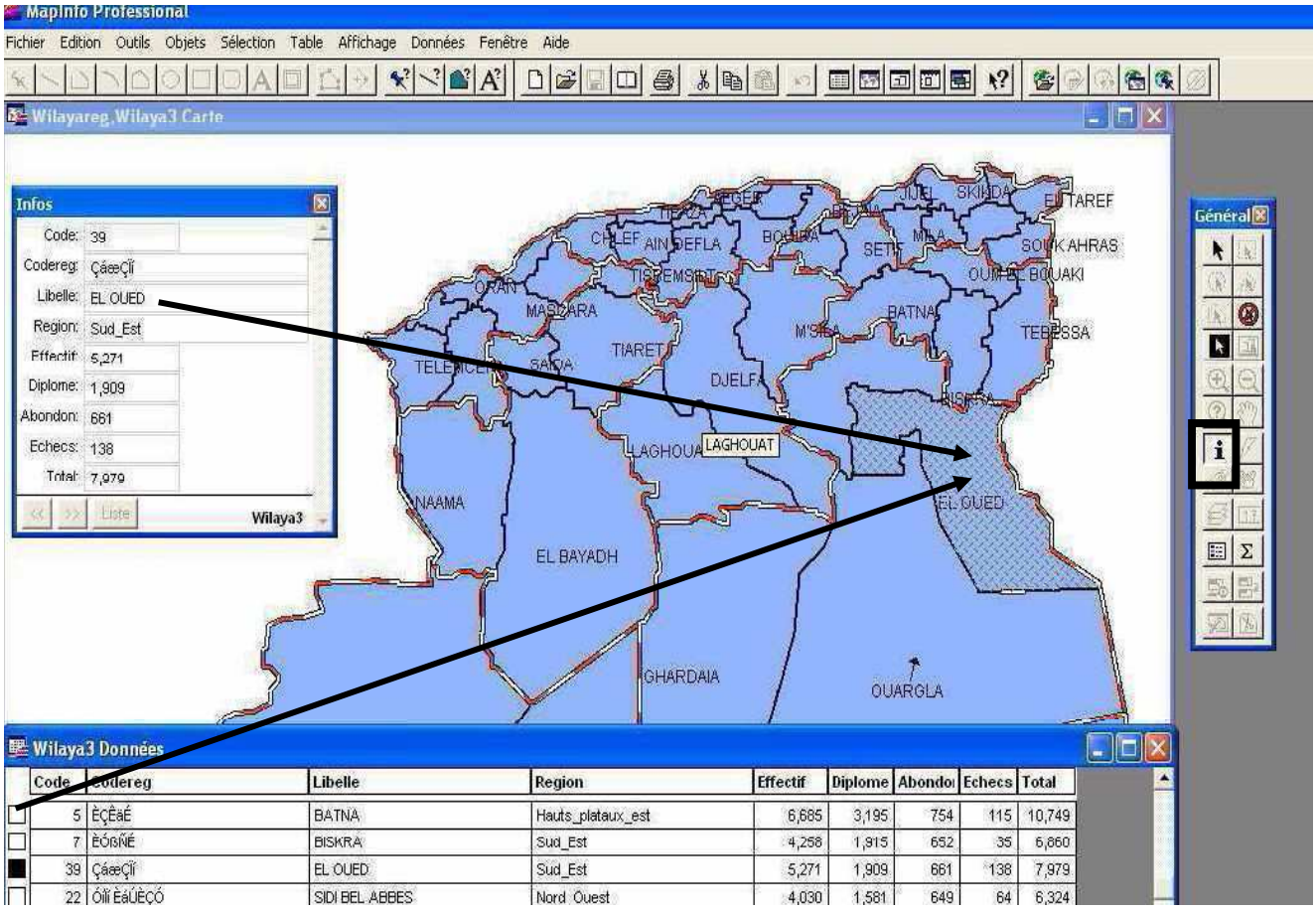

المصدر: الشكل من انجاز الباحث.

وسيتم تقديم خارطة توزيع مؤسسات التكوين المهني ومخرجاته من خلال هذا التقسيم وبناء على آخر إحصائيات وزارة التكوين والتعليم المهنيين التي قدمتها في ماي **2006** والتي يتم تجديدها خلال سنتين كأحسن تقدير.

بالنسبة للمؤسسات شهد قطاع التكوين المهني تطورا ملحوظا سواء من خلال عدد مؤسسات التكوين المهني أو من خلال عدد المسجلين حسبما تظهره الإحصاءات الأخيرة.

الجدول رقم18: تطور عدد المسجلين في التكوين المهني للفترة مابين **1995 – 2005**

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التكوين المهني الإقامي	121448	128338	132372	139783	146844	162025	187413	185980	171043	225723	223758
التمهين	102051	104223	102983	103828	103053	113141	119144	120165	120900	170968	198883
التكوين عن طريق الدروس المسائية	3944	5465	6657	9482	9539	14897	16610	17714	16636	22922	23874
التكوين عن بعد	16054	13321	11862	13118	10189	13501	10334	14938	14853	13771	20938

المصدر: دليل الإحصاءات، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، ماي، 2006، ص1.

وبلغت مؤسسات التكوين المهني **878** مؤسسة نهاية **2005**، موزعة ما بين معاهد التكوين المهني**(CFPA)** ومراكز التكوين المهني**(INS FP)** والمعاهدة الوطنية المتخصصة في التكوين المهني**(IFP)** مسجلة بذلك تطورا ملحوظا باستثناء معاهد التكوين المهني الذي بقي عددها ثابتا حيث لم يتجاوز الـــ **6** معاهد، كما يبينه الجدول.

الجدول رقم19: تطور عدد مؤسسات التكوين المهني**(2005/1995)**

السنوات / المؤسســات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مراكز التكوين المهني و التمهين	352	384	403	421	434	635	661	708	726	734	778
المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني	27	27	28	28	37	84	83	89	163	92	94
معاهد التكوين المهني	06	06	06	06	06	06	06	06	06	06	06

المصدر: دليل الإحصاءات، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، ماي، 2006 .

ويمكن تمثيل ذلك بيانيا بالشكل الآتي:

الشكل رقم16: تطور عدد مؤسسات التكوين المهني(**1995-2005**)

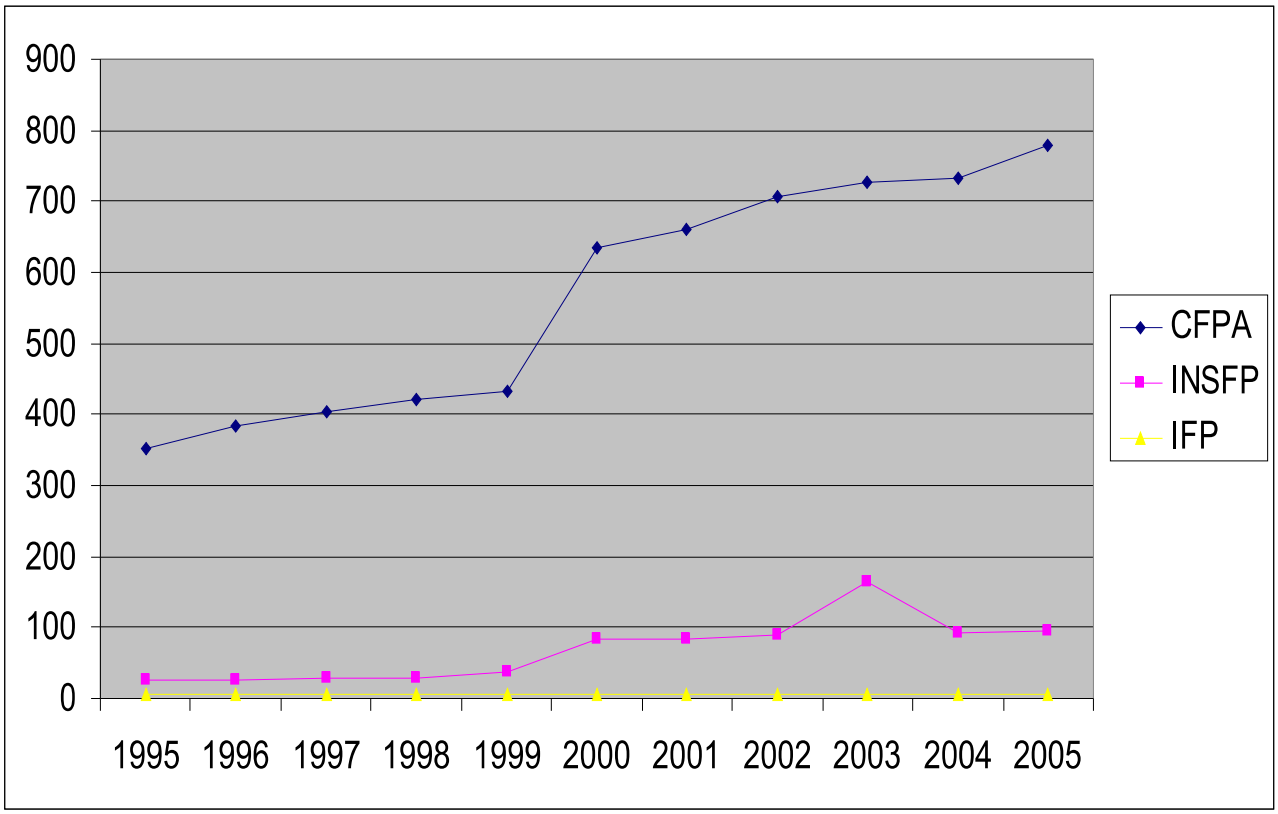

المصدر: دليل الإحصاءات، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، ماي، 2006 .

وتشكل مراكز التكوين المهني والتمهين الحصة الأكبر من مؤسسات التكوين المهني حيث تقدر بنسبة **88.61%** بالمقارنة مع المعاهد الوطنية المتخصصة بنسبة **10.70%**، ومعاهد التكوين المهني بنسبة **00.68%** وبـــ: **223** ملحقا.

وهي موزعة على جميع التراب الوطني حسب الولايات بالشكل الآتي حيث تعد الجزائر العاصمة أكثر الولايات استقطابا لمؤسسات التكوين المهني بنسبة **8.45** بالمائة وتسجل ولاية تندوف أضعف النسب بمؤسسة تكوينية واحدة فقط.

Wilaya	TOTAL	CFPA*	INSFP**	IFP	الولايـــــة	الرقـــم
Adrar	13	12	01	00	أدرار	1
Chelef	19	18	01	00	الشلف	2
Laghouat	13	11	02	00	الأغواط	3
Oum El Boughi	17	15	02	00	أم البواقي	4
Batna	28	26	02	00	باتنة	5
Bejaia	31	29	02	00	بجاية	6
Biskara	14	13	01	00	بسكرة	7
Bechar	07	06	01	00	بشار	8
Blida	19	14	05	00	بليدة	9
Bouira	24	23	01	00	بويرة	10
Tamenrasset	06	05	01	00	تمنراست	11
Tebessa	17	16	01	00	تبسة	12
Tlemcen	22	20	02	00	تلمسان	13
Tiaret	16	15	01	00	تيارت	14
Tizi ouzou	45	42	03	00	تيزي وزو	15
Alger	75	61	13	01	الجزائر	16
Djelfa	16	15	01	00	الجلفة	17
Jijel	17	16	01	00	جيجل	18
Setif	30	26	03	01	سطيف	19
Saida	11	10	01	00	سعيدة	20
Skikda	16	14	02	00	سكيكدة	21
Sidi Bel Abbas	18	16	01	01	سيدي بلعباس	22
Annaba	18	12	05	01	عنابة	23
Guelma	15	13	02	00	قالمة	24
Constantine	21	13	08	00	قسنطينة	25
Medea	22	20	01	01	مديـــة	26
Mostaganem	12	11	01	00	مستغانم	27
M'sila	21	19	02	00	المسيلة	28
Mascara	19	18	01	00	معسكر	29
Ouargala	14	11	02	01	ورقلة	30
Oran	18	15	03	00	وهران	31
Elbayadh	11	10	01	00	البيض	32
Illizi	06	05	01	00	إليزي	33
Bordj Bou Arreridj	17	15	02	00	برج بوعريريج	34
Boumerdes	24	22	02	00	بومرداس	35
El taref	16	14	02	00	الطارف	36
Tindouf	01	01	00	00	تندوف	37
Tissemsilt	12	11	01	00	تيسمسيلت	38
El oued	20	19	01	00	الوادي	39
Khenchela	13	12	01	00	خنشلة	40
Souk Ahras	10	09	01	00	سوق أهراس	41
Tipaza	12	11	01	00	تيبازة	42
Mila	14	13	01	00	ميلة	43
Ain Defla	27	24	03	00	عين الدفلة	44
Naama	12	11	01	00	النعامة	45
Ain Temouchent	12	11	01	00	عين تيموشنت	46
Ghardaia	20	19	01	00	غرداية	47
Relizane	17	16	01	00	غيليزان	48
T o t a l	878	778	94	06	المجموع	

(*) CFPA + ANNEXE CFPA, (**) INSFP + ANNEXE INSFP

ANNUAIRE STATISTIQUE, MFEP, MAI 2006, P2.

توزيع مجموع مؤسسات التكوين المهني حسب الولايات

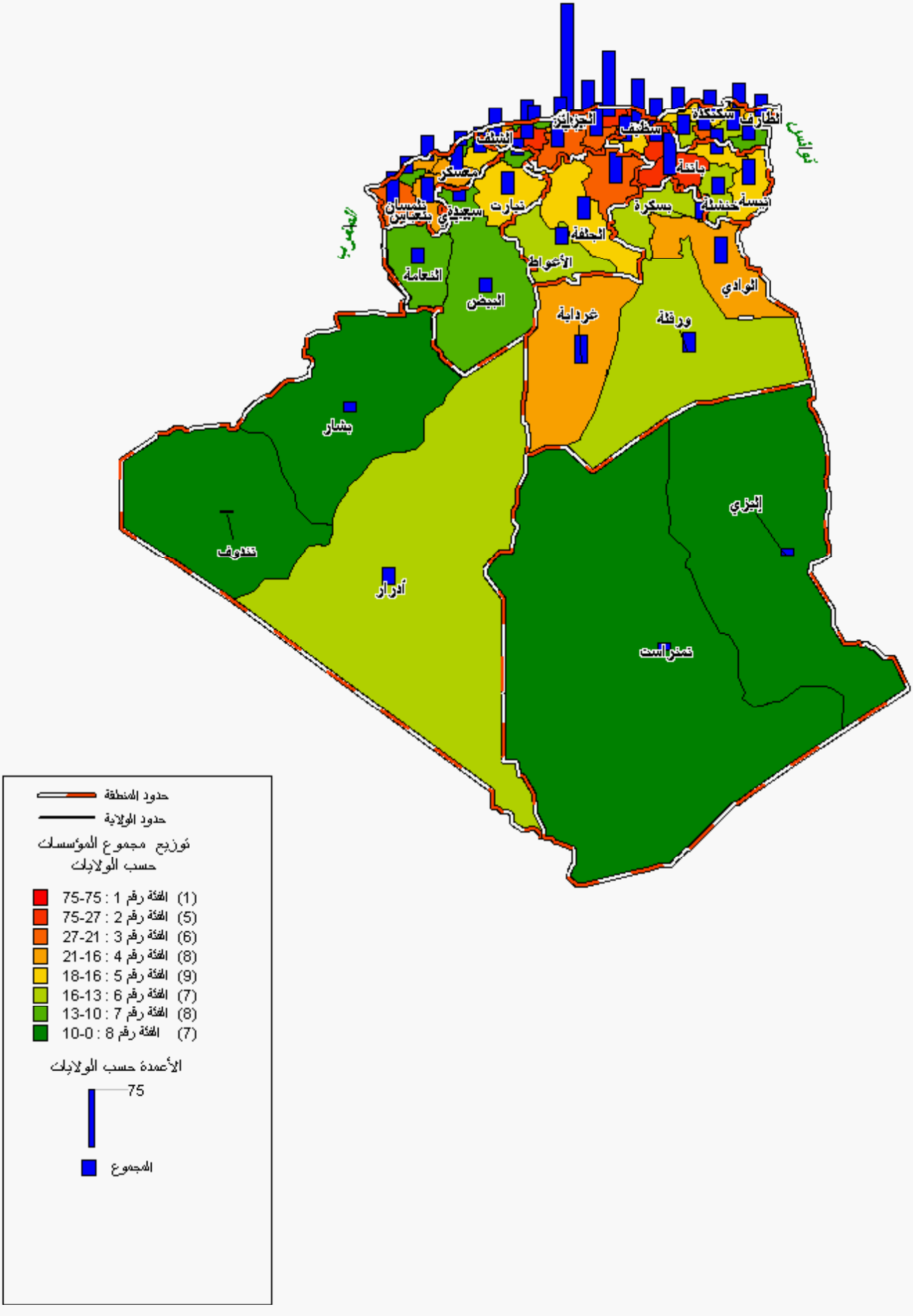

ثانيا: توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب المناطق

تتوزع النسبة الأكبر من مؤسسات التكوين المهني في المناطق الشمالية، ثم منطقة الهضاب العليا، فالمنطقة الجنوبية.

- **المنطقة الشمالية**: وتتوزع فيها:
  - المعاهد المتخصصة في التكوين المهني بنسبة **67.97**%.
  - معاهد التكوين المهني بنسبة **67.97** %.
  - مراكز التكوين المهني بنسبة **61.04** %.
- **منطقة الهضاب العليا**:
  - المعاهد المتخصصة في التكوين المهني بنسبة **22.32** %.
  - معاهد التكوين المهني بنسبة **16.66** %.
  - مراكز التكوين المهني والتمهين بنسبة **27.23** %.
- **منطقة الجنوب**:
  - المعاهد المتخصصة في التكوين المهني نسبة **09.55**%.
  - معاهد التكوين المهني بنسبة **16.66**%.
  - مراكز التكوين المهني والتمهين بنسبة **11.68** %.

ويمكن توضيح ذلك بشكل أكثر تفصيلا بالجدول، حيث تستحوذ المنطقة الشمالية على أكبر نسبة من المؤسسات تليها منطقة الهضاب العليا ثم المنطقة الجنوبية.

الجدول21: توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب المناطق

المناطق الولايات ومؤسسات التكوين	شمال وسط		شمال شرق		شمال غرب		الهضاب العليا وسط		الهضاب العليا شرق		الهضاب العليا غرب		جنوب شرق		جنوب غرب		الهقار-التاسيلي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
عدد الولايات (48)	10	20.83	08	16.67	07	14.58	03	06.25	06	12.50	05	10.42	04	08.33	03	06.25	02	04.17
عدد المعاهد (878)	298	33.94	127	14.46	118	13.43	50	05.69	122	13.89	62	07.06	68	07.74	21	02.39	12.00	01.36
عدد معاهد التكوين المهني (06)	02	33.33	01	16.66	01	16.66	00	00	01	16.66	00	00	01	16.66	00	00	00	00
المعاهد الوطنية المتخصصة للتكوينالمهني (94)	32	34.04	22	23.40	10	10.53	05	05.31	11	11.70	05	05.31	05	05.31	02	02.12	02	02.12
مراكز التكوين المهني (778)	264	33.93	104	13.36	107	13.75	45	05.78	110	14.13	57	07.32	62	07.96	19	02.44	10	01.28

المطلب الثاني: توزيع الطاقة البيداغوجية والطلب على التكوين المهني حسب الولايات.

سيتم في هذا المطلب إظهار توزيع الطاقة البداغوجية لمؤسسات التكوين المهني والطلب على التكوين المهني من خلال:

أولا: توزيع الطاقة البداغوجية حسب الولايات.
ثانيا: توزيع الطلب على التكوين المهني حسب الولايات.

أولا: توزيع الطاقة البداغوجية حسب الولايات

ارتفعت الطاقة البيداغوجية للمؤسسات بـــ **210295** مقعدا بيداغوجيا نهاية **2005** مقارنة بـــ **154285** نهاية **2000** أي بزيادة تقدر بـــ: **26.63%**، مع العلم أن مؤسسات قطاع التكوين المهني لا تقدم سوى **40%** من طاقتها البيداغوجية.

الجدول رقم22: تطور الطاقة البيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني **2000 - 2004**

السـنوات / مؤسســات التكويــن	2000	2001	2002	2003	2004
* مراكز التكوين المهني والتمهين(CFPA). - الملاحق(Annexe CFPA).	457 178	462 199	508 200	523 203	524 210
الطاقة البيداغوجية. الطاقة البيداغوجية(للداخلي).	154285 21720	158940 23207	167980 21140	160775 22540	162860 22860
* المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني(INSFP) - الملاحق. - الطاقة البيداغوجية. - الطاقة البيداغوجية(للداخلي)	54 30 27835 6637	54 29 27085 6947	67 22 31015 8158	71 21 30920 8110	71 21 31380 9330
* معاهد التكوين المهني (IFP). - الطاقة البيداغوجية. - الطاقة البيداغوجية(للداخلي).	06 2070 1107	06 2070 1173	06 2220 1159	06 220 1559	06 2120 1160
الإجمالي: - الملاحق. - الطاقة البيداغوجية. - الطاقة البيداغوجية(للداخلي).	517 208 184190 29461	522 228 188095 31354	581 222 201215 30457	600 224 193915 33209	601 231 196360 33350

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2006.

ولا يزال قطاع التكوين المهني لا يغطي ظاهرة التسرب المدرسي التي تعاني منها المنظومة التربوية إلا بنسبة لا تتجاوز **30 %** على الرغم من تفاقم هذه الظاهرة، حيث سجلت أعلى نسبة لها في منطقة التاسيلي – الهقار بـــ: **56.57 %**. وتظهر خارطة توزيع الطاقة البداغوجية كيف تتوزع هذه الطاقة على كل ولايات الوطن، حيث سجلت الجزائر العاصمة أعلى طاقة بيدغوجية بـــ**22650** مقعدا، وسجلت ولاية تنندوف أقل طاقة بيداغوجية بـــ **300** مقعدا.

Wilaya	TOTAL	IFP	INSFP**	CFPA*	الولايـــــة	الرقـــم
Adrar	**2025**	**00**	**375**	**1650**	أدرار	**1**
Chelef	**5150**	**00**	**700**	**4450**	الشلف	**2**
Laghouat	**2800**	**00**	**600**	**2200**	الأغواط	**3**
Oum El Boughi	**3950**	**00**	**950**	**3000**	أم البواقي	**4**
Batna	**6500**	**00**	**1100**	**5400**	باتنة	**5**
Bejaia	**6950**	**00**	**500**	**6450**	بجاية	**6**
Biskara	**3700**	**00**	**400**	**3300**	بسكرة	**7**
Bechar	**2050**	**00**	**300**	**1750**	بشار	**8**
Blida	**6150**	**00**	**1900**	**4250**	بليدة	**9**
Bouira	**4300**	**00**	**450**	**3850**	بويرة	**10**
Tamenrasset	**1320**	**00**	**250**	**1070**	تمنراست	**11**
Tebessa	**4000**	**00**	**400**	**3600**	تبسة	**12**
Tlemcen	**5400**	**00**	**600**	**4800**	تلمسان	**13**
Tiaret	**5050**	**00**	**800**	**4250**	تيارت	**14**
Tizi ouzou	**8900**	**00**	**1000**	**7900**	تيزي وزو	**15**
Alger	**22650**	**450**	**5600**	**16600**	الجزائر	**16**
Djelfa	**4600**	**00**	**450**	**4150**	الجلفة	**17**
Jijel	**4650**	**00**	**300**	**4350**	جيجل	**18**
Setif	**7650**	**300**	**1100**	**6250**	سطيف	**19**
Saida	**2200**	**00**	**450**	**1750**	سعيدة	**20**
Skikda	**4200**	**00**	**750**	**3450**	سكيكدة	**21**
Sidi Bel Abbas	**5455**	**500**	**450**	**4505**	سيدي بلعباس	**22**
Annaba	**5250**	**300**	**1500**	**3450**	عنابة	**23**
Guelma	**3500**	**00**	**600**	**2900**	قالمة	**24**
Constantine	**6100**	**00**	**1600**	**4500**	قسنطينة	**25**
Medea	**4445**	**320**	**350**	**3775**	مديـــة	**26**
Mostaganem	**3500**	**00**	**300**	**3200**	مستغانم	**27**
M'sila	**4500**	**00**	**800**	**3700**	المسيلة	**28**
Mascara	**3600**	**00**	**400**	**3200**	معسكر	**29**
Ouargala	**3400**	**250**	**650**	**2500**	ورقلة	**30**
Oran	**5800**	**00**	**1150**	**4650**	وهران	**31**
Elbayadh	**2050**	**00**	**400**	**1650**	البيض	**32**
Illizi	**600**	**00**	**100**	**500**	إليزي	**33**
Bordj Bou Arreridj	**3600**	**00**	**600**	**3000**	برج بوعريريج	**34**
Boumerdes	**5200**	**00**	**450**	**4750**	بومرداس	**35**
El taref	**2900**	**00**	**500**	**2400**	الطارف	**36**
Tindouf	**300**	**00**	**00**	**300**	تندوف	**37**
Tissemsilt	**2300**	**00**	**300**	**2000**	تيسمسيلت	**38**
El oued	**3650**	**00**	**300**	**3350**	الوادي	**39**
Khenchela	**2850**	**00**	**300**	**2550**	خنشلة	**40**
Souk Ahras	**2300**	**00**	**350**	**1950**	سوق أهراس	**41**
Tipaza	**2850**	**00**	**300**	**2550**	تيبازة	**42**
Mila	**4050**	**00**	**300**	**3750**	ميلة	**43**
Ain Defla	**5050**	**00**	**900**	**4150**	عين الدفلة	**44**
Naama	**2200**	**00**	**300**	**1900**	النعامة	**45**
Ain Temouchent	**2650**	**00**	**450**	**2200**	عين تيموشنت	**46**
Ghardaia	**3850**	**00**	**600**	**3250**	غرداية	**47**
Relizane	**4150**	**00**	**450**	**3700**	غيليزان	**48**
	210295	**2120**	**33375**	**174800**	المجموع	

ANNUAIRE STATISTIQUE, MFEP, MAI 2006, P3.

(*) CFPA + ANNEXE CFPA, (**) INSFP + ANNEXE INSFP

توزيع الطاقة البيداغوجية للمؤسسات حسب الولايات

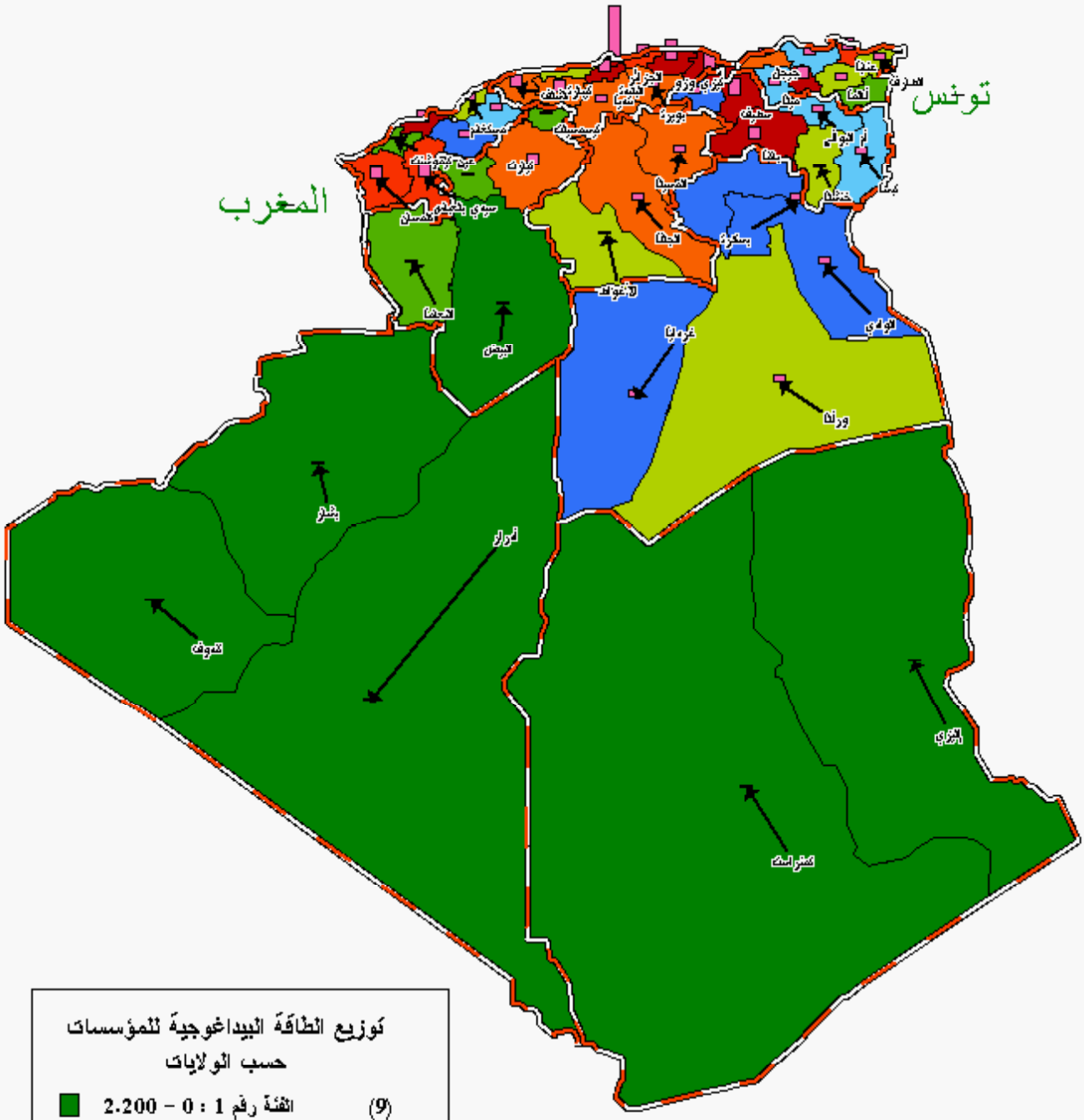

توزيع الطاقة البيداغوجية للمؤسسات
حسب الولايات

الفئة رقم 1 : 0 – 2.200	(9)
الفئة رقم 2 : 2.200 – 2.800	(5)
الفئة رقم 3 : 2.800 – 3.600	(7)
الفئة رقم 4 : 3.600 – 3.900	(5)
الفئة رقم 5 : 3.900 – 4.300	(5)
الفئة رقم 6 : 4.300 – 5.200	(8)
الفئة رقم 7 : 5.200 – 5.500	(4)
الفئة رقم 8 : 5.500 – 22.700	(8)

الأعمدة
23,000
المجموع

حدود المنطقة
حدود الولاية

ثانيا: توزيع الطلب على التكوين المهني حسب الولايات.

بلغت نسبة تغطية مؤسسات التكوين المهني للطلب على التكوين المهني(الاقامي) الفعلي حدود **85.91** % نهاية **2005** بعدما كانت في حدود **53**% نهاية **2001**، حيث سجلت ولاية سكيكدة أعلى نسبة بـــ : **134.96**% وولاية البليدة اقل نسبة بـــ :**63.67** % حسبما يظهره الجدول والخارطة أدناه.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين الطلب الموجود النظري الذي يشمل أولئك الذين توقفوا عن الدراسة. والطلب الفعلي الذي يشمل الطلب المسجل بانتظام في المؤسسات التابعة لقطاع التكوين المهني، والطلب المتعلق بالذين قدموا ترشيحاتهم لمتابعة تكوينهم(الطلب المدروس). ولا تغطي مؤسسات التكوين المهني سوى نسبة **30** بالمائة من الطلب النظري.

الجدول رقم24: تطور الطلب على التكوين المهني والطاقة البيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الطلب الفعلي	295374	259577	175500	144854	184374	183127	196555	184210	202630	225427	181015
الطلب المدروس	154062	143065	110905	98630	136329	146395	159419	152754	168029	163205	155524
الطاقة البيداغوجية	133010	138520	143753	135371	138863	154285	138495	144815	140745	142195	210295

المصدر: دليل الإحصاءات، وزارة التكوين و التعليم المهنيين، ماي، 2006 .

ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كالآتي:

الشكل رقم17: تطور الطلب على التكوين المهني والطاقة البيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني

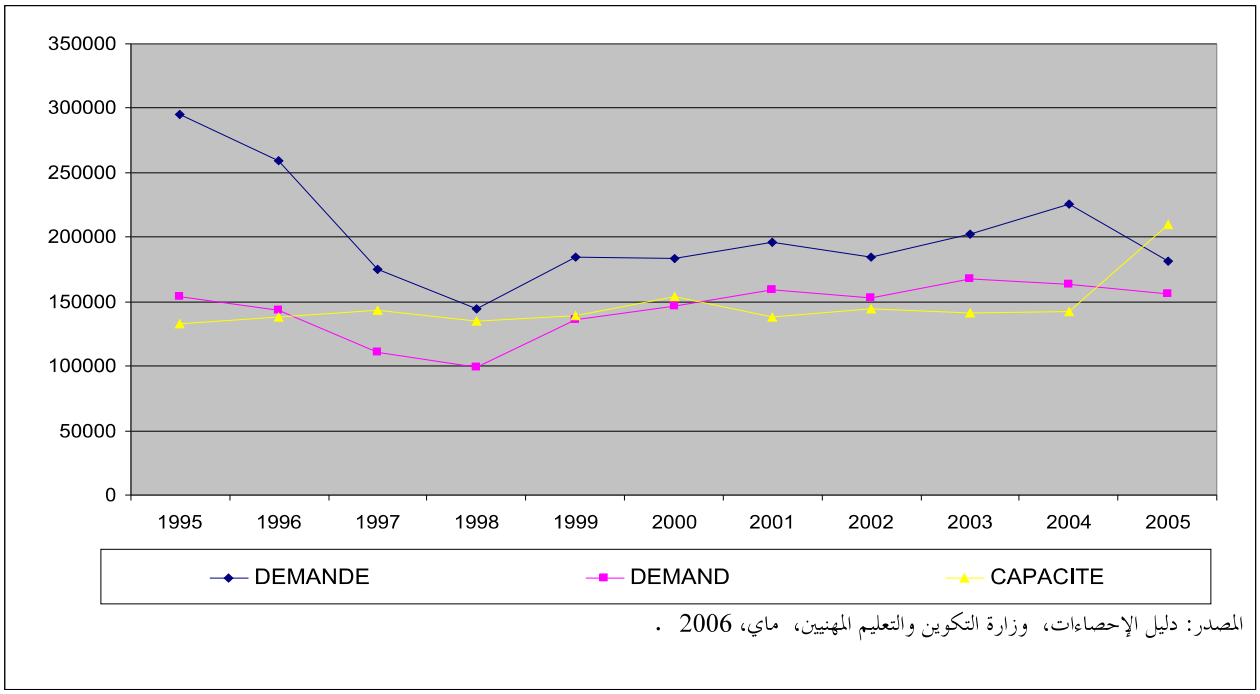

المصدر: دليل الإحصاءات، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، ماي، 2006 .

Wilaya	Taux de satisfaction La demande de FPR	Demande examinée	*طلب التكوين* Demande de formation	الولايـــــة	الرقـــم
Adrar	**100**	**1702**	**1702**	أدرار	**1**
Chelef	**82.72**	**3904**	**4719**	الشلف	**2**
Laghouat	**98.45**	**2932**	**2978**	الأغواط	**3**
Oum El Boughi	**96.75**	**2298**	**2375**	أم البواقي	**4**
Batna	**79.72**	**4616**	**5812**	باتنة	**5**
Bejaia	**48.93**	**3050**	**6233**	بجاية	**6**
Biskara	**91.90**	**3215**	**3498**	بسكرة	**7**
Bechar	**100**	**1864**	**1864**	بشار	**8**
Blida	**63.67**	**3904**	**6131**	بليدة	**9**
Bouira	**97.64**	**3322**	**3402**	بويرة	**10**
Tamenrasset	**100**	**1322**	**1322**	تمنراست	**11**
Tebessa	**97.91**	**3200**	**3268**	تبسة	**12**
Tlemcen	**72.60**	**3817**	**5257**	تلمسان	**13**
Tiaret	**84.58**	**2579**	**3049**	تيارت	**14**
Tizi ouzou	**80.12**	**6498**	**8110**	تيزي وزو	**15**
Alger	**76.97**	**16547**	**21496**	الجزائر	**16**
Djelfa	**121.94**	**3417**	**2802**	الجلفة	**17**
Jijel	**85.07**	**3837**	**4510**	جيجل	**18**
Setif	**104.52**	**7896**	**7554**	سطيف	**19**
Saida	**78.41**	**1529**	**1950**	سعيدة	**20**
Skikda	**134.96**	**4593**	**3403**	سكيكدة	**21**
Sidi Bel Abbas	**77.15**	**2388**	**3095**	سيدي بلعباس	**22**
Annaba	**66.73**	**4264**	**6389**	عنابة	**23**
Guelma	**73.58**	**1788**	**2430**	قالمة	**24**
Constantine	**77.58**	**4396**	**5666**	قسنطينة	**25**
Medea	**78.80**	**3483**	**4420**	مديـــة	**26**
Mostaganem	**79.71**	**2775**	**3481**	مستغانم	**27**
M'sila	**83.37**	**2653**	**3182**	المسيلة	**28**
Mascara	**98.38**	**2797**	**2843**	معسكر	**29**
Ouargala	**100**	**4120**	**4120**	ورقلة	**30**
Oran	**82.32**	**3909**	**4748**	وهران	**31**
Elbayadh	**99.73**	**748**	**750**	البيض	**32**
Illizi	**110.15**	**564**	**512**	إليزي	**33**
Bordj Bou Arreridj	**99.08**	**2714**	**2739**	برج بوعريريج	**34**
Boumerdes	**100**	**4425**	**4425**	بومرداس	**35**
El taref	**99.9**	**2109**	**2111**	الطارف	**36**
Tindouf	**106.33**	**403**	**379**	تندوف	**37**
Tissemsilt	**91.42**	**1472**	**1610**	تيسمسيلت	**38**
El oued	**100**	**3512**	**3512**	الوادي	**39**
Khenchela	**82.50**	**1311**	**1589**	خنشلة	**40**
Souk Ahras	**85.10**	**1806**	**2122**	سوق أهراس	**41**
Tipaza	**83.45**	**2689**	**3222**	تيبازة	**42**
Mila	**81.37**	**3547**	**4359**	ميلة	**43**
Ain Defla	**95.19**	**3426**	**3599**	عين الدفلة	**44**
Naama	**100**	**1347**	**1347**	النعامة	**45**
Ain Temouchent	**100.04**	**2129**	**2128**	عين تيموشنت	**46**
Ghardaia	**96.31**	**1779**	**1847**	غرداية	**47**
Relizane	**99.08**	**2928**	**2955**	غيليزان	**48**
T o t a l	**85.91**	**155524**	**181015**	المجموع	

توزيع الطلب على التكوين المهني حسب الولايات

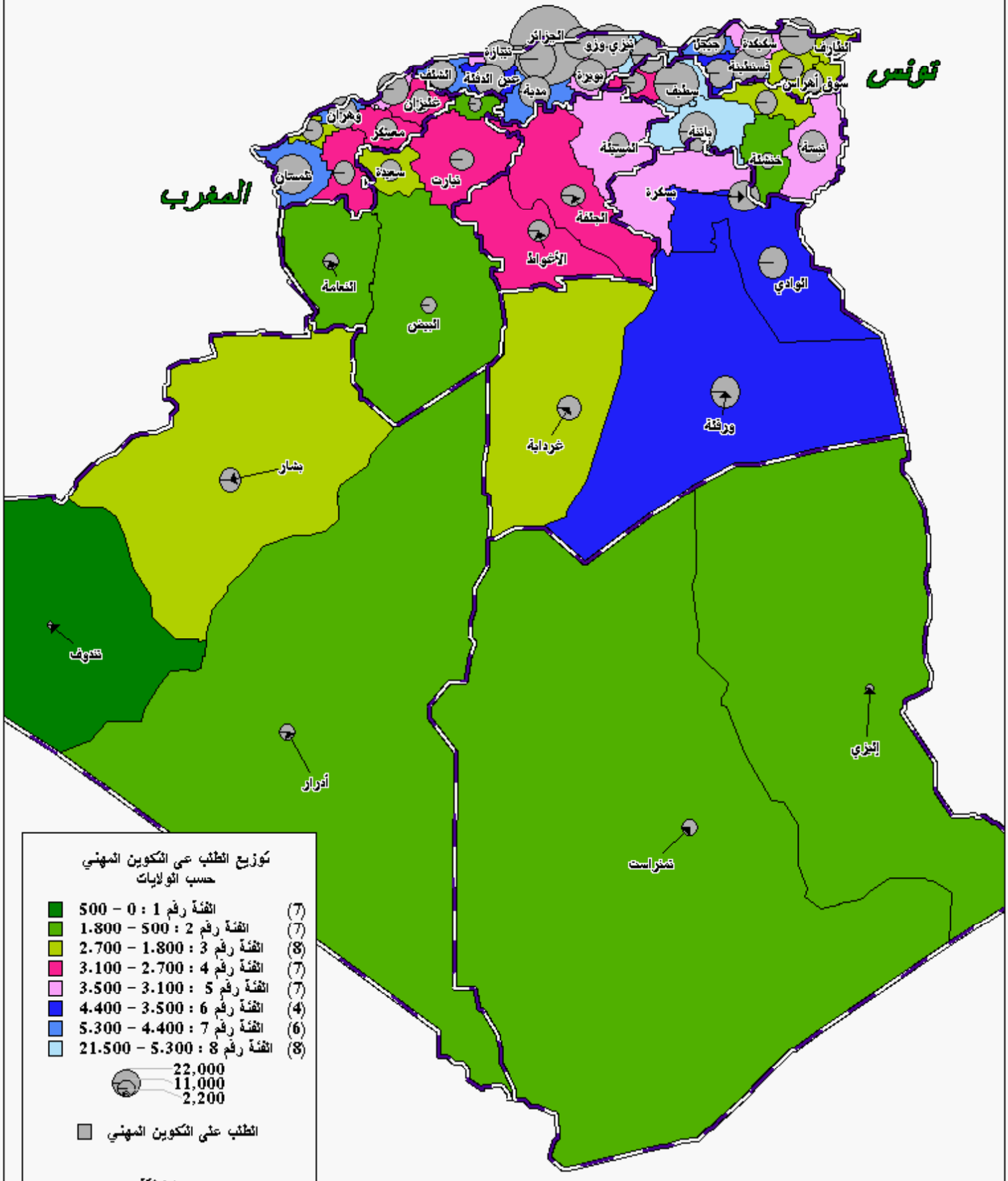

المبحث الثاني :خارطة مخرجات التكوين المهني الإقامي

سيتم تقديم مستويين من التوزيع لمخرجات التكوين المهني الإقامي:

المطلب الأول: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب المناطق و الولايات.
المطلب الثاني: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الفروع.

المطلب الأول: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب المناطق و الولايات.

تتوزع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب المناطق والولايات بالشكل الآتي:

أولا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب المناطق.
ثانيا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الولايات.

أولا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب المناطق.

بلغ عدد المسجلين في التكوين المهني **363965** مسجلا نهاية **2005** يمثل:

- عدد الخرجين **(Les diplômés)** نسبة(**26.66** %) بـــ **97057** خريجا.
- عدد التاركين **(Les abondons)** نسبة(**10.47** %) بـــ **38128** تاركا.
- عدد الراسبين **(Les échecs)** نسبة(**01.37**%) بـــ **5022** راسبًا.

ويتوزع الخريجون حسب المناطق بالشكل الذي يبينه الجدول أدناه، حيث تستحوذ المنطقة الشمالية على النسبة الأعلى من الخرجين: بنسبة(**64.21** %)، تليها منطقة الهضاب العليا(**26.44** %) ، ثم المنطقة الجنوبية بـــ : (**09.31** %).(راجع الملحق رقم **3**)

الجـــدول 26: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب المناطق

المناطق / المخرجات	الإجمالي	الشمـــــال						الهضاب العليا						الجنـــوب					
		شمال وسط		شمال شرق		شمال غرب		الهضاب العليا وسط		الهضاب العليا شرق		الهضاب العليا غرب		جنوب شرق		جنوب غرب		الهقارالتاسيلي	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المسجلون	363965	128709	35.36	61675	16.94	49643	13.63	19988	05.49	42616	11.70	23114	06.35	26277	07.21	8941	02.33	3002	0.82
عدد الخريجين	97057	34019	35.05	15183	15.64	13125	13.52	5474	05.63	13445	13.85	6757	06.96	6500	06.69	1914	01.97	640	00.65
عدد التاركين	38128	11427	29.97	8036	21.07	5782	15.16	1291	03.38	4773	12.51	2793	07.32	2234	05.85	1496	03.92	296	0.77
عدد الراسبين	5022	2192	43.64	737	14.67	618	12.30	148	02.94	446	08.88	326	06.49	301	05.99	232	04.61	22	0.43

ثانيا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الولايات

تستقطب الجزائر العاصمة العدد الأكبر من الخرجيين بـــ: **11467** خريجا(**11.81**%)، أما ولاية تندوف فتستقطب **146** خريجا(**00.15**%) فقط. ويستحوذ المستوى الثاني و الثالث على النسبة الأكبر من الخرجين بـــ: **39378** خريجا(**40.57**%) و **33200** خريجا(**34.20**%) على الترتيب، ثم يأتي بعد ذلك المستوى الرابع بـــ: **13225** خريجا(**13.62**%)، والمستوى الخامس بـــ:**9542** خريجا(**9.83**%) وأخيرا المستوى الأول(**01.76**%) **1712** خريجا.
والجدول والخارطة يظهران ذلك بشكل أكثر تفصيلا.

Wilaya	المستويـــــــــــــــات						الولايـــة	الرقم
	Total المجمـــوع	5	4	3	2	1		
Adrar	866	23	58	282	471	32	أدرار	1
Chelef	2060	258	230	477	1095	00	الشلف	2
Laghouat	1479	146	155	651	527	00	الأغواط	3
Oum El Boughi	1667	221	224	529	621	72	أم البواقي	4
Batna	3195	127	299	1376	1373	20	باتنة	5
Bejaia	2319	137	326	1058	790	08	بجاية	6
Biskara	1915	259	24	849	783	00	بسكرة	7
Bechar	902	55	240	278	157	172	بشار	8
Blida	3333	561	542	1163	1067	00	بليدة	9
Bouira	2197	41	472	638	806	240	بويرة	10
Tamenrasset	408	00	26	168	214	00	تمنراست	11
Tebessa	1883	264	243	605	730	41	تبسة	12
Tlemcen	2250	126	321	462	1325	16	تلمسان	13
Tiaret	3640	175	579	1707	1148	31	تيارت	14
Tizi ouzou	2967	180	752	1067	880	88	تيزي وزو	15
Alger	11467	1543	2259	3735	3893	37	الجزائر	16
Djelfa	1981	677	305	440	559	00	الجلفة	17
Jijel	2199	68	398	716	875	142	جيجل	18
Setif	4162	424	523	1712	1286	217	سطيف	19
Saida	832	172	34	272	284	70	سعيدة	20
Skikda	2079	238	50	603	1162	26	سكيكدة	21
Sidi Bel Abbas	1581	113	168	421	809	70	سيدي بلعباس	22
Annaba	1869	499	233	603	497	37	عنابة	23
Guelma	1245	119	175	489	462	00	قالمة	24
Constantine	2736	369	454	868	1036	09	قسنطينة	25
Medea	3902	109	194	1216	2383	00	مديـــة	26
Mostaganem	1570	000	71	614	885	00	مستغانم	27
M'sila	2014	215	303	507	961	28	المسيلة	28
Mascara	1529	116	93	664	602	54	معسكر	29
Ouargala	1252	22	86	539	605	00	ورقلة	30
Oran	3100	410	425	1109	1037	119	وهران	31
Elbayadh	554	00	57	136	361	00	البيض	32
Illizi	232	00	61	61	110	00	إليزي	33
Bordj Bou Arreridj	1473	209	274	484	506	00	برج بوعريريج	34
Boumerdes	1751	34	202	701	814	00	بومرداس	35
El taref	1501	267	283	473	401	77	الطارف	36
Tindouf	146	00	44	39	63	00	تندوف	37
Tissemsilt	900	59	152	225	464	00	تيسمسيلت	38
El oued	1909	219	283	601	806	00	الوادي	39
Khenchela	1065	86	258	243	478	00	خنشلة	40
Souk Ahras	993	87	142	300	464	00	سوق أهراس	41
Tipaza	1712	162	155	743	648	04	تيبازة	42
Mila	2561	217	325	714	1262	43	ميلة	43
Ain Defla	2311	133	290	1157	731	00	عين الدفلة	44
Naama	831	153	121	199	322	36	النعامة	45
Ain Temouchent	1119	106	107	319	587	00	عين تيموشنت	46
Ghardaia	1424	74	113	458	756	23	غرداية	47
Relizane	1976	69	96	529	1282	00	غيليزان	48
T o t a l	97057	9542	13225	33200	39378	1712	المجموع	

ANNUAIRE STATISTIQUE, MFEP, MAI 2006 , P44.

توزيع الخريجين حسب الولايات

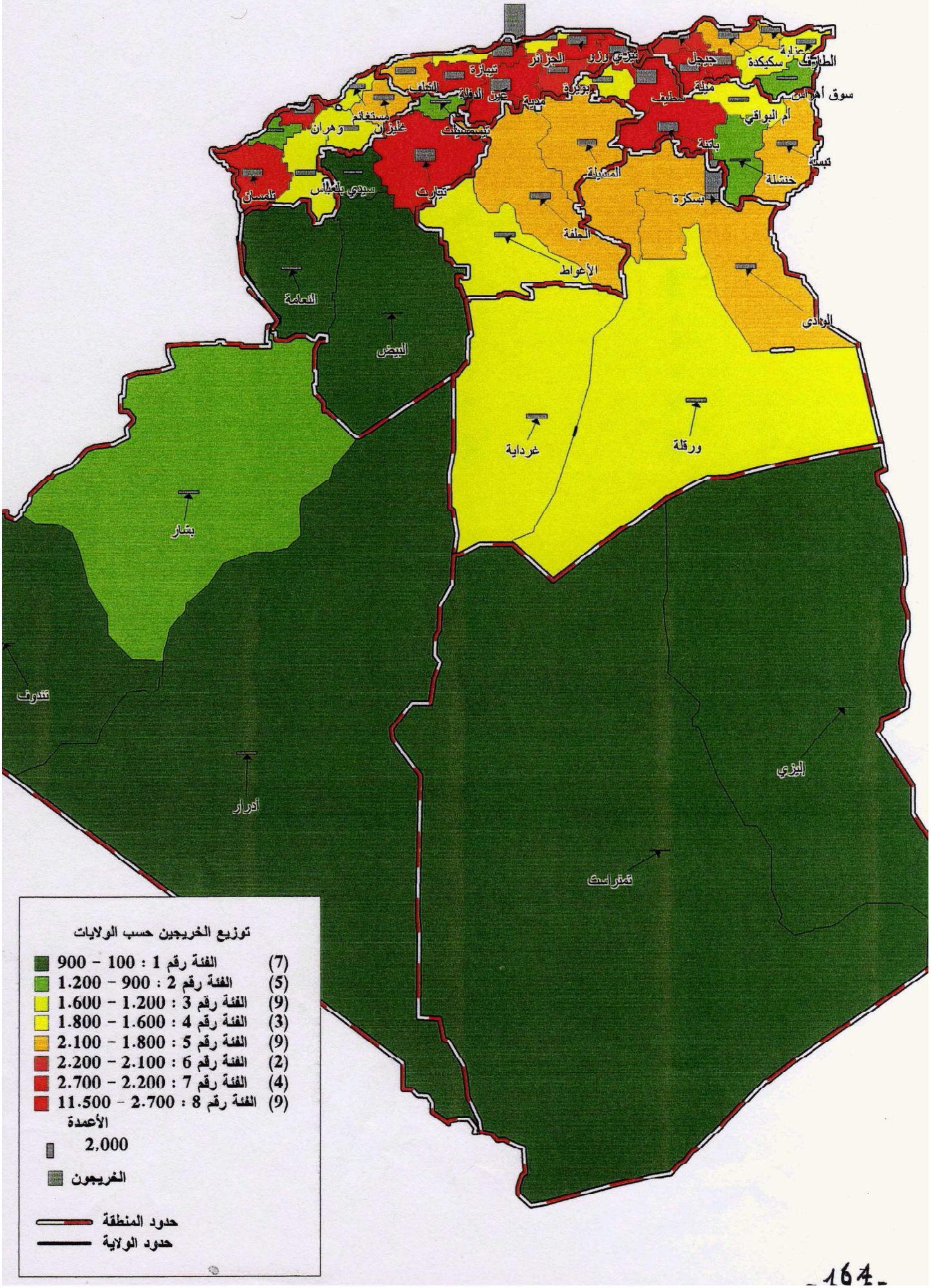

توزيع الخريجين حسب الولايات

الفئة رقم 1 : 100 - 900	(7)
الفئة رقم 2 : 900 - 1.200	(5)
الفئة رقم 3 : 1.200 - 1.600	(9)
الفئة رقم 4 : 1.600 - 1.800	(3)
الفئة رقم 5 : 1.800 - 2.100	(9)
الفئة رقم 6 : 2.100 - 2.200	(2)
الفئة رقم 7 : 2.200 - 2.700	(4)
الفئة رقم 8 : 2.700 - 11.500	(9)

الأعمدة

2,000

الخريجون

حدود المنطقة

حدود الولاية

المطلب الثاني: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الفروع

وتتوزع مخرجات التكوين الإقامي حسب هذه الفروع كالآتي:

أولا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الفروع الرئيسية.
ثانيا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الفروع الضعيفة.
ثالثا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب باقي الفروع.

أولا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الفروع الرئيسية

لتسهيل الدراسة تم توزيع فروع التكوين المهني في ستة فروع أساسية :

- **الزراعة والصيد البحري**: وتشمل الفروع التالية:
  - الزراعة **AGR**.
  - الصيد البحري**PEC**.
- **الصناعات والحرف التقليدية**: وتضم كل من:
  - الخدمات التقليدية **ARS**.
  - الصناعات التقليدية **ART**.
  - الفنون والصناعات المطبعية **AIG**.
  - الخشب و التاثيث **BAM**.
  - الجلود **CPX**.
  - الملابس و التفصيل **HCO**.
  - صناعة الزجاج والمرايا **IVM**.
  - آلات النسخ **MTE**.
- **الصناعة : وتشمل:**
  - الكيمياء و المطاط و المواد البلاستكية **CPC**.
  - التركيب المعدني **CML** .
  - التركيب الميكانيكي والصلب **CMS**.
  - الكهرباء والالكترونيك**ELE**.
  - الصناعة الغذائية **IAA**.

- مكانيك المحركات والآلات **MME.**

- **الخدمات** : وتشمل الفروع التالية:
  - الفندقة والسياحة **HTO.**
  - بنوك وتامين **BAS.**
  - تقنيات إدارة وتسييرTAG**.**
  - تقنيات السمعى والبصرىTAV**.**
- **الإعلام الآليINF والبناء والأشغال والري BTPH .**
- **فروع أخرى OB.**

وتستأثر على المستوى الوطني 7 فروع بمجموع الفروع الموجودة بنسبة **84.45**% من إجمالي الخريجين (**81969** خريجا من أصل **97057**).

وهي موزعة على الترتيب:

- الإعلام الآلي: **19374**خريجا(**23.63**% من المجموع).
- تقنيات الإدارة والتسيير: **16717** خريجا(**20.39**% من المجموع).
- الملابس والتفصيل: **14465** خريجا(**17.64**% من المجموع).
- الإلكترونيك:**11631** خريجا(**14.18**%من المجموع).
- الخدمات التقليدية: **7401** خريجا(**09.02**% من المجموع)
- الصناعة التقليدية: **6899**خريجا(**08.41**% من المجموع).
- البناء والأشغال والري: **5482** خريجا(**06.68**% من المجموع)

وتستحوذ المنطقة الشمالية على النسبة الأعلى من هذه الفروع، تليها الهضاب العليا ثم المنطقة الجنوبية (الملحق رقم**3**).

ثانيا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الفروع الضعيفة

تشكل الفروع الضعيفة نسبة **01.06**% من إجمالي الخريجين(**869** خريجا من أصل **97057**خريجا) تتوزع على الترتيب بالشكل الآتي:

- الصناعات الغذائية: **280** خريجا(**32.22**% من المجموع).
- الفنون والصناعات المطبعية: **173** خريجا(**19.90**% من المجموع).
- الكيمياء والمطاط والمواد البلاستيكية: **118** خريجا(**13.57**% من المجموع).
- آلات النسيج: **110**خريجا(**12.65**% من المجموع).
- تقنيات السمعي البصري: **109**خريجا(**12.54**% من المجموع).
- صناعة الزجاج والمرايا: **44**خريجا(**05.06**% من المجموع).

- الصيد البحري: **29**خريجا(**03.33**% من المجموع).
- فروع أخرى: **06**خريجا(**00.69**% من المجموع).

وتستحوذ هنا أيضا المنطقة الشمالية على النسبة الأعلى من هذه الفروع، تليها الهضاب العليا ثم المنطقة الجنوبية.

ثالثا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب باقي الفروع:

تشكل باقي الفروع نسبة **17.34**% من إجمالي الخريجين(**14219** خريجا من أصل **97057** خريجا)، تتوزع على الترتيب:

- التركيب المعدني: **3475** خريجا(**24.43**% من المجموع).
- مكانيك المحركات والآلات: **2767** خريجا(**19.45**% من المجموع).
- الفندقة والسياحة: **2182** خريجا(**15.34**% من المجموع).
- التركيب الميكانيكي والصلب: **2181** خريجا(**15.33**% من المجموع).
- الخشب والتأثيث: **1581**خريجا(**11.11**% من المجموع).
- الزراعة: **786**خريجا(**05.52**% من المجموع).
- بنوك وتامين: **771** خريجا(**05.42**% من المجموع).
- الكيمياء والمطاط والمواد البلاستيكية: **476** خريجا(**03.34**% من المجموع)

وتستحوذ كذلك المنطقة الشمالية على النسبة الأعلى من هذه الفروع، تليها الهضاب العليا ثم المنطقة الجنوبية(الملحق رقم**3**).

المبحث الثالث: خارطة مخرجات التمهين

سيتم تقديم ثلاث مستويات أيضا من توزيع مخرجات التمهين حسب المناطق، الولايات والفروع.

المطلب الأول: توزيع مخرجات التمهين حسب المناطق والولايات.
المطلب الثاني: توزيع مخرجات التمهين حسب الفروع.

المطلب الأول: توزيع مخرجات التمهين حسب المناطق والولايات.

نقدم في هذا المطلب توزيع مخرجات التمهين كالآتي:

أولا: توزيع مخرجات التمهين حسب المناطق.
ثانيا: توزيع مخرجات التمهين حسب الولايات.

أولا: توزيع مخرجات التمهين حسب المناطق

بلغ عدد المسجلين في التمهين **285590** في نهاية **2005**، يمثل عدد الخرجين بنسبة(**18.62**%) بـــ: **53193** خريجا وعدد التاركين بنسبة**10.74**%، أما عدد الراسبين فبلغ **2824** راسبا بنسبة **00.98**%.

وتستحوذ المنطقة الشمالية أيضا على النسبة الأكبر من الخريجين بنسبة(**60.12**%)، تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة**26.55** %، ثم المنطقة الجنوبية بنسبة**13.27** %.

الجدول رقم 28: توزيع مخرجات التمهين حسب المناطق

المناطق	شمال وسط		شمال شرق		شمال غرب		الهضاب العليا وسط		الهضاب العليا شرق		الهضاب العليا غرب		جنوب شرق		جنوب غرب		الهقار–التاسيلي	
المخرجات	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المسجلون (285590)	90509	31.69	45334	15.87	42414	14.85	17744	06.21	39353	13.77	18018	06.30	19573	06.85	10522	03.68	2123	00.74
الخريجون(53193)	16852	31.68	8116	15.25	7019	13.19	3387	06.36	7728	14.52	3020	05.67	4457	08.37	2234	04.19	380	00.71
التاركون(30690)	9381	30.56	5724	18.65	4660	15.18	1192	03.88	4001	13.03	1716	05.59	2871	09.35	953	03.10	192	00.62
الراسبون (2824)	1123	39.76	361	12.78	371	13.13	193	06.83	463	16.39	182	06.44	70	02.47	36	01.27	25	00.88

ثانيا: توزيع مخرجات التمهين حسب الولايات

تستقطب الجزائر العاصمة كما يبين الجدول والخارطة أدناه النسبة الأكبر من الخرجين بـــ: **7.25** %(**3861** خريجا)، وتبقى ولاية تندوف تستقطب النسبة الأقل بـــ : **00.11** %(**60** خريجا).

ويستحوذ المستوى الثاني والثالث أيضا مثل التكوين المهني الإقامي على النسبة الأكبر من الخرجين بـــ: **56.28** %(**29939** خريجا)، **32.22** %(**17142** خريجا) على الترتيب، بعدها يأتي المستوى الرابع بنسبة **05.33**%(**2840** خريجا)، المستوى الخامس بنسبة **04.06**%(**2162** خريجا) وأخيرا المستوى الأول بنسبة **02.08**%(**1110** خريجا).

Wilaya	المستويـــــــــــــات						الولايـــة	الرقم
	Total المجمـوع	5	4	3	2	1		
Adrar	1201	00	108	590	478	25	أدرار	1
Chelef	1179	148	36	327	666	02	الشلف	2
Laghouat	929	263	02	332	332	00	الأغواط	3
Oum El Boughi	892	188	105	261	326	12	أم البواقي	4
Batna	1626	36	00	670	912	08	باتنة	5
Bejaia	2116	00	07	699	1374	66	بجاية	6
Biskara	1054	11	08	353	654	28	بسكرة	7
Bechar	973	00	05	477	465	26	بشار	8
Blida	1445	125	04	543	765	08	بليدة	9
Bouira	954	00	41	228	652	33	بويرة	10
Tamenrasset	298	00	18	131	144	05	تمنراست	11
Tebessa	1320	32	106	554	594	34	تبسة	12
Tlemcen	1262	00	05	197	1033	27	تلمسان	13
Tiaret	875	162	59	283	367	04	تيارت	14
Tizi ouzou	3091	14	152	859	1988	78	تيزي وزو	15
Alger	3861	430	458	969	1697	307	الجزائر	16
Djelfa	1324	00	382	502	440	00	الجلفة	17
Jijel	692	02	56	204	429	01	جيجل	18
Setif	2167	09	51	659	1415	33	سطيف	19
Saida	815	00	25	544	234	12	سعيدة	20
Skikda	1140	62	23	357	680	18	سكيكدة	21
Sidi Bel Abbas	719	26	08	116	563	06	سيدي بلعباس	22
Annaba	1470	78	156	364	862	10	عنابة	23
Guelma	742	00	11	349	382	00	قالمة	24
Constantine	1845	201	44	503	1068	29	قسنطينة	25
Medea	1080	00	72	391	610	07	مديـــة	26
Mostaganem	684	08	37	261	373	05	مستغانم	27
M'sila	1134	40	81	510	497	06	المسيلة	28
Mascara	926	00	28	203	678	17	معسكر	29
Ouargala	1800	140	79	1179	390	12	ورقلة	30
Oran	2233	03	125	509	1567	29	وهران	31
Elbayadh	427	00	05	26	377	19	البيض	32
Illizi	82	14	03	23	39	03	إليزي	33
Bordj Bou [illegible]	874	61	14	215	572	12	برج بوعريريج	34
Boumerdes	753	42	31	261	408	11	بومرداس	35
El taref	808	00	177	210	416	05	الطارف	36
Tindouf	60	00	00	15	25	20	تندوف	37
Tissemsilt	343	00	00	162	178	03	تيسمسيلت	38
El oued	869	00	17	259	585	08	الوادي	39
Khenchela	849	22	45	194	570	18	خنشلة	40
Souk Ahras	534	00	40	123	333	38	سوق أهراس	41
Tipaza	1013	00	38	308	655	12	تيبازة	42
Mila	885	16	54	221	580	14	ميلة	43
Ain Defla	1360	00	41	392	874	53	عين الدفلة	44
Naama	560	00	14	146	382	18	النعامة	45
Ain Temouchent	512	01	15	62	426	08	عين تيموشنت	46
Ghardaia	734	04	15	255	448	12	غرداية	47
Relizane	683	24	39	176	436	08	غيليزان	48
T o t a l	53193	2162	2840	17142	29939	1110	المجموع	

REPARTITION DES DIPLOMES PAR WILAYA

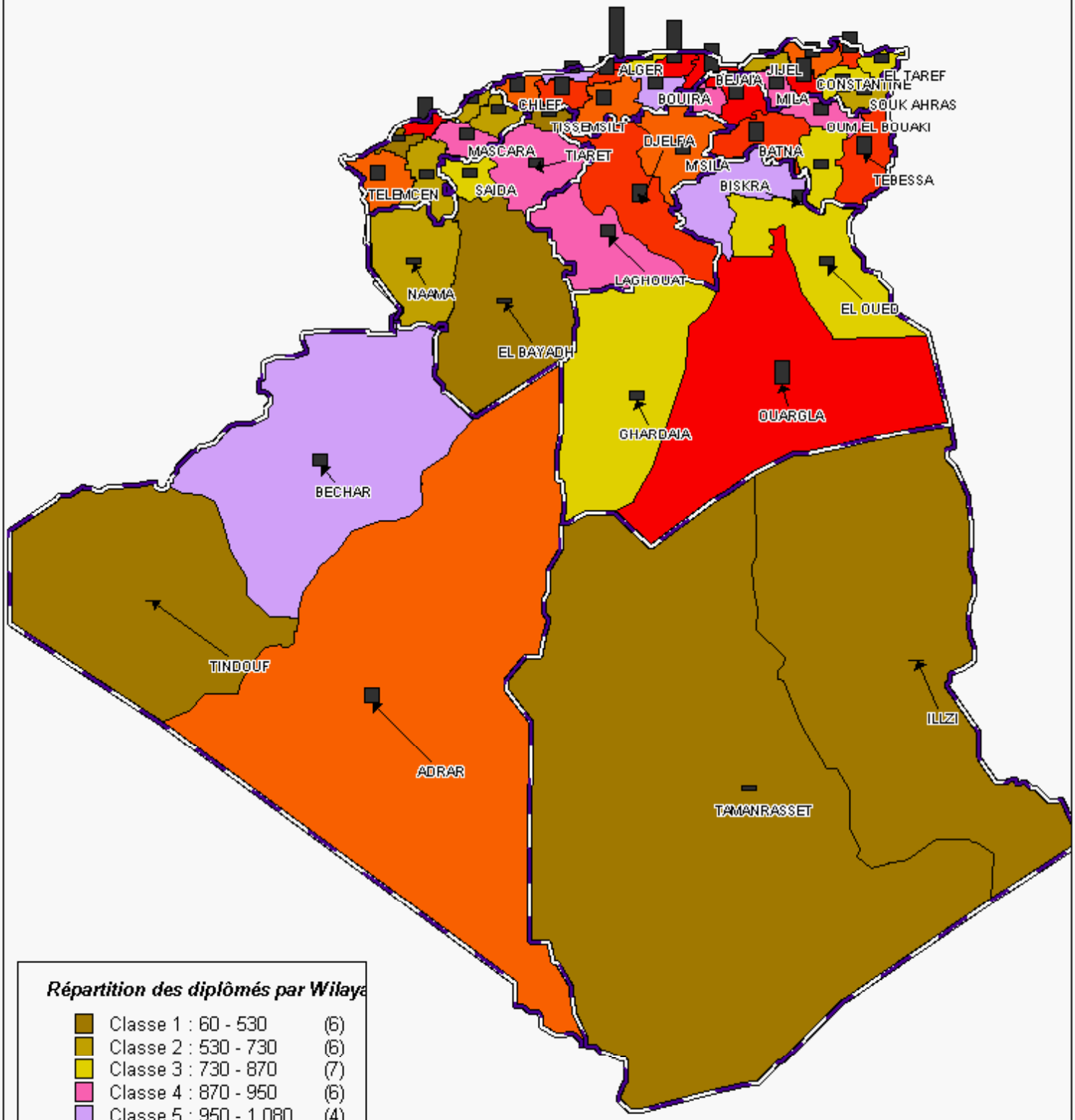

Répartition des diplômés par Wilaya

Classe 1 :	60 - 530	(6)
Classe 2 :	530 - 730	(6)
Classe 3 :	730 - 870	(7)
Classe 4 :	870 - 950	(6)
Classe 5 :	950 - 1,080	(4)
Classe 6 :	1,080 - 1,320	(6)
Classe 7 :	1,320 - 1,800	(6)
Classe 8 :	1,800 - 3,870	(7)

Barres des diplômés

3,900

Total

Limites de région

Limites de Wilaya

المطلب الثاني: توزيع مخرجات التمهين حسب الفروع

وتتوزع المخرجات حسب الفروع بالشكل التالي:

أولا: توزيع مخرجات التمهين حسب الفروع الرئيسية.
ثانيا: توزيع مخرجات التمهين حسب الفروع الضعيفة.
ثالثا: توزيع مخرجات التمهين حسب باقي الفروع.

أولا: توزيع مخرجات التمهين حسب الفروع الرئيسية.

بالنسبة للتمهين تستأثر7 فروع بمجموع الفروع الأساسية الموجودة وبنسبة **70**% من إجمالي الخريجين(**40431** خريجا من أصل **53193** خريجا).

وهي موزعة على الترتيب بالشكل الآتي:

- الإعلام الآلي: **9843** خريجا(**18.50**%).
- تقنيات الإدارة والتسيير: **6867** خريجا(**12.90**%).
- الخدمات التقليدية: **5910** خريجا(**11.11**%).
- الإلكترونيك والكهرباء: **5085** خريجا(**9.55**%).
- مكانيك المحركات والآلات: **4361** خريجا(**08.19**%).
- الفندقة والسياحة: **4201** خريجا(**07.89**%).
- التركيب المعدني: **4164** خريجا(**07.82**%).

على مستوى المناطق تتوزع كالآتي:

- **المنطقة الشمالية(وسط)**

يشكل خريجو هذه المنطقة نسبة **24.22**% من إجمالي الخريجين وتتوزع فيها الفروع:

الفندقة والسياحة(**51.67**%)، التركيب المعدني(**37.68**%)، الخدمات التقليدية(**32.23**%)، الإلكترونيك والكهرباء(**31.40** %)، مكانيك المحركات والآلات(**31.39**%)، تقنيات الإدارة والتسيير(**29.18** %)، الإعلام الآلي(**23.09** %).

- **المنطقة الشمالية(غرب)**

يشكل خريجو هذه المنطقة نسبة **09.87**% من إجمالي الخريجين:

الخدمات التقليدية(**18.42**%)، التركيب المعدني(**14.02**%)، الإلكترونيك والكهرباء(**14.51** %)، تقنيات الإدارة والتسيير(**13.03**%)، مكانيك المحركات والآلات(**12.81**%)، الإعلام الآلي(**10.80**%)، الفندقة والسياحة(**07.76**%).

- **المنطقة الشمالية(شرق)**

تشكل نسبة الخريجين في هذه المنطقة(**11.60**%) من إجمالي الخريجين تتوزع حسب الفروع الرئيسية كالآتي :

تقنيات الإدارة والتسيير(**17.16**%)، التركيب المعدني(**16.93**%)، الإعلام الآلي(**16.78**%)، الخدمات التقليدية(**15.29**%)، الفندقة والسياحة(**14.85**%)، مكانيك المحركات والآلات(**11.99**%)، الإلكترونيك والكهرباء(**11.52**%).

– الهضاب العليا(وسط)

بلغ نصيب الهضاب العليا وسط(**04.56** %) من إجمالي الخريجين :

الإعلام الآلي(**10.35**%)، تقنيات الإدارة والتسيير(**06.66**%)، مكانيك المحركات والآلات(**05.11**%)، الخدمات التقليدية(**05.10**%)، الإلكترونيك والكهرباء(**04.50**%)، التركيب المعدني(**02.97**%)، الفندقة والسياحة(**01.69** %).

– منطقة الهضاب العليا(شرق)

بلغ نصيب هذه المنطقة من الخريجين نسبة(**10.49** %) موزعة حسب الفروع كالآتي:

تقنيات الإدارة والتسيير(**16.28**%)، مكانيك المحركات والآلات(**15.73**%)، الخدمات التقليدية(**14.55**%)، التركيب المعدني(**13.88**%)، الإعلام الآلي(**13.22**%)، الفندقة والسياحة(**12.11**%)، الإلكترونيك والكهرباء(**10.44** %).

– منطقة الهضاب العليا(غرب)

يشكل خريجو هذه المنطقة **04.82** % من الإجمالي يتوزعون حسب الفروع كالآتي:

الإعلام الآلي(**10.98**%)، الخدمات التقليدية(**06.41**%)، تقنيات الإدارة والتسيير(**05.95**%)، مكانيك المحركات والآلات(**05.15**%)، الفندقة والسياحة(**03.90**%)، التركيب المعدني(**03.77**%)، الإلكترونيك والكهرباء(**02.94** %).

– المنطقة الجنوبية(غرب)

يشكل خريجو هذه المنطقة نسبة **03.56** % من الإجمالي:

الإعلام الآلي(**8.16** %)، ميكانيك المحركات والآلات(**05.15** %)، الإلكترونيك والكهرباء(**04.07**%)، تقنيات الإدارة والتسيير(**03.93**%)، الفندقة والسياحة(**03.38**%)، الخدمات التقليدية(**02.96**%)، التركيب المعدني(**01.8**%).

– المنطقة الجنوبية(شرق)

تبلغ نسبة خريجي هذه المنطقة **06.20** % من إجمالي الخريجين تتوزع على الترتيب حسب الفروع الرئيسية:

الإلكترونيك والكهرباء(**19.78**%) ، مكانيك المحركات والآلات(**11.51** %) ، التركيب المعدني(**08.30** %)، الإعلام الآلي(**06.05**%)، تقنيات الإدارة والتسيير(**05.47**%)، الخدمات التقليدية(**04.85**%)، الفندقة والسياحة(**04.45** %).

– منطقة الهقار – التاسيلي:

تعد منطقة نسبة الخريجين في منطقة الهقار–التاسيلي أيضا من أضعف النسب بـــ: **01.35**%: تقنيات الإدارة والتسيير(**2.30** %)، مكانيك المعدني(**00.62** %)، الإعلام الآلي(**00.52**%)، الإلكترونيك والفندقة والسياحة(**00.16**%)، مكانيك المحركات والآلات(**00.12** %)، الخدمات التقليدية(**00.15** %).

وتستحوذ المنطقة الشمالية على النسب الأكبر في جميع الفروع حيث تتجاوز النسبة **50** %.ويوضح ذلك تفصيلا الجدول الآتي:

الجدول رقم 30 : توزيع فروع التمهين الرئيسية حسب المناطق

المنـــاطق / الفـــروع	المنطقـــة الشماليـــة						منطقـــة الهضـــاب العليـــا						المنطقـــة الجنوبيـــة					
	الشمال الغربي	%	وسط	%	الشمال الشرقي	%	غرب	%	وسط	%	شرق	%	غرب	%	شرق	%	الهقار–التاسيلي	%
مجموع الخريجين: (53193)	7019	13.19	16852	31.68	8116	15.25	3020	05.67	3387	06.36	7728	14.52	2234	04.21	4457	08.37	380	00.71
1– الاعلام الالي (9843)	1064	10.80	2273	23.09	1652	16.78	1081	10.98	1019	10.35	1302	13.22	804	08.16	596	06.05	52	00.52
2– تقنيات الادارة والتسيير (6867)	895	13.03	2004	29.18	1179	17.16	409	05.95	458	06.66	1118	16.28	270	03.93	376	05.47	158	02.30
3– الخدمات التقليدية (5910)	1089	18.42	1905	32.23	904	15.29	379	06.41	302	05.10	860	14.55	175	02.96	287	04.85	09	00.15
4– الالكترونيك والكهرباء (5085)	738	14.51	1597	31.40	586	11.52	150	02.94	229	04.50	531	10.44	207	04.07	1006	19.78	41	00.80
5– ميكانيك المحركات والالات (4361)	559	12.81	1369	31.39	523	11.99	225	05.15	223	05.11	686	15.73	225	05.15	502	11.51	49	01.12
6– الفندقة والسياحة (4201)	326	07.76	2171	51.67	624	14.85	164	03.90	71	01.69	509	12.11	142	03.38	187	04.45	07	00.16
7– التركيب المعدني (4164)	584	14.02	1569	37.68	705	16.93	157	03.77	124	02.97	578	13.88	75	01.8	346	08.30	26	00.62

ثانيا: توزيع مخرجات التمهين حسب الفروع الضعيفة

تشكل الفروع الضعيفة بالنسبة للتمهين نسبة **04.03%** من إجمالي الخريجين، تتوزع على الترتيب:

- بنوك وتأمين: **0.87 %(463** خريجا).
- الزراعة:**00.80 % (428** خريجا).
- الفنون والصناعات المطبعية: **0.59% (314** خريجا).
- الجلود: **00.48 %(260** خريجا).
- الصيد البحري: **00.44 %(235** خريجا).
- الكيمياء والمطاط والمواد البلاستيكية: **00.34 %(182** خريجا).
- آلات النسيج: **00.24 %(132** خريجا).
- الصناعة الغذائية: **00.13 %(74** خريجا).
- صناعة الزجاج والمرايا: **00.09% (48** خريجا).
- فروع أخرى: **0.016% (9** خريجين).

– المنطقة الشمالية(وسط)

نصيب المنطقة الشمالية (وسط) من الخريجين(**11.18 %**) تتوزع فيها الفروع كالآتي:

الفنون والصناعات المطبعية(**69.70%**)، الجلود(**36.53%**)، بنوك وتأمين(**28.72%**)، الصيد البحري(**27.23%**)، فروع أخرى(**22.22%**)، الكيمياء والمطاط والمواد البلاستكية(**18.72%**)، الزراعة(**12.38%**)، آلات النسيج(**11.36%**)، الصناعة الغذائية(**08.10 %**)، صناعة الزجاج والمرايا(**04.16 %**).

– المنطقة الشمالية(غرب)

نصيب هذه المنطقة من الخريجين يشكل نسبة**00.43 %** من إجمالي الخريجين يتوزعون حسب الفروع وعلى الترتيب: الصيد البحري(**40.42 %**)، صناعة الزجاج والمرايا(**33.33 %**)، الصناعة الغذائية(**29.72 %**) آلات النسيج (**24.24%**)، الجلود(**09.23 %**)، الكيمياء والمطاط والمواد البلاستكية(**05.10 %**)، الزراعة(**03.50 %**)، الفنون والصناعات المطبعية(**03.18 %**)، بنوك وتأمين(**00.86%**)، فروع أخرى(**00 %**).

– المنطقة الشمالية(شرق)

تبلغ نسبة خريجها من إجمالي الخريجين **00.53 %** يتوزعون حسب الفروع كالآتي:

الزراعة(**39.01%**)، الصيد البحري(**30.21%**)، آلات النسيج(**17.42%**)، الفنون والصناعات المطبعية(**03.50%**)، الكيمياء والمطاط والمواد البلاستكية(**03.40 %**)، الجلود(**01.92%**)، بنوك وتأمين(**00 %**)، صناعة الزجاج والمرايا(**00 %**) الصناعات الغذائية(**00 %**)، فروع أخرى(**00 %**).

– منطقة الهضاب العليا(غرب)

يشكل خريجو هذه المنطقة نسبة .**00.25** % من الإجمالي:

الزراعة(**22.66**%)، فروع أخرى(**77.77**%)، الكيمياء والمطاط والمواد البلاستكية(**07.23**%)، الجلود(**03.07**%)، آلات النسيج(**02.27** %)، بنوك وتأمين(**00.86** %)، الفنون والصناعات المطبعية(**00.3** %)، صناعة الزجاج والمرايا والصناعات الغذائية والصيد البحري(**00** %).

– منطقة الهضاب العليا(وسط)

بلغ نصيب الهضاب العليا وسط نسبة **00.25** % من إجمالي الخريجين يتوزعون على الترتيب:

بنوك وتأمين(**39.74**%)، آلات النسيج(**28.78**%)، الجلود(**25.76**%)، الكيمياء والمطاط والمواد البلاستكية(**23.40** %)، الزراعة(**03.73** %)، الفنون والصناعات المطبعية(**01.27**%)، صناعة الزجاج والمرايا والصناعة الغذائية وفروع أخرى(**00** %).

– منطقة الهضاب العليا(شرق)

تبلغ نسبة خريجي هذه المنطقة**00.30** % من إجمالي الخريجين يتوزعون حسب الفروع:

الصناعة الغذائية(**22.97** %)، صناعة الزجاج والمرايا(**20.83** %)، آلات النسيج(**15.90** %)، الكيمياء والمطاط والمواد البلاستكية(**12.34** %)، الزراعة(**09.57** %)، الفنون والصناعات المطبعية(**07.64** %)، الجلود(**06.92** %)، الصيد البحري(**00.42** %)، بنوك وتأمين(**00.21** %)، فروع أخرى(**00** %).

– المنطقة الجنوبية(غرب):

يشكل خريجو هذه المنطقة نسبة(**00.08** %)، من الإجمالي يتوزعون حسب الفروع كالآتي:

صناعة الزجاج والمرايا(**41.66** %)، الزراعة(**03.27** %)، الصناعة الغذائية(**02.70** %)، الصيد البحري(**01.70**%)، الكيمياء والمطاط والمواد البلاستكية(**00.85** %)، الجلود(**00.76** %)، بنوك وتأمين والفنون والصناعات المطبعية وآلات النسيج وفروع أخرى(**00** %).

– المنطقة الجنوبية (شرق)

تبلغ نسبة خريجي هذه المنطقة(**00.54** %) من إجمالي الخريجين موزعة حسب الفروع الآتية: الصناعة الغذائية(**36.48** %)، بنوك وتأمين(**29.58**%)، الجلود(**15.76**%)، الفنون والصناعات المطبعية (**14.96** %)، الكيمياء والمطاط والمواد البلاستكية(**06.38** %)، الزراعة(**05.84** %)، آلات النسيج وصناعة الزجاج والمرايا والصيد البحري وفروع أخرى(**00** %).

– منطقة الهقار– التاسيلي

لا تحتوي هذه المنطقة على أي من الفروع السابقة الذكر.ويشير الجدول أدناه إلى أن المنطقة الشمالية يشكل الخريجون فيها النسبة الأكبر ولو أقل مما هو الأمر بالنسبة للفروع الرئيسية، حيث تتوزع هذه النسب كالآتي:

الجدول رقم 31: توزيع فروع التمهين الضعيفة حسب المناطق

المناطـــق / الفـــروع	المنطقة الشمالية						منطقة الهضاب العليا						المنطقة الجنوبية					
	الشمال الغربي	%	الشمال وسط	%	الشمال غرب	%	الغرب	%	الوسط	%	الشرق	%	الغرب	%	الشرق	%	الهقار التاسيلي	%
1- بنوك وتأمين (463)	04	00.26	133	28.72	00	00	04	00.86	184	39.74	01	00.21	00	00	137	29.58	00	00
2- الزراعة (428)	15	03.50	53	12.38	167	39.01	97	22.66	16	03.73	41	09.57	14	03.27	25	05.84	00	00
3- الفنون والصناعات المطبعية (314)	10	03.18	217	69.10	11	03.50	01	00.31	04	01.27	24	07.64	00	00	47	14.96	00	00
4- الجلود (260)	24	09.23	95	36.53	05	1.92	08	03.07	67	25.76	18	06.92	02	00.76	41	15.76	00	00
5- الكيمياء والمطاط والمواد البلاستيكية (182)	12	05.10	44	18.72	08	3.40	17	07.23	55	23.40	29	12.34	02	00.85	15	06.38	00	00
6- آلات النسيج (132)	32	24.24	15	11.36	23	17.42	03	02.27	38	28.78	21	15.90	00	00	00	00	00	00
7- صناعة الزجاج والمرايا (48)	16	33.33	02	04.16	00	00	00	00	00	00	10	20.83	20	41.66	00	00	00	00
8- الصناعة الغذائية (74)	22	29.72	06	08.10	00	00	00	00	00	00	17	22.97	02	02.70	27	36.48	00	00
9- الصيد البحري (235)	95	40.42	64	27.23	71	30.21	00	00	00	00	01	0.42	04	01.70	00	00	00	00
10- فروع اخرى (09)	00	00	02	22.22	00	00	07	77.77	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00

ثالثا: توزيع مخرجات التمهين حسب باقي الفروع:

تشكل باقي الفروع نسبة **19.95** % من إجمالي الخريجين(**10617** من أصل **53193** خريجا) تتوزع على الترتيب كالآتي:

- الخشب والتأثيث: **05.89** %(**3137** خريجا).
- الصناعة التقليدية: **4.81** %(**2560** خريجا).
- البناء والأشغال الري:**02.80** % (**1494** خريجا).
- الملابس والتفصيل: **02.66** %(**1419** خريجا).
- التركيب الميكانيكي والصلب: **02.26** %(**1203** خريجا).
- تقنيات السمعي البصري:**01.51** %(**804** خريجا).

أما على مستوى المناطق فتتوزع:

- **المنطقة الشمالية(وسط)**

يشكل خريجو هذه المنطقة**06.26** % من إجمالي الخريجين وتتوزع فيها الفروع كالآتي:

الخشب والتأثيث(**41.91**%)، البناء والأشغال والري(**33.53** %)، التركيب الميكانيكي والصلب(**31.92**%)، الملابس والتفصيل(**29.66**%)، تقنيات السمعي البصري(**21.26** %)، الصناعة التقليدية(**21.13** %).

- **المنطقة الشمالية(غرب)**

يشكل خريجو هذه المنطقة نسبة**02.88**% من إجمالي الخريجين تتوزع فيها الفروع على الترتيب: الصناعة التقليدية(**21.17**%)، التركيب الميكانيكي والصلب(**20.03**%)، الخشب والتأثيث(**13.06**%)، الملابس والتفصيل(**10.64** %)، البناء والأشغال والري(**08.50**%)، تقنيات السمعي البصري(**07.83** %).

- **المنطقة الشمالية(شرق)**

تشكل نسبة الخريجين في هذه المنطقة **03.11** % من إجمالي الخريجين يتوزعون كالآتي:

الصناعة التقليدية(**25.42** %)، التركيب الميكانيكي والصلب(**20.36**%)، الخشب والتأثيث(**13.26**%)، الملابس والتفصيل(**11.90** %)، البناء والأشغال والري(**10.24** %)، تقنيات السمعي البصري(**02.98**%).

- **منطقة الهضاب العليا(وسط)**

نسبة خريجي هذه المنطقة **01.12** % تتوزع حسب الفروع:

الملابس والتفصيل(**12.40** %)، البناء والأشغال والري(**08.29** %)، التركيب الميكانيكي والصلب(**05.07 %**)، تقنيات السمعي البصري(**4.10** %)، الصناعة التقليدية(**4.10** %)، الخشب والتأثيث(**03.12** %).

- **منطقة الهضاب العليا(غرب)**

بلغ نصيب هذه المنطقة من الخريجين بنسبة **00.59** % من الإجمالي موزعة حسب الفروع:

البناء والأشغال والري(**05.68** %)، الملابس والتفصيل(**04.72** %)، الخشب والتأثيث(**02.96** %)، التركيب الميكانيكي والصلب(**01.82** %)، الصناعة التقليدية(**01.56** %)، تقنيات السمعي البصري(**01.36**%).

– منطقة الهضاب العليا(شرق)

تشكل نسبة خريجي هذه المنطقة **03.72** % من الإجمالي:

تقنيات السمعي البصري(**40.79**%)، الملابس والتفصيل(**21.56**%)، البناء وأشغال الري(**17.40**%)، الخشب والتأثيث(**19.34**%)، الصناعات التقليدية(**13.35** %)، التركيب الميكانيكي والصلب(**11.55** %).

– المنطقة الجنوبية(غرب)

تبلغ نسبة الخريجين في هذه المنطقة(**00.54** %) من الإجمالي تتوزع فيها الفروع على الترتيب: تقنيات السمعي البصري(**20.89** %)، البناء والأشغال والري(**02.74**%)، الخشب والتأثيث(**01.56**%)، الصناعة التقليدية والتركيب الميكانيكي والصلب(**00.74** %)، الملابس والتفصيل(**00.42** %).

– المنطقة الجنوبية(شرق)

تبلغ نسبة خريجي هذه المنطقة **01.62** % من الإجمالي، تتوزع فيها الفروع:

البناء والأشغال والري(**12.91** %)، الصناعات التقليدية(**12.10** %)، التركيب الميكانيكي والصلب(**08.39**%)، الملابس والتفصيل(**07.96** %)، الخشب والتأثيث(**04.59** %)، تقنيات السمعي والبصري(**00.49** %).

– منطقة الهقار– التاسيلي

تشكل نسبة الخريجين فيها **00.07** % فقط من الإجمالي يتوزعون حسب الفروع على الترتيب: الملابس والتفصيل(**00.70** %)، البناء والأشغال والري(**00.66** %)، الصناعة التقليدية(**00.39** %) تقنيات السمعي البصري(**00.24** %)، الخشب والتأثيث(**00.15** %)، التركيب الميكانيكي والصلب(**00.08** %).

و تستأثر في هذه الحالة أيضا المنطقة الشمالية بالنسبة الأكبر من الفروع باستثناء فرع تقنيات السمعي البصري.

الجدول رقم 32 : توزيع باقي فروع التمهين حسب المناطق

المناطـــق / الفـــروع	المنطقة الشمالية						منطقة الهضاب العليا						المنطقة الجنوبية					
	الشمال الغربي	%	وسط	%	شرق	%	غرب	%	وسط	%	شرق	%	غرب	%	شرق	%	الهقار- التاسيلي	%
– الخشب والتاثيث (3137)	410	13.06	1315	41.91	416	13.26	93	02.96	98	03.12	607	19.34	49	01.56	144	04.59	05	00.15
– الصناعات التقليدية (2560)	542	21.17	541	21.13	651	25.42	40	01.56	105	01.10	342	13.35	19	00.74	310	12.10	10	00.39
– البناء والاشغـــال والري (1494)	127	08.50	501	33.53	153	10.24	85	05.68	124	08.29	260	17.40	41	02.74	193	12.91	10	00.66
– الملابس والتفصيل (1419)	151	10.64	421	29.66	169	11.90	67	04.72	176	12.40	306	21.56	06	00.42	113	07.96	10	00.70
– التركيب الميكانيكي والصلب (1203)	241	20.03	384	31.92	245	20.36	22	01.82	61	05.07	139	11.55	09	00.74	101	08.39	01	00.80
– تقنيات السمعي البصري (804)	63	07.83	171	21.26	24	02.98	11	01.36	33	04.10	328	40.79	168	20.89	04	00.49	02	00.24

ومما سبق يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

– يستحوذ فرع كل من البناء والأشغال العمومية، الملابس والتفصيل، الكهرباء و الإلكترونيك، تقنيات الإدارة والتسيير والإعلام الآلي على النسبة الأكبر من الخريجين ولا يشكل فرع الصيد البحري سوى نسبة **00.44** % من الخريجين. تشكل الإناث نسبة **35.25** % من إجمالي الخريجين، وتتفوق على الذكور في بعض الفروع، حيث تمثل نسبة **72.45** % من الخريجين في فرع الإعلام الآلي، **72.06**% من الخريجين في فرع الإدارة والتسيير، **55.82**% من الخريجين في فرع الخدمات التقليدية، كما أن خريجها من جميع الفروع ولو بنسبة متفاوتة(راجع الملحق رقم **3**).

– اكتظاظ سوق العمل بالنسبة للمهن من المستوى **1**، **2** و**3** لا سيما في بعض الفروع كفرع الإعلام الآلي والإلكترونيك.

– على الرغم من أن هناك اتجاه نحو تشجيع التمهين في السنوات الأخيرة، لكن الملاحظ هو وجود نفس الفروع والتخصصات أيضا سواء تعلق الأمر بالتكوين المهني الإقامي أو التمهين. وكان يفترض أن يوجه التمهين للفرع التي تحتاج وسائل تكوينية أكثر تعقيدا مثل تخصصات فرع الصناعة، وتوجه التخصصات الأخرى للتكوين المهني الإقامي مثل المحاسبة، الإدارة وغيرها، فضلا عن أن التمهين في كثير من الحالات لا يتبع بتدريب مهني في المؤسسات ذات العلاقة لأسباب عديدة كضعف النسيج الصناعي، ظروف الاستقبال، نقص التأطير مما يجعلنا نطرح السؤال التالي: ما الفرق بين التكوين المهني الاقامي والتمهين إن كان كل منهما يتم في نفس الظروف والملابسات؟!

– وجود نفس الفروع تقريبا مهما كان موقع المؤسسة التكوينية مما جعل هناك تكدس واضح في بعض الفروع لا سيما فيما يتعلق بالإعلام الآلي، الإلكترونيك، تقنيات الإدارة والتسيير وضعف واضح في بعض الفروع مثل فرع الزراعة، فرع البناء لا سيما فيما يتعلق بتخصص السباكة والطلاء وبعض تقنيات البناء الحديثة، فرع الصيد البحري الموجود في ولاية واحدة هي تيزي وزو على الرغم من أن الجزائر تمتلك شريطا ساحليا بطول أكثر من **1500** كم، وتبرير ذلك أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تمتلك مراكز ومعاهد تكوينية مرتبطة بهذا الفرع. وهنا تطرح مسألة أخرى وهي علاقة المؤسسات التكوينية ببعضها البعض سوى تلك التابعة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين أو التابعة لوزارة أخرى معنية.

– اكتظاظ المدن الكبيرة بهذه المراكز والمعاهد واستغلالها المحدود في المناطق الريفية مما أدى في كثير الحالات إلى غلقها أو تحويلها.

– هناك خلل جمود تكوين المتكونين، إذ لم تسجل أي زيادة في معاهد التكوين المهني الذي بقي عدده ستة لعقود من الزمن ولحد الساعة، على الرغم من أن القطاع يشكو من مشكلة التأطير إذ هناك صعوبة بالغة في التزود بمعلمين ذوي كفاءة وحتى الإستعانة بخريجي الجامعة لم تحل المشكلة لطبيعة التكوين الجامعي الذي لا يتماشى وطبيعة المهن الموجودة في المراكز التكوينية هذا فضلا عن مشاكل قطاع التعليم العالي التي سبقت الإشارة إليها.(**80 %** من المكونين حائزين على شهادة الكفاءة المهنية).

– عدم تطابق برامج التكوين والوسائل البيداغوجية في العديد من الاختصاصات إذ يكاد يتفق الجميع خاصة المشرفون على مؤسسات التكوين المهني على أن جهاز التكوين المهني يعاني من ضعف في برامج التكوين وعجز في الكثير من الهياكل البيداغوجية في مجال التنظيم البيداغوجي، فضلا عن ضعف التحفيزات المادية والمالية سواء تعلق الأمر بالمشرفين عن القطاع(أجور، سكنات) أو التلاميذ الملتحقين بها(المنح) وما لذلك من انعكاسات على العملية البيداغوجية. زد على ذلك نسب الرسوب المتدنية جدا مما يطرح مسألة المعايير المعتمدة في التقييم.

– اعتماد مؤشر عدد السكان في توزيع مؤسسات التكوين المهني وليس انطلاقا مما تحوزه المناطق من إمكانيات أو ما تحتاج إليه من يد عاملة مؤهلة. وهذا أدى إلى عدم توازن واضح بين المناطق فتراكمت بعض التخصصات دون الحاجة إليها وندرت بعض التخصصات رغم حاجة السوق إليها(مع عدم القدرة على تحويل الفائض في منطقة لأخرى).

وإن كانت وزارة التكوين والتعليم المهنيين قد بدأت تتدارك هذا الوضع باتخاذ تدابير عديدة في هذا الاتجاه منها:

– جلسات التكوين والتعليم المهني التي نظمتها وزارة التكوين والتعليم المهنيين مع أطـــراف ووزارات معينـــة وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة والسياحة لمناقشة أوضاع وآفاق القطاع من خلال خمس ورش: (*)

– الورشة الأولى: تقييم وتطوير التكوين المهني

– الورشة الثانية: علاقة النظام الوطني للتكوين والتعليم الوطني مع محيطه الإجتماعي والاقتصادي.

– الورشة الثالثة: التكوين المهني المستمر.

– الورشة الرابعة: التعليم المهني.

– الورشة الخامسة: التمهين.

– فتح وزارة التكوين والتعليم المهني لفروع حسب الحاجة ومتطلبات السوق المحلي مثل الفرع الجديد لتكوين تقنيين سامين في التأمينات في عدة مدن كعنابة بعد الاستفادة من مزاولة تربص في إحدى وكالات التأمين قبـــل التخـــرج والحصول على منصب دائم. فضلا عن فتح تخصصات جديدة كتلك المرتبطة بالبيئة والطاقة والموارد المائية.

– القيام بـــدراسة حول الخلل الذي يعاني منه قطاع التكوين المهني اتجاه الطلب الاقتصادي سنة **2002** [1] انطلاقا من بعض تقارير التهيئة الإقليمية لحصر إمكانات كل المناطق ومن ثم حصر الفروع التي يمكن تبنيها وفقا لذلك منها :

- Demain L'Algérie, Aménager L'Algérie 2020.

- Le plan National pour l'environnement et le développement durable.

وتوصلت إلى النتائج أدناه:

(*) : Assises de la formation et de l'enseignement professionnels, Rapports des Ateliers. MFEP? Alger, 08/09/10/ Avril 2007.

(1) Analyse des dysfonctionnements du secteur de la formation professionnelle par rapport aux potentialités socio Economique du pays, décembre, 2002.

الجدول رقم 33 : توزيع الفروع المستهدفة حسب خصوصية المناطق

خصوصية المنطقة	الفروع المهيمنة	الفروع المستهدفة
* المنطقة الشمالية وسط: – احتكارها تقريبا للمساحة الشمالية الغنية. – بنية تحتية متطورة وتمركز للمؤسسات(الإدارية، التجارية، الجامعات ومراكز التكوين وغيرها). – تمركز للنشاطات الصناعية. – فضاء زراعي كبير بظروف طبيعية ممتازة(**14 %** إجمالي من المياه، **11 %** أراضي مروية، **3/1** السكان النشطين في القطاع الزراعي).	الملابس والتفصيل، تقنيات الإدارة والتسيير، الإعلام الآلي، البناء والأشغال والري، الإلكترونيك.	الزراعة، بنوك وتأمين، البناء والأشغال والري، الإلكترونيك، الفندقة والسياحة، مكانيك المحركات والآلات، تقنيات الإدارة والتسيير، الإعلام الآلي.
* المنطقة الشمالية الغربية: – تطور وتنوع الفروع الأساسية لصناعة الحديد والصلب والميكانيك والإلكترونيك والكهرباء، الصناعات الزراعية الغذائية، صناعة النسيج، صناعة مواد البناء، الصناعة الكيمائية للطاقة والبترول. – إمكانيات لتطوير الإنتاج الزراعي لإمكانياتها الزراعية الكبيرة. – مخزون وإمكانيات سياحية كبيرة. – شبكة من موانئ التجارة والصيد البحري. – إمكانية خلق شبكة صغيرة ومتوسطة من المؤسسات الصغيرة خاصة في قطاع البناء والأشغال.	الإعلام الآلي ، الملابس والتفصيل ، تقنيات الإدارة والتسيير، الإلكترونيك، الحرف التقليدية، الصناعات التقليدية.	التركيب الميكانيكي والصلب، البناء والأشغال والري، مكانيك المحركات والآلات، الصناعة الغذائية، الصيد البحري، الحرف التقليدية، الزراعة، الفندقة والسياحة.
* المنطقة الشمالية الشرقية: – شبكة بنى تحتية متطورة. – امتلاك للكثير من الأقطاب الصناعية كعنابة وسكيكدة. – موانئ ومطارات قريبة من الأسواق العالمية يمكن أن تسهل التبادلات التجارية والاقتصادية مع العالم الخارجي. – موارد مائية كبيرة ومخزون زراعي وصناعي يمكن تطويره.	الملابس والتفصيل،الإعلام الآلي، تقنيات الإدارة والتسيير، الإلكترونيك، البناء والأشغال والري.	الزراعة، الفندقة والسياحة،البناء والأشغال والري، التركيب الميكانيكي والصلب، الكيمياء والمطاط والمواد البلاستيكية.

* منطقة الهضاب العليا شرق: – شبكة من الطروقات الكبيرة والمجهزة، شبكة مطارات مهمة (باتنة، تبسة)، شبكة سكك حديد يمكن أن تساعد في الصناعة. – مخزون من الأراضي الزراعية يحتاج إلى تطوير وإمكانيات لتربية المواشي. – إمكانيات سياحية بحاجة لتطوير. – قاعدة صناعية وشبكة طاقة مهمة.	الملابس والتفصيل، الإعلام الآلي تقنيات الإدارة والتسيير، الإلكترونيك، البناء والأشغال والري.	الإلكترونيك، مكانيك المحركات والآلات، البناء والأشغال والري، الزراعة، الفندقة والسياحة.
* منطقة الهضاب العليا شرق: – شبكة من الطروقات الكبيرة والمجهزة، شبكة مطارات مهمة (باتنة، تبسة)، شبكة سكك حديد يمكن أن تساعد في الصناعة. – مخزون من الأراضي الزراعية يحتاج إلى تطوير وإمكانيات لتربية المواشي. – إمكانيات سياحية بحاجة لتطوير. – قاعدة صناعية وشبكة طاقة مهمة.	الملابس والتفصيل، الإعلام الآلي، تقنيات الإدارة والتسيير، الإلكترونيك، البناء والأشغال والري.	الإلكترونيك، مكانيك المحركات والآلات، البناء والأشغال والري، الزراعة، الفندقة والسياحة.
* منطقة الهضاب العليا غرب: – موارد نباتية وحيوانية يمكن استغلالها في الصناعات التحويلية. – أقطاب صناعية مهمة(سعيدة وتيارت) يمكن أن تكون قوة دائمة لتطوير المؤسسات الصغيرة والكبيرة. – إمكانيات لتطوير صناعة مواد البناء(صناعة الإسمنت والآجور والجبس والجير) . – منطقة غنية بإمكاناتها الزراعية والسياحية .	الإعلام الآلي، الملابس والتفصيل، البناء والأشغال، والري، الإلكترونيك.	الزراعة، التركيب الميكانيكي والصلب، البناء والأشغال والري، الفندقة والسياحة، الحرف التقليدية، الجلود، الصناعة الغذائية آلات النسيج.
* منطقة الهضاب العليا وسط: – همزة وصل بين كل المناطق نظرا لموقعها. – عدد كبير من المدن الصغيرة والمتوسطة. – مخزون من المياه الجوفية. – إمكانيات كبيرة لصناعة مواد البناء، الصناعة الكيميائية ، وقاعدة صناعية لصناعات أخرى كالصناعة الإلكترونية.	الملابس والتفصيل، الإعلام الآلي، الخدمات التقليدية.	الكيمياء والمطاط والمواد البلاستيكية، البناء والأشغال والري، الصناعة الغذائية، الفندقة والسياحة، آلات النسيج، الزراعة.

* المنطقة الجنوبية الغربية: – احتياطي مياه له أهمية في الزراعة والصناعة(أدرار). – مخزون من الحديد والنحاس والمنغنيز وغيرها من المعادن(غاز جبيلات). – إمكانيات سياحية وثقافية مشهورة عالمية. – سكة حديد وزيادة في النمو الديموغرافي وفي نسب التشغيل.	الملابس والتفصيل ، الإعلام الآلي، الخدمات التقليدية.	الفندقة والسياحة، التركيب المعدني والصلب ، البناء والأشغال والري الحرف التقليدية ، الزراعة.
* المنطقة الجنوبية الشرقية: – مخزون من المياه يقدر بـــ **60** مليار **م^2** – احتياطات طاقوية كبيرة(بترول وغاز). – بعض من الإنتاج الزراعي المطلوب عالميا(دقلة نور). – مخزون سياحي معتبر. – مطارات وطنية(الوادي ،عين صالح، ورقلة). – هياكل قاعدية للطاقة(أنابيب البترول والغاز).	ملابس وتفصيل، إعلام آلي، الحرف التقليدية، تقنيات الإدارة والتسيير، الإلكترونيك.	الكيمياء والمطاط والمواد البلاستيكية، الإلكترونيك، الملابس والتفصيل، الزراعة، التركيب الميكانيكي والصلب.
* منطقة الهقار والتاسيلي: – موقع جيواستراتيجي. – موارد مائية جوفية(عين صالح وشمال إليزي). – موارد طاقوية(بترول وغاز). – موارد منجمية مهمة معادن، أحجار كريمة، معادن نادرة، نحاس. – مخزون سياحي طبيعي ثقافي وتاريخي. – إمكانات الطاقة الحديثة كالطاقة الشمسية. – هياكل قاعدية لمطارات لها أهمية محلية ، وطنية ودولية.	الملابس والتفصيل، إعلام آلي، حرف تقليدية.	الفندقة والسياحة، الحرف التقليدية، الكيمياء والمطاط والمواد البلاستيكية، البناء والأشغال والري، الإلكترونيك، التركيب المعدني، صناعة الزجاج والمرايا .

Source:Analyse des dysfonctionnements du secteur de la formation professionnelle par rapport aux potentialités socio, Economique du pays, MFEP, décembre, 2002.

وكما هو ملاحظ لا تختلف نتائج هذه الدراسة عن النتائج التي توصلنا إليها بعد مرور أكثر من ست سنوات إذ لم يتم الالتزام بنتائج الدراسة. و تؤكد الوزارة المعنية أنها لا زالت تجهل الطلب الحقيقي من التكوين المهني وأنه لا يمكنها أن تشتغل إلا في إطار من الإستراتيجية الصناعية المحددة والتهيئة الإقليمية الشديدة الوضوح حتى تستطيع تكييف عرضها مع متطلبات المرحلة الجديدة وتنشيط سوق العمل الضعيفة، كون ذلك يعد من أهم مؤشرات الطلب على التكوين المهـــني مستقبلا وهو طرح نؤيده إلى أبعد الحدود.

ملخص الفصل السادس:

تم في هذا الفصل تقديم العرض من التكوين المهني في شكل خرائط توزيع لمؤسسات التكـــوين المهـــني ومخرجاتـــه باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، حيث تم تجسيد ثلاث مستويات من التوزيع:

- توزيع مؤسسات التكوين المهني و طاقتها البيداغوجية حسب المناطق والولايات .
- توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب المناطق والولايات والفروع.
- توزيع مخرجات التمهين حسب المناطق والولايات والفروع.

وبينت هذه المستويات من التوزيع استحواذ المنطقة الشمالية على النسبة الأكبر من المؤسسات ومن ثم عدد الخريجين والفروع الموجودة بسبب التركز السكاني بالمنطقة، على الرغم من أن باقي المناطق تحتوي على إمكانيات كبيرة، فكان لذلك التأثير الواضح على الحضور الحقيقي للتكوين المهني من حيث الجودة، المنافسة وغيرها، مما استوجب إعادة نظر شاملة في السياسات الاقتصادية و الإقليمية المتبعة والتي سنتكلم عن بعض منها في الفصل التالي.

الفصل السابع:

مؤشرات الطلب على التكوين المهني

تشير الكثير من الدلائل إلى وجود فجوة كبيرة بين العرض من التكوين المهني والطلب عليه، ولقد حاولنا تأكيد ذلك من خلال وضع خريطة للطلب الحقيقي للمؤسسة الاقتصادية على العرض من التكوين المهني مثلما هو الشأن بالنسبة للعرض من التكوين المهني الذي تقدمه مراكز ومعاهد التكوين المهني، فواجهتنا صعوبات كثيرة لتحديد هذا الطلب لأسباب عديدة منها:

– المرحلة الانتقالية والوضع الحساس الذي تعيشه هذه المؤسسة الاقتصادية والذي جعلها لحد الساعة عاجزة عن وضع تصور ولو مبدئي عن طلبها الحقيقي من اليد العاملة المؤهلة والتي يمكن أن توفرها مؤسسات التكوين المهني أومؤسسات أخرى، فحسب الجهات المعنية التي تم الاحتكاك بها في إطار هذه الدراسة، لا يوجد هناك أي تنسيق حقيقي بين المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة مع وزارة التكوين والتعليم المهني سوى بعض الجهود التي قامت بها وزارة التكوين والتعليم المهنيين مع بعض الوزارات كوزارة البناء والأشغال العمومية في السنوات الأخيرة، وقيامها أيضا بجلسات التكوين والتعليم المهنيين بالجزائر.

– غياب نظام معلوماتي حول المؤسسات في الجزائر مما صعب مسألة التحقيقات حولها ليس في مجال التكوين فقط بل في كل المجالات على الرغم من أن القانون يجبر كل مؤسسة بوضع ما يعرف ببطاقة المؤسسة التي تتضمن رقم المؤسسة التعريفي، السجل التجاري، الوضع الضريبي والجبائي، مواردها البشرية وغيرها، لكن هذا القانون لم يطبق بصورته الكاملة لحد الآن. لذلك تم اعتماد فقط بعض مؤشرات الطلب على التكوين المهني من خلال بعض مؤشرات سوق العمل(توزيع عروض وطلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل**2004**)، برامج التشغيل في الجزائر، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **2025** ومشروع الإستراتيجية الصناعية الذي أعدته وزارة الصناعة وترقية الإستثمار، لتحديد على الأقل الملامح المستقبلية التي سيكون عليها الطلب على التكوين المهني.

وعليه سيتضمن هذا الفصل العناصر الآتية:

المبحث الأول: مؤشرات عن سوق العمل.

المبحث الثاني: برامج التشغيل.

المبحث الثالث: مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2025 ومشروع الإستراتيجية الصناعية.

المبحث الأول: مؤشرات عن سوق العمل

إذا كان رأس المال البشري"التعليم والتكوين" من أهم محددات النمو الاقتصادي إلى جانب السياسات الاقتصادية الكلية، درجة الانفتاح الاقتصادي تطور القطاع المالي والإطار المؤسساتي والتشريعي.

فإن سوق العمل تعد من أهم المحددات لكمية ونوعية رأس المال البشري الموجودة في الاقتصاد، إذ يمكن لهذه السوق أن تبين بوضوح لاسيما في ظل وجود نظام معلومات متطور كمية ونوعية رأس المال البشري المستعمل في الأنشطة المنشئة للنمو الاقتصادي.

ويكاد يجمع الاقتصاديون على أن حصيلة هذه السوق في الجزائر ضعيفة جدا لأسباب عديدة أهمها: قلة وضعف مؤسسات سوق العمل وسياسات التشغيل، هشاشة النظام التربوي والتعليمي، غياب التنوع الاقتصادي والمساهمة الضعيفة للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

إذ تشكل كل هذه النقاط مجتمعة خصوصية هذه السوق التي يمكن تشخيص بعض جوانبها من خلال بعض المؤشرات عن سوق العمل في الجزائر نوجزها في:

المطلب الأول: سوق العمل سوق بطالة.
المطلب الثاني: سوق عمل مساهمة القطاع الخاص والقطاع الأجنبي فيها ضعيفة.
المطلب الثالث: سوق عمالة غير مؤهلة.

المطلب الأول: سوق العمل سوق بطالة

تتميز سوق العمل في هذا الإتجاه بـــزيادة قوة العمل بالمقارنة مع معدلات النمو وباستمرار أسباب البطالة:

أولا: زيادة قوة العمل بالمقارنة مع معدلات النمو.
ثانيا: أسباب البطالة.

أولا: زيادة قوة العمل في سوق العمل بالمقارنة مع معدلات النمو

بشكل عام تتميز سوق العمل في الجزائر بزيادة قوة العمل فيها بالمقارنة مع معدلات النمو المتحققة، إذ شهدت قوة العمل زيادة بنسبة **139%** في العشرين سنة الأخيرة، بسبب زيادة عدد السكان الذي بلغ **33.8** مليون نسمة حسب الإحصائيات الأخيرة للديوان الوطني للإحصاء(**1** جانفي **2007**) وبمعدل نمو سنوي في حدود **2.3%**، وتركيبة عمرية

بنسبة **48 %** دون سن العشرين(راجع الملحق رقم**4**)، الزيادة التي شهدها قطاع التعليم كما بينا سابقا، ودخول المرأة سوق العمل على الرغم من انخفاض مساهمتها فيه واستقطاب الأنشطة غير الرسمية لها.

وفضلا عن كونها سوق قوة العمل فيها تزداد بنسب كبيرة فإنها أيضا سوق بطالة، سوق مساهمة القطاع الخاص والقطاع الأجنبي فيها ضعيفة وسوق عمالة غير مؤهلة حسبما يظهره توزيع عروض وطلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل لسنة **2004**.(كدراسة عينة عن سوق العمل).

ثانيا: أسباب البطالة.

يبقى مشكل البطالة في الجزائر عويصا جدا ليس فقط بسبب ضخامته بل أيضا بسبب تزايده المنتظم وترشحه لأن يكون ظاهرة مستديمة لاسيما بعد فشل كل المحاولات الهادفة إلى الحد منه في ظل غياب سوق عمل حقيقية وضعف الأدوات التي تمكن من تنظيمها.

وكان لبرامج الإصلاح الهيكلي وظهور خطاب جديد للتشغيل بصدور قانون **1990** الذي حدد الأشكال الجديدة للتوظيف بتغيير القانون الأساسي للعامل وإدخال عقود بمدة كقاعدة للعمل وغيرها من التدابير الأثر الواضح في تفاقم الظاهرة.

فبعد أن سجلت البطالة تراجعا خلال عشريتين بسبب سياسة الاستثمار المكثف للدولة بدأت نسب البطالة تزداد بداية من سنة**1987**(بعد الأزمة الاقتصادية العالمية والصدمة البترولية **1986**)، حيث قدر عدد البطالين سنة **1998** بأزيد من **2.3** مليون شخصا وهو ما يعادل **29.2%** من القادرين عن العمل(لاسيما بالنسبة لخريجي التعليم العالي).وفاقم الوضع عدم القدرة على خلق مناصب عمل جديدة فضلا عن التسريح الجماعي الذي تعرض له العمال بسبب الإصلاحات الهيكلية، إذ بلغت الخسائر الإجمالية لمناصب العمل**405000** منصبا للفترة **1994-1997: 212929** منصبا لحاملي شهادة الليسانس، **50700**منصبا توقيف طوعي،**100840** بطالة تقنية، **40531** معاش قبل الأوان، واستفاد **205634** من منحة بطالة سنة **1998**. [1]

كما كان لهذه البرامج الأثر الواضح على زيادة عمل الأطفال(زيادة أنشطة كسب الدخل) بسبب انخفاض الأجر الحقيقي وزيادة الفقر، ظهور الطبقية وانحصار القيم الاجتماعية، شيوع فكرة النجاح لم تعد المدرسة هي التي تحدده، فضلا عن زيادة النشاط غير الرسمي(السوق الموازية).

وإن كان هناك من يرى بأن برامج الإصلاح الهيكلي لم تكن لتفاقم ظاهرة البطالة لولا غياب الإطار التشريعي لقانوني والمؤسساتي، إذ كان هناك تفاوت زمني مابين القوانين والواقع الاقتصادي، فضلا عن إجراءات الانفتاح التي تمت دون تطبيق للإجراءات البديلة (التكوين، إعادة التأهيل وإعادة الانتشار). [2]

---

[1] تقرير حول تقويم اجهزة الشغل، لجنة علاقات العمل، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العشرون، الجزائر جوان2002، ص:07 .

[2] ولمزيد من الإطلاع راجع:

B,fourcade et N,E,hammouda, Les observatoires sur l'emploi et la formation professionnelle en Algérie et Tunisie : contexte, obstacles, priorités- colloque économie méditerranée monde arabe, Sousse, 20-21septembre 2002, p: 23.

كما تم تسجيل ضعف في إنتاجية كل مصادر النمو سواء العمل أو رأس المال المادي أو رأس المال البشري، وحتى التحسن الذي أظهره هذا الأخير في مستوى نموه إلا أن الجزء الكبير منه مازال تمتصه الأنشطة الريعية أو الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، إذ مازال القطاع الصناعي يسجل اقل نسب التشغيل.

الجدول رقم34: مصادر النمو(**1981- 2005**)

	2005-1981	1985-1981	1994-1986	2001-1995	2005-2001
* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	**02.8**	**05.2**	**00.00**	**03.1**	**05.5**
* معدل نمو عوامل الإنتاج.					
- رأس المال المادي.	**02.8**	**06.8**	**02.1**	**01.2**	**02.3**
- العمل.	**04.1**	**04.3**	**03.5**	**03.6**	**06.5**
- رأس المال البشري.	**9.6**	**11.3**	**9.7**	**7.8**	**10.6**
* مساهمة عوامل الإنتاج.					
- رأس المال المادي.	**1.4**	**03.4**	**01.1**	**0.6**	**01.2**
- العمل.	**01.0**	**01.1**	**00.9**	**00.9**	**01.6**
- رأس المال البشري.	**02.4**	**02.8**	**02.4**	**02.0**	**02.7**
* الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج.	**02.00-**	**02.1**	**-04.3**	**-00.3**	**00.1**

المصدر: Boileau loko and kangni kpodar, Algeria selected issues, international monetary fund report, december 19, 2006, p6

على الرغم من التدابير المختلفة التي اتخذت في السنوات الأخيرة لاسيما في إطار ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو مازالت معدلات التشغيل منخفضة بالمقارنة مع الناتج الحقيقي حسب ما يوضحها الشكل، وأيضا بالمقارنة مع بعض الدول حيث بلغت حدود **17%** حسب الإحصاءات الرسمية الأخيرة(بسبب ركود القطاع الاقتصادي العام وضعف القطاع الخاص).

إذ مازالت تشكل عروض العمل غير الدائمة أو الموسمية النسبة الأكبر من عروض العمل الإجمالية المقدمة حسب عينة من عروض العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل لسنة **2004**، حيث يشير توزيع عروض العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل لسنة**2004** أدناه إلى انه من بين إجمالي عروض العمل المسجلة والبالغة **13670** عرض عمل، **81.50%** منها عروض عمل غير دائمة. وينتظر حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من المشاريع المسجلة لديها للمتعاملين المحليين حسب إحصائيات **2007** أن توفر أكثر من **646000** منصب عمل، حيث بلغت هذه المشاريع **33943** مشروعا بمبلغ إجمالي **2650** مليار دينار جزائري(**39** مليار دولار) مسجلة بذلك(**98** بالمائة من إجمالي المشاريع و**78** بالمائة من المبلغ الإجمالي).[1]

[1] راجع الموقع:

http:// www.lequotidien-oran.com/print_version.php?id=5104504

الجـــدول رقم35: توزيع عروض العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل(الدائمة و الموسمية) حسب الولاية خلال الفصل الأول 2004

Nature / Wilaya	منها مناصب عمل جديدة	المجمـــــوع	عروض عمل موسمية	عروض عمل دائمة	النـــوع / الولايـــة	الرقم
Adrar	**82**	**120**	**120**	**0**	أدرار	**01**
Chlef	**135**	**229**	**151**	**78**	الـــشـــلـــف	**02**
Laghouat	**26**	**175**	**175**	**0**	الأغـــــواط	**03**
Oum El Bouaghi	**154**	**164**	**140**	**24**	أم البواقـــي	**04**
Batna	**15**	**161**	**150**	**11**	بـــاتـــنـــة	**05**
Béjaia	**23**	**96**	**69**	**27**	بـــجـــايـــة	**06**
Biskra	**100**	**106**	**85**	**21**	بـــســـكـــرة	**07**
Béchar	**0**	**63**	**47**	**16**	بـــشـــــار	**08**
Blida	**351**	**566**	**337**	**229**	الـــبـــلـــيـــدة	**09**
Bouira	**63**	**162**	**127**	**35**	الـــبـــويـــرة	**10**
Tamanrasset	**43**	**211**	**206**	**5**	تـــمـــنـــراســـت	**11**
Tébessa	**136**	**139**	**91**	**48**	تـــبـــســـة	**12**
Tlemcen	**31**	**125**	**113**	**12**	تـــلـــمـــســـان	**13**
Tiaret	**131**	**155**	**147**	**8**	تـــيـــارت	**14**
Tizi ouzou	**154**	**190**	**118**	**72**	تـــيـــزي وزو	**15**
Alger	**858**	**2276**	**1965**	**311**	الـــجـــزائـــر	**16**
Djelfa	**10**	**37**	**27**	**10**	الـــجـــلـــفـــة	**17**
Jijel	**161**	**174**	**172**	**2**	جـــيـــجـــل	**18**
Sétif	**199**	**423**	**175**	**248**	ســـطـــيـــف	**19**
Saida	**14**	**20**	**15**	**5**	ســـعـــيـــدة	**20**
Skikda	**270**	**287**	**125**	**162**	ســـكـــيـــكـــدة	**21**
Sidi Bel Abbes	**145**	**153**	**113**	**40**	سيدي بلعباس	**22**
Annaba	**1**	**433**	**425**	**8**	عـــنـــايـــة	**23**
Guelma	**54**	**58**	**40**	**18**	قـــالـــمـــة	**24**
Constantine	**54**	**139**	**129**	**10**	قســـنطينة	**25**
Médéa	**9**	**19**	**12**	**7**	المـــديـــة	**26**
Mostaganem	**181**	**833**	**658**	**175**	مستغانـــم	**27**
M'sila	**24**	**84**	**72**	**12**	المسيلـــة	**28**
Mascara	**85**	**208**	**188**	**20**	معـــســـكـــر	**29**
Ouargla	**398**	**414**	**409**	**5**	ورقـــلـــة	**30**
Oran	**551**	**894**	**333**	**561**	وهـــران	**31**
El – Bayadh	**113**	**115**	**115**	**0**	الـــبـــيـــض	**32**
Illizi	**361**	**1048**	**1048**	**0**	الـــيـــزي	**33**
Bordj Bou Arreridj	**35**	**80**	**22**	**58**	برج بوعريريـــج	**34**
Boumerdes	**72**	**73**	**70**	**3**	بـــومـــرداس	**35**
El – tarf	**39**	**52**	**37**	**15**	الـــطـــارف	**36**
Tindouf	**23**	**23**	**14**	**9**	تـــنـــدوف	**37**
Tissemsilt	**150**	**159**	**154**	**5**	تيسمسيلت	**38**
El – Oued	**83**	**86**	**81**	**5**	الـــــوادي	**39**
Khenchela	**0**	**170**	**159**	**11**	خـــنـــشـــلة	**40**
Souk Ahras	**24**	**177**	**164**	**13**	ســـوق هـــراس	**41**
Tipaza	**237**	**320**	**196**	**124**	تـــيـــبـــازة	**42**
Mila	**27**	**49**	**30**	**19**	مـــيـــلـــة	**43**
Ain Defla	**23**	**149**	**131**	**18**	عـــيـــن الـــدفـــلـــة	**44**
Naama	**387**	**514**	**514**	**0**	الـــنـــعـــامـــة	**45**
Ain Remouchent	**86**	**207**	**170**	**37**	عـــيـــن تموشنت	**46**
Ghardaia	**36**	**89**	**89**	**0**	غـــردايـــة	**47**
Ghelizane	**637**	**1245**	**1214**	**31**	غـــيـــلـــيـــزان	**48**
Total	**6791**	**13670**	**11142**	**2528**	المجمـــــوع :	

الديوان الوطني للإحصاء 2004.

المطلب الثاني: سوق مساهمة القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي فيها ضعيفة

مازلت مساهمة القطاع الخاص والقطاع الأجنبي في سوق العمل ضعيفة جدا إذ لم تستطع ولحد الساعة تحقيق الأهداف المنتظرة منها لإعتبارات عديدة سنحاول توضيح البعض منها:

أولا: القطاع الخاص.
ثانيا: الاستثمار الأجنبي.

أولا: القطاع الخاص

مازال القطاع العام يلعب دورا كبيرا في كثير من الأنشطة الإنتاجية حيث بلغت حصة القطاع العام من القيمة المضافة الإجمالية نسبة **53%** سنة **2004**، فضلا عن استحواذه على **90%** من المؤسسات المالية. ويبقى القطاع العام أيضا مسيطرا على قطاع المحروقات من خلال شركة سونطراك إذ يمثل نسبة **91%** من القيمة الإضافية الإجمالية لقطاع المحروقات بالمقارنة مع **9%** للقطاع الخاص لاسيما بعد انفتاحه على العالم الخارجي منذ سنة **1986**، واستفادته من استثمارات ضخمة وزيادة إنتاجه، وان كان القطاع لا يوظف إلا **2%** من القوة العاملة في الوقت الحاضر[1]. كما يمثل القطاع العام **20%** من إجمالي القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع خارج المحروقات شهد ثلاث مراحل تطور لمعدل نموه، فترة **85/80** حيث حقق هذا القطاع معدل نمو سنوي**5.1%** في المتوسط بسبب الاستقرار السياسي، ارتفاع أسعار البترول والزيادة السريعة للإنفاق العام. وانخفض هذا المعدل في الفترة **94/86** بمعدل سنوي قدره **1%** لانخفاض أسعار البترول وبطء الإصلاحات وتعثرها وحالة اللاإستقرار السياسي. ثم ارتفع معدل نموه منذ سنة **1994** إذ حقق معدل نمو قدره **5.5%** سنة **2005**[2]لاسيما في القطاع الزراعي وقطاع البناء والخدمات العامة والخدمات غير الحكومية بسبب زيادة أسعار البترول بوصف هذا القطاع مازال يمول من الإيرادات البترولية[3].(الجدول أدناه)

---

(1) Taline koranchelian and Gabriel Sensenbrenner Algeria selected issues, international monetary fund report , January 19, 2006, p24.
(2) Ibid, p26
(3) Boileau loko kangni kpodar , OP.CIT , p5.

الجدول رقم36: حصة القطاع الخاص والقطاع العام من إجمالي القيمة المضافة**1995-2004**(باستثناء الخدمات الحكومية)

السنـــــوات / القطاعـــات	1995		1999		2004	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
– الزراعة.	01	99	0	100	0	100
– المحروقات.	100	0	95	5	91	09
– صناعة.	83	17	70	30	63	37
– البناء والاشغال العمومية.	42	58	32	68	22	78
– النقل.	43	57	27	73	31	69
– التجارة.	12	88	07	93	07	93
– الخدمات.	15	85	11	89	13	87
– المجموع.	55	45	99	51	53	47
– المجموع خارج قطاع المحروقات	32	68	23	77	20	80

المصدر: Taline koranchelian and Gabriel Sensenbrenner, OP.CIT, p24

وعلى الرغم من أن القطاع الخاص يعتمد عليه في أن يكون محرك الصناعة الجزائرية إلا أن إنتاجه الصناعي حقق ركودا بنسبة **0,54%**، فضلا عن تحقيقه لنسبة نمو قدرت بـــ: **2%** كمعدل سنوي للفترة **2006/2000** بالمقارنة مع نسبة **10%** للفترة ما بين **2000/1996**[1].

وهذا يعود لطبيعة القطاع الخاص في الدول النامية الذي يعاني بشكل عام من ضعف في المبادرة والتنافسية والبحث عن الربح السريع(غياب الرؤيا الاستثمارية)، كون معظم تراكماته وأمواله جاءت من[2]:

– تدفقات أموال المعونة الأجنبية.

– الاقتراض المفرط من القطاع المصرفي.

– الحصول على التوكيلات التجارية من الشركات الدولية النشاط لتسويق وترويج المنتجات لتلك الشركات الدولية، والحصول على العمولة الملائمة.

– الاعتماد على وجود درجة عالية من الاحتكار في السوق المحلية والتي ساعدته في تحقيق أرباح احتكارية غير تنافسية.

---

(1) المصدر: عبد المجيد بوزيدي– لا شيء يصلح في الصناعة الجزائرية– ترجمة إيمان بن محمد– الشروق– العدد 2224– 14 فيفري 2008 **راجع الموقع:**

www.echroukonline.com

(2) راجع في ذلك:– محمود عبد الفضيل، رأسمالية الأنابيب الجديدة في الوطن العربي، نظرة تشريحية للفئات الرأسمالية في الوطن العربي، كتاب هموم عربية اقتصادية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص(64..36).

– الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، ندوة للمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، الفصل الثاني عشر.

-Ahmed Dahmani, l'Algérie politique des réformes 1980-1997, Casbah Editions, Alger, 1999, pp(57..70).

– الهياكل القانونية والتنظيمية فيه تقوم على نظام الشركات العائلية المغلقة، حيث لا توجد جمعيات عمومية حقيقية تحاسب وتسلط الضوء على أنشطة الشركات وممارسات مجالس الإدارة.

وهذا ما جعل أداءه يبقى ضعيفا خاصة في ميدان التشغيل حيث لا تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوى **10.5%** من مناصب العمل في الجزائر، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بتلك التي تقدمها مثيلاتها في الدول الأوربية بنسبة **60%** إلى **70%** والتي تعد من أكثر المؤسسات كثافة في العمل. [1]

بقي أن نسجل أيضا أن قطاع التجارة والإدارة العامة وبعض الخدمات يحتل الصدارة من إجمالي التشغيل بنسبة **53%**، ثم العنصر النسوي **16.9%**، من إجمالي التشغيل(راجع الملحق رقم **5**).

وتجدر الإشارة أيضا إلى انخفاض مساهمة المرأة في القطاع الزراعي، وكان هذا الانخفاض لصالح قطاع الخدمات، ولا يعني ذلك تطورا في مستوى تأهيل المرأة بل راجع لضعف القطاع الزراعي من جهة ونمو الأعمال غير القارة والبسيطة في قطاع الخدمات خاصة القطاع التجاري.

ثانيا: الإستثمار الأحنبي

بالنسبة للاستثمار الأجنبي(لاسيما خارج قطاع المحروقات) فحصيلته في التشغيل ضعيفة جدا وهو يقوم على استقطاب العمالة العالية الكفاءة بالنظر لمعدل الأجر المرتفع الذي يدفعه(حالة إطارات سوناطراك مع الشركات الأجنبية).

وفيما يرتبط بمسألة الأجور مازال القطاع العام والخاص يعطي أجورا ضعيفة بالمقارنة مع الأجور التي يقدمها القطاع الأجنبي، كما أن الأجور في القطاع العام تبقى أعلى منها في القطاع الخاص وان كانت لا ترتبط بالإنتاجية[2].

ومازال أيضا قطاع الخدمات العامة هو الذي يعطي أعلى الأجور بالمقارنة مع قطاع البناء الذي يعطي أدنى الأجور فضلا عن عدم استفادة عمالته سواء المؤهلة أو غير المؤهلة من أي تحفيزات وهذا ما يفسر قله التشغيل فيه.

1 ــ تحديات الاقتصاد الجزائري بالنسبة للاستثمار الأجنبي

يجب أن نسجل بعض التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تقرير أي إستراتيجية استثمارية،والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

– يجب الانطلاق من مسألة هامة جدا وهي أن معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر هي من النوع الذي لم يحرك الآلة الإنتاجية و لم يحقق فرص عمل كبيرة(كالاستثمار في البنى التحتية، التعليم والتكوين، توطين التكنولوجيا، تطوير القطاع الزراعي ....)[3] وعليه يجب أن تنطلق الجزائر في كل ترتيباتها من هذه الحقيقة لاسيما وكلنا يدرك بان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ومسألة الاستثمار خارج قطاع المحروقات مسألة غاية في الأهمية، إذ يعول على الاستثمار الأجنبي في المساهمة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الوطنية الخاصة منها والعامة في تشجيع هذا الاستثمار.

---

[1] Taline koranchelian and Gabriel Sensenbrenner, op.cit, P25

[2] راجع في ذلك:

Mohamed Abdelbasset Chemingui (kuwait institute) Hassina Ayadi (University of Montpellier), labor market and economic growth in Algeria, IMF, revised version, January 2003, pp(11..14).

[3] راجع في ذلك:

Norddine Grim, l'Economie Algérienne, otage de la politique, Gasbah édition, Alger, 2004,- pp(141..149).

– هناك افتقار واضح للتهيئة الموضوعية، فمن غير الممكن الحديث عن إستراتيجية لتعبئة الاستثمار الأجنبي بكل ماتحمله العملية من تحديات مالية، مادية وبشرية في غياب تشخيص دقيق قبلي لكل احتياجاتنا من الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن تحقيق المناخ الملائم كإصلاح المنظومة التشريعية والمؤسساتية والمالية والمصرفية ومحاربة الفساد وتفعيل دور العدالة "مسألة ترتيب البيت الداخلي".

– لحد الساعة لا توجد دراسات اكادمية وتطبيقية حول التشابك القطاعي للاقتصاد الوطني لمعرفة معاملات الترابط ومن ثم تحديد نقاط الضعف والقوة. ويعد عزل الجامعة الجزائرية عن محيطها السوسيو اقتصادي من أهم أسباب ذلك على الرغم مما أنفقته الدولة في هذا المجال.

– صحيح هناك حالة من اللاتكافؤ في العلاقات الدولية لكن لا يجب أن ننطلق دائما من كون أننا الطرف الأضعف ونترك للطرف الآخر عملية تحديد اتجاهاتنا الاستثمارية التي سيوجهها أكيد بالمجالات التي يمكن أن تحقق له أكثر ربحية(الصناعات الاستخراجية). فيجب أن تدرك الجزائر أن لديها ما تفاوض عليه كاستغلالها للهاجس الأمني الطاقوي بربط مشاريع التنقيب واستغلال الطاقة بمشاريع استثمارية أخرى، كشق الطرقات، بناء السدود والمطارات، المساعدة بشكل جدي وفعال في تطويرا إمكانيات التعليم والتكوين، فضلا عن استغلال الهاجس الأمني المرتبط بالهجرة السرية حيث يجب أن يفهم هؤلاء أن أبعاد هذه القضية خطيرة جدا لأنها في إجمالها مرتبطة بالتنمية وألا نتحمل وحدنا مسألة حلها.

– الفوائض المالية المتحققة مؤخرا ستجعل الشركات الكبرى تأتي لأنها ستسعى لامتصاصها ويجب الاستثمار في هذا الاتجاه.

– حجم التحديات الخارجية المنطلقة من الخرائط الجديدة التي تريد أن تفرضها الدول الكبرى للسيطرة على مقدرات الشعوب مثلما يحدث الآن في مشرقنا العربي. لذلك لابد من تنويع الشركاء في الاستثمار الأجنبي، واستغلال التنافس بين الدول المتقدمة في هذا المجال، فضلا عن تفعيل دور التكتلات المحلية والإقليمية لاسيما البعد العربي، الإسلامي والإفريقي لتعزيز موقعنا التفاوضي في الاتفاقيات الدولية كاتفاقيات الشركة مع الاتحاد الأوربي ومحاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة(الحيز الإقتصادي الدولي).

خارطة توزيع القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية وآبار النفط في الوطن العربي(باستثناء المغرب العربي)

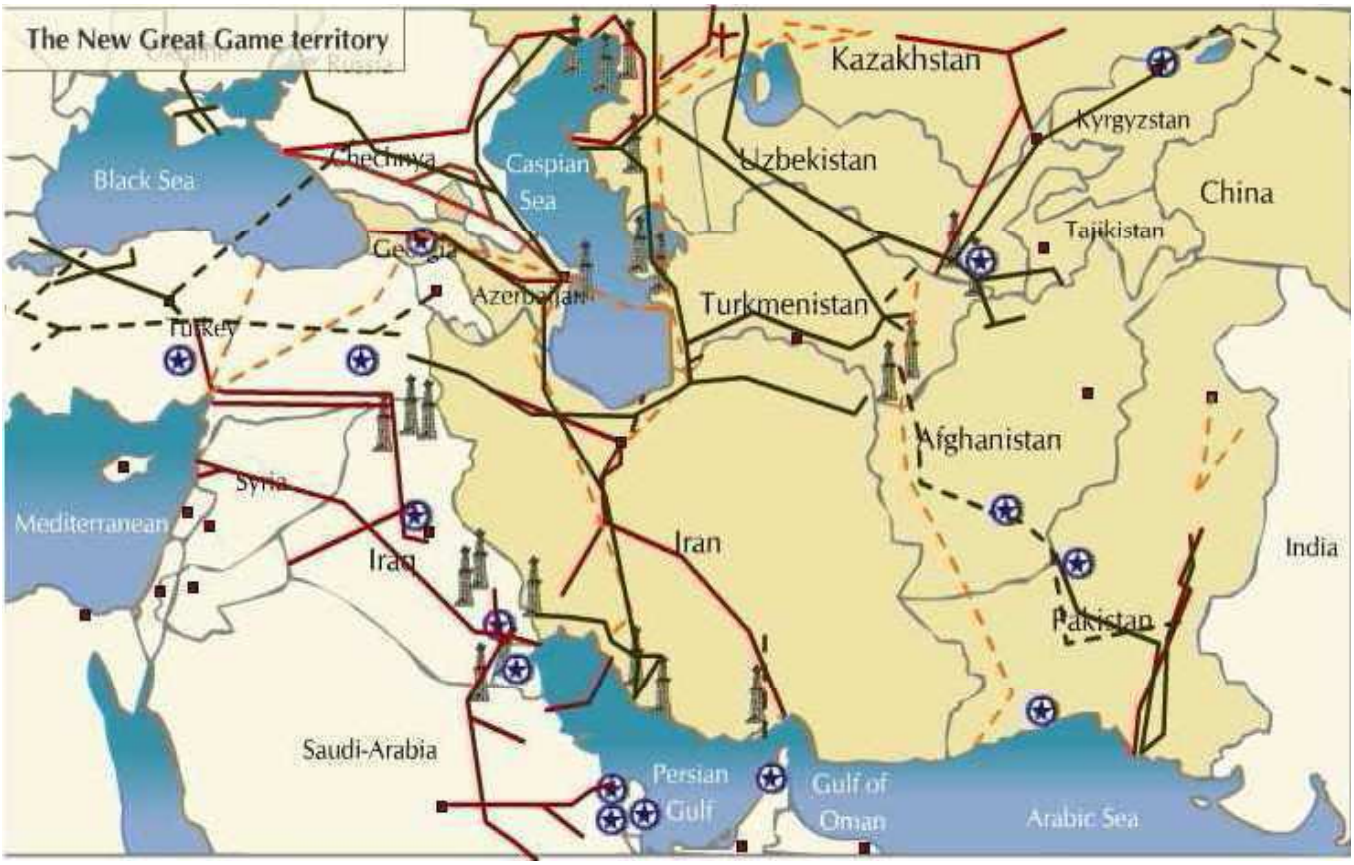

* القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية.

ـــــــ أنابيب النفط بالأحمر وأنابيب الغاز بالأخضر.

ـ ـ ـ ـ أنابيب النفط المخطط لها بالبنفسجي المتقطع وأنابيب الغاز المخطط لها بالأخضر المتقطع

المصدر:

http://www.newgreatgame.com/excerpts.htm

2 – المساهمة النسبية للاستثمارات خارج قطاع النفط

ا – **عدد المشاريع**: بلغ عدد المشاريع خارج قطاع النفط حسب إحصائيات **2007** للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات **588** مشروعا بغلاف مالي **747.59** مليار دينار جزائري(**11** مليار دولار)، موزعة بين مشاريع شراكة ومشاريع استثمار أجنبي مباشر.وبلغت مشاريع الشراكة **254** مشروعا بغلاف مالي **350** مليار دينار جزائري(**5.1** مليار دولار)، أما مشاريع الاستثمار الأجنبي فبلغت **334** مشروعا بغلاف مالي **397.6**(**5.8** مليار دولار)

ب – القطاعات الاقتصادية: توزعت الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع النفط حسب إحصائيات **2007** للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات كالآتي:

– القطاع الصناعي: **403** مليار دينار جزائري(**6** مليار دولار).

– قطاع الاتصالات: **162.6** مليار دينار جزائري(**2.3** مليار دولار).

- قطاع الخدمات: **93.4** مليار دينار جزائري(**1.3** مليار دولار).
- قطاع البناء والأشغال العمومية: **43** مليار دينار جزائري(**632** مليون دولار).
- قطاع السياحة : **26** مليار دينار جزائري(**88** مليون دولار).
- قطاع الزراعة: **2** مليار دينار جزائري(**29** مليون دولار).

جـ المتعاملون: يتوزع الاستثمار الأجنبي خارج قطاع النفط حسب إحصائيات **2007** للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات كالآتي:

- المستثمرون العرب: **422.05** مليار دينار جزائري.
- المستثمرون الأجانب: **237.6** مليار دينار جزائري بـ **278** مشروعا.
- المستثمرون الآسيويون: **55.41** مليار دينار جزائري.

ولم تستثمر الشركات المتعددة الجنسية في هذا القطاع إلا في حدود **2**مليار دينار جزائري، واستثمر الأستراليون في مشروع واحد بمبلغ إجمالي **2.9** مليون دولار.

أما بالنسبة للدول فتأتي مصر في المرتبة الأولى بـ **137** مليار دينار جزائري(**2** مليار دولار)، اسبانيا بـ **118** مليار دينار جزائري(**1.7** مليار دولار)، الكويت بـ **88** مليار دينار جزائري(**1.3** مليار دولار)، الإمارات العربية بـ **76.6** مليار دينار جزائري(**1.1** مليار دولار)، فرنسا بـ **39** مليار دينار جزائري(**573** مليون دولار).

و تبقى المساهمة النسبية للاستثمارات الأجنبية خارج قطاع النفط على الرغم من تسجيل تقدم واضح للاستثمار العربي ضعيفة خاصة في بعض القطاعات الإستراتيجية كالقطاع الزراعي في ظل التهديد الواضح للأمن الغذائي في الجزائر.

وبشكل عام مازال توزيع عروض العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل حسب القطاعات يشير إلى استحواذ القطاع العام على عروض العمل بنسبة **63.65%** من إجمالي العروض، يليه القطاع الخاص بنسبة **29.47%**، ثم القطاع الأجنبي بنسبة **06.86%**، وان كان القطاع العام يشهد في السنوات الأخيرة ركودا في خلق مناصب الشغل بالمقارنة مع القطاع الخاص الذي يلقى دعما واضحا من الدولة، لكنه مازال بعيدا عن الأهداف المراد تحقيقها.

الجـــدول رقم37: توزيع عروض العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل حسب القطاع و الولايات خلال الفصل الأول 2004

Nature / Wilaya	المجموع	القطاع الخاص	القطاع الخاص الوطني	القطاع العام	النوع / الولاية	الرقم
Adrar	**120**	**0**	**0**	**120**	أدرار	**01**
Chlef	**229**	**0**	**81**	**148**	الشلف	**02**
Laghouat	**175**	**4**	**1**	**170**	الأغواط	**03**
Oum El Bouaghi	**164**	**0**	**8**	**156**	أم البواقي	**04**
Batna	**161**	**0**	**13**	**148**	باتنة	**05**
Béjaia	**96**	**0**	**18**	**78**	بجاية	**06**
Biskra	**106**	**0**	**16**	**90**	بسكرة	**07**
Béchar	**63**	**0**	**00**	**63**	بشار	**08**
Blida	**566**	**4**	**248**	**314**	البليدة	**09**
Bouira	**162**	**6**	**58**	**98**	البويرة	**10**
Tamanrasset	**211**	**0**	**15**	**196**	تمنراست	**11**
Tébessa	**139**	**0**	**0**	**139**	تبسة	**12**
Tlemcen	**125**	**0**	**100**	**25**	تلمسان	**13**
Tiaret	**155**	**90**	**34**	**31**	تيارت	**14**
Tizi ouzou	**190**	**0**	**148**	**42**	تيزي وزو	**15**
Alger	**2276**	**177**	**599**	**1500**	الجزائر	**16**
Djelfa	**37**	**0**	**0**	**37**	الجلفة	**17**
Jijel	**174**	**0**	**31**	**143**	جيجل	**18**
Sétif	**423**	**36**	**185**	**202**	سطيف	**19**
Saida	**20**	**0**	**0**	**20**	سعيدة	**20**
Skikda	**287**	**32**	**31**	**224**	سكيكدة	**21**
Sidi Bel Abbes	**153**	**94**	**41**	**18**	سيدي بلعباس	**22**
Annaba	**433**	**83**	**105**	**245**	عنابة	**23**
Guelma	**58**	**0**	**2**	**56**	قالمة	**24**
Constantine	**139**	**0**	**28**	**111**	قسنطينة	**25**
Médéa	**19**	**0**	**12**	**7**	المدية	**26**
Mostaganem	**833**	**53**	**41**	**739**	مستغانم	**27**
M'sila	**84**	**19**	**8**	**57**	المسيلة	**28**
Mascara	**208**	**0**	**67**	**141**	معسكر	**29**
Ouargla	**414**	**52**	**128**	**234**	ورقلة	**30**
Oran	**894**	**12**	**753**	**129**	وهران	**31**
El – Bayadh	**115**	**0**	**2**	**113**	البيض	**32**
Illizi	**1048**	**77**	**383**	**588**	اليزي	**33**
Bordj Bou Arreridj	**80**	**0**	**18**	**62**	برج بوعريريج	**34**
Boumerdes	**73**	**0**	**4**	**69**	بومرداس	**35**
El – tarf	**52**	**0**	**6**	**46**	الطارف	**36**
Tindouf	**23**	**0**	**9**	**14**	تندوف	**37**
Tissemsilt	**159**	**49**	**80**	**30**	تيسمسيلت	**38**
El – Oued	**86**	**0**	**23**	**63**	الوادي	**39**
Khenchela	**170**	**0**	**1**	**169**	خنشلة	**40**
Souk Ahras	**177**	**0**	**116**	**61**	سوق هراس	**41**
Tipaza	**320**	**3**	**285**	**32**	تيبازة	**42**
Mila	**49**	**0**	**32**	**17**	ميلة	**43**
Ain Defla	**149**	**0**	**24**	**125**	عين الدفلة	**44**
Naama	**514**	**132**	**77**	**305**	النعامة	**45**
Ain Remouchent	**207**	**16**	**150**	**41**	عين تموشنت	**46**
Ghardaia	**89**	**0**	**18**	**71**	غرداية	**47**
Ghelizane	**1245**	**0**	**30**	**1215**	غليزان	**48**
Total	**13670**	**939**	**4029**	**8702**	المجموع :	

المطلب الثالث: سوق عمالة غير مؤهلة

ويمكن تلمس ذلك سواء من خلال:

أولا: مستويات التعليم.
ثانيا: مستويات التأهيل.

أولا: مستويات التعليم

لا يختلف اثنان حول حقيقة أنه كلما كان مستوى التعليم والتكوين مرتفعا عند السكان كلما كان هناك حظ أوفر لاستغلال الفرص التي تتيحها التحولات والتقليل من الكلفة الاجتماعية للانتقال نحو اقتصاد أكثر انفتاحا، وهذا ما يبرز أهمية التعليم والتكوين، فتطوير التقنيات والتكنولوجيا وتغير نظام العمل الناجم عن ذلك، يجعل طلب المؤهلات يتطور باستمرار ويتطلب أن تخصص أولى الأولويات للتكوين بمختلف أنماطه.

ولقد بدأ الحديث مؤخرا عن أهمية التكوين المهني في الجزائر بعد سياسة الانفتاح الاقتصادي وذلك بعد أن أهمل لفترات طويلة على اعتبار أن الانفتاح الاقتصادي يمر عبر تشجيع القطاع الخاص لكي يحقق تنافسيته التي تمر هي الأخرى عبر تحسين مستوى مؤهلات الموارد البشرية بزيادة تدعيم التعليم القاعدي، تطوير التكوين بشكل عام والتكوين المهني بشكل خاص.

وفي الواقع أهمل قطاع التكوين المهني كما رأينا وظلت علاقات منظومته بسوق العمل الدائمة التغيير ضعيفة جدا، ليتحول التكوين المهني مع الوقت إلى مجرد جزء مدمج في المنظومة التربوية لا يلبي رغبات الهيئات المستخدمة حيث ابتعد عن مهماته الأساسية وصار كما يصفه العض ملجأ للمقصين من منظومة التربوية، مما نتج عنه:

– عزوف الشباب عن هذا النوع من التكوين وإن فعلوا يقومون بذلك وهم يظنون بأنه اختيار سلبي لا قيمة له من الناحية الاجتماعية والنفسية، فضلا عن تخصيص التكوين المهني أساسا إلى الشباب المطرودين من المنظومة التعليمية دون الأخذ في الحسبان قدراتهم وميولاتهم ولا الحاجات الحقيقية لسوق العمل.

– صعوبة التكوين والإدماج المهنيين وتقلص إمكانات الترقية، خاصة وان التكوين الذي سيستفيد منه الشباب غير كفيل بتحضيره لممارسة مهنته المطلوبة، مما جعل السوق الموازية تمتص جزءا كبيرا منه أو التوجه نحو التكوين طويل المدى، إذ كثيرا ما يفضل التلاميذ ثانويات التعليم العام عن مراكز التكوين المهني لأنها الوحيدة الكفيلة بفسح المجال أمامهم للالتحاق بالجامعات في ظل غياب شبه كلي لمؤسسات أخرى تسمح بالدخول للجامعة، وحتى التعليم المهني الذي جاء لإصلاح لقطاع التكوين المهني لم يأخذ هذه الجزئية المهمة بالحسبان مما يجعل مسألة نجاحه هي الأخرى معلقة إلى حين.

وتؤكد طلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل سواء حسب مستويات التعليم أو مستوى التأهيل ضعف سوق العمل في مجال التكوين والتأهيل إذ تشكل نسبة مستويات التعليم الدنيا وفئة بدون تكوين النسبة الأكبر من طلبات العمل مما يجعلها سوق عمالة غير مؤهلة.

فحسب مستويات التعليم، يشكل التعليم العالي وشهادة البكالوريا + سنتان تعليم نسبة**06.86%**، **2.09%** على الترتيب وهي اقل نسبة بالمقارنة مع الطور الأول والثاني من التعليم الأساسي بنسبة**48.02** %، التعليم الثانوي**22.23%**، بدون مستوى تعليمي**20.79%**، (يشكل الذكور**77.77%** من طلبات العمل الثانوي والإناث**22.20** %).

الجـــدول رقم 38: توزيع طلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل حسب الولايات و مستوى التعليم خلال الفصل الأول 2004

Niveau / Wilaya	المجمـــــوع	5	4	3	2	1	المستوى / الولايـــة	الرقم
Adrar	**2536**	41	23	753	1261	458	أدرار	01
Chlef	**9520**	1481	171	1447	3418	3003	الـــشـــلـــف	02
Laghouat	**1045**	6	14	156	577	293	الأغـــــواط	03
Oum El Bouaghi	**5263**	326	61	1768	2570	538	أم البواقـــي	04
Batna	**3224**	1246	28	810	946	194	بـــاتـــنـــة	05
Béjaia	**1402**	50	24	498	758	72	بـــجـــايـــة	06
Biskra	**881**	31	48	318	433	51	بـــســـكـــرة	07
Béchar	**3165**	2	35	549	1990	589	بـــشـــــار	08
Blida	**3991**	126	90	1315	2114	346	الـــبـــلـــيـــدة	09
Bouira	**1946**	20	28	496	1155	247	الـــبـــويـــرة	10
Tamanrasset	**874**	7	10	185	542	130	تـــمـــنـــراســـت	11
Tébessa	**1412**	11	25	664	369	343	تـــبـــســـة	12
Tlemcen	**2125**	78	75	638	1108	226	تـــلـــمـــســـان	13
Tiaret	**2243**	28	28	651	1051	485	تـــيـــــارت	14
Tizi ouzou	**2694**	84	44	816	1585	165	تـــيـــزي وزو	15
Alger	**6575**	566	224	2060	3456	269	الـــجـــزائـــر	16
Djelfa	**9324**	12	101	1917	2796	4498	الـــجـــلـــفـــة	17
Jijel	**1241**	11	5	223	858	144	جـــيـــجـــل	18
Sétif	**2104**	53	35	425	1181	410	ســـطـــيـــف	19
Saida	**5499**	14	55	547	1666	3217	ســـعـــيـــدة	20
Skikda	**2166**	187	35	594	1188	161	ســـكـــيـــكـــدة	21
Sidi Bel Abbes	**1029**	26	21	269	526	187	سيدي بلعباس	22
Annaba	**3705**	91	68	911	2384	251	عـــنـــابـــة	23
Guelma	**1766**	374	16	434	620	322	قـــالـــمـــة	24
Constantine	**3426**	190	57	1006	1891	282	قســـنـــطـــينـــة	25
Médéa	**2962**	458	91	485	1201	727	المـــديـــة	26
Mostaganem	**5159**	266	196	693	3152	852	مستغانـــم	27
M'sila	**521**	19	10	192	205	95	المسيلـــة	28
Mascara	**1861**	622	93	280	730	136	معـــســـكـــر	29
Ouargla	**278**	12	8	48	200	10	ورقـــلـــة	30
Oran	**6234**	130	130	1532	4000	442	وهـــران	31
El – Bayadh	**1337**	70	18	70	660	519	الـــبـــيـــض	32
Illizi	**646**	0	5	78	460	103	الـــيـــزي	33
Bordj Bou Arreridj	**417**	13	10	214	133	47	برج بوعريريـــج	34
Boumerdes	**1745**	284	23	438	885	115	بـــومـــرداس	35
El – tarf	**1608**	112	58	370	715	353	الـــطـــارف	36
Tindouf	**120**	0	2	19	36	63	تـــنـــدوف	37
Tissemsilt	**1143**	46	37	118	527	415	تيسمسيلت	38
El – Oued	**682**	11	10	231	348	82	الـــــوادي	39
Khenchela	**1550**	352	31	271	464	432	خـــنـــشـــلـــة	40
Souk Ahras	**1284**	22	59	180	676	347	ســـوق هـــراس	41
Tipaza	**2544**	235	109	533	1474	193	تـــيـــبـــازة	42
Mila	**484**	25	4	153	259	43	مـــيـــلـــة	43
Ain Defla	**4670**	285	225	506	1529	2125	عـــيـــن الـــدفـــلـــة	44
Naama	**1279**	108	14	261	623	273	الـــنـــعـــامـــة	45
Ain Remouchent	**4029**	479	124	664	2555	207	عـــيـــن تموشنت	46
Ghardaia	**1699**	34	11	277	1028	349	غـــردايـــة	47
Ghelizane	**4810**	18	52	997	2309	1434	غـــيـــلـــيـــزان	48
Total	**126218**	**8662**	**2642**	**28059**	**60612**	**26243**	المجمـــــــــوع :	

1 – بدون مستوى تعليمي

2– الطور الأول والثاني من التعليم الأساسي

3 ــ التعليم الثانوي

4– شهادة البكالوريا + سنتان تعليم

5– التعليم العالي

الديوان الوطني للإحصاء 2004.

ثانيا: مستويات التأهيل.

بالنسبة لمستويات التأهيل تشكل فئة بدون تكوين حسبما يوضحها الجدول أدناه نسبة **42.06**% من طلبات العمل وفئة مساعدين عائليين **36.69**% وهي نسب عالية جدا بالمقارنة مع نسبة **8.41** % أعوان تحكم، **04.52** % تقنيون، **3.98** % تقنيون سامون، **4.30** % إطارات وإطارات عالية،.

وتبين هذه الأرقام أن جزءا كبيرا من الشباب لا يكملون دراستهم ولا يستفيدون من تكوين يضمن لهم الإدماج المهني والاجتماعي.

وهذا وإن كان يفسر ضعف العلاقة التي تربط سوق العمل بالمنظومة التربوية والتكوينية فإنه يفسر حجم المسؤولية التي ستلقى على عاتق منظومة التكوين لحل هذه المعضلة لاسيما في ظل التحولات الإقتصادية، واللاتوازن الكبير بين عروض عمل المقدمة والطلب عليها.

الجـــدول رقم39: توزيع طلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل حسب الولايات و مستوى التأهيل خلال الفصل الأول 2004

Niveau / Wilaya	المجمـــوع	6	5	4	3	2	1	المستوى / الولايـــة	الرقم
Adrar	2536	39	18	77	955	100	1347	أدرار	01
Chlef	9520	642	918	275	3040	214	4431	الـشـلـف	02
Laghouat	1045	0	8	22	283	174	558	الأغـــواط	03
Oum El Bouaghi	5263	97	215	98	2412	293	2148	أم البواقـي	04
Batna	3224	447	946	178	953	191	509	بـاتـنـة	05
Béjaia	1402	17	53	103	555	80	594	بـجـايـة	06
Biskra	881	17	21	73	512	27	231	بـسـكـرة	07
Béchar	3165	3	2	21	1042	23	2074	بـشـــار	08
Blida	3991	99	75	211	1610	434	1562	الـبـلـيـدة	09
Bouira	1946	11	37	128	976	46	748	الـبـويـرة	10
Tamanrasset	874	8	6	16	258	146	440	تـمـنـراسـت	11
Tébessa	1412	6	19	25	161	707	494	تـبـسـة	12
Tlemcen	2125	42	36	126	1252	151	518	تـلـمـسـان	13
Tiaret	2243	29	22	131	672	412	977	تـيـارت	14
Tizi ouzou	2694	86	72	372	1318	42	804	تيـزي وزو	15
Alger	6575	535	427	630	3277	93	1613	الـجـزائـر	16
Djelfa	9324	0	4	37	1757	1211	6315	الـجـلـفـة	17
Jijel	1241	2	10	22	561	66	580	جـيـجـل	18
Sétif	2104	25	80	24	890	53	1032	سـطـيـف	19
Saida	5499	0	4	16	982	42	4455	سـعـيـدة	20
Skikda	2166	178	32	110	1235	08	603	سـكـيـكـدة	21
Sidi Bel Abbes	1029	20	08	116	408	302	175	سيدي بلعباس	22
Annaba	3705	59	57	176	1198	926	1289	عـنـايـة	23
Guelma	1766	257	204	236	619	120	330	قـالـمـة	24
Constantine	3426	170	90	296	1865	34	971	قـسـنطينة	25
Médéa	2962	87	198	344	1275	52	1006	المـديـة	26
Mostaganem	5159	345	112	155	1497	2170	880	مستغانـم	27
M'sila	521	20	31	11	222	39	198	المسيلـة	28
Mascara	1861	497	170	206	618	53	317	مـعـسـكـر	29
Ouargla	278	1	22	1	187	0	67	ورقـلـة	30
Oran	6234	148	72	239	3040	99	2636	وهـران	31
El – Bayadh	1337	10	46	99	403	374	405	الـبـيـض	32
Illizi	646	0	4	0	30	0	612	الـيـزي	33
Bordj Bou Arreridj	417	8	7	23	266	0	113	برج بوعريريـج	34
Boumerdes	1745	49	134	264	705	89	504	بـومـرداس	35
El – tarf	1608	24	133	112	370	681	288	الـطـارف	36
Tindouf	120	0	0	3	31	3	83	تـنـدوف	37
Tissemsilt	1143	2	68	37	200	226	610	تيسمسيلت	38
El – Oued	682	5	10	68	379	52	168	الـــوادي	39
Khenchela	1550	193	163	143	745	13	293	خـنـشـلة	40
Souk Ahras	1284	12	20	54	577	27	594	سـوق هـراس	41
Tipaza	2544	222	115	48	1078	169	912	تـيـبـازة	42
Mila	484	20	8	56	235	28	137	مـيـلـة	43
Ain Defla	4670	653	71	57	997	126	2766	عـين الـدفـلـة	44
Naama	1279	0	58	50	553	60	558	الـنـعـامـة	45
Ain Remouchent	4029	332	204	160	1716	76	1541	عـيـن تموشنت	46
Ghardaia	1699	13	16	39	702	89	840	غـردايـة	47
Ghelizane	4810	8	6	29	1701	304	2762	غـيـلـيـزان	48
Total	126218	5438	5032	5717	46318	10625	53088	المجمـــــوع :	

1 – بدون تكويـــن	1 – Sans qualification	4– تقنيـــون	4 –Techniciens
2 – مساعدون عائليون	2 – Aides Familiaux	5 – تقنيـون سامـون	5 – Techniciens Supérieurs
3 – أعـــوان التحكم	3 – Agents de maîtrise	6 – إطـارات – إطـارات عاليـة	6 – Cadres Supérieurs

المبحث الثاني: برامج التشغيل

وضعت برامج التشغيل لبعث ديناميكية جديدة ونشاط في التوظيف لتنشيط سوق العمل، فضلا عن تنشيط دور الدولة في مجالات الصياغة والتنظيم والتأطير والتمويل لاسيما بعد ارتفاع نسب البطالة وتحديدا بالنسبة لفئة الشباب.

وحسب دراسة لتقويم أجهزة الشغل قامت بها لجنة علاقات العمل التابعة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الدورة العامة العشرين جوان **2002** يمكن تمييز أربعة مستويات من هذه البرامج هي:[1]

المطلب الأول: الأجهزة التي تسيرها الوزارة المكلفة بالعمل.
المطلب الثاني: الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية.
المطلب الثالث: أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج وجهاز الدعم والإدماج المهني وأجهزة صيانة التشغيل وترقية الاستثمارات.

المطلب الأول: الأجهزة التي تسيرها الوزارة المكلفة بالعمل

وتنقسم هذه الأجهزة إلى برامج تشغيل الشباب وجهاز الإدماج المهني.

أولا: برامج تشغيل الشباب.
ثانيا: جهاز الإدماج المهني.

أولا: برامج تشغيل الشباب

تتمثل هذه البرامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في "ورشات ذات منفعة عامة" تنظمها الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية، ويمولها صندوق إعانة تشغيل الشباب. الهدف منها تكوين طالبي العمل لأول مرة من دون أي تأهيل مهني خاص، تسهيلا لإدماجهم مهنيا في الحياة العملية، ويكون معظمهم من الراسبين في المنظومة التربوية.

---

(1) راجع في ذلك:- تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سابق، ص (134..142).

- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة2003 ، لجنة التقويم، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية الرابعة و العشرون، جوان، 2004.

-Mohamed Abdelbasset Chemingui and Nassima Ayadi - Understanding the poor human capital contribution to economic growth in Algeria- Paper produced as part of the global development project on explaining growth in developing countries, the case of Algeria, revised version IMF, November 2003.

ولقد استبدلت هذه البرامج بجهاز الإدماج المهني مع بداية سنة **1990** بسبب النقائص المرتبطة بهذه البرامج منها:

– انحصار أشكال الإدماج في مناصب العمل غير المحفزة وغير المؤهلة والتي تؤجر في إطار الأجر الوطني الأدنى المضمون.

– غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق نشاطات مختلف المتدخلين ومتابعتها بسبب قلة التنظيم وضعف الإجراءات المتبعة.

– مركزية نظام تسيير وتخصيص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب.

ثانيا: جهاز الإدماج المهني للشباب

يهدف هذا الجهاز إلى تصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب بتشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص، وقد إشتمل جهاز الإدماج المهني على ثلاثة فروع:

– الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية: وهي مناصب عمل مؤقتة تنشئها الجماعات المحلية، يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة.

– الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل قانوني يتمثل في تعاونيات فردية وجماعية.

– تكوين مستثمري التعاونيات لمدة ستة أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويركز هذا التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

بالنسبة للوظائف المؤجرة بمبادرة محلية تم تسجيل النقائص الآتية:

– عدم استقرار الإدماج المرتبط بضعف نسبة التثبيت المقدرة بـــ **4%** فقط واستمرار تراجع مدة العقود.

– ضعف الأجر الذي يمنح للمستفيدين و الذي حدد إجمالا بـــ **2500** دج كل شهر دون ربطه بالأجر الوطني الأدنى المضمون سنة **1990**، إذ يمثل هذا الأجر ما يتجاوز ثلث الأجر الوطني المضمون، فعد هذا الأجر بمثابة إعانة مستترة للبطالة فقط.

– اقتصار الوظائف على الأشغال غير المنتجة والقليلة التأهيل.

أما بالنسبة للإعانة على إنشاء النشاط فقد اصطدمت هي الأخرى بالنقائص الآتية:

– عدم تمحور جهاز الإدماج المهني للشباب بما فيه الكفاية حول الشراكة مابين المؤسسات والهيئات المالية والمستثمرين الشباب وطالبي مناصب العمل.

– اختيار الشباب للنشاطات غير الموثوقة وذات المردود الضعيف، فضلا عن العلاقات الصعبة مع المصارف وارتفاع نسب الفائدة(من**20** % إلى **24** %) وغياب صندوق كفالة أو ضمان .

– ضعف تأهيل المترشحين الذين لايتمتعون بكفاءات مهنية واضحة ومستوى تعليمي محدود في غالب الأحيان (**65** % من الشباب لديهم مستوى ابتدائي ومتوسط،**15.3**% لديهم مستوى ثانوي وجامعي).

– الدعم المتعدد الأشكال الذي تقدمه الإدارة(الإعانات، منح الأراضي والمحلات، تدخل السلطات العمومية لدى المصارف دون تقديم ضمانات حقيقية...) لم يطور لدى الشباب الحس بالمسؤولية بقدر ما نمى لديهم الإحساس بالاتكال والتريث.

بالنسبة للتكوين لم يتعامل معه بوصفه عاملا من شأنه إدماج الشباب مهنيا ومن ثم لم يستفد من الوسائل الضرورية المناسبة والكافية.

المطلب الثاني: الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية

وتتمثل هذه الأجهزة في:

أولا: التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.
ثانيا: الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.
ثالثا: عقود ما قبل التشغيل.
رابعا: برامج التنمية الاجتماعية.
خامسا: القروض المصغرة.

أولا: التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة

ويعني الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل وكذا العاطلين عن العمل(من**18** إلى **60** فما فوق)، حيث يتم تشغيل هؤلاء الأشخاص في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات ضمن نفس شروط التشغيل العادية فيما يخص المدة القانونية للشغل والاستفادة من الحماية الاجتماعية. وتحدد الاستفادة بشخص واحد لكل عائلة ويعطي حق الاستفادة بأجر تبلغ قيمته **3000** دج/شهريا(أزيد من ثلث الأجر المضمون الأدنى).

ويحق للمستفيدين التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة وذوي حقوقهم الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.

سجلت نقائص عديدة تتعلق أساسا بالأهداف المسطرة والجوانب التنظيمية والقانونية منها:

– لا يشكل هذا النوع من التعويض علاقة عمل بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن.

– عدم تبرير إقصاء الشباب البالغين سن العمل(**16-17**) وإدراج أشخاص تتجاوز أعمارهم ستين سنة ضمن قائمة المستفيدين على الرغم من أن النصوص القانونية المعمول بها تمنح هذه المنحة التضامنية لكل الأشخاص الذين بلغوا سن العمل(**16-59 سنة**).

– ما يميز التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة مع الوظائف المأجورة بمبادرة محلية المطورة في إطار جهاز خاص هو الأجر فقط الذي يقدر بـــ **3000**دج شهريا بالنسبة للأول و**2500** دج للوظائف المأجورة بمبادرة محلية على

الرغم من أن الأجر في كلتا الحالتين زهيد لا يغطي حتى الاحتياجات الغذائية، إلا أن السؤال يبقى مطروحا ما هو المنطق السائد في تحديد مستويات الأجور مقابل أشغال متساوية تقريبا؟

ثانيا: الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

أنشأ هذا الجهاز سنة **1997** بهدف إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكة الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات وتتميز هذه الأشغال بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة، تمثل كتلة الأجراء **60** % على الأقل من تكلفة المشروع. كما تم إنشاء الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على شكل مجموعات منظمة وفق مؤسسة مصغرة فردية في إطار تنافسي.

وتم تطبيق هذه البرامج على مرحلتين: المرحلة الأولى النموذجية التي تم الشروع فيها سنة **1997** وانتهت سنة **2000**، وقام البنك الدولي لإعادة الإنشاء والإعمار بتمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته **50** مليون دولار. والمرحلة الثانية تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي للمرحلة **2001-2004**.

وسمح هذا الجهاز بتوفير مناصب شغل مؤقتة بتكلفة زهيدة بفضل عامل المنافسة، والنسبة الضئيلة للمواد والمعدات، والكثافة العالية لليد العاملة، وتوسيع مفهوم تقبل العمل إلى العديد من الحائزين على شهادة التعليم العالي، إشراك مكاتب الدراسات التي فتحت مؤخرا بمنحها مهمة متابعة الورشات، لكن تبقى النتائج المنتظرة من هذه البرامج اقتصاديا واجتماعيا تحتاج إلى الكثير من الجهد.

ثالثا: عقود ما قبل التشغيل:

تخص هذه العقود وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم المؤرخ في **1998/12/02** فئة الشباب الذين تفوق أعمارهم **19**سنة، والحائزين على شهادة التعليم العالي(البكالوريا+ **4** سنوات) إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين تقني سامي والباحثين عن منصب شغل لأول مرة.

يتم تمويل هذه العقود من قبل حساب الخزينة الخاصة الذي يكرس تشغيل الشباب(الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب)، ويغطي قيمة الأجور المحددة كما يأتي:

- يتقاضى الحائزون على شهادة جامعية **6000** دج شهريا بالنسبة لـــ **12**اشهر الأولى و**4500** دج عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز **06**اشهر.(*)

- يتقاضى التقنيون الساميون **4500** دج شهريا خلال الـــ**12**اشهر الأولى و**3000** دج شهريا عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز **6**اشهر.

ويغطي حساب الخزينة الخاص جزءا من الأعباء الاجتماعية التي تبلغ نسبتها **15.5**% وبالتالي تتكفل الدولة بالاشتراكات الاجتماعية بنسبة **7**%.

(*) روجعت هذه الأجور في سنة 2007.وسيستفيد حملة الشهادات البطالين من منحة كتعويض لغاية إيجاد منصب عمل.

وتهدف هذه البرامج إلى معالجة مشكل بطالة الشباب الحائزين على شهادات والمقصيين من البرامج السابقة لتشغيل الشباب، والسماح للشباب الحائزين على شهادات بالاستفادة من الخبرة المهنية ومهارة توافق اختصاصاتهم، لزيادة إمكانية الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل.

وسجل أكبر عدد المسجلين في المدن الكبرى كالجزائر وتيزي وزو وقسنطينة وعنابة ووهران التي تستحوذ على **35%** **(46.338)** من إجمالي الطلب. أما باقي المدن فقد سجلت في أغلبها عدد مترشحين يقل عن المعدل الوطني المقدر بـــ **2994**، حيث يطلب من المترشحين المؤهلين للاستفادة من عقود ما قبل التشغيل التسجيل في وكالة محلية للوكالة الوطنية للتشغيل، وتمنح الوكالة للمعنيين شهادة تسجيل وتقوم بإرسال قوائم الأسماء شهريا إلى مندوبيات التشغيل[1]

وتحاط هذه البرامج بكثير من الإنتقادات لاسيما من فئة الشباب المتخرج من الجامعات الذي يعدها تعويدا له بقبول مستوى أدنى من الأجور في المستقبل، فضلا عن الحالة الصعبة النفسية التي يتعرض لها الشباب بعد انتهاء مدة العقد من دون أن يحصل على فرصة عمل أخرى دائمة لكن من أهم النقائص المسجلة على هذه البرامج ما يأتي:

– التمركز القوي للمستفيدين في الإدارة على حساب القطاعات الأخرى خاصة منها الإنتاجية بسبب الانكماش الاقتصادي.

– نسبة التثبيت الضعيفة للمستفيدين عند انتهاء مدة العقد، **90 %** من المستفيدين بعد استكمال فترة العقد يسجلون أنفسهم في وكالات التشغيل كباحثين عن عمل.

– إجبارية الإعفاء من الخدمة الوطنية التي تشكل عائقا كبيرا أمام الذكور مما يفسر تفوق العنصر النسوي للمسجلين والموظفين.

– يقصى من الجهاز الحائزون على شهادة تقني والحائزون على شهادة التكوين المهني رغم عددهم الكبير علما أن السلطات العمومية لم تتخذ أي التزام بتوظيفهم إضافة إلى عدم ملائمة أجهزة الإدماج الأخرى مع مستوياتهم وأعمارهم.

رابعا: برامج التنمية الاجتماعية:

أعد هذا البرنامج سنة **1998** لإنشاء مناصب شغل وتحسين ظروف السكان القاطنين في مناطق غير مجهزة من خلال ترقية مشاريع صغيرة للمنشآت القاعدية.

حيث يتم إنشاء هذه المشاريع بتعاون المستفيدين في إطار منظم يدعى "جماعة" تقوم البلدية بتأطيرها ويساهم المستفيدون أيضا بتمويل المشاريع المبرمجة بنسبة **20 %** إلى **25 %** من التكلفة الإجمالية في شكل إعانات مالية شخصية ومواد بناء واليد العاملة.

---

(1) راجع في ذلك:

Bouzid Nabil, Formation universitaire et préparation des étudiant au monde du travail et à l'emploi, Doctorat d'état en psychologie du travail, faculté des science humaines et des sciences sociales -Université Mentouri, Constantine, 2002/2003, chapitre 1 et 2.

وتعاني هذه البرامج رغم اهتمام الجماعات المستفيدة منها والتعويل عليها كأداة حديثة في مكافحة الفقر والبطالة من ضعف القدرات التساهمية للسكان المعنيين بسبب غياب الحركة الجمعوية على المستوى المحلي أو عدم نجاعتها، فضلا عن الصعوبات التي يواجهها المتدخلون في التحكم في الجوانب التقنية وإجراءات تسيير المشاريع.

خامسا: القروض المصغرة:

دخل جهاز القروض المصغرة حيز التنفيذ سنة **1999**، ويرتبط بالأشخاص مهما كان سنهم والذين يسعون إلى إنشاء نشاطات لكن لا تتوفر لديهم الإمكانات المالية اللازمة، وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير القروض المصغرة بالتعاون مع مديرية تشغيل الشباب والصندوق الوطني لمكافحة البطالة ومديرية الشؤون الاجتماعية، والوكالات المحلية الوطنية للشغل والمصارف.

ويخضع المستفيد من القرض المصغر إلى إلزامية دفع حصة شخصية نسبتها **10%** من تكلفة المشروع، ودفع **1 %** من تكلفة المشروع كحق الانضمام إلى صندوق التأمين من الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتأمين من البطالة.

ويدفع المستفيد من القروض المصغرة نسبة فائدة قدرها **2 %**، وتقوم الخزينة العمومية بدفع الفارق حسب نسب السوق.

ومن النقائص التي سجلت على تطبيق هذا البرنامج ضعف مساهمة القطاع المصرفي، ضعف الدعم والمتابعة لفائدة أصحاب المشاريع، مع غياب الهيئات المختصة في ترقية القروض المصغرة وعدم إشراك الحركة الجمعوية المهنية، فضلا عن عدم الدقة في صياغة القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة جدا، رغم التعريف الذي يقدمه قانون التوجيه رقم **18/01** المؤرخ في ديسمبر **2001**.

المطلب الثالث: أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج وجهاز الدعم والإدماج المهني وترقية الاستثمار

وتتمثل هذه الأجهزة في:

أولا: أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتامين من البطالة.
ثانيا: جهاز الدعم والإدماج المهني.
ثالثا: أجهزة صيانة التشغيل وترقية الاستثمارات.
رابعا: الانتقادات الموجهة لبرامج التشغيل.

أولا: أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتامين من البطالة.

تتمحور نشاطات هذه الأجهزة في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، لاسيما بالنسبة للعمال المسرحين وتتمحور حول مجموعتين من الإجراءات: الإجراءات الفعلية والإجراءات غير الفعلية.

الإجراءات الفعلية وتضم دفع تعويض التأمين من البطالة ومراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها شهرا. والإجراءات غير الفعلية وتضم نشاطات المساعدة والدعم للرجوع للعمل والقيام بنشاطات، ويتم التكفل بهذه الوظائف من قبل مراكز البحث عن العمل التي تسعى إلى مساعدة الشباب الذين يبحثون عن عمل مأجور بوضع تحت تصرفهم فريق من المستشارين المختصين في التشغيل مهمتهم تأطير هؤلاء الشباب. ومن قبل أيضا مراكز دعم العمل الحر التي تدعم المشتركين الذين يودون إنشاء عمل بأنفسهم بمنحهم خدمات فريق من المستشارين المنشطين والمتخصصين في العديد من المجالات، يساعدونهم على تكوين مشاريع أو تقديم دراسة تقنية واقتصادية.

أيضا منظمة أطوار التكوين والتكييف وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات (أنشئت سنة**2000**).

ثانيا: جهاز الدعم والإدماج المهني

كلفت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتأطير وتطبيق هذا الجهاز منذ السداسي الثاني لسنة **1997**.

ويغطي هذا الجهاز نوعين من النشاط: المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة، والتكوين لتدعيم إنشاء النشاطات. ويعتمد في ذلك على صناديق دعم التشغيل الشباب**(ANSEJ)** إذ يقدم هذا الصندوق المساعدة المالية للشباب الراغبين في إنشاء نشاطهم الخاص، وعلى المتعهد أن يقدم إسهاما شخصيا وفقا لأهمية المشروع الذي ينوي انجازه(رأس المال، أصول ...)

ثالثا: أجهزة صيانة التشغيل وترقية الاستثمارات

يتمثل جهاز صيانة التشغيل في إنشاء صندوق التطهير المالي المتعلق بالمؤسسات العامة، وقد وضعت الخزينة تحت تصرف هذه المؤسسات التي هي في حالة عجز هيكلي وسائل مالية هائلة قدرت بما يقارب **20** مليار دولار أمريكي من أجل تطوير نشاطات هذه المؤسسات والمحافظة على مناصب الشغل الموجودة في إطار مخطط تعديل متعدد السنوات.

لكن لم تصل مخططات التعديل تلك إلى الأهداف المرسومة حيث تم تسريح الكثير من العمال كوسيلة لتنشيط المؤسسات.

الجدول رقم 40 : عدد العمال المسرحين بعد تصفية بعض المؤسسات للشركات القابضة لسنة **1997**

الشركات القابضة	الوضعية نهاية ديسمبر **1997**	
	عدد العمال الباقين	عدد العمال المسرحين
1- الصناعة الغذائية	13973	13782
2- الصناعة الزراعية	42972	8873
3- الخدمات	63541	15525
4- الصناعة الميكانيكية	31321	14491
5- البناء والتشييد	102810	35767
6- الصناعة التحويلية	48582	23056
7- الكهرباء والاتصالات	22866	12041
8- الصناعة الاستخراجية	10423	395
9- الصناعة الكيماوية والصيدلية	30639	8239
10- الأشغال العمومية	66700	13466
11- صناعة الصلب	42632	13323
المجمـــــوع	**476459**	**158958**

Source: Algeria : a stabilization and transaction to the market - International Monetary Fund, Washington dc, 1998 pp(42..43).

أما بالنسبة لترقية الإستثمار فاتخذت عدة إجراءات في هذا المجال منها:

– المرسوم التشريعي رقم **12-192** المؤرخ في **5** اكتوبر**1993** لتشجيع عملية الاستثمار وتحديد المجالات والأنظمة والمزايا الممنوحة للمستثمرين(عن طريق وكالة ترقية ودعم الاستثمارات).

– الأمر رقم **03-01** المؤرخ في **20** اوت**2001** المنوط بتنمية الاستثمار وقانون توجيه ترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

– إنشاء مجلس وطني للاستثمار**(CNI)** تابع لرئاسة الحكومة وإنشاء صندوق دعم الاستثمار للتكفل بمساهمات الدولة.

– إنشاء شباك موحد تابع لرئاسة الحكومة في شكل وكالة وطنية لتنمية الاستثمار**(ANDI)**(عوضا عن وكالة ترقية ودعم الاستثمار) والتي تمثلت مهامها في استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، تزويد الخدمات الإدارية، تسيير صندوق دعم الاستثمار.

رابعا: الانتقادات الموجهة لبرامج التشغيل

– تعددها وتداخل صلاحياتها وتعدد المتدخلين فيها وغياب التنسيق بينها(الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم التشغيل، وكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني لتامين البطالة والوكالة الوطنية لتسيير التشغيل) وأكثر من ذلك عدم قدرتها لحد الساعة على خلق مناصب عمل قارة وإزالة الفوارق بين المناطق.

– لا تزال مناصب الشغل المنشاة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنفقات العمومية لاسيما برامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب، إذ لا توجد سياسة وطنية واضحة للتشغيل.

– مازالت العلاقات الشخصية تحتل المكانة الهامة في غالب الأحيان في الاستفادة من التشغيل على حساب المقتضيات المرتبطة بمنصب عمل.

– عدم ملائمة النصوص التي تسير الأجهزة فيما يتعلق بمعايير التأهيل(السن، الحالة العائلية، المداخيل) ومستويات الإعانة والتعويضات مع الأجر الأدنى الوطني المضمون، إذ لم تستجب مختلف هذه الأجهزة التي أنشئت منذ سنة **1987** لا لمستويات التأجير أو للفئات المستهدفة أو للمناطق المحرومة فعلا.

– مازالت القيود التي تعيق الاستثمار قائمة كمشاكل التمويل، العقار وغيرها.

– مناصب الشغل المحققة في معظمها مناصب شغل مؤقتة وليست دائمة.

– تراجع البطالين في شروطهم المتعلقة بالأجور بالنظر إلى تأهيلهم وكذا الحال بالنسبة لمكان العمل ونظامه.

– حاجة هذه البرامج إلى دعم مالي كبير جدا خاصة إذا علمنا بان مجمل النفقات المخصصة للشغل ولمكافحة البطالة لا تمثل سوى **1.10%** من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة ببعض النسب المسجلة في اقتصاديات السوق على المستوى العالمي، حيث تتراوح النسب المرتبطة بمستوى النفقات العمومية الخاصة بتدابير سياسة التشغيل مابين **2%** و**5%** من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

– الاهتمام المتزايد للسلطات العمومية بحاملي شهادة التعليم العالي وخاصة أولئك الذين يبحثون عن منصب عمل لأول مرة على حساب الشهادات الأخرى ولاسيما حاملي شهادات التكوين المهني، مما يفسر ضعف هذه الأجهزة في

استقطاب هذه الفئة، فحسب تحقيق لمركز الدراسات والأبحاث حول المهني والكفاءات **CERPEQ** ما يتراوح ما بين **10%** و**20%** فقط من خريجي التكوين المهني يتم إدماجهم في سوق العمل. فبالإضافة إلى ضعف الطلب على التكوين المهني في سوق العمل، هناك عدم قدرة لهذه البرامج على إدماج هذه الفئة.(1)

يمكن القول أن سوق العمل في الجزائر هي سوق منتجة للبطالة لان التشغيل بشكل عام يؤدي إلى نتيجتين عكسيتين: فهو إما يؤدي إلى حركية متزايدة في توفير مناصب العمل وهو التشغيل المساهم في إنتاج الثروة وزيادتها بصفة مباشرة وغير مباشرة والتي يعاد استثمارها مرة أخرى فتخلق بذلك فرص عمل جديدة، أو يؤدي إلى حركية متناقضة في توفير فرص العمل، وهو التشغيل الذي يستترف الثروة ولا يعيد إنتاجها مؤديا إلى أزمة تشغيل على المدى البعيد.

ويمكن تمثيل هذين العلاقتين بالشكلين الآتيين:(2)

العلاقة الأولى: العمل الفعال (العمل المنتج) ⟵ تزايد الثروة ⟵ تزايد فرص العمل ⟵ تزايد العمل الفعال وهكذا يتم الدخول في دائرة موجبة.

العلاقة الثانية:عمل غير فعال (غير منتج) ⟵ تناقص الثروة ⟵ تناقض فرص العمل ⟵ أزمة تشغيل، وهكذا يتم الدخول في دائرة سالبة.

ونظن أن الجزائر مازالت تدور في الدائرة السالبة لأنها ركزت في البداية سياساتها التشغيلية على الطلب الاجتماعي من أجل امتصاص البطالة السافرة(وإن كان هذا له ما يبره في البداية كأوضاع الجزائر بعد الإستدمار) فوقعت مع مرور الوقت في البطالة المقنعة، وذلك بمحاولة توفير منصب شغل لكل من يطلبه، وضمان دخل لأكبر عدد ممكن من الأسر الجزائرية، بغية تحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل الوطني.

إلا أن هذا الأسلوب من الناحية العملية، لا يمكن أن يطبق إلا في تلك المناطق التي تتوفر على المؤسسات والمنشآت الإدارية والاجتماعية والاقتصادية وهي المراكز الحضرية والصناعية،

وهذا الأسلوب أدى إلى نتائج عكسية في هذا المجال حيث ازدادت المناطق المحرومة حرمانا والمناطق الميسورة يسرا. وتضررت منه فئات واسعة خاصة المناطق الريفية.(3)

واليوم وعوض أن تؤسس الجزائر لسياسة تشغيل حقيقية (لاسيما بعد الوفرة المالية المتحققة في الفترة الأخيرة والناتجة عن ارتفاع أسعار البترول) من خلال تشجيع الاستثمار بمختلف أشكاله، اكتفت بتطعيم سوق العمل بجرعات مهدئة من خلال برامج التشغيل التي لم تستطيع انجاز الكثير من أهدافها.

---

(1) راجع في ذلك:

Berkane Youcef, L'adéquation emploi, formation -post- secondaire en Algérie, Doctorat d'état- faculté des sciences économiques et de gestion, Université Ferhat Abbas, Setif, Algérie, 2006 chapitre 6et7

(2) محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر: التجربة والآفاق، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ماي 2001، ص:109.

(3) محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص:108.

والأسباب في ذلك متعددة أهمها هو ضعف الحراك الحضري والصناعي في الجزائر والذي انتبهت إليه الدولة أخيرا وبدأ الحديث ولأول مرة عن مخطط وطني لتهيئة الإقليم وعن إستراتيجية صناعية لتدارك الوضع وهي خطوة في الاتجاه الصحيح لاسيما والتكوين المهني يعد أحد أهم مرتكزاتها.

المبحث الثالث :مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2025 ومشروع الإستراتيجية الصناعية

طرح مؤخرا في الجزائر كل من مشروع التهيئة الإقليمية **2025** ومشروع الإستراتيجية الصناعية والذين ينتظر منهما الكثير، لاسيما فيما يرتبط بسوق العمل وسياسة التكوين. وسنحاول في هذا المبحث مناقشة بعض الجوانب المرتبطة بهما بعدهما من أهم العناصر المكونة للحيز الاقتصادي للتكوين المهني:

المطلب الأول : مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2025.
المطلب الثاني: مشروع الإستراتيجية الصناعية.

المطلب الأول : مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2025

انطلق مشروع التهيئة الإقليمية من خيارات الجزائر خاصة تلك المرتبطة بالصناعة، لذلك جاء هذا المطلب ليسجل أهم ما ميز هذه الخيارات والمرتكزات من خلال نقطتين رئيسيتين هما:

أولا: الخيارات الصناعية الجزائرية(بعض الملاحظات).
ثانيا: مرتكزات مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2025.

أولا: الخيارات الصناعية الجزائرية(بعض الملاحظات)

لم يهتم الإستدمار الفرنسي بتصنيع الجزائر في عهده ، فالصناعات التي كانت موجودة كانت عبارة عن صناعات موجهة لسد الاحتياجات الاستهلاكية للمقيمين الأوروبيين، مثل بعض الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية محدودة الأثر والمفعول، فضلا عن أن الصناعات وعلى قلتها لم تكن موزعة توزيعا إقليميا متوازنا. فلقد تركزت بصورة أساسية في منطقة العاصمة ثم منطقة البليدة وخارج هاتين المنطقتين لا تعثر بالكاد على مؤسسات صناعية فيما عدا منطقتي عنابة ووهران، وكانت العاصمة لوحدها تستحوذ على نسبة **64 %** من السكان العاملين في الصناعة[1].

و لم تكن الخيارات الصناعية الجزائرية التي أتت فيما بعد خيارات خالصة وإنما كانت تحت تأثيرات القوى الخارجية بأبعادها المتعددة والمختلفة. فلقد حاصر الفكر العالمي الذي كان سائدا آنذاك الجزائر فكريا وفلسفيا ونظريا منذ الاستقلال، لاسيما الفكر الفرنسي الذي مارس عليها ضغطا شديدا لتوجيه التنمية فيها مستغلا في ذلك أوضاعها

[1] محمد بوخلوف، التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، التجربة والآفاق، مرجع سابق، ص: 30.

الاقتصادية والاجتماعية الصعبة . وهو حصار كان الهدف منه توجيه التنمية بما يخدم البلد المستدمر السابق وضمان مصالحه واستمرار وجوده.[1] وغذت ذلك الصعوبات التي واجهتها الجزائر خاصة في البداية للتخلص من التركة الاستدمارية. فضلا عن ضعف البنى التحتية الذي مارس هو الآخر تأثيرا قويا على التوطين الصناعي رغم الإرادة السياسية القوية في إعادة التوازن للمجتمع عمرانيا، جغرافيا واقتصاديا.

ومع ذلك استطاعت الجزائر أن تكون فيما بعد نسيجا صناعيا خاصة في فترة السبعينيات(مرحلة النظام الإشتراكي)، يعد من أهم الاستثمارات الوطنية في مجال اكتساب المعرفة التكنولوجية النظرية والتطبيقية، الخبرة في ميادين التسيير والتخطيط وإعداد الإطارات البشرية. لكنه انتقد في كثير من جوانبه أهمها تلك المرتبطة بالمناطق الصناعية التي تتعرض اليوم للكثير من الانتقادات سواء من حيث حجمها، أنواع الصناعات الموجودة بها، دراسة موقعها وتوزيعها. (2)

– فمن حيث حجمها: لوحظت مبالغة كبيرة في مساحة هذه المناطق الصناعية إذ تتراوح المناطق الصناعية بغرب البلاد ما بين **50** هكتار و**2000** هكتار، فضلا عن تموقعها في أراضي زراعية خصبة، مثل المنطقة الصناعية بسعيدة التي أقيمت فوق أراضي زراعية مروية، ومنطقة أرزيو بطيوة التي حولت إلى منطقة صناعية للبتروكيمياء بعد أن كانت أراضي زراعية وشواطئ بمساحة قدرت بـــ : **2000** هكتار.

– عدم انسجام الصناعات الموجودة بها مع الطابع المحلي والإقليمي، مثل تضمنها لصناعات كيمائية داخل وسط زراعي بدلا من اختيار صناعات زراعية، واعتماد مصانعها على نقاط بعيدة لجلب المادة الأولية وتصريف المنتج. زيادة على ذلك عدم الاهتمام بالأخطار والسلبيات التي قد تؤدي إليها كأخطار التلوث.

– دراسة الموقع الصناعي التي عادة ما تتم في مكتب بمعزل عن المقومات الصناعية الأساسية والموارد المحلية والإقليمية مما أنتج أخطاء كبيرة. وهذا بسبب إما الدراسات السطحية والإطارات غير الكفؤة التي تسند إليها هذه الدراسات، أو لأنه يعتمد فيها على الوسائل المكتبية دون الخروج للميدان والقيام بما يعرف بالدراسات المقارنة.

– توزيعها غير المتوازن على مستوى القطر والذي جعلها تخلق مناطق يتكدس فيها السكان ومناطق طاردة للسكان وما لذلك من تبعات خاصة على المستوى الاجتماعي.

باختصار لم تستطع المناطق الصناعية في الجزائر كفاية توليد نمو ديناميكي للاقتصاد وتقوية العلاقات المتبادلة والترابطية فيما بين مكوناته ضمن محور علاقات المستخدم – المنتج، كما أشار إلى ذلك فرنسوا بيرو (أقطاب النمو). ولا أن تكون لها القدرة العالية على التجمع المكاني وتحقيق الترابط بين المجاميع الصناعية موقعيا في المنطقة الحضرية لانتشار التأثير، ليس على النطاق الاقتصادي ككل وإنما على مستوى المحيط المكاني لها كما بين بودفيل. فأنتجت بذلك خللا اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا كبيرا.

---

[1] المرجع السابق، ص 38. ولمزيد من الاطلاع حول الموضوع أنظر:

– محمد بومخلوف، التحضر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001.

– محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001.

[2] بشير محمد تيجاني، مرجع سابق، ص (110..112).

و لم تلتقط الجزائر أنفاسها من حصار الفكر العالمي القديم لتجد نفسها محاصرة بفكر عالمي جديد أكثر شراسة "العولمة"، لاسيما بعد تبنيها لبعض من أوجهه "سياسة الانفتاح الاقتصادي غير المبرمج". وتفاديا لوجود جزائريتين جزائر فقيرة وجزائر غنية. بدأت الجزائر بإعادة النظر في سياساتها الصناعية السابقة بكل أوجهها(التوطين الصناعي الحضري، سياسة الأقطاب الصناعية، المناطق الصناعية وسياسة الانتشار الجغرافي للصناعة) بإطلاقها لمشاريع كثيرة في هذا المجال، أبرزها كان المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية **2025** ومشروع الإستراتيجية الصناعية، لاسيما بعد أن بدأ الحديث عن إعادة توجيه للاستثمارات، خاصة الصناعية منها، يأخذ أهميته الكبيرة في السنوات الأخيرة، بعد الخلل التنموي الذي تعيشه الجزائر والذي بدأ بدوره هو الآخر يأخذ أبعادا اجتماعية خطيرة، واضعة على سلم أولوياتها التوفيق بين الأفضليات الاقتصادية للمنشآت والأفضليات الاجتماعية للمجتمع ، وهو التحدي الكبير.

فما هي أهم الخطوط العريضة لهذين المشروعين ؟ وما موقع التكوين منهما ؟

ثانيا: مرتكزات مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2025

أقر قانون **20/01** والمرتبط بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة له المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **2025**، وذلك من أجل تصحيح اللاتوازن في التنمية الإقليمية والقطاعية ، حيث عد المخطط:(*)

1 – **الإطار العام الذي تبين الدولة من خلاله مشروعها الإقليمي**

وذلك بإظهار الخطوط العريضة التي يمكن أن تضمن التوازن بين ثالوث(العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والتوازن البيئي) على مستوى كل الوطن في العشرين سنة القادمة. حيث سيتم إطلاق المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على مرحلتين: مرحلة **2009/2006** التي تتميز بتحكم الدولة في سياسة التهيئة الإقليمية مع ضمان مشاركة تدريجية للقطاع الخاص كمرحلة انتقالية. ومرحلة **2025/2010** وهي مرحلة الشراكة مع إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص، حيث ستكتفي الدولة فقط بدور التنظيم والتحكيم وترك الفرص للقطاع الخاص والقطاع الأجنبي. وسيعتمد إطلاق هذا المخطط بدوره على مخططين مخطط عملي ومخطط مؤسساتي وعلى ما يسمى بالهندسة الإقليمية.

ويتضمن المخطط العملي **25** برنامجا لها خمس خطوط توجيهية هي:

– ضمان إقليم مستديم من خلال حماية كل الموارد الطبيعية والبيئية والثقافية.

– إنتاج ديناميكية لإعادة التوازن الإقليمي من خلال إعادة توطين الصناعة وإعادة تمركز المؤسسات، خلق نظام حضري متنوع ومترابط وخلق المدن الجديدة وتنمية الجنوب.

– إنتاج شروط الجاذبية والتنافسية للأقاليم من خلال تجديد البنى التحتية، خلق حيائز نمو وتنمية جديدة(أقطاب النمو والتنمية): وحيائز جديدة للتنافسية(أقطاب التنافسية والتميز).

– تحقيق العدالة الإقليمية من خلال تأهيل المناطق المتضررة واستدراك تأخرها، التهيئة الريفية وتبني سياسة المدن.

– إدارة التهيئة الإقليمية ومتابعتها ووضع المخطط المفتاح للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.

(*)Projet du Schéma National d'Aménagement du territoire SNAT 2025, Synthèse, Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement , Alger, Octobre, 2006.

أما المخطط المؤسساتي فيتضمن تأسيس المرصد الوطني للإقليم **Observatoire National des territoires(ONT)** والذي سيكون أداة للمساعدة على اتخاذ القرار الاستراتيجي للتهيئة الإقليمية وتطوير السياسات العامة للإقليم مقارنة بعالمها الخارجي من خلال خلق بنك للمعلومات المرتبطة بالتهيئة الإقليمية. وأيضا تأسيس معهد الاستشراف الإقليمي **L'institut de prospective territoriale(IPT)** من أجل التكوين والبحث في التنمية الإقليمية.

2 – أداة تترجم التوجهات الإستراتيجية للسياسة الوطنية

حيث تضمن المشروع بعض التصورات حول تشخيص الوضعية الحالية، التوجهات والتطورات والتحديات المستقبلية، وأكد المشروع على نقاط كثيرة في هذا الاتجاه أهمها:

– ضرورة تصحيح توجهات التهيئة الإقليمية الموروثة بخلق أقطاب نمو جديدة غير تلك الموجودة كالجزائر العاصمة، وهران، عنابة، تجاوزا للخلل الموجود وبالتركيز هذه المرة على خصوصية المنطقة وإمكاناتها البشرية والمادية والمالية وليس على تعدادها السكاني وحسب لتحقيق إعادة انتشار عمراني وحضري جديد لاسيما بالنسبة للمناطق المتضررة كبعض المناطق الجبلية ومنطقة الجنوب(تفاديا لفكرة وجود جزائر غنية وجزائر فقيرة).

– إعطاء دور للحيز الاقتصادي الدولي(الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اتفاقات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي واتفاقات التعاون) في تحقيق عملية التصحيح تلك، إذ يرى المشروع أن مميزات الحيز الاقتصادي الدولي(كزيادة الطلب الاستهلاكي وتنوعه، سرعة الابتكارات التكنولوجية، تطور مكانة قطاع الخدمات في الاقتصاديات كاستجابة للتطورين السابقين، سهولة عملية تدويل الإنتاج بسبب التطور التكنولوجي والمعلوماتي والاتصال)، وإن كانت ستشكل تحديا كبيرا للجزائر فإنها في نفس الوقت تمثل فرصا جديدة لاسيما وأن التقسيم الدولي للعمل القائم على الميزة النسبية للثروات الطبيعية قد تغير(الميزة التنافسية). فحصة المواد الأولية التي كانت تمثل **47 %** من الصادرات العالمية في سنة **1963** أصبحت لا تشكل سوى **25%** سنة **2004**. فضلا عن اختراق بعض الدول للاقتصاد العالمي(بعد أن كان حكرا على أمريكا، الإتحاد الأوروبي واليابان) كالصين، الهند، وبعض دول شرق آسيا وهو مؤشر مشجع .

فالجزائر يمكنها أن تتعامل مع هذا الوضع بتنويع إنتاجها وصادراتها خارج قطاع المحروقات، وتوجيهها نحو القطاعات الديناميكية في التجارة العالمية. بوضع سياسات لاسيما التشريعية منها تضمن توجيه وتوظيف جيد للاستثمار الأجنبي نحو المناطق الأقل تطورا بعد تطوير هياكلها القاعدية وبناها التحتية.

– ضرورة وجود سياسة صناعية وتكنولوجية تسمح للمؤسسة الوطنية الجزائرية برفع مستوى تأهيلها التكنولوجي وأدائها الإنتاجي وضمان تنافسية تكاليفها. وتبنى ما يعرف بالحكم الرشيد.

– تطوير إمكانيات الجزائر في اقتصاد المعرفة مما سيسمح لها بالدخول إلى السوق العالمي بوصف اقتصاد المعرفة من أهم العوامل الإستراتيجية لإنتاج السلع ذات القيمة المضافة العالمية. ويركز المشروع على تكنولوجيا المعلومات والاتصال كونها من أبرز محددات وأدوات التهيئة الإقليمية خاصة والجزائر تمتلك مخزونا لا باس في هذا المجال مثل:

– تغطية هاتفية مقبولة بالنسبة للهاتف النقال وفي كل المناطق وزيادة محسوسة في المشتركين في الهاتف بنوعيه الثابت والمحمول.

– نسبة امتلاك للحاسوب الشخصي وصلت إلى **10%** في **2005**. ويتوقع أن تصل إلى **15%** و**20%** في **2010**. ومعدل اشتراك بالانترنيت بنسبة **06.15%** في **2005** وينتظر أن يحقق معدل **35.5%** في **2010**.

– أكثر من **5000** مؤسسة تشتغل في هذا القطاع، استيراد تجهيزات إعلام آلي متوقعة بـــ **50000** حاسوب سنويا و زيادة بنسبة **10 %** إلى **15 %**.

المطلب الثاني : مشروع الإستراتيجية الصناعية

وسيتم إبراز أهم الجوانب المرتبطة بمشروع الإستراتيجية الصناعية من خلال:

أولا: أهداف مشروع الإستراتيجية الصناعية ومرتكزاته.
ثانيا: تحديات مشروع الإستراتيجية الصناعية.

أولا: أهداف مشروع الإستراتيجية الصناعية ومرتكزاته.

1 ـــ أهداف مشروع الإستراتيجية الصناعية:

يهدف مشروع الإستراتيجية الصناعية الذي شرع في وضع خطوطه العريضة منذ السنوات الأخيرة وبمعية مسؤولي المؤسسات الصناعية وخبراء الوضع الصناعي في الجزائر إلى :

– زيادة القيمة المضافة الصناعية بـــ **10%**.

– رفع حصة الصادرات الصناعية بنسبة **5%** خلال خمس سنوات، وبنسبة **7.5%** خلال عشر سنوات و **12.5%** في الخمس عشرة سنة القادمة.

– تخفيض وبشكل سريع مدخلات الإنتاج المستوردة للإنتاج الصناعي.

– جعل من التحكم التكنولوجي ميزة تنافسية إقليمية للصناعة الجزائرية.

2 ـــ مرتكزات مشروع الإستراتيجية الصناعية:

ومن أهم المرتكزات التي رآها المشروع لتجسيد أهدافه ما يأتي:

– تطوير المخزون الصناعي من خلال ثلاث معايير:

– الخصائص البنيوية للفرع الصناعي: أهميته في المنظومة الإنتاجية، مستوى حجمه، نموه، قدرته على خلق مناصب شغل، إمكانياته التصديرية ومدى اعتماده على الاستيراد).

– مدى قدرته على الترابط مع فروع أخرى من خلال خلق علاقات تكاملية مباشرة وغير مباشرة بين الوحدات الاقتصادية من أجل تنويع النسيج الصناعي وزيادة حجم السوق الوطنية، بمعنى آخر تأشير الفروع التي يمكن أن تنتج آثارا أمامية وخلفية مع باقي الوحدات الاقتصادية.

– الكثافة التكنولوجية للفرع الصناعي: تقبل الفروع التي يمكن أن تساير التطورات التكنولوجية حتى يمكن تحقيق نمو دائم وتقليل الفجوة التكنولوجية بالمقارنة مع المستجدات العالمية في هذا المجال.

– مدى ديناميكية الفرع الصناعي في التجارة العالمية(درجة توسع الفرع الصناعي): ويمكن أن تبين السوق العالمية الأنشطة المعنية. فمن الأهمية بمكان معرفة الفروع الأكثر ديناميكية في التجارة العالمية وطبيعة المنافسة في السوق العالمية(تشجيع فروع التصدير خاصة تلك التي أهملت في فترات سابقة).

– استخدام الميزة التنافسية للطاقة وتكلفة اليد العاملة الرخيصة.

– التنويع في الفروع حسب المعايير السابقة .

ا – **الفروع الصناعية المستهدفة في المشروع**: يستهدف المشروع الفروع الآتية:

– البتروكيمياء(الكيمياء العضوية): تملك الجزائر فيها إمكانيات كبيرة محلية، فهي تعد امتدادا طبيعيا لصناعة تكرير النفط التي تتشابك مع مختلف القطاعات وفي مقدمتها الزراعة، الصناعة، النقل والتشييد. فنحو **80** بالمئة من المنتجات البتروكيائية تستخدم في إنتاج المطاط الصناعي والألياف الصناعية، كما تدخل هذه المنتجات في تصنيع **3000** سلعة متداولة .

– الأسمدة: تمتلك الجزائر احتياطيا معتبرا من الفوسفات يقدر بـــ: **2** مليار طن مما يؤهلها لأن تكون من أهم الدول في العالم إنتاجا لهذه المادة لاسيما والطلب العالمي عليها يسجل ارتفاعا ملحوظا قدر بنسبة **2.2%** للفترة **2011/2010** في حدود **172** مليون طن ونسبة **4%** للسنوات التي تليها، فضلا عن أهمية الفوسفات التي تترجم في إمكانية تحويله إلى أكسيد الفوسفريك ذي الإستخدمات الواسعة. كاستخداماته فيما يعرف بصناعة التخصيب الفوسفاتي الذي ازداد الطلب العالمي عليها واستخداماته الواسعة في الصناعة الزراعية الحديثة.

– صناعة الصلب وتحويل المعادن غير الحديدية: تتميز هذه الصناعات بديناميكية في النمو كونها تنتج مدخلات إنتاج صناعات عديدة، كصناعة قطع غيار السيارات، صناعة الأجهزة الكهرومترلية، صناعة المنتجات المعدنية التي يستخدمها قطاع البناء، صناعة الأنابيب لاسيما تلك التي يحتاجها قطاع النفط .

– فروع مواد البناء: وتتمثل في فروع المنتجات الحمراء، السيراميك، الإسمنت، الجبس والجير(**Liants hydrauliques**) والتي يسيطر عليها فرع الاسمنت بنسبة **75%** من الإنتاج بطاقة إنتاجية تقدر بـــ **15** مليون طن على المدى القصير، القطاع العام بـــ **10.5** مليون طن و القطاع الخاص بـــ **2.3** مليون سنة **2005**.

وتم التأكيد على هذا القطاع لقدرته على خلق مناصب العمل والمساهمة في إنتاج القيمة المضافة لصناعات وطنية تحويلية كثيرة مثلما توضحه المقارنة مع بعض الدول في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم41: مساهمة قطاع البناء في النشاط الإقتصادي لبعض الدول(قيمة مضافة وتشغيل)

	ماليزيا	البرتغال	الجزائر	التشيلي، المغرب، تايلندا، تونس (معدل)
القيمة المضافة	**3.8%**	**9.1%**	**12%**	**07.4%**
التشغيل	**3.5%**	**7.5%**	**16%**	**06.5%**

المصدر: مشروع الإستراتيجية الصناعية، وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، الجزائر، 2007.

– الفروع المنتجة للمواد الوسيطة والنهائية: وهي الصناعة الكهربائية والإلكترونية، الصناعة الصيدلانية، الصناعة الميكانيكية، الصناعة الغذائية. وذلك لكونها صناعة كثيفة اليد العاملة وقليلة الكثافة التكنولوجية فضلا عن المساهمة المعتبرة للقطاع الخاص فيها، وتشجيعها لأنشطة المناولة لاسيما بالنسبة للصناعة الميكانيكية.

– صناعة السيارات: لاستدراك التأخر في هذا الفرع بالمقارنة مع جيران الجزائر(المغرب وتونس) الذين دخلوا هذا المجال الصناعي منذ أكثرمن **20** سنة. المغرب في التجميع وتونس في صناعات المكونات كقطع الغيار. واستطاعوا بتكاليف تنافسية أن يجلبا شركات عديدة لها صيت في هذه الصناعة مثل : **Delphi** بالنسبة لتونس و **Fiat - Peugeot** بالنسبة للمغرب.

– الأنشطة والخدمات المرتبطة بصناعة تكنولوجيا المعلومات: مسايرة للحركة العالمية المتزايدة في هذا المجال ولتدارك أيضا التأخر المسجل مقارنة مع دول نامية أخرى. من بين هذه الأنشطة أنشطة التصميم **Les activités de conception** أنشطة صيانة وتطويرالشبكات، تصميم البرمجيات ونظم المعلومات كخلق شركة الخدمات في هندسة الإعلام الآلي **Société de services en Ingénierie Informatique SSII** الهدف منها تكوين وتسريع القدرات المحلية للابتكار التكنولوجي لاسيما في مجال البرامج واللغات، من اجل تشجيع الاقتصاد المعرفي خاصة والجزائر تسعى لإقامة أقطاب تنافسية مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأنشطة الخدمات مثل الخدمات المالية والمحاسبة و التسويق وتسيير الزبائن وغيرها من الأنشطة.

وينتظر من هذه الفروع تسريع الإيقاع التكنولوجي، تطوير قدرات الابتكار والبحث والتطوير تحقيقا للتنافسية(**80%** من الصناعات الجزائرية تدخل في صنف الصناعات ضعيفة الكثافة التكنولوجية).

ب – الآليات التي تبناها المشروع: وتتمثل أهم الآليات التي تبناها المشروع في:

– الأقطاب التنافسية **Clusters** أو مناطق الأنشطة الصناعية المتكاملة ، وهي عبارة عن حيز اقتصادي محلي متطور، بمعنى تجميع لمؤسسات ذات أنشطة اقتصادية وتكنولوجية مرتبطة فيما بينها بعلاقات تكاملية وتعاونية أفقية ورأسية من خلال تبادل الموارد والخبرات والمعارف من بحث، تكوين واستشارات. وأيضا مع محيطها الإداري والاجتماعي ومؤسسات التعليم والتكوين للحيز الجغرافي الموجودة به.

ويتم اختيار موقع هذه المناطق بتوفره على الأقل على أربع شروط هي:

– مدى قدرته واستجابته لتلبية احتياجات المؤسسة.

– مدى استجابته لبعد التهيئة الإقليمية.

– الأولوية تعطي فيه للمؤسسات القائدة.

– اليد العاملة المؤهلة.

حيث تتطلب هذه المناطق لنجاحها المناخ الاقتصادي والتنافسي الملائم، البنى التحتية الجيدة، القرب من مراكز التكوين والجامعات والاستفادة من الخدمات العامة. بمعنى أن الأولوية ستكون للمناطق التي لها الاستجابة لأهداف خلق القيمة المضافة وتحسين التنافسية للنظام الإنتاجي الوطني وتكون في إطار من التهيئة الإقليمية الذي يفترض أن يضمن التوازن بين المناطق.

– تكوين أقطاب التميز والغرض منها هو تجميع أنشطة للتكوين والبحث وأنشطة الابتكار في حيز جغرافي واحد وعلى مستوى عال حيث تكون هذه الأقطاب جاذبة للطلبة المتميزين، العلماء الأكثر شهرة والمؤسسات المبتكرة والأكثر ديناميكية.

– تدعيم دور الوكالة الوطنية للبحث والتطوير التي تربط بين نشاطات البحث واحتياجات المؤسسة. ودورها الأساسي سيكون تحسين القدرات الصناعية للاقتصاد والإمكانات التكنولوجية للمؤسسات. فضلا عن إطلاق مشاريع أخرى، كمشروع الذكاء الاقتصادي الذي يعنى بتوفير المعلومات المناسبة التي تساهم في إنتاج المعارف التطبيقية التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

– القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة المبتكرة الذي يمنح المؤسسات التي يكون عمرها أقل من **10** سنوات وتكرس **70%** من نفقاتها للبحث والتطوير إعفاءات ضريبية. قانون رقم **06/06** لـــ **20** /**2006/02** المرتبط بتوجيه المدينة. وإقامة وزارة جديدة تعني بالعلوم والتكنولوجيا.

ثانيا: تحديات مشروع الإستراتيجية الصناعية.

يمكن أن نسجل بعض الملاحظات التي يواجهها مشروع الإستراتيجية الصناعية انطلاقا من الفروع التي اعتمدتها آليات تحقيقها والأطراف التي تتولى مسؤولية ذلك:

1- بالنسبة للفروع التي اعتمدها

ا – **الصناعة البتر وكيمياء والأسمدة**: تبقى تواجه تحديا كبيرا يرتبط باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. فلقد حرصت الدول المتقدمة كما هو معروف منذ البداية على استبعاد الاتفاقية لسلع النفط والبتروكيماويات، إذ لم تشمل اتفاقيات الغات أي إشارة لهاتين السلعتين. متبعة في ذلك أساليب عديدة لضمان السيطرة على هذا القطاع المهم والذي يمكن أن تمتلك فيه الجزائر ميزة نسبية. أهمها ما يعرف بضريبة الكربون التي تقوم الدول الصناعية بفرضها على المنتجات البترولية المصنعة بالإضافة إلى تطبيق معايير خاصة كمعايير البيئة والصحة والكثير من المواصفات الفنية مما صعب دخول هذه المنتجات أسواق الدول المتقدمة.

فضلا عن اعتبار النفط والغاز الطبيعي المستعمل في إنتاج هذه الصناعات(كميزة نسبية للدول النامية) نوعا من أشكال الدعم الذي تحظره الاتفاقية، وعليه سيترتب على ذلك وطبقا لأحكام الاتفاقية إلغاء هذا الدعم خلال سنتين بالنسبة للدول التي تمتلك قدرة تنافسية في إنتاجها، ولا تتجاوز**8** سنوات للدول الأخرى، وعليه لن تسمح الاتفاقية لمنتجي البتروكيماويات من الدول النامية ومنها الجزائر بأكثر من عامين لتكييف أوضاعها بوصفها تمتلك قدرة تنافسية. وحتى وإن تم تمديد الفترة فإن السنوات الثمانية غير كافية بالمقارنة بما تحوزه الدول المتقدمة من خبرة متراكمة وقوة احتكارية وتفوق تقاني. فالدول الصناعية كما هو معروف عنها تدافع عن نفسها بقوة عندما ترتفع أسعار البترول وتنكر هذا الحق على الدول النامية عندما تنخفض أسعار منتجاتها البتروكيمياوية؟ **!!**

ومن الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الصناعية المقترحة الانتقال من مجرد دولة مصدرة لبعض المواد الأولية إلى دولة منتجة مصدرة للسلع الصناعية وبتكنولوجيا عالية وفائض قيمة عال جدا وهو تسلسل منطقي وموضوعي للأهداف لكن

المشروع يركز على مرحلة التصدير بدون أن يجيب بشكل دقيق عن السؤال الرئيسي. وهو كيف يمكن أن نصبح دولـــة منتجة أولا؟.

وهنا نطرح قضية غاية في الأهمية وهي قضية إعادة تأهيل الصناعة الوطنية(قطاع خاص وقطاع عام). فالكثير من الصناعات كما جاء في المشروع مثل صناعة الأدوية، الصناعة الغذائية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الإلكترونية لم تغط لحد الآن جزءا كبيرا من السوق المحلي، لتفتح المجال لتوجيه الاستثمارات إلى صناعات أخرى مثل صناعة تكنولوجيا المعلومات التي ركز عنها المشروع. هذا الأخير الذي اكتفى بإعطاء بعض المؤشرات والإحصاءات المحلية والدولية المرتبطة بهذه الفروع وابتعد عن الجوانب التقنية للموضوع(طريقة وصفية بحتة).

ب – صناعة السيارات و الصناعات الميكانيكية وعلى الرغم من أهميتها لاسيما بالنسبة لبعض القطاعات كقطاع الزراعة وضرورة تحديثه يبقى أهم مشكل يواجه هو ضعف صناعة المناولة التي تعد كما هو معروف من أهم مرتكزات هذه الصناعة. فضلا عن كونها من أهم المداخل الحقيقية للحصول على التكنولوجيا المحتكرة.

جـــ – صناعة تكنولوجيا المعلومات والابتكار: أولى المشروع اهتماما كبيرا لصناعة تكنولوجيا المعلومات والابتكار التي تحتاج إلى إمكانيات كبيرة من التكوين والتأهيل، لكن في المقابل لم يهتم كثيرا بالصناعة البشرية كبعد استراتيجي على الرغم من أنه يأخذ التجربة الآسيوية كنموذج بشكل أساس، هذا الأخير الذي يرجع سبب نجاحه إلى الاستثمار في البشر وليس الاستثمار الأجنبي فحسب. ونحن نرى بأن الميزة التنافسية ربما الوحيدة التي تمتلكها الجزائر الآن هي مخزونها البشري الذي يجب استثماره لتشجيع علاقة(تكوين– صناعة) وخاصة وأن المشروع تضمن مؤشرات عديدة حول ضعف الجزائر في جانب المؤهلات البشرية. حيث أشار إلى أن الحاجة للموارد البشرية المؤهلة تمس كل الأنشطة والوظائف. فالصناعة الجزائرية تعاني من نقص فادح في العرض من الكفاءات المهنية والمؤهلات العامة والمتخصصة، حيث بلغ مستوى التأطير**5** بالمئة في الصناعة و**2** بالمائة في الإدارة، **30** بالمائة من الأجراء الحاملين لمستوى جامعي بدون مؤهلات، **40** بالمائة من الأجراء حسب الديوان الوطني للإحصاء يشغلون مناصب لا تتماشى وتكوينهم الأساسي، فضلا عن ضعف إدارة الموارد البشرية التي يقتصر دورها في المؤسسة الوطنية سوى على التوظيف، الأجور وإدارة بعض النزاعات الاجتماعية، أما إدارة احتياجات المؤسسة الفعلية من الموارد المباشرة وتوقعها فهو الاستثناء، إذ تقدر الإحتياجات من التكوين في الإدارة العليا والوسيطة بـــ **1.8** مليون في الجزائر. فضلا عن ضعف المؤشرات المباشرة لتشجيع التكوين مثل الميزات الضريبية، تشجيع الاستثمار في التكوين، دعم مؤسسات التكوين وتكوين المتكونين وغيرها.

أيضا ضعف مردود النظام التربوي بشكل عام لاعتماده كثيرا على التكوين النظري(بعده عن الوسائل البيداغوجية الحديثة كالأعمال التطبيقية، دراسة الحالات، التربصات، التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، اللغات الأجنبية وغيرها).

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة المعنية قد وضعت برنامجا كبيرا لتطوير الموارد البشرية بالتنسيق مع جهات عديدة أهمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التكوين والتعليم المهنيين من خلال برامج عمل مشتركة عديدة(راجع الملحق رقم**6**).

2- بالنسبة للجهات المنفذة:

يحمل مشروع الإستراتيجية وبشكل واضح القطاع العام مشاكل الصناعة الجزائرية ويعطي البديل القطاع الخاص والانفتاح على الخارج وفي فترة انتقالية صغيرة جدا(نهاية**2011**) حيث تم استبدال الإستراتيجية الصناعية الوطنية بما يسمى بإستراتيجية الخوصصة والاستثمار الأجنبي.

ا – **القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي**: مازال الواقع يثبت بأن القطاع الخاص لم يقدم أشياء ملموسة سواء في جانب الإنتاج أو التشغيل أ والاستثمار، بل فاقم مظاهر كثيرة كانت الجزائر في غنى عنها (الفساد الاقتصادي)، والأمثلة في ذلك لا حصر لها ولا عد. فالجزائر تنازلت عن جزء كبير من إرثها الصناعي لهذا القطاع بكل ما يحمله من نقاط ضعف وهنا تكمن الإشكالية الكبيرة الأولى.

بالنسبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر فهو لحد الساعة لم يقرر المجيء وإن قبل ذلك فكيف سنضمن أنه سيستثمر في القطاعات المعول عليها في تحقيق التوازن الإقليمي المطلوب كقطاع التعليم والتكوين، البناء، السياحة وبعض من الصناعات التحويلية وهي الإشكالية الكبيرة الثانية.

ب ــ القطاع العام: تواجه المشروع تحديات كبيرة في مدى القدرة على الاحتفاظ بالقطاع العام كشريك أساسي لاسيما بالنظر لحجم المشاكل التي يعيشها على الرغم من إمكاناته وتجربته التاريخية، ففرنسا أحد أكبر معاقل الرأسمالية تقر بذلك ، الصين التي تتبنى سياسة الاقتصاد المختلط، والتي استطاعت أن تحقق من خلالها أكبر معدلات نمو في العالم. فلا بد من التمييز بين الدولة المنتجة والدولة الإدارة التي يجب أن تكون في خدمة كل القطاعات(الخاص، العام، الأجنبي). بمعنى آخر لا بد من الموازنة بين أفضليات الانفتاح عن الخارج وأفضليات الحفاظ على مكتسباتنا سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام.

ويجب أن لا يعني التصدير السوق الأوروبية أو السوق الأمريكية واليابانية، فهذه أسواق قوية جدا والتعامل معها الآن وفي هكذا ظروف سيجعلنا نقدم تنازلات كثيرة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية مجانا، مثلما حدث مع مصر في اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة أو ما يسمى باتفاقية الكويز، التي أمضتها مع أمريكا وبشراكة مع الكيان الصهيوني كشرط دخول البضائع المصرية الأسواق الأمريكية، والتي لم تحقق من [1] ورائها أي مكاسب تذكر. فلا بد من الانفتاح على أسواق أخرى أقل تطورا على الأقل على المدى المتوسط، حتى يتم تأهيل صناعاتنا كالسوق الإفريقية، السوق العربية الإسلامية، سوق أمريكا اللاتينية، بعض الأسواق الآسيوية. ويمكن أن تستخدم هنا الجزائر ثقلها النضالي وحضورها الدولي المقبول وثرواتها الطبيعية خاصة الغاز ولو بالتركيز الآن على الاتفاقيات الثنائية.

[1] آمال شوتري – بودسية نعيمة، قراءة في اتفاقية الكويز، مجلة العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، العدد ، جامعة باتنة، الجزائر، 2005.

جـ – الحكم الرشيد: وحتى لا تتهم الإستراتيجية بأحادية الرؤيا والامتداد لأنظمة اقتصادية دولية معروفة لا بد من الأخذ في الحسبان الجوانب السياسية للموضوع لأن أي إستراتيجية مهما كانت لا بد أن تلق القبول والدعم من كل الجهات سواء كانت أحزابا أومجتمعا مدنيا لاسيما وأن الجزائر تتبنى مفهوم الحكم الرشيد(*).

وحتى هذا المفهوم يجب تحديده بدقة، لأنه مفهوم تتجاذبه مرجعيتان: مرجعية العولمة التي تعد المصطلح إعادة نظر في الدور التقليدي للدولة عن طريق الحد من التدخل الحكومي وضغط النفقات العامة، والاتجاه بقوة نحو الخصخصة بمعنى دولة الحد الأدنى التي لا تتدخل إلا عند الضرورة، أو بمعنى آخر نقل أسلوب عمل القطاع الخاص وإدارته إلى الإدارة الحكومية تطبيقا لما يسمى بالإصلاح والكفاءة والرشادة والربحية، ليرتبط الأداء الحكومي بمفاهيم استعادة التكلفة ورسوم الانتفاع وآليات السوق لاسيما على مستوى البرامج الإصلاحية.

ومرجعية الدولة ذات السيادة التي ترى فيه تضافر كل الجهود الحكومية، القطاع الخاص، المجتمع المدني بكل تركيباته في إدارة جهود التنمية وتحقيق دولة القانون، لأن الأداء الحكومي لا يمكن أن يتحقق إلا بشراكة حقيقية مع الأطراف المعنية[1] ، وإن كنا نقر بأن الإشكالية لا تكمن في الجوانب التقنية لمصطلح الحكم الرشيد وغيره من المصطلحات، كمصطلح الأداء، التميز، التنمية المستديمة، التخصصية بل أكثر ما تكمن في الإسقاطات العملية لهذه المصطلحات على واقعنا الذي يختلف كثيرا عن واقع الدول الأخرى.

3– الآليات التي يمكن أن تحقق الإستراتيجية:

ركز المشروع عن بعض الحيائز الاقتصادية كأقطاب التنافسية وأقطاب التميز لتحقيق أهداف الإستراتيجية الصناعية وربط تواجد مثل هذه الحيائز في حيائز جغرافية على مستوى عال من التأهيل مثل البنى التحتية، القرب من الجامعة ومراكز التكوين، توفر الخدمات العامة، لطبيعة هذا النوع من الأقطاب، وهذا لا يمكن أن يكون متوفرا إلا في المناطق الشمالية وبعض مناطق الهضاب العليا نسبيا، مما يعني أن هذه الحيائز وبالطرح الذي جاءت به ستفاقم أكثر مشاكل التوازن الإقليمي والبيئي الذي يعد أبرز أهداف سياسة التهيئة الإقليمية والعمرانية في الجزائر. فمن جهة يقر المشروع بضرورة إعادة تأهيل المناطق المهمشة ومناطق الجنوب تحديدا ومن جهة أخرى لم يظهر الآليات التي يمكن أن قق ذلك. ولقد بين ضعف تنافسية الأقاليم من خلال إفراده لجزء مهم منه لهذا المجال. كما يبينه الجدول أدناه من خلال بعض المؤشرات.

(*) : أول من استخدم مصطلح الحكم الرشيد هو الفيلسوف الأنديونسي" سوتجا توموكو" الذي ينحدر من أسرة مسلمة في مناسبتين مختلفتين الأولى عام 1985/1984 في اجتماع مديري بحوث الأمم المتحدة بطوكيو بوصفه مدير الجامعة الأمم المتحدة في طوكيو، والثانية بمعهد آسبن مما جعل المصطلح اختراع دول نامية.

(1) سلوى الشعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع – إشكاليات نظرية، مجلة المستقبل العرب، العدد 249، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص: (126.. 127).

الجدول رقم 42 : تقييم جاذبية الأقاليم في الجزائر

معايير التقييم	التقييم		
	ضعيفة	متوسطة	ممتازة
البنية التحتية وتأهيل الشبكات	×		
تكلفة الطاقة(Coût de l'énergie)			×
تكلفة الأرض (Coût de la terre)	×		
تكلفة المياه		×	
تكلفة اليد العاملة		×	
تحضيرات وتسهيلات عمومية		×	
الموقع الجغرافي بالنسبة للأسواق			×
وسائل الاتصال			×
أهمية السوق المحلى			×
السمعة اتجاه المؤسسات الدولية		×	
الأخطار السياسية بالنسبة للمستثمر		×	
المناخ الاجتماعي (النقابات والمجتمع المدني)	×		
عرض وتركيبة المؤهلات	×		
نوع المعرفة الموجودة	×		
المكانة التنافسية للصناعات الأساسية	×		
نوعية خدمات الدعم للمؤسسات المهمة (تكوين استشارة)	×		
مخزون الابتكار والتطور التكنولوجي (وزن رأس المال غي المادي)	×		
نوعية ومردودية الخدمات المالية	×		
حضور وأهمية الاستثمار الأجنبي	×		
توزيع المواقع والأماكن المالية (بنوك تأمين ...)	×		
الانفتاح لمناخ العام للاستثمار الخاص	×		
نوعية ادارة الاستثمارات			×
أخلاقيات العمل	×		
المستوى المعيشي للطبقة المتوسطة والمهمشة	×		
دور وأهمية الأسواق العمومية			×
تدخل الدولة لمراقبة وعملية اتخاذ القرار		×	
تدخل الدولة (مساعدات ودعم)		×	
تدخل الدول (طبيعة ومكونات السياسات الصناعية)	×	×	
حماية البيئة		×	
ديمقراطية الحياة العامة ومساهمة المواطن في تسيير الأعمال العامة	×		
الحرية الشخصية وحقوق الإنسان		×	

المصدر: مشروع الإستراتيجية الصناعية، وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، الجزائر 2007.

ويمكن القول أن أهم نقطتين أهملهما مشروع الإستراتيجية الصناعية وحتى مشروع التهيئة الإقليمية **2025** هما:

– الحديث عن السوق الموازية وأثرها الكبير على أي قرار إستراتيجي، لاسيما وأن هذه السوق تشكل جزءا هاما في البنية الاقتصادية في الجزائر. فعلى سبيل المثال ارتفع نصيب التشغيل في القطاع غير الرسمي من **26.2%** من التشغيل (خارج القطاع الزراعي) سنة **1992** إلى **34.7%** سنة **2001**، ويعد الأقل بالمقارنة مع دول المغرب العربي وأعلى بكثير من المعدل الذي حققته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بـــ **18%** لنفس السنة[1] .

الشكل رقم 18 : حجم الاقتصاد الموازي للجزائر ودول مختارة(نسبة من الناتج الوطني الإجمالي).

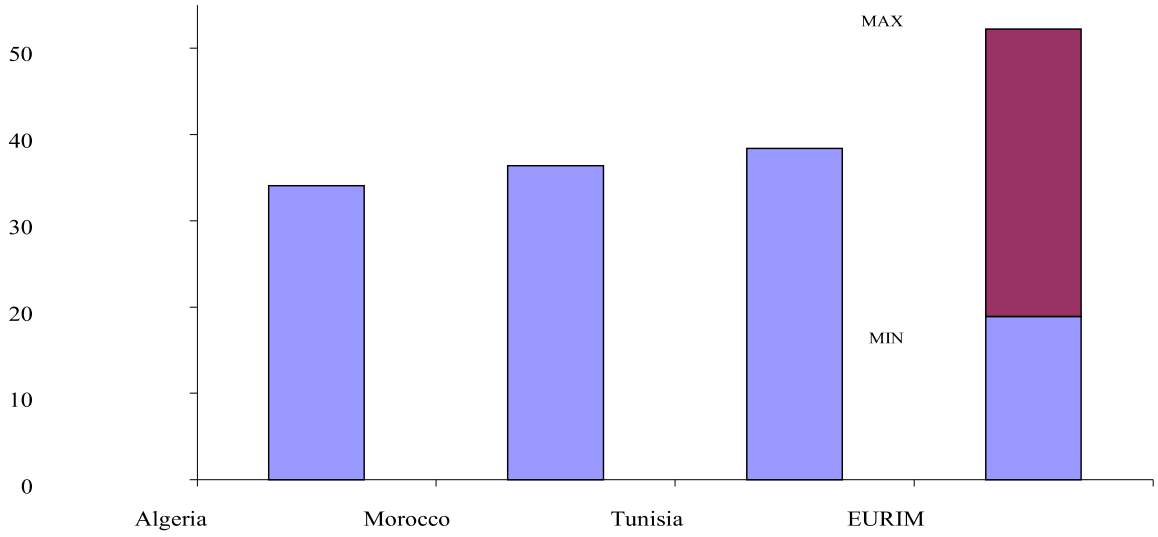

Taline Koran Chelian and Gabriel Sensembrenner, op.cit, p:25.

فإذا كانت السوق الموازية نتيجة طبيعية للمنطق الريعي الذي حكم الاقتصاد الوطني، فإن تطورها بشكل كبير ومستمر سيجعلها ظاهرة خطيرة لاسيما وأن القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في الجزائر مازال يحكمها المنطق ذاته.

وإن كنا نرى أن هذا التناقض يمكن تجنبه بأن تخضع عملية الاختيار بين القطاع العام والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي لاعتبارات اقتصادية مرتبطة بالكفاءة، وأخرى اجتماعية مرتبطة بالمساواة والعدالة، وأخرى سياسية مرتبطة بقضية السيادة والاستقلال، وان يسمح للقطاع الخاص بان يأخذ دوره الطبيعي في عملية التنمية وبما تفرضه الحاجة.

– تركيزه على المهن العالية التأهيل كفروع الهندسة والتصاميم والتي عادة ما تقدم في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، ولم يتطرق للعرض الذي تقدمه مراكز ومعاهد التكوين المهني، خاصة المهن ذات المستويات الدنيا التي تتطلبها التنمية المحلية الآن، كبعض المهن المرتبطة بالبناء، الصيانة، بعض الصناعات الغذائية والسياحية وغيرها. فالتنمية المحلية في اعتقادنا وهي الجزء الغائب في المشروعين تبقى هي أهم مدخل لتحقيق إستراتيجية صناعية وإقليمية حقيقية خاصة وان العوامل الخارجية لا تؤثر فيها بالقدر الذي تفعله مع الاستثمار الأجنبي.

(1) Taline Koran Chelian and Gabriel Sensembrenner – op.c it, p:25

وتبقى هذه المهن الأكثر أهمية في الوقت الحالي. فضلا عن مهن أخرى جديدة مثل بعض المهن الخاصة بقطاع التكنولوجيا والكمبيوترهذا القطاع الذي يرشح لأن يكون أكبر القطاعات نموا خاصة اختصاصات أمن أنظمة المعلوماتية وخدمات الإنترنيت. ضبط الجودة وصيانة الأجهزة، بعض المهن الخدمية كالتسويق والمبيعات والإعلان مثل تصميم بروشورات أو الصفحات الإلكترونية، الدعاية والإبداع الإعلاني.

و في الواقع لا يمكن الحديث عن سياسات تكوين مهني ناجحة في ظل غياب إستراتيجية صناعية واضحة و هذه بدورها لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا في ظل تهيئة إقليمية حقيقية و هذا ما تفتقر له الجزائر.

فلا تكفي الجهود التي تقوم بها وزارة التكوين والتعليم المهنيين لتكييف عرضها من التكوين المهني مع احتياجات السوق لأن كل سياساتها ستبقى تصطدم بتحديات كثيرة أهمها سوق العمل غير النشطة، ضعف سياسات التشغيل، عدم وجود سياسة تهيئة إقليمية حقيقية، غياب إستراتيجية صناعية واضحة، فضلا عن ضعف المنظومة التربوية وسيطرة السوق الموازية على نسب كبيرة من حجم السوق المحلي وما لذلك من تداعيات خاصة تلك المرتبطة برسم السياسات الاقتصادية(تحديات الطلب على التكوين المهني).

خلاصة الفصل السابع

تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض المؤشرات المرتبطة بالطلب على التكوين المهني من خلال ثلاث عناصر أساسية هي:

أولا: التعرض لبعض المؤشرات عن سوق العمل بالجزائر بوصفها سوق منتجة للبطالة، مساهمة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي فيها ضعيفة وسوق عمالة غير مؤهلة.

ثانيا: الحديث عن برامج التشغيل التي اعتمدتها الجزائر وأهم الانتقادات الموجهة لها، لاسيما فيما يتعلق بعدم فعاليتها في التخفيف من مشكل البطالة واستقطاب خريجي التكوين المهني.

وثالثا تم التطرق أيضا لأهم مرتكزات مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **2025** ومشروع الإستراتيجية الصناعية وما يواجه هذا المشروع تحديدا من تحديات بوصفه من أهم محددات الحيز الاقتصادي للتكوين المهني.

الخـــــــاتمة

كان من المفروض أن تكون العلاقات بين مكونات المنظومة التربوية والتكوينية علاقات مفصلية وتكاملية وأكثر من ذلك إستراتيجية، لكن واقع الحال أثبت أنها علاقات مبتورة افتقرت إلى الرؤيا الواضحة والتشخيص الدقيق.

وهذا ما جعل المنظومة التربوية والتكوينية بكل مكوناتها(سواء من حيث وظيفتها التعليمية أو من حيث التحضير للحياة العملية) تبقى غير قادرة على لعب أدوارها الحقيقية: الثقافية التي تسمح بالحفاظ على القيم والتراث، الاجتماعية التي يتم من خلالها تحقيق إدماج الأفراد في المجتمع مهما كانت توجهاتهم وميولا تهم، والاقتصادية التي تسعى إلى تثمين قوة العمل. بسبب عزلة هذه المنظومة واستقلاليتها عن شركائها الطبيعيين وتطورها خارج اعتبارات حاجة السوق على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الاتجاه.

وربما يصدق فيها القول الذي يرى بأنها عوض أن تخدم أهداف مجتمعها فإنها ستدخل في صراع معه وهو أمر إن حدث نجده غاية في الخطورة.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى جملة من النتائج تؤكد هذا الطرح، من ثم تؤكد ضعف الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بوصفه أحد أهم مرتكزات المنظومة التربوية والتكوينية يمكن إيجازها كالآتي:

أولا: النتائج

ا – بالنسبة للجانب النظري:

– تتكون عبارة التكوين المهني كما هو واضح من كلمتين تكوين ومهني، وعلى الرغم من حضور هذين المصطلحين في لغتنا المتداولة يجعل المعني مألوفا لدينا، إلا أن مفهوم التكوين يبقى صعب التحديد لكثرة العناصر المرتبطة به والمكونة له. ويصدق فيه القول الذي يراه كيانا بلا هوية، نشاطا بلا ملامح أو مجالا بلا حدود.

وفيما يرتبط باللفظ الصحيح لمهني فهو مهني ومهني وليس مهني حسبما توضحه القواميس العربية.

– تختصر عبارة الحيز الاقتصادي العلاقات الاقتصادية لأي عنصر سواء أكان هذا العنصر نشاطا، مؤسسة، إقليما، دولة، تكتلات بمحيطه. واللفظ الصحيح هو الحيز الاقتصادي أما الشائع فالحيز الاقتصادي.

– تعد نظم المعلومات الجغرافية من أهم الأدوات الحديثة التي تساعد في تحديد خصوصية الحيز الاقتصادي لاسيما فيما يرتبط بمفاهيمه الحديثة التي تعطى البعد الجغرافي أهمية كبيرة.

– يتحدد الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بعلاقة هذا الأخير بالمنظومة التربوية(الطلب الاجتماعي) من جهة وسوق العمل(الطلب الاقتصادي) من جهة ثانية. ومن هنا تأتي أهمية مؤسسات التكوين المهني بوصفها من أهم الأوعية التي يمكن الحصول منها على العمالة المؤهلة والمدربة.

ب – بالنسبة للجانب التطبيقي:

تتمثل كفاءة مؤسسات التكوين المهني في جانبين جانب داخلي وجانب خارجي: جانب الكفاءة الداخلية ويتمثل في مدى قدرة مؤسسات التكوين المهني على إعداد أكبر عدد من المخرجات وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق ذلك. وجانب الكفاءة الخارجية الذي يتمثل في قدرتها على تزويد المتخرجين بالمهارات، المؤهلات، والخبرات التي تمكنهم من أداء المهمات الموكلة لهم في مواقع العمل. بمعنى التوفيق بين عمليات الإعداد وبين حاجات العمل من المهارات المطلوبة.

بالنسبة للكفاءة الداخلية بذلت الجزائر جهودا كبيرة في قطاع التكوين المهني لاسيما فيما يرتبط ببناء المؤسسات وزيادة معدلات الالتحاق، وإن كانت هذه الجهود توصف بأنها لا تعدو أن تكون جهودا كمية لتركيزها على التوسع الأفقي(إهمال عنصر النوعية)، لكن تبقى الجزائر من الدول التي حققت انجازات كبيرة في هذا المجال بالمقارنة مع دول أخرى لاسيما وأن أكثر من **70** بالمائة من الجزائريين شباب وأكثر من نصف هذا العدد هم دون سن العشرين، و هو تحد كبير جدا. فالجزائر تملك ترسانة من القوانين في هذا الاتجاه، شبكة من المؤسسات تقوم بالتكوين التقني، البحث والدراسة ، التدعيم والتمويل.

و يبقى الإشكال المطروح الآن هو عدم قدرة هذه المؤسسات على تحقيق الكفاءة الخارجية(التوفيق بين العرض والطلب)حيث:

– مازالت مؤسسات التكوين المهني لا تستوعب سوى الفاشلين أو الراسبين الذين لم يستطيعوا الانتقال إلى التعليم الثانوي أو لم يتمكنوا من اجتياز البكالوريا، والبالغ عددهم في السنوات الأخيرة أكثر من **600000** وهو رقم كبير جدا. مما ولد الشعور بالرفض والازدراء اتجاه التكوين المهني، إذ عادة ما يتجه إليه الكثيرون إلا كرها وبعد أن تسد كل الأبواب، وهو تصور خاطئ بالنظر إلى ما يلعبه مثل هذا النوع من التكوين من دور في تنمية وتطوير المجتمعات، وأحسن مثال على ذلك ما أنجزه الكثير من الدول في هذا المجال كفرنسا وألمانيا.

– لا تزال الجزائر من الدول التي تضمن مجانية التعليم والتكوين في كل مراحله من الابتدائية إلى التعليم العالي، حيث يعد ذلك بالنسبة للجزائريين مكسبا ثوريا ارتبط أصلا بتحرير الجزائر. إذ لم تلجأ الجزائر إلى فرض رسوم الدراسة وتطبيق سياسة القروض، بل بالعكس ما زال الطلبة في الجامعة الجزائرية ما قبل التدرج يستفيدون من منحة كل ثلاثة أشهر(على قلتها).كما تتحمل الدولة مصاريف الإيواء والإطعام، باستثناء طبعا المدارس الخاصة سواء تلك المرتبطة بالتعليم الأساسي و الثانوي أو ببعض تخصصات التكوين المهني، إلا أن تطبيقها لبرامج صندوق النقد الدولي منذ بداية التسعينيات بدأ يزيح هذا المكسب تدريجيا، وبطريقة غير مباشرة من خلال زيادة نسبة التسرب المدرسي ونسب الرسوب والتخلي .

فمن جهة هناك اتساع لمطلب أهمية التعليم ومن جهة أخرى هناك إشكالية الموارد العامة المخصصة له. وهذا ما سيشكل تحديا كبيرا لمؤسسات التكوين المهني لاسيما وأن **80** بالمائة من مدخلات التكوين المهني هم ممن تلفظهم المنظومة التربوية.

– مازالت مخرجات التعليم العالي بوصفها تغذي كل المراحل التعليمية والتكوينية بالإطارات المؤهلة تأهيلا عاليا تفتقر إلى عنصر الجودة وضعف مستوى التأهيل .

– مازالت المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تنظر للعرض الذي تقدمه مراكز ومعاهد التكوين على أنه غير مؤهل وغير قادر على التكيف مع إيقاعات التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المرحلة، كونه يحدث خارج متطلبات السوق. فالتكوين المهني مازال يوفر بشكل رئيسي المستويات الدنيا من التكوين(على أهميتها)، و لم يسمح له بولوج مستويات التكوين العليا على الرغم من الإصلاحات التي أدخلت على النظام الكلي للتربية والتكوين والتعليم، منها إدخال البكالوريا المهنية **Baccalauréat professionnel** سنة **2002** والذي عده البعض مؤشرا إيجابيا نحو وجود إرادة حقيقية في التغيير.

– لم ينظر للتكوين المهني كعملية حقيقية للإدماج المهني ومن ثم لم يستفد من الموارد الضرورية لتطويره، فلقد همش قطاع التكوين المهني، على الرغم من المبدأ الذي يؤكد على أن تكافؤ الفرص في تحصيل المعارف المتطورة يكون سهلا في بداية مرحلة التنمية من أن يحدث في مرحلة اقتصاد السوق، حيث عانى التكوين المهني كما بينا سابقا من إهمال واضح في كل مراحل تحقيق أهداف المنظومة التربوية بالمقارنة مع مستويات التعليم الأخرى سواء من حيث تحقيق معدلات الالتحاق أو من خلال الكفاءة المالية أو هدف النوعية. ويطلب اليوم منه اليوم أن يلعب دورا اكبر في تحقيق التنمية.

– لازالت هناك الكثير من الإشكاليات العالقة كإشكالية التكوين المهني الإقامي والتمهين اللذان يختلفان في المفهوم لكنهما يطبقان في نفس الظروف والشروط والأمر نفسه بالنسبة للتكوين المهني و التعليم المهني.

– مازال يعتمد على مؤشر التعـــداد السكـــاني في توزيع مؤسســـات التكوين المـــهني وليس على خصوصية المناطق، رغم الجهـــود التي بدأت تبذلها الوزارة المعنية(غياب التوفيق المكاني).

– تؤكد نسب البطـــالة العـــالية المسجلة بسبب ضعف النسيج الاقتصادي وسياسات الاستثمار والتشغيل على عدم وجود توافق بين العرض من التكوين المـــهني ومناصب الشغل(التوافق الكمي).

– يبقى الفرد الجزائري غير المكون وغير المؤهل من أهم تحديـــات مشروع التهيئـــة الإقليميـــة ومشروع الإستراتيجية الصناعية، إذ يحتاج هذين المشروعين إلى طاقات بشرية مكونة ضخمـــة للتجسيد(التوافق النوعي).

2 – الاقتراحات:

تسعى الجزائر من خلال برنامجها الإصلاحي لقطاع التكوين المهني إلى الانتقال من منطق العرض إلى منطق الطلب والتكوين بحسب الحاجة، لذلك فالإصلاحات يجب أن تسير في ثلاث اتجاهات: الاستمرار في إصلاح المنظومة التربوية، الاستمرار في إصلاحات القطاع نفسه والتعجيل بالإصلاحات الاقتصادية لاسيما في جوانبها الاجتماعية وفي مقدمتها سياسات التشغيل.

ويمكن تقديم مجموعة من التوصيات في هذا الاتجاه فضلا عن تلك التي احتوتها ثنايا البحث نوجزها كالآتي:

ا – بالنسبة للمنظومة التربوية:

- الحد من ظاهرة التسرب والتخلي المدرسيين المتفاقمة لأن ذلك من شأنه أن يشوش على أية إستراتيجية تكوينية سواء من ناحية التمويل، الهياكل والتأطير.
- العودة إلى إنشاء المعاهد والمدارس الوطنية المتخصصة(خاصة وعامة)، فنحن نؤيد فكرة أن الجامعة لا تعني بالضرورة منصب شغل، فالجامعة تبقى في المقام الأول فضاء للفكر والنقد الحر.
- محاولة استقطاب خريجي الجامعة لتغطية النقص في التأطير لاسيما في بعض التخصصات التقنية والتكنولوجية واللغات، وان اقتضى الأمر إعادة تأهيلهم بتربصات داخلية وخارجية خاصة بالنسبة للمهن الجديدة المتطورة، كون تأهيل من لديه شهادة يكون أفضل وأسرع من الذي ليس لديه شهادة. وهنا تطرح مسألة التحفيزات المادية مرة أخرى.

ب – بالنسبة لمنظومة التكوين المهني وبرامج التشغيل:

- التأكيد على فكرة إجبارية التعليم المهني وتثمينه بالتحفيزات المعنوية والمادية، كتجسيد فكرة البكالوريا المهنية وتجسيد فكرة شبه الراتب و الراتب للمستفيدين من هذا النوع من التعليم.
- خلق منصب مرشد التكوين والتعليم المهنيين في كل إكمالية يكون دوره الرئيسي التعريف بالتكوين والتعليم المهنيين والمزايا التي يمكن أن يحققها للتلميذ في حالة اختياره لهذا المسار(تغير النظرة السلبية للتكوين المهني). وهنا ندعو كل المؤسسات الإعلامية المكتوبة والمقروءة والمسموعة أن تلعب دورها في هذا المجال، خاصة وأنها غائبة كليا باستثناء بعض الحصص البسيطة التي بدأ يقدمها التلفزيون والإذاعة الوطنية(الجانب الإعلامي).
- الفصل بين التخصصات التي تقدمها مؤسسات التكوين المهني الإقامي و تلك التي تقوم بها مؤسسات التمهين لاختلاف طبيعة كل نمط منهما. وهنا نوصي بضرورة نقل ورشات التكوين المهني إلى داخل المؤسسات الاقتصادية(كملحقات)، واستغلال مؤسسات قطاع التكوين المهني التي تشتغل بأقل من طاقتها البيداغوجية بتحويل مثلا جزء منها إلى مخابر تستفيد منها الثانويات والإكماليات.
- استرجاع الوزارة المعنية بالقطاع لبعض معاهد التكوين التابعة لبعض الوزارات أو على الأقل الاتفاق معها على إستراتيجية واحد ة في التكوين، مثلما هو الشأن بالنسبة لتخصصات الصيد البحري. فكل الوزارات معنية بشكل مباشر بموضوع التكوين المهني ودورها ليس استشاريا فقط بل هي شريك أساسي في الموضوع.

وهنا نثمن التوصيات التي جاءت بها الجلسات الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين والمتعلقة بربط النظام الوطني للتكوين مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي كإقامة المرصد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين، المجلس الوطني للشراكة، المدرسة الوطنية للحرف.

- ربط توزيع مؤسسات التكوين المهني بخصوصية المنطقة واحتياجاتها وليس بمعيار التعداد السكاني فقط، وهنا لا بد من ضرورة إشراك الجماعات المحلية البلدية والولائية ومسيري المؤسسات التكوينية، لأن العبرة ليست بزيادة عدد المكونين لكن بنوعية التكوين ومن ثم إمكانية الإدماج.
- إعادة النظر في برامج التشغيل الموضوعة سواء من حيث الاختصاص أو التنظيم أو التمويل، بإدماجها في برنامجين، برنامج خاص بالجوانب التنظيمية والتقنية البحتة وبرنامج خاص بالتمويل.حتى لا تتداخل الصلاحيات فتتبعثر الجهود وتهدر الثروات. وإن كنا نرى بأن فشل أو نجاح هذه البرامج يبقى مرهونا بالسياسة العامة للتشغيل التي لم تتحدد معالمها لحد الآن والتي تبقى هي الأخرى مرهونة بضعف الحراك الصناعي(إشكالية الاستثمار).
- إقامة أقطاب أو تجمعات تكوين تشبه المناطق الحرة وبشراكة أجنبية يكون مقرها الجنوب مرتبطة أساسا بالزراعة، المياه، والطاقة وتكون صحراؤنا الشاسعة ورشة عملها(مناطق تكوين حرة).
- الإطلاع ميدانيا على تجارب الدول كالإطلاع على مدونات التخصصات والدراسات الأكاديمية و التطبيقية لاسيما للدول التي لديها خبرة في هذا المجال. والاستفادة أيضا من الدراسات التي تقوم به الجامعة من خلال ندواتها وملتقياتها وأيامها الدراسية والتي مازلت حبيسة الأدراج رغم أهمية الكثير منها(الاستفادة من الخبرة المحلية).

- فتح مكاتب ترجمة متخصصة للتقارير المهمة التي مازالت تصدر باللغة الفرنسية فقط عن كل الوزارات والهيئات المعنية كمشروع العقد الاقتصادي والاجتماعي، مشروع الإستراتيجية الصناعية، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وغيرها!!؟. خاصة وأن هذه التقارير تحتاجها الكثير من الدول العربية والدول الأنجلوسكسونية والناطقة بالإنجليزية في رسم استراتيجياتها الاستثمارية في الجزائر.

في الواقع تحتاج العملية التكوينية وبكل مكوناتها في الجزائر إلى إعادة تقييم دقيقة حتى تخضع لعملية تقويم شاملة.

3 – آفاق البحث

حاولت الدراسة إعطاء رؤية شاملة عن الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر، وفتحت المجال لتساؤلات أخرى ستكون بعون الله مادة لبحوث مستقبلية منها:

ما مدى استقطاب السوق الموازية لمخرجات مراكز ومعاهد التكوين المهني؟ وما تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني؟

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الهيئات والمؤسسات الداعمة لمراكز ومعاهد التكوين المهني؟ ما هي أهمية القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين ؟

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه اتفاقيات الشراكة في تطوير قطاع التكوين المهني؟ وكيف ستؤثر الهجرة الانتقائية على سياسات التكوين والتعليم المهنيين(إشكالية استنزاف الكفاءات)؟

وهل هناك إمكانية لوضع خريطة للطلب على التكوين المهني بالجزائر في ظل التحديات الموجودة؟

وأخيرا نرى بأن الحصول على الميزة التنافسية أصبح في عالم اليوم و بكل تحدياته مثل الحرية يؤخذ ولا يعطى ويبقى المورد البشري في الجزائر بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام المخرج الوحيد لتجسيد ذلك.....

قائمة المراجع، الجداول، الأشكال والخرائط

المراجع: (مرتبة حسب السنوات)

أولا: باللغة العربية

1/ الكتب

- بول بولطا – ريللوكلودين، **استراتيجية بومدين**، ترجمة خليل أحمد خليل، دار القدس، بيروت، **1979**.
- جغلول عبد القادر، **تاريخ الجزائر الحديث – دراسة سوسيولوجية**، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، **1981**.
- الزاوي سمير، **التنمية الاقتصادية**، منشورات جامعةحلب، كلية الاقتصاد والتجارة، دمشق، **1985**.
- الجابري علي مظفر، **التخطيط الحضري – مدخل عام**،الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العراق، **1986**.
- بشير محمد التيجاني، **مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1987**.
- ناظم الشمري – محمد صالح القريشي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، **1993**.
- عبد الرحمان توفيق، **التدريب: المبادئ والأصول العلمية – موسوعة التدريب والتنمية البشرية**، الجزء الأول، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، **1994**.
- أحمد ماهر، **السلوك التنظيمي – مدخل بناء المهارات**، ماهر والصحن للاستثمارات، الإسكندرية، **1995**.
- غازي عبد الرزاق النقاش، **اقتصاديات الموقع والإستراتيجية العالمية للتحضر والتنمية**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، **1996**.
- عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **1998**.
- لحسن بوعبد الله – محمد مقداد، **تقويم العملية التكوينية في الجامعة – دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، **1998**.
- عبد العزيز القطيفي، **النمو الاقتصادي:نظريات النمو الديناميكي والمنهج الرياضي**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، **1999**.
- أمين الساعاتي، **إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق**، المملكة العربية السعودية، **1999**.
- ناصر دادي عدون– **اقتصاد المؤسسة**– الطبعة الثانية– دار المحمادية العامة– الجزائر – **2000**.
- مجموعة أبحاث – إشراف جاك ربودفيل، **الحيز وأقطاب النمو**، ، ترجمة كامل كاظم بشير الكناني، مركز التخطيط الإقليمي والحضري، بغداد، **2000**.
- أمزيان جنقال، **التكوين،نعم،لكن...كيف؟**الدليل المنهجي في التكوين المهني، دراسة هومة للطباعة والنشر، الجزائر، **2000**.
- أحمد سالم صالح، **مقدمة في نظم المعلومات الجغرافية**، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، **2000**.
- عماد الصباغ، **مدخل لتحليل وتصميم نظم المعلومات**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2000**.

- دوجلاس موستيث، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، **2000**.
- سامية فتحي عفيفي – كاميليا يوسف الجنابي ، **دراسات متقدمة في إدارة وتنمية الموارد البشرية**، حورس للطباعة والنشر، مصر **2001**.
- محمد مرعي، **دليل التدريب في المؤسسات والإدارات**، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، سوريا، **2001**.
- شولتز **Shultz** – **الوجود والفضاء وفن العمارة**، ترجمة سمير علي، الطبعة الأولى، سلسلة عدنان أسود العمارة، شركة مطبعة الأديب البغدادي المحدودة، بغداد، **2001**.
- **هموم اقتصادية عربية : التنمية – التكامل – النفط – العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، **2001**.
- قيرة اسماعيل – غربي علي، **في سوسيولوجيا التنمية**، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2001**.
- عبد العزيز محمد عجيمة – الليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها – نظرياتها– سياساتها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، **2001**.
- محمد بومخلوف، **التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر– التجربة والآفاق**، الطبعة الأولى، دار الأمة، الجزائر، **2001**.
- محمد عبد الفضيل، **رأسمالية الأنابيب الجديدة في الوطن العربي – نظرة تشريحية للفئات الرأسمالية في الوطن العربي**، كتاب هموم عربية اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **2001**.
- محمد بومخلوف، **التحضر**، الطبعة الأول، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2001**.
- محمد بومخلوف، **التوطين الصناعي في الفكر والممارسة**، الطبعة الأولى، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، **2001**.
- صلاح زين الدين، **تكنولوجيا المعلومات والتنمية – الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر** ، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، **2002**.
- سالم توفيق النجفي، **سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الاقتصادي**، بيت الحكمة، بغداد، **2002**.
- رواية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط تنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، **2003**.
- جمال عبد الناصر مانع، **الاتحاد المغاربي – دراسات قانونية سياسية**، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، **2004**.
- صلاح عباسي، **العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، **2004**.
- خلف الله بوجمعة، **العمران والمدينة**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، **2005**.
- عبد الله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، **2005**.
- محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، **2005**.
- عبد المعطي عساف، **التدريب وتنمية الموارد البشرية ــ الأسس والعمليات**، دار زهران للنشر والتوزيع. بدون تاريخ.

2/المقالات

- بشير كامل كاظم الكناني، **مساهمة نظرية للحيز الاقتصادي وتحليل آلية التنمية** – مجلة الرافدين، الموصل، بغداد، **1993**.
- حميد الجميلي، **الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، دراسات اقتصادية ، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العراق، **1997**.

– سلوى الشعراوي جمعة، **مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع ــ اشكاليات نظرية**، مجلة المستقبل العربي، العدد **249**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **1999**.

- محمود شمال حسن، **قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **1999**.
- سعدون حمادي، **الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط**، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد **4**، بغداد، العراق، **2001**.
- عبد الوهاب شمام، **التكامل والتنمية أية إستراتيجية صناعية للبلدان النامية؟** حوليات مخبر الدراسات والبحوث حول المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط، العدد **4**، جامعة منتورى، قسنطينة، الجزائر، **2001**.
- بوعشة مبارك، **البعد الاقتصادي للعولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد **16**، جامعة منتورى، قسنطينة، الجزائر، **2001**.
- إبراهيم عبد الله – حمزة المختار، **دور التكوين في تثمين الموارد البشرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد **7**، بسكرة، الجزائر، **2005**.
- بوحنية قويدر، **التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات – رؤية نقدية استشرافية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد **8**، بسكرة، الجزائر**2005**.
- آمال شوتري – بودريسة نعيمة، **قراءة في اتفاقية الكويز**، مجلة العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، العدد **7**، باتنة، الجزائر، **2005**.
- آمال شوثري، **التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق– وجهة نظر–** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد **4**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، **2005**.

– همال علي– روابح عبد الباقي، **آثار برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع التربية الوطنية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد **6**، سطيف، الجزائر، **2006**.

- عيسى بن ناصر، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلين**، مجلة العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد **7**، باتنة، الجزائر، ديسمبر، **2007**.

3/الرسائل

- سليمان خليل يوسف الحكيم، **أقطاب النمو كإستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، القاهرة، **1986**.
- سامية مصطفى كامل، **الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي في مصر– دراسة حالة عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، **1990**.
- فرحات محمد حبيب، **سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية لإقليم أربيل**، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، **1990**.
- أوقاسي لونيس، **العوامل المؤثرة في آراء الأحداث في التكوين المهني داخل مؤسسة إعادة التربية في مدينة قسنطينة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التربوية، معهد علم النفس والعلوم التربوية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، **1993**.
- آمال شوتري، **دور السوق المالية الجزائرية في تعبئة الموارد المالية المتاحة للفترة 1990 / 1999**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية ، الجامعة المستنصرية، بغداد، **1999**.
- سهى مصطفى محمد الدليمي، **تحديد الأقاليم التخطيطية في العراق لأغراض التنمية المكانية**، رسالة دكتوراه، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، **2000**.
- الليث حميد الجمعي، **أثر اختلاف المكان على التنظيم الفضائي دراسة تحليلية مقارنة للبيت التقليدي في العراق**،رسالة رسالة ماجستير،كلية الهندسة، الجامعة التكنولوجية، بغداد، **2001**.
- أسماء صادى العاني، **مرونة الفكر والنظام – دراسة تحليلية لمرونة النظام الشكلي للفضاء المعماري**، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة بغداد، العراق، **2001**.
- العايب رابح، **استراتيجيات التكوين المتواصل في المؤسسات الاقتصادية وتأثيرها على فعالية تسيير الموارد البشرية، دراسة تشخيصية وتحليلية بمؤسسة سيدار**، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطوفونيا، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر **2003/2002**.
- حديد يوسف، **العوامل البيداغوجية المؤدية للرسوب في مرحلة التعليم الجامعي – دراسة ميدانية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علم النفس التربوي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، جامعة منتورى، قسنطينة، الجزائر، **2004/2003**.

4/ الملتقيات والندوات

ا – الملتقيات

- بوهزة محمد، **تطور الموارد البشرية في المؤسسات الاقتصادية** – حالة المؤسسة الجزائرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، **2004**.

- خليل عبد الرزاق ومعراج هواري، **استخدام نظم المعلومات الجغرافية في إستراتيجية التنمية الصناعية**، المؤتمر العلمي الثالث حول نظم المعلومات الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الاهلية، الأردن، **2004**.
- انتظام أحمد قاسم الشمري، **ثقافة المعلومات ودورها في تنمية المقدرة البشرية**، المؤتمر العلمي الثالث حول نظم المعلومات الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، **2004**.
- آمال شوتري، **مستقبل التخصيصية بين الأدوار المحتملة للدولة ونظرية الرجرجة والإزاحة**، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، **2004**.
- عبد الله خبابة، آمال شوتري، **التسيير الفعال بين إشكالية المورد ونظرية النمو الصفري** ، مداخلة في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، **2005**.
- عمـــار الساسي، **تصورات وآراء علمية لتطوير تعليم الجامعة الجزائرية**، ملتقى دولي حـــول إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية مالك حداد، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، **2006**.
- بوخاوة اسماعيل، فوزي عبد الرزاق، **آفاق التعليم العالي في ظل الألفية الثالثة – حالة الجامعة الجزائرية**، ملتقى دولي حول إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية مالك حداد، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، **2006**.

ب – الندوات

- **الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية**، ندوة للمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **1999**.
- حسن مصطفى هلالي، **أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، ندوة محددات اشكالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، **2004**.
- قدي عبد المجيد، **الجزائر ومسار برشلونة – الفرص والتحديات**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، **2004**.

5 / التقارير والنشريات والمراسيم

- عبد الرحمن مبتول وآخرون – رهانات واستراتيجيات فعاليات داخلية وخارجية مع ضرورة تنظيم مؤسسي جديدة للخوصصة في الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للخوصصة، الجزائر، **1998**.
- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي **1999**.

- تقرير حول علاقة التكوين – الشغل، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة علاقة العمل، الدورة الرابعة عشر، **1999**.
- المرسوم التنفيذي رقم **77/99** المؤرخ في **11** أبريل **1999** والقرار الوزاري رقم 69 المؤرخ في : **1999/11/13**.
- التسرب المدرسي ،سلسلة الملفات التربوية، موعدك التربوي منشورات المركز الوطني للوثائق التربوية، رقم **2001/6** الجزائر، **2001**.
- دراسة لمديرية التهيئة العمرانية حول الفضاءات الإقليمية لولاية برج بوعريريج **2002**.
- التقارير الإحصائية للوكالة الوطنية للتشغيل **2004**.
- مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة**2000** ، لجنة التقويم، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدور العامة العادية الرابعة والعشرون، **2004**.
- منشورات الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل، **2004**.
- تقرير مشروع العقد الوطني الاجتماعي والاقتصادي، **2005**.
- الدليل الإحصائي لوزارة التكوين والتعليم المهنيين، **2005**.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، **2006**.
- التقارير الإحصائية الأخيرة لوزارة التكوين والتعليم المهنيين، **2006**، **2007**.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1/ **Livres :**

- DOMMAR, MAX : **Concept of space** : Cambridge Massachusetts haward university press, London, **1969.**
- JAQUES BOUDEVIILLE, **Les espaces économiques que sais je** ? presse universités de France – **1970**.
- RICHARDSON – HW, **Regional economics : location theory –urbain structure – a regional change,** word university – London , **1972.**
- ALAIN LEPTIEZ , **Le capital et son espace** , librairie, francois Maspero, paris, **1977**.
- HE BENSSAD, **Economie du développement de L'Algérie**, OPU ,Alger, **1979.**
- PETERSON , STEVEWKENT , **Space ,** the Howard architecture review , volit press , **1980.**
- SD-AHMED –ABED ELKADER, **Croissances et développement**, **théories et politiques**, tome 1, OPU, Alger, **1981**.
- ALAIN SAMUELSON, **Economie internationale contemporaine, aspects réels et monétaires**, OPU, L'Algérie, **1993**.

- JAQUE FONTANEL- LILIANE BENSAHEL, **Dix grands problèmes économiques contemporaines**, OPU, L'Algérie, **1993**.

- L.HASSID – P.JAOUES – GUSTANE – N. MOINET, **Les PMES Face au défi de l'intelligence économique**, DUNOD, Paris , **1997** .

- DOMINIQUE FORAY, **L'économie de la connaissance**, Casbah Edition, Alger, **1999**.

- AHMED DAHMANI, **L'Algérie, politique de réformes 1980/1997**, Casbah édition, Alger**,1999**.

- **Gestion des ressources humaines**, module de management des ressources humaines,Institut Supérieur De Gestion,Alger, Avril **2000**.

- **Carte de la pauvreté en Algérie,** Programme de notions unies pour le développement, Mai **2001.**

- CHARLES RIEWPRYOUS, **La région dans l'espace européen**, Imprimerie Carlo Descamps, France, **2001.**

- ERWANN MINVIELLE- SID AHMED SOUIAH**, L'analyse statistique et spatiale (Statistique – Cartographie – SIG)**, édition de temps, France, **2003.**

- NOREDDINE GRIM, **L'économie Algérienne otage de la politique**, Casbah édition, Alger, **2004.**

- **Guide de journalisme économique –** Alger **– 2005**

- SYLVAIN ELIMENT, **Les mécanismes de financement de la formation professionnelle**, ALGERIE, MAROC, TUNISIE, SENIGAL, Agence France de développement, paris, **2005.**

2/ Thèses et rapports:

- **Le système éducatif, bilan et perspectives**, groupe de recherche présidence de la république, **juin 1993**.

- ABED ELMADJID DJENANE, **Réforme économique et Agriculture** en **Algerie** , doctorat d'état en science économique, Université ferhat abbess , Sétif, Algérie, **1997**.

- Algeria: A stabilization and transaction to the market .I MF report, **1998**.

- B FOURCAD, NE HAMMOUDA, Les observatoires sur l'emploi et la formation professionnelle en Algérie et Tunisie : contestes- obstacles- priorités, colloque économique, méditerranée monde arabe, Sousse, Tunisie, 20-21/09/**2002**.

- Analyse des dysfonctionnements du secteur de la formation professionnelle par rapport aux potentialités socio – économiques du pays, MFEP, décembre **2002**.

- BOUZID NABIL, **Formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et a l'emploi,** Doctorat d'état en psychologie du travail, faculté des sciences humains et des sciences sociales, Université Mentouri , Constantine , **2002-2003.**

- BERKANE YOUCEF , **L'adéquation emploi formation post obligatoire en Algérie** , Doctorat d'état faculté des science économiques et de gestion , université ferhat abbes Sétif, Algérie, **2006.**

- MOHAMED .ABEDELLBASSET, CHEMINGUI - HASSINA AYADI –Labor market and economic growth in Algeria, IMF REPORT, revised version, January **2003**.

- MOHAMED ABEDELBASSET .CHEMENGUI, HASSINA AYADI, **Understanding the poor human capital contribution to economic growth in Algeria**, paper produced as part of global development project on explaining growth in developing countries : the case of Algeria , revised version IMF Rapport, November **2003**.

- Etude sur **la restructuration de l'enseignement poste obligatoire en Algérie**, la banque mondiale , Avril **2005.**

- **Avant projet de rapport de mise en œuvre de la reforme du système de formation et d'enseignement professionnels** – MFEP – Mars **2005**.

- Choutri hayet **- vers un SIG du tourisme en Algérie** – mémoire de fin d'étude – ingénieur d'état en informatique – université mohamed boudiaf –M'sila – Algérie – **2005**.

- TALINE KORANCHELIAN and GABRIEL SENSENBRENNER, **Algeria selected issues**, IMF rapport, **January 19, 2006**.

- BOILEAU KOLO and KANGNI KPODAR, **Algeria selected issues**, IMF raport, **December 19, 2006**.

- Projet du schéma National d'Aménagement du territoire SNAT **2025**, Synthèse , Ministère de L'Aménagement du territoire de l'environnement , Alger, **2006**.

- Assises de la formation et de l'enseignement professionnels, rapport des ateliers MFEP, Alger, 08/09/10 avril **2007.**

ثالثا: المواقع الإلكترونية

– موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

http:// www.mesrs.dz

http://www.Lo.congres.casi.org.dz

- الفرنسية تتحدى العربية بمدارس جزائرية:

http://www.islamonline.net

- المدارس الخاصة في مواجهة مقررات الدولة

http://www.Lo.maghreb.com
http://www.newgreatgame.com/excerpts.html

– عبد المجيد بوزيدي، لا شيء يصلح في الصناعة الجزائرية، ترجمة إيمان بن محمد، الشروق، العدد **2224– 14** فيفري، **2008**.

http:// www.echroukonline.com

http:// www.lequotidien-oran.com/print_version.php?id=5104504

قائمـــة الجداول والأشكال والخرائط

أولا: قائمة الجداول

1- أهمية التكوين بالنسبة للفرد..... 6
2- مخزون رأس المال الحقيقي الخام المحلي الولايات المتحدة الأمريكية..... 22
3- مراحل تطور وظيفة الموارد البشرية..... 27
4- الحيز الاقتصادي على مستوى المشروع وعلى مستوى الاقتصاد الوطني عند فرانسوا بيروا..... 38
5- تطور الحيز الاقتصادي في مستواه المحلـــي..... 41
6- دراسات حول جودة التعليم العالي..... 50
7- الأهمية النسبية للقطاع الإستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي(2005)..... 82
8-عدد المتكونين خلال السنوات 1971/1962..... 92
9- مستويات التأهيل وشهادات اختتام التكوين..... 106
10- الهياكل وعدد التلاميذ في مختلف مراحل التعليم لسنة1966..... 113
11- الهياكل وعدد التلاميذ في مختلف مراحل التعليم للفترة 1998/1997..... 115
12- توزيع المتمدرسين حسب مراحل التعليم والتكوين2004/2003..... 117
13- تطور مبالغ الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 77/67 بملايين الدولارات..... 119
14- نسبة الصناعات الثقيلة من الاستثمارات الصناعية في الفترة 77/67..... 120
15- حصة التعليم و التكوين من الـــ PIB وإجمالي الميزانية..... 121
16- ميزانية التكوين المهني لسنة2003(ميزانية مراجعة)..... 125
17- نسب التسرب حسب المناطق..... 131
18- تطور عدد المسجلين في التكوين المهني للفترة مابين 2005/1995..... 144
19- تطور عدد مؤسسات التكوين المهني 2005/1995..... 144
20- توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب الولايات..... 146
21- توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب المناطق..... 149
22- تطور الطاقة البيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني2004/2000..... 150
23- توزيع الطاقة البيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني حسب الولايات..... 152
24- تطور الطلب على التكوين المهني والطاقة البيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني 2005/1995..... 154
25- توزيع الطلب على التكوين المهني الإقامي حسب الولايات..... 155
26- توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب المناطق..... 158
27- توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الولايات ومستويات التأهيل..... 160
28- توزيع مخرجات التمهين حسب المناطق..... 166
29- توزيع مخرجات التمهين حسب الولايات ومستويات التأهيل..... 168
30- توزيع فروع التمهين الرئيسية حسب المناطق..... 172
31- توزيع فروع التمهين الضعيفة حسب المناطق..... 175
32- توزيع باقي فروع التمهين حسب المناطق..... 178
33- توزيع الفروع المستهدفة حسب خصوصية المناطق..... 181
34- مصادر النمو2005/1981..... 190

35- توزيـــع عروض العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل(عروض دائمة وموسمية) حسب الولايات خلال الفصل الأول 2004 191
36- حصة القطاع الخاص والعام من إجمالي القيمة المضافة2004/1995..... 193
37- توزيع عروض العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل حسب القطاع والولايات خلال الفصل الأول2004 198
38- توزيـــع طلبـــات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل حسب الولايـــات ومستوى التعليم خلال الفصـــل الأول 2004..... 201
39- توزيع طلبات العمل المسجلة في الوكالة الوطنية للتشغيل حسب الولايات و مستوى التأهيـــل خـــلال الفـــصل الأول 2004..... 203
40- عدد العمال المسرحين بعد تصفية بعض المؤسسات للشركات القابضة لسنة 1997..... 210
41- مساهمة قطاع البناء في النشاط الاقتصادي لبعض الدول(قيمة مضافة وتشغيل)..... 218
42- تقييم جاذبية الأقاليم في الجزائر..... 224

ثانيا: قائمة الأشكال

1- مثلث النوعية..... 10
2- محددات الحيز الاقتصادي..... 16
3- الاستثمار في المعرفة(نسبة من الناتج القومي الإجمالي)1995/1985..... 23
4- مراحل معالجة المعلومات..... 58
5- الطريقة الماتريسية..... 65
6- مطابقة الخرائط في نظم المعلومات الجغرافية..... 67
7- خارطة توضيحية لمراقب الطبقات 72
8- محددات الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر..... 75
9- الحيز الاقتصادي للتكوين والتعليم المهنيين 99
10- شبكة التكوين والتعليم المهنيين..... 103
11-مخطط برنامج التثبيت و التكييف الهيكليين..... 123
12- مراحل معالجة المعلومات (باستخدام نظم المعلومات الجغرافية)..... 140
13- المكونات الأساسية لبرنامج الخرائط الشهير MAPINFO..... 141
14-رسم الخريطة باستخدام مراقب الطبقات..... 142
15- كيفية قراءة الخريطة الرقمية..... 143
16- تطور عدد مؤسسات التكوين المهني(1995_2005)..... 145
17 – تطور الطلب على التكوين المهني والطاقة البيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني..... 154
18- حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر و دول مختارة (نسبة من الناتج الوطني الإجمالي)..... 225

ثالثا: قائمة الخرائط

1- مجموعة خرائط نموذجية لولاية برج بوعريريج..... 69-71
2- خارطة توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب الولايات..... 147
3- خارطة توزيع الطاقة البيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني حسب الولايات..... 153
4- خارطة توزيع الطلب على التكوين المهني الإقامي حسب الولايات..... 156
5- خارطة توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الولايات..... 161
6- خارطة توزيع مخرجات التمهين حسب الولايات..... 169
7- خارطة توزيع القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية وآبار النفط في الوطن العربي(باستثناء المغرب العربي)..... 196

الملاحـــق

المـــــلحق رقـــــم 1

Décret exécutif n° 04-371 du 8 Chaoual 1425 correspondant au 21 novembre 2004 portant création du diplôme de licence "nouveau régime".

Le Chef du Gouvernement,
Sur le rapport du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique,

décret du 23/11/2004

Vu la Constitution, notamment ses articles 85-4° et 125 (alinéa 2);
Vu la loi n° 99-05 du 18 Dhou El Hidja 1419 correspondant au 4 avril 1999, modifiée, portant loi d'orientation sur l'enseignement supérieur;
Vu le décret présidentiel n° 04-136 du 29 Safar 1425 correspondant au 19 avril 2004 portant nomination du Chef du Gouvernement ;
Vu le décret présidentiel n° 04-138 du 6 Rabie El Aouel 1425 correspondant au 26 avril 2004 portant nomination des membres du Gouvernement.
Vu le décret exécutif n° 94-260 du 19 Rabie El Aouel 1415 correspondant au 27 août 1994 fixant les attributions du ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique ;

Article 1er. — En application de l'article 21 de la loi n° 99-05 du 18 Dhou El Hidja 1419 correspondant au 4 avril 1999, modifiée, susvisée, le présent décret a pour objet la création du diplôme de licence "nouveau régime".

Art. 2. — Le diplôme de licence "nouveau régime" sanctionne une formation supérieure de graduation d'une durée de trois (3) ans, répartie en six (6) semestres organisés en unités d'enseignement capitalisables et transférables mesurées en crédits.

Le nombre de crédits par unité d'enseignement est défini sur la base du travail pédagogique global requis pour obtenir l'unité concernée.

Art. 3. — Les études en vue de l'obtention du diplôme de licence "nouveau régime" sont organisées en domaines regroupant des filières réparties en spécialités.

Le domaine couvre un ensemble de disciplines regroupées de manière cohérente au plan académique ou à celui des débouchés professionnels de la formation. La liste des domaines, filières et spécialités est fixée par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 4. — Les modalités d'inscription et de réinscription des candidats au diplôme de licence "nouveau régime" sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 5. — Les études en vue de l'obtention du diplôme de licence "nouveau régime" comprennent des enseignements théoriques de base et de découverte, des enseignements de spécialités pouvant comporter des stages pratiques en milieu professionnel.

Art. 6. — Les étudiants ayant subi avec succès les enseignements théoriques de base et de découverte sont orientés en fonction de leurs vœux et de leurs résultats pédagogiques, selon des conditions fixées par le ministre chargé de l'enseignement supérieur, vers l'une des filières et spécialités composant le domaine de formation.

Art. 7. — L'organisation des enseignements, les programmes pédagogiques, les modalités de contrôle des connaissances et des aptitudes et de validation des crédits sont fixés par arrêté

du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 8. — Le diplôme de licence "nouveau régime" est délivré par le ministre chargé de l'enseignement supérieur aux étudiants justifiant de l'acquisition de cent quatre-vingt (180) crédits et ayant satisfait à l'ensemble des conditions de scolarité et de progression pédagogique. Le diplôme délivré précise le domaine, la filière et la spécialité de la formation et est accompagné d'une annexe décrivant les connaissances et aptitudes acquises dont le modèle-type est fixé par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 9. — Les étudiants régulièrement inscrits dans un des cycles de la formation supérieure de graduation peuvent s'inscrire en vue de l'obtention du diplôme de licence "nouveau régime" selon des conditions et modalités fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 10. — Le présent décret sera publié au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 8 Chaoual 1425 correspondant au 21 novembre 2004.

Le Ministre de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Vu le décret présidentiel N° 04-138 du 20 Rabia El Aoual 1425 correspondant au 26 avril 2004 portant nomination des membres du gouvernement,
Vu le décret exécutif N° 94-260 du 19 Rabia El Aoual 1415 correspondant au 27 août 1994 fixant les attributions du Ministre de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique,
Vu le décret exécutif N° 04-371 du 08 Chaoual 1425 correspondant au 21 novembre 2004 portant création du diplôme de licence « nouveau régime ».

Arrêté du 23/1/2005

Arrête

Article 1 : Le présent arrêté a pour objet de fixer l'organisation des enseignements, les modalités de contrôle de connaissances et des aptitudes ainsi que la progression dans les études en vue de l'obtention du diplôme de licence «nouveau régime».

De l'organisation des enseignements

Article 2 : La formation en vue de l'obtention du diplôme licence «nouveau régime» est répartie en six semestres. Elle est organisée par domaine de formation regroupant un ensemble de disciplines, mentions et spécialités, sous la forme de parcours types et doit permettre la mise en place de passerelles.

Ces parcours sont organisés de manière à permettre aux étudiants d'élaborer progressivement leur projet de formation.

Article 3 : Les parcours de formation sot structurés en trois paliers:

- Le premier palier, de deux semestres au plus, est une étape d'imprégnation et d'adaptation à la vie universitaire et de découverte disciplinaire,
- Le deuxième palier, d'au moins deux semestres, est une étape d'approfondissement des connaissances et d'orientation progressive.
- Le troisième palier, est une étape de spécialisation permettant d'acquérir des connaissances et aptitudes dans la spécialité choisie.

Article 4 : La formation comprend, selon le parcours et à des degrés divers, des enseignements théoriques, méthodologiques, pratiques et appliquées,

En fonction des objectifs, et tout en assurant l'acquisition par les étudiants d'une culture générale, la formation peut comprendre des éléments de pré professionnalisation, de professionnalisation, des projets individuels ou collectifs, un ou plusieurs stages, ainsi que l'apprentissage des méthodes de travail universitaire, l'utilisation des ressources documentaires et des outils informatiques, ainsi que la maîtrise des langues étrangères.

Article 5 : Les parcours sont organisés en unité d'enseignement (UE) articulées entre elles en cohérence avec les objectifs de la formation. Ces parcours comprennent :

- Des unités d'enseignement fondamental
- Des unités d'enseignement méthodologique
- Des unités d'enseignement transversal
- Des unités d'enseignement de spécialités

Article 6 : Une UE est constituée d'une ou plusieurs «matières» dispensées par toute forme d'enseignement (Cours, Travaux dirigés, travaux pratiques, conférences, séminaires, projets, stages,...).

Article 7 : Chaque UE et chacune de ses matières constitutives sont affectées d'une vaeur e crédits. La valeur en crédits est déterminée par référence au volume horaire semestriel « présentiel » nécessaire à l'acquisition des connaissances et aptitudes par les formes d'enseignement prévues par l'article 4 ci dessus ainsi qu'au volume des activités que l'étudiant doit effectuer au titre du semestre considéré (travail personnel, mémoire, stage,...).

La valeur en crédits d'une UE est déterminée par rapport à la valeur totale fixée à 30 crédits par semestre.

Du contrôle des connaissances et des aptitudes

Article 8 : Une UE, telle que définie à l'article 6 ci dessus, est définitivement acquise si la moyenne de l'ensemble des notes obtenues dans les matières qui la constituent, affectées de leurs coefficients respectifs, est égale ou supérieure à 10/20.

L'UE ainsi acquise emporte l'acquisition des crédits qui lui sont affectés. Elle est capitalisable au sein du même parcours de formation er transférable vers tout autre parcours de formation comprenant la dite UE.

Article 9 : Les aptitudes et l'acquisition des connaissances, concernant chaque UE, sont organisées semestriellement soit par un contrôle continu et régulier soit par un examen final doit par les deux modes de contrôle combinés.

Le mode de contrôle continu et régulier fait l'objet autant que possible d'une application prioritaire.

Article 10 : Les établissements d'enseignement supérieur publient en début de semestre l'indication du nombre des épreuves, leur nature, leur durée ainsi que le ou les

modes de contrôle adoptés et la pondération appliquée.

La pondération porte sur la nature des épreuves et sur les modes de contrôles adoptés.

Article 11 : Pour chaque semestre d'enseignement, deux sessions de contrôles des connaissances et des aptitudes sont organisées.

La deuxième session est une session de «rattrapage»

Les sessions de rattrapage, au titre de chacun des deux semestres d'une même année universitaire, sont organisées au mois de septembre.

Article 12 : Le semestre est acquis pour tout étudiant ayant acquis l'ensemble des UE qui le composent dans les conditions fixées à l'article 8 ci dessus.

Le semestre peut également être acquis par compensation entre les différentes UE de la manière suivante :

La moyenne générale est calculée sur la base des moyennes obtenues aux UE composant le semestre, pondérées de leurs coefficients respectifs. Le semestre est alors acquis si cette moyenne est égale ou supérieure à 10/20.

Article 13 : En cas d'échec à la première session, l'étudiant se présente à la deuxième session à des épreuves d'examen relatives aux UE non acquises

- L'étudiant garde le bénéfice des matières de l'UE pour lesquelles il a obtenu une moyenne égale ou supérieure à 10/20.
- Il doit se présenter aux épreuves d'examen des matières non acquises.

Article 14 : Lors de la deuxième session, la moyenne, pour chacune des matières concernée, est alors calculée sur la base de la note obtenue à l'épreuve de cette session et des notes, non modifiables, de contrôle continu

obtenues durant le semestre, selon la pondération prévue à l'article 10 ci dessus.

Article 15 : A l'issue de la deuxième session, l'UE est acquise si la moyenne générale qui y est obtenue est égale ou supérieure ou égale à 10/20.

Dans le cas où la moyenne générale obtenue est inférieure à 10/20, les matières pour lesquelles la moyenne obtenue est égale ou supérieure à 10.20 sont considérées comme acquises.

De la progression

Article 16 : La progression du premier au second semestre d'une même année universitaire est de droit inscrit dans le même parcours.

Article 17 : La progression de la première à la deuxième année de la licence «nouveau régime», au sein du même parcours e formation, est de droit si l'étudiant a acquis les deux premiers semestres du cursus de formation.

Cependant la progression de la première à la deuxième année de la licence «nouveau régime», au sein du même parcours de formation, peut être autorisée pour tout étudiant ayant acquis au moins 30 crédits, et ce, après étude par l'équipe de formation.

Article 18 : La progression de la deuxième à la troisième année de licence «nouveau régime», au sein du même parcours de formation, est de droit si l'étudiant a acquis les quatre premiers semestres du cursus de formation.

Cependant, La progression de la deuxième à la troisième année de licence «nouveau régime», au sein du même parcours de formation, peut être accordée à tout étudiant ayant validé 80% des crédits relatifs aux quatre premiers semestres du cursus de formation et ayant validé les UE fondamental du parcours suivi, et ce après étude par l'équipe de formation.

Article 19 : Les étudiants, non admis à progresser en deuxième année ou en troisième années d'un parcours de formation, sont selon le cas autorisés à se réinscrire

dans le même parcours ou orientés vers un autre parcours de formation dans des conditions qui seront définies ultérieurement.

Article 20 : Le Directeur de la Formation Supérieure Graduée et les Chefs d'établissements d'enseignement supérieur, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'application du présent arrêté qui sera publié au bulletin officiel du Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.

Glossaire

APPRENANT:

C'est un étudiant qui suit un programme de formation en ligne.

AUTO-FORMATION / E-TUTORAT:

L'auto-formation est un mode d'apprentissage individuel qui permet à l'apprenant de se former à son rythme en utilisant des ressources pédagogiques créées à cet effet.

ACCOMPAGNEMENT:

C'est un dispositif d'accueil, de tutorat, de soutien et d'accompagnement dont bénéficie chaque étudiant. Il est destiné à favoriser la réussite et à assurer la cohérence du parcours et l'orientation de l'étudiant.

ACQUISITION DE COMPETENCES:

Chaque parcours de formation présente des enseignements théoriques, méthodologiques, pratiques et appliqués. Il peut comprendre des éléments de professionnalisation, des projets individuels ou collectifs et un ou plusieurs stages. Il intègre l'apprentissage de méthodes de travail. Une place importante est donnée aux enseignements transversaux: langues, logiciels informatiques, outils d'information et de communication, projets personnel et professionnel etc. Toutes les compétences acquises sont portées sur l'annexe descriptive du diplôme, pour plus de clarté de la recherche d'emploi.

CAMPUS VIRTUEL:

Un campus virtuel désigne tout site Web qui offre sur Internet des facilités éducatives (ressources pédagogiques et fonctionnalités de communication collaboratives correspondantes).

CAPITALISATION:

La capitalisation est le moyen qui permet d'acquérir et de conserver indéfiniment les UE. Les matières d'une UE non acquise pour lesquelles un étudiant a obtenu la moyenne peuvent aussi être capitalisées. Les crédits attachés aux UE ou aux matières capitalisées sont définitivement acquis. Leur valeur en crédits peut donc être reconnue ultérieurement et ailleurs dans tout établissement universitaire.

CENTRE DE RESSOURCES (ou salle ressources):

C'est un ensemble de références de documents, d'articles, d'adresses de sites web, utiles ou nécessaires à l'apprenant dans son parcours de formation. Ces ressources sont disposées dans une salle appropriée.

CLASSE VIRTUELLE:

C'est l'appellation du groupe formé par l'enseignant (tuteur) et ses apprenants sur une session de formation en ligne et qui vont être amenés à interagir entre eux

COMPENSATION:

La compensation est le moyen qui permet de valider une UE ou un semestre en obtenant une moyenne pondérée égale ou supérieure à 10/20, sans avoir obligatoirement obtenu une note égale ou supérieure à 10/20 à chacun des éléments qui cette UE ou de ce semestre. Elle ne peut avoir lieu que si toutes les épreuves ont été effectivement passées.

CONTRÔLE DES CONNAISSANCES:

Ensemble des modalités de vérification des connaissances acquises par l'étudiant durant sa formation en vu de l'obtention d'une UE, d'un semestre, ou du diplôme final. Le contrôle des connaissances peut prendre différentes formes telles que : examen écrit de fin de semestre, contrôle continu, examen oral (entretien), rapport de stage, mémoire et soutenance. Les conditions de délivrance des UE, des

semestres et des diplômes sont définies dans des règlements de contrôle des connaissances, construits sur un modèle commun, et adaptés à chaque diplôme.

CONTRÔLE CONTINU:

Le contrôle continu des connaissances se fonde sur les notes obtenues en TD et/ou en TP. Il complète l'examen final de fin de semestre.

COURS MAGISTRAL:

Un cours magistral est un cours qui se déroule en amphithéâtre. Il regroupe les étudiants d'une même section. Un cours magistral est complété par les TD (Travaux Dirigés) et/ou les TP (Travaux Pratiques).

CREDITS:

La validation des connaissances de l'étudiant par les contrôles continus, examens... dans une matière ou une UE s'accompagne de l'attribution de crédits. Le nombre de crédits attribués est proportionné au volume d'heures de cours, de travaux dirigés (TD), de travaux pratiques (TP), de travail personnel. Les crédits peuvent aussi accompagner la validation d'un stage ou un mémoire. Un semestre vaut 30 crédits; la Licence de 6 semestres représente donc 180 crédits et le Master de 4 semestres 120 crédits supplémentaires. Ces crédits sont transférables et capitalisables, quelle que soit la durée du parcours.

DIDACTICIEL:

Ce terme désigne les modules de formation propres à une thématique donnée et utilisant divers médias.

DIPLÔME INTERMEDIAIRE:

Les diplômes terminaux du système classique ne disparaissent pas. Il est possible de délivrer la Licence ou le DES pour les étudiants ayant validé les semestres du M1.

DOCTORAT:

Diplôme d'études supérieures de niveau Bac + 8 sanctionnant un travail de recherche original mené durant trois ans au moins dans une équipe de recherche, et attestant de l'aptitude à mener des recherches de haut niveau. Il est accessible aux titulaires d'un Master académique.

DOMAINE DE FORMATION:

Un domaine de formation en LMD recouvre plusieurs disciplines et leurs champs d'application. Ils expriment des grands champs de compétence et se déclinent en mentions, que ce soit en Licence ou en Master.

ECOLE DOCTORALE:

Elle rassemble des équipes de recherches reconnues autour d'un projet de formation qui s'inscrit dans la politique scientifique de l'établissement ou, le cas échéant, des établissements associés. Elle offre aux étudiants doctorants :

- Un encadrement scientifique assuré par les unités ou les équipes de recherche reconnues,
- Les formations utiles à la conduite de leur projet de recherche et à l'élaboration de leur projet professionnel,
- Une ouverture internationale
- Le suivi de l'insertion professionnelle.

E-LEARNING :

Le e-learning (ou e-formation), ou enseignement à distance par Internet, est un type enseignement qui repose, à travers l'accès à distance, sur la mise à disposition de ressources pédagogiques et de services, ainsi que sur la mise en place de collaborations et d' échanges entre l'enseignant et les "apprenants".

EQUIPE PEDAGOGIQUE;

Ensemble des enseignants intervenant dans les cours, TD et TP des matières d'une même UE. Elle comprend une représentation estudiantine.

EQUIPE DE FORMATION:

Ensemble des responsables des équipes pédagogiques d'un même parcours de formation. Elle comprend aussi une représentation administrative.

FORMATION SYNCHRONE :

Ce type de formation implique la connexion simultanée des participants à une session de formation. Ils peuvent communiquer en temps réel, soit par web-conférence ou visioconférence, ou encore par "chat". Ils peuvent également partager des applications et interagir sur celles-ci au moment où l'enseignant leur donne la main sur le document partagé.

FORMATION ASYNCHRONE:

Dans ce type de formation, l'échange avec les autres apprenants ou avec les tuteurs s'effectue via des modes de communication ne nécessitant pas une connexion simultanée. Il peut s'agir de forums de discussion ou bien encore de l'échange d'e-mails.

FORMATION EN MODE PRESENTIEL:

Elle correspond au mode de formation traditionnel en salle de classe.

GRADE:

Le grade est un niveau d'étude sanctionné par un diplôme. Dans le cadre du LMD, il y a les trois grades suivants:

- le grade "Licence" qui s'obtient après la validation de 180 crédits dans un parcours donné,

- le grade "Master" qui s'obtient après la validation de 120 crédits supplémentaires dans un parcours donné,
- le grade de "Doctorat", au-delà du Master.

HABILITATION:

L'habilitation est une procédure par laquelle le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique reconnaît et garantit la qualité d'une formation. La Direction de l'enseignement supérieur examine les demandes des offres de formation émanant des établissements universitaires, et peut demander des modifications ou diligenter des expertises ou audits avant de donner éventuellement son accord. Toutes les formations menant à un diplôme national doivent obtenir leur habilitation.

LICENCE:

La Licence est un diplôme qui s'obtient après le baccalauréat. Les études de Licence se déroulent sur 3 années découpées en 6 semestres et correspondent à 180 crédits (60 crédits par an, 30 par semestre). Il existe aussi des licences professionnelles, commençant en L3, et organisées avec le concours du secteur socio économique.

LISIBILITE:

C'est la possibilité offerte au marché de l'emploi de pouvoir facilement comparer les diplômes dans un même pays ou d'un pays à un autre.

L1, L2, L3:

Par commodité, L1, L2 et L3 désignent les trois années de formation successives de la licence

LMD:

Le LMD est le nouveau schéma de l'enseignement supérieur. Il repose sur articulation de 3 cursus de formation :

1. Licence: 6 semestres d'études après la baccalauréat à raison de 30 crédits par semestre soit 180 crédits au total.
2. Master: 4 semestres supplémentaires, soit 120 crédits,
3. Doctorat: 3 années au moins après le Master dans une équipe, laboratoire ou centre de recherche.

M1, M2:

Par commodité, M1 et M2 désignent les deux années successives de formation menant au Master.

MAQUETTE:

La maquette d'un diplôme est le document décrivant de façon détaillée les caractéristiques de formation. Ce document est soumis au ministère de tutelle.

MASTER :

Le grade de Master sanctionne un niveau correspondant à l'obtention de 120 crédits au-delà de la Licence. Le Master s'organise sur 2 années (4 semestres). On désigne ainsi, par commodité, les deux années successives de formation par M1 (ou Master 1) et M2 (Master 2).

MEMOIRE:

Travail de recherche constitutif de la formation en Master. Il est un des éléments du contrôle des connaissances et fait l'objet d'une soutenance devant un jury.

MENTION – FILIERE:

Une mention est une subdivision d'un domaine de formation. Une mention peut être mono disciplinaire, bi disciplinaire ou multi disciplinaire. La mention du diplôme précise la spécificité de l'enseignement suivi par l'étudiant,

dans un domaine de formation déterminé. En deuxième année de Master, les mentions se déclinent en spécialités afin de préciser les connaissances et les compétences acquises par l'étudiant, en vue d'une insertion professionnelle ou d'un accès au doctorat.

MAJEURE / MINEURE:

Parcours de formation associant des enseignements fondamentaux d'une discipline à hauteur de 50 à 60%, dite majeure, à des enseignements fondamentaux d'une autre discipline à hauteur de 30%, dite mineure. Le pourcentage restant sert aux enseignements hors discipline (UE transversal notamment). Les mineures servent aux passerelles.

MOBILITE:

C'est la possibilité pour l'étudiant de:

- passer d'un cursus à l'autre (réorientation)
- faire valider des études suivies dans un autre établissement ou à l'étranger,
- faire valider des acquis de l'expérience pour obtenir la délivrance de tout ou partie d'un diplôme.

NetMEETING:

Le logiciel gratuit de Microsoft, intégré à Windows offre des fonctions d'échange d'images en temps réel et de web-conférence.

OFFRE DE FORMATION:

Une offre de formation est conçue par l'établissement en explicitant ses objectifs, les parcours qui la constituent, les méthodes pédagogiques mises en œuvre, les volumes horaires, les passerelles établies avec les autres formations, les modalités de contrôle des connaissances et les procédures d'évaluation des enseignements envisagées.

ORIENTATION ACADEMIQUE OU PROFESSIONNELLE:

Le système LMD offre le choix entre deux orientations académique et professionnelle, avec, à différents niveaux des passerelles de l'un à l'autre.

- Les parcours académiques débouchent sur la licence puis sur le master recherche et éventuellement sur le doctorat,
- L'orientation professionnelle mise sur la licence professionnelle, et le master professionnel qui correspond à des débouchés bien identifiés.

PARCOURS:

Un parcours est composé d'un ensemble d'UE réparti semestriellement et abordées dans un ordre logique cohérent, proposé à l'étudiant pour accéder au diplôme qu vise. Un parcours peut être proposé par l'établisseme universitaire (parcours-type) ou construit par l'étudiant so le contrôle de l'équipe de formation (parcours individuel).

PASSERELLES:

Une passerelle est conçue pour favoriser la souplesse d parcours. Elle permet à l'étudiant de structurer son parcou et de l'enrichir pour l'accès à d'autres cursus, sous certain conditions préalablement définies.

PROFESSIONNALISATION:

C'est le fait de donner une finalité professionnel L'enseignement professionnalisé permet une inserti rapide de l'étudiant dans la vie active grâce à la pla accordée aux stages et la participation de professionnels la formation.

PROGRESSION:

La progression est une procédure par laquelle des règ définissent les conditions de passage d'un semestre l'autre.

REDOUBLEMENT:

Le redoublement est une faveur accordée à des étudiants n'ayant pas obtenu des résultats suffisants pour progresser en année supérieure. Ils ont alors la possibilité de redoubler leur année, sous certaines conditions.

RETOUR AUX ETUDES:

Le retour aux études et le moyen par lequel un détenteur d'un diplôme de l'enseignement supérieur sera autorisé à reprendre ses études après une expérience professionnelle. Le retour aux études n'est pas automatique. Il se fait sur étude de dossier par l'équipe de formation.

SEMESTRE:

L'année universitaire dans le système LMD est divisée en deux semestres. Les enseignements menant aux différents diplômes sont eux-mêmes découpés en semestres. Chaque semestre validé correspond à 30 crédits.

SECTION:

Une section est un regroupement de plusieurs groupes d'étudiants.

SESSION:

Les aptitudes et l'acquisition des connaissances sont appréciées par des contrôles continus et/ou par examen terminal de fin du semestre. Deux sessions d'examen sont organisées pour chaque semestre. La première ayant lieu aussitôt après la fin des enseignements du semestre, la seconde (appelée session de rattrapage) a lieu à la fin de chaque semestre, au mois de juin ou en septembre. Lorsqu'un étudiant se présente à la deuxième session, les notes obtenues dans chaque matière se substituent à celles des examens terminaux de la première session. Les notes de contrôles continus restant non modifiables.

SPÉCIALITÉ:

Une spécialité est une subdivision d'une mention. Elle apparaît en M2 pour préciser le parcours et les compétences acquises par l'étudiant.

STAGE:

Elément de la formation explicitement prévu par celle-ci ou recommandé par le responsable pédagogique.

SUPPLÉMENT AU DIPLÔME:

Le supplément au diplôme accompagne le diplôme délivré à l'étudiant à la fin de son cursus. Il est également appelé annexe descriptive au diplôme. Il résume les compétences et aptitudes acquises par l'étudiant.

TICE:

Acronyme de " Technologies de l'Information et de la Communication pour l'Enseignement ".

TITRE:

Le titre est un diplôme national obtenu dans l'enseignement supérieur fixant un niveau intermédiaire au diplôme préparé.

TRANSFERABLE:

Les crédits peuvent être transférés d'un parcours de formation à l'autre, d'un établissement à l'autre sous réserve de l'acceptation par l'équipe pédagogique.

TRANSVERSAL:

Un enseignement transversal est un enseignement nécessaire et adapté à tout étudiant quelque soit le parcours et le domaine de formation. On a par exemple, les enseignements de méthodologie documentaire, d'utilisation des outils informatiques, d'expression orale et écrite en français et en langues vivantes étrangères.

TD (Travaux Dirigés):

Les Travaux Dirigés sont un complément indispensable aux cours magistraux. Ils réunissent, en classe, environ une trentaine d'étudiants. Ils permettent de revenir sur certains points traités en cours magistral, à l'aide d'exposés, d'exercices ou de fiches de lecture. L'assiduité y est obligatoire.

TRANSFERT:

Lorsqu'un étudiant souhaite changer d'établissement universitaire, il demande le transfert de son dossier. Le transfert n'est pas automatique, il se fait après étude du dossier de l'étudiant. Il est accordé à titre exceptionnel pour des cas avérés.

TUTEUR:

C'est un accompagnement au bénéfice d'un étudiant pour qu'il se consacre mieux à ses études. Le tuteur est un enseignant (dans certaines mesures un étudiant en fin de formation).

UE (UNITE D'ENSEIGNEMENT):

Une UE est un ensemble de matière (ou enseignements) organisé de façon pédagogique cohérente L'UE est l'unité de base constitutive d'un parcours. Une UE est assurée semestriellement. On distingue l'UE fondamental comportant les matières de base, l'UE de découverte pour favoriser les passerelles et aussi pour l'enrichissement des connaissances, l'UE transversal pour l'ouverture vers d'autres domaines et horizons, l'UE méthodologique qui est un complément à l'UE fondamental et qui permet à l'étudiant d'acquérir l'autonomie dans le travail.

VALIDATION DES ACQUIS DE L'EXPERIENCE (VAE):

C'est un ensemble de dispositions permettant à un candidat d'accéder à une formation pour laquelle il ne dispose pas

des diplômes requis. Pour obtenir la validation des acquis d'une expérience d'au moins trois ans ? le candidat doit constituer un dossier explicitant les connaissances, compétences et aptitudes acquises au cours de cette expérience.

VALIDATION:

Décision administrative attestant que l'étudiant a obtenu une UE ou l'ensemble des UE d'un semestre soit par capitalisation, soit par compensation.

VAP:

Validation des acquis professionnels

VISIOCONFERENCE:

Transmission en direct d'un signal vidéo, généralement par satellite, aux fins d'une discussion ou d'une réunion. L'interaction audio peut se faire par satellite, par ligne téléphonique ou via Internet.

Les domaines de formation ouverts en 2007- 2008

Code	Domaine et filière de Formation	ميادين وفروع التكوين	Mnémonique
D01	Sciences et Technologies D011 Technologie D012 Architecture	علوم وتقنيات D011 تكنولوجيا D012 هندسة معمارية	ST
D02	Sciences de la Matière	علوم المادّة	SM
D03	Mathématiques et Informatique	رياضيات وإعلام آلي	MI
D04	Sciences de la Nature et de la Vie	علوم الطبيعة و الحياة	SNV
D05	Sciences de la Terre et de l'Univers	علوم الأرض والكون	STU
D06	Sciences Economiques, de Gestion et Commerciales	علوم اقتصادية و علوم التسيير وعلوم تجارية	SEGC
D07	Droit et Sciences Politiques D071 Droit D072 Sciences Politiques	حقوق وعلوم سياسية D071 حقوق D072 علوم سياسية	DSP
D08	Lettres et Langues Etrangères D081 LL Allemandes D082 LL Anglaises D083 LL Espagnoles D084 LL Françaises	آداب و لغات أجنبية D081 آداب ولغة ألمانية D082 آداب ولغة إنجليزية D083 آداب ولغة إسبانية D084 آداب ولغة فرنسية	LLE
D09	Sciences Humaines et Sociales D091 Sciences Humaines D092 Sciences Sociales D093 Sciences Islamiques	علوم إنسانية و اجتماعية D091 علوم إنسانية D092 علوم اجتماعية D093 علوم إسلامية	SHS
D10	Sciences et Techniques des Activités Physiques et Sportives	علوم و تقنيات النشاطات البد نية و الرياضية	STAPS
D11	Arts	فنون	ARTS
D12	Langue et littérature Arabes	لغة و أدب عربي	LLA
D13	Langue et Culture Amazighes	لغة وثقافة أمازيغية	LCA

Références:

En matière du LMD, les références sont abondantes. Ainsi, nous avons eu recours aux documents officiels des pays (Tunisie, Maroc, France, USA, Belgique, Jordanie) ciblés par une étude omparative.

- Rapport d'information déposé par la délégation de l'asemblée nationale pour l'union europénne sur l'enseignment supérieur en Europe , Rapport N° 1927, Mr Herbillon, Député.

-Le benchmarking des politiques de la science, de la tehnologie et de l'innovation, Collection futuRIS, 11/07/2003

- Réforme des enseignements supérieurs en Algérie, ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, décembre 2003

-La circulaire d'inscription des nouveaux bacheliers – 2007-2008 (MESRS)

- La réforme LMD en Algérie, par Mr Djekoun Abdelhamid, Recteur de l'université Mohamed Mentouri - Constantine

- Les universités africaines francophones et l'espace mondial de l'enseignement supérieur en construction (E.Charlier, S.Croche), communauté française de Belgique

- Contribution à l'élaboration de la réforme de l'enseignement supérieur, Comité de suivi de la réforme, Ministère de l'enseignement supérieur, Maroc, mai 2001

-La réforme LMD en Tunisie, ministère de l'enseignement supérieur, mars 2006.

Nous remercions l'administration de l'université M'hamed Bougara (Boumerdès) de nous avoir autorisé à publier son dispositif d'évaluation des contrôles continus.

Les questions fréquentes

Ci-dessous les questions les plus fréquentes posées par les étudiants. Nous remercions ***Mr Hannini Salah,*** enseignant au centre universitaire de Médéa pour le soin tout particulier apporté à la formulation des réponses dans les deux langues.

LMD signifient Licence – Master – Doctorat. C'est une architecture des enseignements supérieurs généralisée dans les pays européens. Ce système est appliqué dans notre pays depuis septembre 2004.	ما هو الأ ل م د Qu'est ce que le LMD...?	الأ ل م د أو (ليسانس – ماستر– (دكتوراه)، هذا الهيكل معمول به تدريجيا في بلادنا منذ سبتمبر 2004
vous préparerez 3 diplômes successivement. Vous commencerez par **le niveau L** pour préparer une licence qui nécessite une durée de trois années d'études.	ما هي الشهادة التي أستطيع تحضيرها...؟ Quel est le diplôme que je peux préparer...?	بإمكان الطالب أن يحضر تسلسل لثلاث شهادات:. شهادة الليسانس تكون الشهادة الأولى بعد الحصول على رصيد 180 قرض..
Oui ! c'est possible. Après la licence, vous pourrez suivre vos études au **niveau M** pour préparer un Master dans la spécialité que vous aurez choisie en licence.	هل بعد شهادة الليسانس أستطيع متابعة الدراسة...؟ Après la licence, pourrais-je continuer mes études... ?	نعم .بإمكانكم مزاولة دراستكم لتحضير شهادة الماستر في التخصص الذي اخترتموه حسب قدراتكم العلمية.
Diplôme obtenu après 4 semestres réussis dans une spécialité, après la Licence. Il correspond à la validation de 120 crédits. Un Master peut être académique ou professionnel.	ما هو الماستر...؟ C'est quoi le Master... ?	هي شهادة تحضر في مدة سنتين من بعد الليسانس ،وتكون تعميقا للتخصص المختار خلال تحضير شهادة الليسانس.
Le plus haut diplôme du système LMD. Il sanctionne un travail original d'une durée de 3 ans au moins, effectué dans un organisme de recherche.	و الدكتوراه...؟ Et le Doctorat... ?	هي آخر شهادة جامعية موجهة لحاملي الماستر الراغبين في تعميق دراساتهم. تتوج آخر مرحلة تعليمية وفق نظام ل م د اذ يتم التحضير لها في مدة 3 سنوات على الأقل بعد الما ستر.

Les questions fréquentes (suite)

Acquisition définitive des UE obtenues avec une note supérieure ou égale à la moyenne.	ما معنى الرسملة) الامتلاكية ...؟ Capitalisation... ?	الرسملة تعني أن الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى ولو تم تحويلكم من مؤسسة لأخرى.
C'est la possibilité offerte au marché de l'emploi de pouvoir facilement comparer les diplômes dans un même pays ou d'un pays à un autre.	ما هي الوضوحية ...؟ La lisibilité ?	الوضوحية(lisibilité) تمكن لسوق العمل أن يقارن بسهولة شهادات الأ ل م د في إطار التشغيل.
Possibilité offerte à l'étudiant de passer d'une formation à une autre, d'un établissement à un autre ou d'un pas à un autre, en faisant valoir les acquis (UE capitalisées).	ما هي الحركية ...؟ La mobilité, c'est quoi au juste ?	الحركية (mobilité) تمكن الطالب أو الطالبة من تحويل ملفه البيداغجي وتسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو خارجها. تعني الإمكانية المتاحة للطالب في تغييرالوسسة التي يدرس بها نحو مؤسسة جامعية أخرى بدون أن يفقد الطالب ما تم اكتسابه من وحدات تعليمية أو اعتماد.
Ensemble de matières organisée d'une manière pédagogique cohérente en vue de l'acquisition d'une compétence identifiée au préalable. Une UE est enseignée et évaluée semestriellement. Une UE peut être: • **UE fondamental** • **UE méthodologique** • **UE de découverte** • **UE transversal**	مـــــــهي وحدة التدريـــــــس...؟ Qu'est ce qu'une unité d'enseignement(UE)...?	تنقسم وحدات التعليم إلى أربعة أنواع: وحدات تعليم الأساسية وحدات تعليم متعلقة بالمنهجية وحدة تعليم للثقافة العامة .وحدات تعليم إكتشافية
Une UE est accompagnée d'une ***moyenne générale*** et d'un ***crédit***. La moyenne générale attestera si l'UE est acquise ou non. Le crédit permettra la capitalisation de l'UE si elle est acquise.	كيف نقوم وحدة التدريس...؟ Comment on évalue une UE... ?	الوحدة الدراسية تحتوي على معدل (moyenne)وقروض.(crédits) المعدل يؤكد اكتساب الوحدة الدراسية أو لا. القروض تدخل في إنشاء رسملة رصيد الوحدة الدراسية.

Les questions fréquentes (suite)

Si l'UE n'est pas acquise, l'étudiant aura la possibilité de l'acquérir en session de rattrapage. Si l'UE n'est toujours pas acquise, elle sera reprise totalement ou partiellement l'année d'après par l'étudiant, suivant des conditions relatives à la progression dans les études du LMD.	وعند عدم اكتساب وحدة التدريس...؟ Et si l'UE n'est pas acquise... ?	عند عدم اكتساب وحدة التدريس، فإن الطالب له إمكانية الاستدراك وإذا لم تكتسب وحدة التدريس في الاستدراك، فالطالب يكون له المجال في إعادتها كليا أو جزئيا في السنة المقبلة.
Cela dépend du nombre de crédits capitalisés dans les deux semestres. L'arrêté ministériel du 23 janvier 2005 fixe les conditions de passage d'une année à une autre.	هل عدم اكتساب وحدة التدريس يؤثر على مزاولة الدراسة...؟ Une UE non acquise gênera-t-elle la progression des études... ?	هذا مرتبط بمجموع القروض المحصل عليها في السداسي الأول والسداسي الثاني إذا كان هذا يساوي أو يتجاوز 30، تحويل الطالب للسنة الثانية يكون ممكن ولكن على الطالب أن يستدرك ما بقي من المواد لكي يحصل على 60 قرض) رصيد (السنوية.
Unité de mesure attribuée à une matière d'enseignement. Elle est définie en tenant compte de travail à effectué par l'étudiant (volume horaire présentiel, travail personnel, projet, stage,...). Un crédit correspond approximativement à 22 heures de travail (exemple : Une matière d'un volume de travail semestriel de 60 heures, lui correspond donc 60 / 22 soit 3 crédits environ).	إذن ما هو الرصيد...؟ Qu'est ce donc un crédit... ?	الرصيد هو وحدة قياس الدراسة، يتبع الوحدة الدراسية. الرصيد مرتبط بالعمل البيداغوجي المطلوب من الطالب (دراسة، العمل الفرضي، تربص...)، إذن هو مرتبط بحجم العمل الفردي الراهن وحجم العمل المطلوب من الطالب. إذا الرصيد يعني وحدة قياس المواد التعليمية المحصل عليها حيث أن كل وحدة تعليمية تحددها قيمة ما و التي تعرف على أنها مجموع الأعمال المنجزة من قبل الطالب (مواد تعليمية، أعمال فردية، مذكرة،بحوث، وتربصات...).

Les questions fréquentes (suite)

Un semestre de Licence ou de Master est évalué à 30 crédits. Une Licence de 6 semestres est donc de 180 crédits.	ما هو عدد القروض لكي نتحصل على شهادة الليسانس...؟ Combien de crédits faut-il totaliser pour l'obtention de la licence... ?	الليسانس يتحصل عليها بجمع 180 قرض، ما يعادل 60 قرض لكل سنة
Un master de 4 semestres est de 120 crédits.	و الماستر...؟ Et pour le Master, combien en faudrait-il... ?	شهادة الماستر يتحصل عليها بجمع 120 قرض، ما يعادل 60 قرض لكل سنة
Option consacrée à des études à caractère fondamental qui permettent la poursuite d'études plus approfondies vers le Master ou le doctorat.	ما معنى الشهادة الأكاديمية...؟ Qu'est ce qu'un diplôme académique... ?	الشهادة الأكاديمية تمكن الطالب من متابعة دروس أطول (ماستر،دكتوراه
Option consacrée à des études à caractère professionnel qui permettent l'insertion rapide dans le monde socio économique.	و ما معنى الشهادة المهنية...؟ Et le diplôme professionnel... ?	الشهادة المهنية تمكن الطالب من التحصل على شهادة (ليسانس، ماستر) مهنية للدخول في عالم الشغل بصفة أسرع.
	كيف يتم التوجه إلى الأكاديمية أو المهنية...؟ Comment se fait l'orientation en académique ou en professionnel... ?	ليست هناك قاعدة محددة، وقد يكون التوجه مرتبط باختيار الطالب حسب مشروعه المهني وقدراته العلمية.
Le système d'évaluation du LMD est le système compensatoire entre les UE d'un même semestre et à l'intérieur d'une même UE.	ما هو نظام التقويم في الأ ل م د...؟ Quel est le système d'évaluation du LMD ?	نظام التقويم في الأ ل م د هو سداسي تقييم الوحدات التعليمية بصفة منعزلة عن طريق التعويض ما بين جميع المواد التي تشكل الوحدة التعليمية بحيث يتم تقييم المهارات وتحصيل المعارف الخاصة بالوحدات التعليم أو عن طريق امتحان نهائي أو بواسطة الصيغتين في آن واحد سواء بواسطة فحوصات مستمرة ومنتظمة

Les questions fréquentes (suite)

Une UE est d'abord évaluée séparément en calculant la moyenne compensée de ses matières. Ensuite, la moyenne compensée du semestre est calculée avec les moyennes de toutes les UE du même semestre. Si cette moyenne compensée du semestre est >=10/20, on attribue à l'étudiant les 30 crédits du semestre. Sinon, on lui attribue que les crédits des UE pour lesquelles il a obtenu la moyenne. La somme des crédits obtenus dans les deux semestres de l'année détermine l'admissibilité ou non de l'étudiant en année supérieure.	كيف يتم حساب المعدل...؟ Comment dès lors calculer la moyenne... ?	أولا، الوحدة الدراسية تقيم حسب المعدل المتحصل عليه في جميع المواد التابعة لها. ثانيا، المعدل السداسي يقيم بجميع معدلات الوحدات الدراسية.
Il faut tout d'abord connaître le nombre de crédits capitalisés: Durant la 1ère année de licence, l'étudiant n'ayant pas cumulé en dette plus de 50% des crédits passe en 2ème Année, à sa charge de rattraper les UE. Outre l'avis de l'équipe de formation, cette condition est assortie d'une autre condition portant sur le minima imposé à la moyenne des contrôles continus.	كيف يتم الانتقال في الدراسة...؟ Comment se fait la progression des études ?	أولا بجمع عدد القروض المحصل عليها في السداسي الأول والسداسي الثاني، إذا كان عدد القروض المحصل عليها أكثر من [59,31 الطالب يستطيع الانتقال إلى السنة الثانية وعليه التخلص من الرصيد الباقي (60 قرضا ناقص القروض المحصل عليها) وذلك بعد رأي فريق التكوين.

Les questions fréquentes (suite) :

Durant la 2ème année de licence, l'étudiant n'ayant pas cumulé en dette plus de 20% des crédits au cours des deux 1ères années avec acquisition des UE fondamentales passe en 3ème Année, à sa charge de rattraper le UE non acquises plus tard. Outre l'avis de l'équipe de formation, cette condition est assortie d'une autre condition portant sur le minima imposé à la moyenne des contrôles continus.	من السنة الثانية إلى الثالثة de la 2ème à la 3ème année	إذا كان عدد القروض المحصل عليها أكثر من 80% [119,97 من مجموع السنتين الأولى (مع كسب وحدات التدريس للسنتين الأولى)، الطالب يستطيع الانتقال إلى السنة الثالثة، وعليه التخلص من الرصيد الباقي
Possibilité offerte à l'étudiant de changer de parcours, pour rectifier son choix initial, tout en conservant les acquis (UE acquises).	ما معنى المعبر...؟ Une passerelle, c'est quoi au juste... ?	المعبر هو وسيلة تقدم لطالب لكي يصحح توجيهه الأولي بالاتجاه إلى تخصص آخر.
Ensemble des responsables des équipes pédagogiques d'une même formation.	وفريق التكوين...؟ Et l'équipe de formation... ?	فريق التكوين متكون من أساتذة، يترأسه رئيس القسم.
Ensemble des enseignants intervenant dans les cours, TD et TP des matières d'une même UE.	والفريق البيداغوجي...؟ Et l'équipe pédagogique... ?	الفريق البيداغوجي متكون من أساتذة الوحدة الدراسية.

أ – مخطط تنظيم عام للتدريس في مرحلة الليسانس:

السنة الأولى (س1 و س2)	السنة الأولى **سنة التوجيه:** التدريس **مشترك** بالنسبة لجميع التخصصات
السنة الثانية (س 3 و س4)	التدريس **مشترك** (80 %) **متخصص** (20%) حسب الفرع المختار
السنة الثالثة (س5 و س6)	التدريس **متخصص** (80%) **ومشترك** (20%) حسب التخصص والفرع المختار

تسلسل الشهادات في نظام "ل م د":

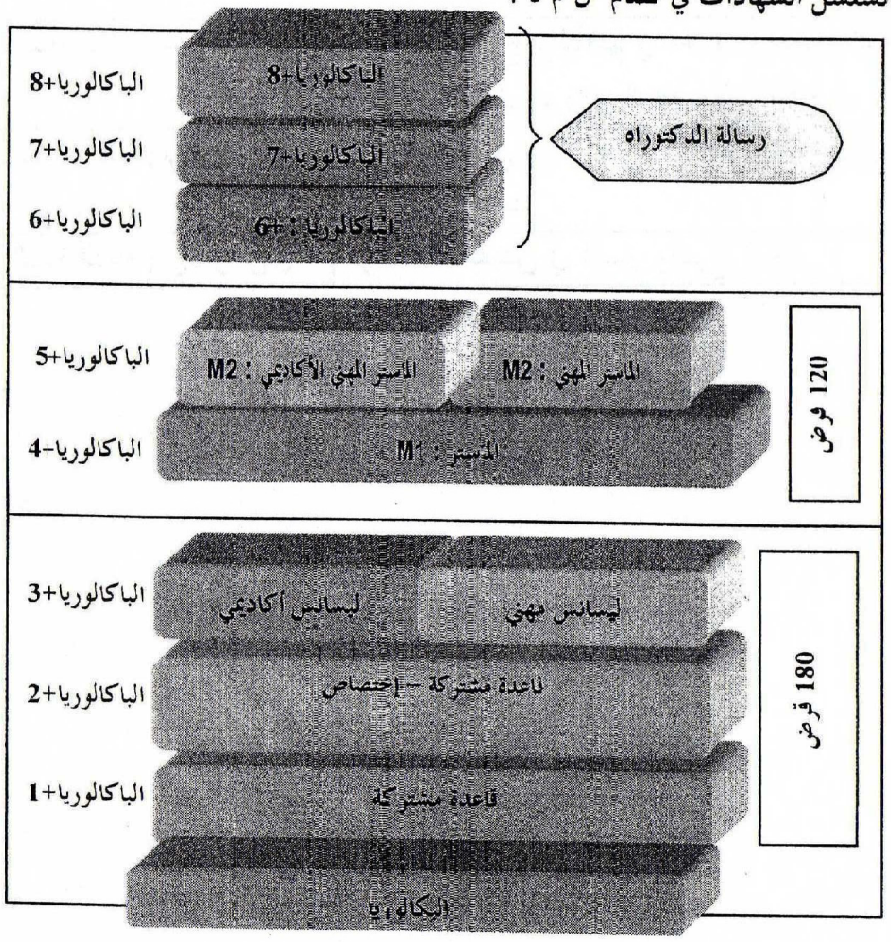

➢ **معابر ومسارات** بين مختلف فروع التكوين للسماح للطالب بتغيير تخصصه وإعادة توجيهه.

بالنسبة لشهادة ليسانس، يمكن اقتراح المخططات التنظيمية العامة التالية:

أ) مخطط تنظيم عام خاصبالتكوين في شهادة الليسانس:

ترتيب سنوات (السداسيات) التدريس تتمحور وفق ثلاث خطوات:

السنة الأولى (س1 و س2)	مرحلة **الاندماج والتأقلم** في الحياة الجامعية وكذا **اكتشاف** مختلف عروض التخصصات المتوفرة.
السنة الثانية (س3 و س4)	مرحلة **التعمق** في المعارف الأساسية الخاصة بالتخصص المختار
السنة الثالثة (س5 و س6)	مرحلة **التخصص** في المسار والفرع المختار

تعرف هذه الميادين من خلال **الفروع** مثـــلا:

➢ فرع " علوم الهندسة" للميدان 1

➢ فرع " علوم اجتماعية" للميدان 10

➢ فرع " آداب" للميدان 8

تنظيم المسارات:

يعبر عن مسارات التكوين المختلفة من خلال تعليم سداسي. المدة الزمنية المتوسطة للسداسي تتراوح بين 14 و 16 أسبوع. الحجم الساعي الأسبوعي الخاص بالتكوين الحضوري يتراوح ما بين 20 ساعة (بالنسبة للعلوم الاجتماعية والانسانية) و 25 ساعة (بالنسبة للعلوم والتكنولوجيا). ينظم التدريس في شكل وحدات. كل وحدة يمكن أن تكون مشكلة من مادة، مادتين أو ثلاث مواد. **وحدات التدريس** مرتبة كالآتي:

1. وحدات تدريس رئيسية
2. وحدات تدريس استكتشافية
3. وحدات تدريس منهجية
4. وحدات تدريس عرضية (ثقافة عامة)

تنظيم التدريس:

كل وحدة تكوين يناسبها عدد من القروض التي تحدد حجم العمل الملائم للحصول عليها (الحجم الساعي الحضوري، العمل الشخصي، التقارير، مذكرات التربص....) القرض يناسب متوسط 20 ساعة من التعليم علما أن 2/3 تمثل حضوريا. وحدات التدريس المشكلة لسداسي تناسب اجمالي **30 قرض**. وحدات التدريس قابلة **للرسملة والتحويل**.

مختلف وحدات التدريس مرتبة بطريقة بيداغوجية متناسقة بغية الوصول لـــ:

➢ **توجيه تدريجي**،

➢ **تخصص متوافق** مع الرغبات والقدرات،

الرمز	ميادين وفروع التكوين
D01	علوم وتقنيات D011 تكنولوجيا D012 هندسة معمارية
D02	علوم المادّة
D03	رياضيات وإعلام آلي
D04	علوم الطبيعة والحياة
D05	علوم الأرض والكون
D06	علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية
D07	حقوق وعلوم سياسية D071 حقوق D072 علوم سياسية
D08	آداب و لغات أجنبية D081 آداب ولغة ألمانية D082 آداب ولغة إنجليزية D083 آداب ولغة إسبانية D084 آداب ولغة فرنسية
D09	علوم إنسانية واجتماعية D091 علوم إنسانية D092 علوم اجتماعية D093 علوم إسلامية
D10	علوم وتقنيات النشاطات البد نية والرياضية
D11	فنون
D12	لغة و أدب عربي
D13	لغة وثقافة أمازيغية

المـــــلحق رقـــــــم 2

Évolution des infrastructures de 2000 à 2004

	2000	2001	2002	2003	2004
FPA*	457	462	508	523	524
Annexe CFPA*	178	199	200	203	210
Capacités pédagogiques (1)	154 285	158 940	167 980	160 775	162 860
Capacités d'internat (2)	21 720	23 207	21 140	22 540	22 860
INFSP*	54	54	67	71	71
Annexe INFSP*	30	29	22	21	21
Capacités pédagogiques (1)	27 835	27 085	31 015	30 920	31 380
Capacités d'internat (2)	6 637	6 974	8 158	9 110	9 330
IFP*	6	6	6	6	6
Capacités pédagogiques	2 070	2 070	2 220	2 220	2 120
Capacités d'internat	1 104	1 173	1 159	1 559	1 160
Total	**517**	**522**	**581**	**600**	**601**
Annexe	**208**	**228**	**222**	**224**	**231**
Capacités pédagogiques (1)	**184 190**	**188 095**	**201 215**	**193 915**	**196 360**
Capacités d'internat (2)	**29 461**	**31 354**	**30 457**	**33 209**	**33 350**

CFPA = Centre de Formation Professionnelle et d'Apprentissage
IFP = Institut de Formation Professionnelle
INFSP = Institut National Spécialisé de Formation Professionnelle

(1) Pour l'année 2000 et 2001 , sont comprises les capacités pédagogiques des annexes CFPA et INFSP.
(2) Pour l'année 2001 , sont comprises les capacités d'internat des annexes CFPA et INFSP.

---

[1]
Source : Ministère de la Formation Professionnelle

				808		
Admis	**64 934**	**121 672**	**186 606**	**10 427**	**5 582**	**16 009**
Taux de réussite %	**34,78**	**40,55**	**38 ,34**	**38,90**	**36,04**	**37,85**

selon le type d'enseignement

	E G	E T	Total
Inscrits	**529 075**	**45 652**	**574 727**
Présents	**486 768**	**42 298**	**529 066**
Admis	**186 606**	**16 009**	**202 615**
Taux de réussite %	**38 ,34**	**37,85**	**38,30**

NB/ Il s'agit des candidats scolarisés + libres.

FORMATION PROFESSIONNELLE [1]

Évolution des effectifs en formation professionnelle de 2000 à 2004

Années	Formation résidentielle	Formation par apprentissage	Formation en cours du soir	Formation à distance
2000	162 025	113 141	14 897	13 501
2001	187 413	119 144	16 610	10 334
2002	185 980	120 165	17 714	14 938
2003	171 043	120 900	16 636	14 853
2004	225 723	170 968	22 922	13 771

Évolution des effectifs des formateurs de 2000 à 2004

	2000	2001	2002	2003	2004
PSEP*	1 540	1 380	1 520	2 678	3 003
PEP**	7 762	7 740	7 783	7 891	8 065
Moniteurs	30	26	93	15	14
Ensemble	**9 332**	**9 146**	**9 396**	**10 584**	**11 082**

* PSEP : Professeur Spécialisé d'Enseignement Professionnel
** PEP : Professeur d'Enseignement Professionnel

	Session Juin 2002		
	E G	E T	Total
Inscrits	449 023	40 080	**489 103**
Présents	410 023	36 963	**446 986**
Admis	119 308	11 241	**130 549**
Taux de réussite %	29,10	30,41	**29,21**

[1] Source : Office National des Examens et Concours (O.N.E.C.)

Enseignement Général et Technique

- Session de juin 2003 -

	Enseignement Général			Enseignement techniq	
	M	F	T	M	F
Inscrits	**187 017**	**257 755**	**444 772**	**27 877**	**14 282**
Présents	**162 048**	**243 766**	**405 814**	**25 310**	**13 681**
Admis	**39 581**	**61 263**	**100 844**	**9 458**	**4 362**
Taux de réussite %	**24,43**	**25,13**	**24,85**	**37,37**	**31,88**

NB/ Il s'agit des candidats scolarisés + libres.

selon le type d'enseignement

	Session Juin 2003			Session Septembre 2003		
	E G	E T	Total	E G	E T	Total
Inscrits	**444 772**	**42 159**	**486 931**	**55 530**	**3 538**	**59 068**
Présents	**405 814**	**38 991**	**444 805**	**50 086**	**3 186**	**53 272**
Admis	**100 844**	**13 820**	**114 664**	**13 458**	**1 014**	**14 472**
Taux de réussite %	**24,85**	**35,44**	**25,78**	**26,87**	**31,83**	**27,17**

NB/ La session de Septembre a touché les wilayate d'Alger, Boumerdes et Tizi Ouzou (Daïrate de Tadmait et Tigzirt). Il s'agit de candidats scolarisés + libres.

Enseignement Général et Technique

- Session de juin 2004 -

	Enseignement Général			Enseignement technique		
	M	F	T	M	F	T
Inscrits	**212 587**	**316 488**	**529 075**	**29 459**	**16 193**	**45 652**
Présents	**186 704**	**300 064**	**486 768**	**26**	**15 490**	**42 298**

Inscrits	183 948	164 674	**437 244**	27 005	093	**42 098**
Présents	164 674	243 768	**408 442**	24 679	14 578	**39 257**
Admis	46 222	71 433	**117 655**	9 864	4 755	**14 619**
Taux de réussite %	**28,07**	**29,30**	**28,81**	**39,97**	**32,62**	**37,24**

- Session de Septembre 2001 -

	Enseignement Général			**Enseignement technique**		
	M	**F**	**T**	**M**	**F**	**T**
Inscrits	137 585	181 768	**319 353**	17 104	10 330	**27 434**
Présents	95 993	154 277	**250 270**	12 062	8 893	**20 955**
Admis	8 811	13 023	**21 834**	488	259	747
Taux de réussite %	**9,18**	**8,44**	**8,72**	**4,05**	**2,91**	**3,56**

Selon le Type d'Enseignement

-Année : 2001-

	Session Juin 2001			**Session Septembre 2001**		
	E G	**E T**	**Total**	**E G**	**E T**	**Total**
Inscrits	437 244	42 098	**479 342**	319 353	27 434	**346 787**
Présents	408 442	39 257	**447 699**	250 270	20 955	**271 225**
Admis	117 655	14 619	**132 274**	21 834	747	**22 581**
Taux de réussite %	**28,81**	**37,24**	**29,55**	**8,72**	**3,56**	**8,33**

Enseignement Général et Technique

- Session de juin 2002 -

	Enseignement Général			**Enseignement technique**		
	M	**F**	**T**	**M**	**F**	**T**
Inscrits	187 366	261 657	**449 023**	25 785	14 295	**40 080**
Présents	162 414	247 609	**410 023**	23 261	13 702	**36 963**
Admis	45 727	73 581	**119 308**	7 141	4100	**11 241**
Taux de réussite %	**28,15**	**29,72**	**29,10**	**30,70**	**29,92**	**30,41**

selon le type d'enseignement

Enseignement Supérieur

	2002/03	2003/04	2004/05
Total Enseignants *	**21 681**	**23 513**	**26 072**
Dans les établissements universitaires	23 902	26 097	28 371
- Permanents	20 769	22 650	25 229
dont Etrangers	64	61	68
- Associés	3 133	3 447	3 142
Dans les établissements de l'UFC	...	...	935
- Permanents	44	42	44
- Associés	...	...	891
Dans les établissements hors M.E.S.R.S.	868	821	799**
dont étrangers	3	6	6

Résultats

Résultats des examens du Brevet d'Enseignement Fondamental [1]

	Juin 2000	Juin 2001	Juin 2002	Juin 2003	Juin 2004
Admis	**243 585**	**246 991**	**235 722**	**209 372**	**241 298**
- Masculin	110 364	109 489	102 651	92 475	103 011
- Féminin	133 221	137 052	133 071	116 897	138 287
Taux de réussite %	**41,41**	**41,34**	**37,54**	**34,99**	**35,60**
- Masculin %	39,03	38,16	33,92	31,97	32,61
- Féminin %	43,62	44,28	40,89	37,82	38,21

*La session de Septembre a touché les wilayate d'Alger, Boumerdes et Tizi Ouzou (Daira de Tadmait seulement) suite au seïsme du 21 Mai 2003.

Résultats des examens du Baccalauréat [1]

Enseignement Général et Technique

- Session de juin 2001 -

	Enseignement Général			Enseignement technique		
	M	F	T	M	F	T
					15	

Supérieur

M.E.S.R.S

	2000/01	2001/02	2002/03	2003/04	2004/05
Universités*	17	25	25	26	26
Centres Universitaires	13	14	14	13	13
I.N.E.S.	6	2	2	2	2
E.N.S.	3	3	3	3	3
E.N.S.E.T.	1	1	1	1	1
Ecoles & Instituts	12	10	10	10	10

I.N.E.S. (Institut national d'enseignement supérieur) - E.N.S (Ecole normale supérieure)
E.N.S.E.T. (Ecole normale supérieure d'enseignement technique)
* Non compris l'université de la formation continue (U.F.C)

ENSEIGNANTS[1]

Enseignement Fondamental

	2000/01	2001/02	2002/03	2003/04	2004/05
1er & 2ème cycles fondamental	169 559	170 039	167 529	170 031	171 471
Dont : Femmes	79 093	81 388	81 463	84 598	86 584
Etrangers	56	46	40	25	23
3ème cycle fondamental	102 137	104 289	104 329	107 898	108 249
Dont : Femmes	51 150	52 949	53 462	56 683	57 074
Etrangers	98	81	76	64	47

Enseignement Secondaire

	2000/01	2001/02	2002/03	2003/04	2004/05
TOTAL	55 588	57 274	57 747	59 177	60 185
Dont : Femmes	24 264	25 753	26 598	27 925	28 772
Etrangers	118	111	90	83	75

	043	271	168	670	273
- Inscrits en graduation	19 783	24 760	30 243	34 581	36 364
Diplômés graduation U.F.C.	...	3 553*	...	3 518	...

* Pour Les diplmés , il s'agit des Années Universitaires de 2000/2001 & 2001/2002.

B/ HORS M.E.S.R.S

- Inscrits en graduation	7 566	6 828 *	7 792	7 688	8 252
Diplômés graduation hors M.E.S.R.S.	2 622 *	2 290	...	1 969	

M.E.S.R.S. : Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

* Chiffres révisés par rapport à l'édition précédente (voir AQC n° 32).

INFRASTRUCTURES[1]

Fondamental

	2000/01	2001/02	2002/03	2003/04	2004/05
Nombre de salles de classes utilisées (1er & 2ème cycles)	122 867	125 137	126 125	127 473	128 549
Nombre d'annexes d'écoles Fondamentales (1er & 2ème cycles)	16 186	16 482	16 714	16 899	17 041
Nombre d ' Ecoles Fondamentales (3ème cycle)	3 414	3 526	3 650	3 740	3 844
Sections d'annexes d'écoles fondamentales (3eme cycle)	5	6	4	3	3

Secondaire

	2000/01	2001/02	2002/03	2003/04	2004/05
Lycées d'enseignement Général (LEG)	925	885	925	970	1 015
Lycées polyvalents	151	155	159	163	159
Technicums	246	249	246	248	244
TOTAL	**1 259**	**1 289**	**1 330**	**1 381**	**1 423**
Sections annexes des LEG	7	11	10	8	8

→ Évolution des infrastructures de 2000 à 2004

ÉLEVES ET ETUDIANTS INSCRITS ENTRE 2000-2005[1]

Enseignement fondamental

	2000/01	2001/02	2002/03	2003/04	2004/05
1er et 2ème cycles fondamental-	4 720 950	4 691 870	4 612 574	4 507 703	4 361 744
Dont : filles en %	46,82	46,98	46,96	47,02	47,00
3ème cycle fondamental	2 015 370	2 116 087	2 186 338	2 221 795	2 256 232
- Dont : filles en %	48,06	48,04	48,39	48,75	49,03
Total des élèves du fondamental	**6 736 320**	**6 807 957**	**912 798 6**	**6 729 498**	**6 617 976**
- Dont : filles en %	**47,19**	**47,31**	**47,42**	**47,59**	**47,69**

Enseignement Secondaire

	2000/01	2001/02	2002/03	2003/04	2004/05
Elèves inscrits	975 862	1 041 047	1 095 730	1 122 395	1 123 123
- Dont : filles en %	56,15	56,24	56,73	57,54	57,73

Enseignement Supérieur

A/ M.E.S.R.S

	2000/01	2001/02	2002/03	2003/04	2004/05
- Inscrits en graduation	466 084	543 869	589 993	622 980	721 833
- Inscrits en post – graduation	22 533	26 060	26 579	30 221	33 630
Diplômés graduation M.E.S.R.S.	65 192	72 737	...	91 828	...

Université de la Formation Continue – UFC-

- Inscrits en pré - graduation	33	23	28	28	23

STATISTIQUES ALGERIE

Page d'accueil: Statistiques: ÉDUCATION

ÉDUCATION 2005

ÉLEVES ET ETUDIANTS INSCRITS ENTRE 2000-2005

- Enseignement fondamental
- Enseignement Secondaire
- Enseignement Supérieur

INFRASTRUCTURES

- Fondamental
- Secondaire
- Supérieur

ENSEIGNANTS

- Enseignement Fondamental
- Enseignement Secondaire
- Enseignement Supérieur

Résultats

- Résultats des Examens du Brevet d'Enseignement Fondamental
- Résultats des examens du Baccalauréat
  - Selon Enseignement Général et Technique –session juin 2001/Sept 2001–
  - Selon Le Type d'Enseignement –session juin 2001–
  - Selon Enseignement Général et Technique –session juin 2002–
  - Selon Le Type d'Enseignement –session juin 2002–
  - Selon Enseignement Général et Technique –session juin 2003–
  - Selon Le Type d'Enseignement –session juin 2003–
  - Selon Enseignement Général et Technique –session juin 2004–
  - Selon Le Type d'Enseignement –session juin 2004–

FORMATION PROFESSIONNELLE

- Évolution des effectifs en formation professionnelle de 2000 à 2004
- Évolution des effectifs des formateurs de 2000 à 2004

المـــــلحق رقـــــم 3

EVOLUTION DES ETABLISSEMENT DE FORMATION DEPUIS 1995

ANNEES / ETS DE FORMATION	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
CFPA	352	384	403	421	434	635	661	708	726	734	778
INSFP	27	27	28	28	37	84	83	89	163	92	94
IFP	06	06	06	06	06	06	06	06	06	06	06

GRAPHE1: EVOLUTION DES ETABLISSEMENT DE FORMATION DEPUIS 1995

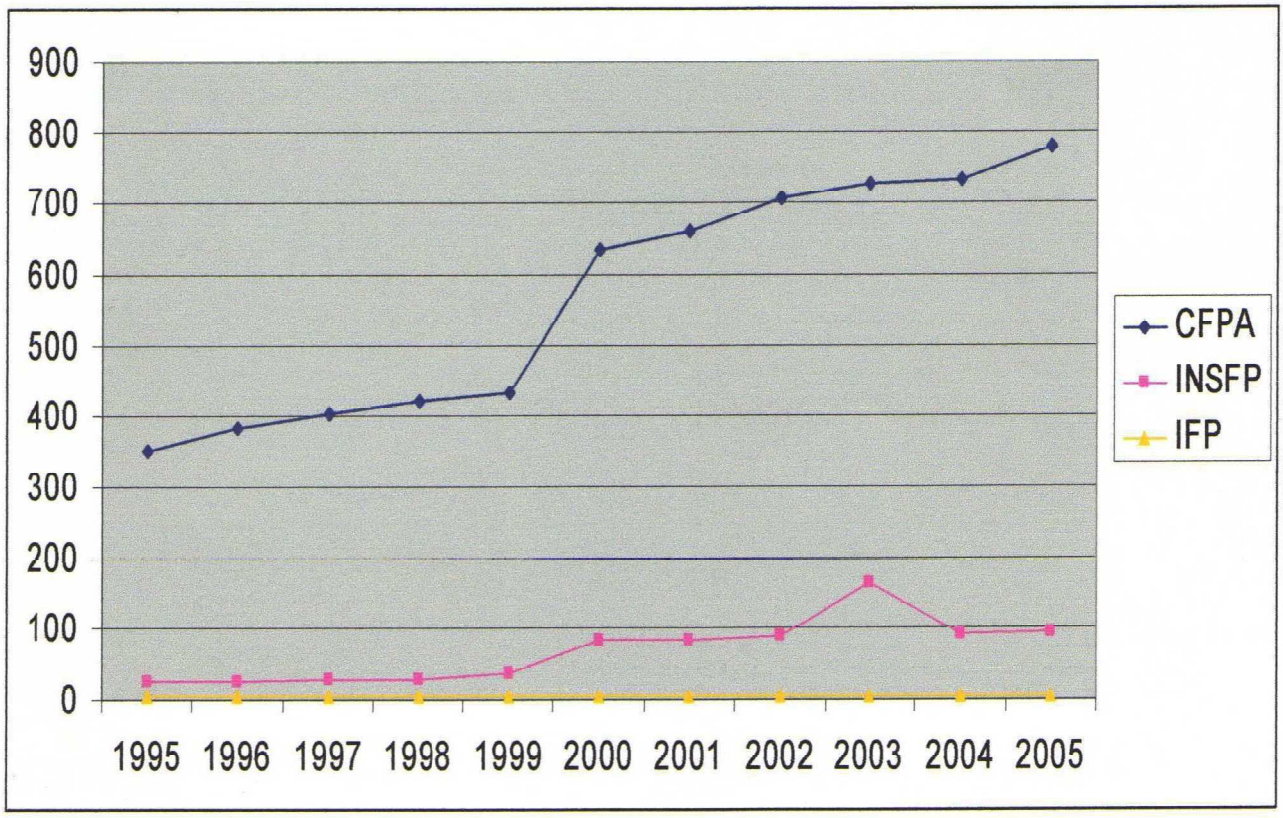

EVOLUTION DES EEFFECTIFS EN FORMATION DEPUIS 1995

ANNEES	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
FORM RESIDENTIEL	121448	128338	132372	139783	146844	162025	187413	185980	171043	225723	223758
FORM PAR APPRENTISSAGE	102051	104223	102983	103828	103053	113141	119144	120165	120900	170968	198883
FORM EN COURS DE SOIR	3944	5465	6657	9482	9539	14897	16610	17714	16636	22922	23874
COURS A DISTANCE	16054	13321	11862	13118	10189	13501	10334	14938	14853	13771	20938

GRAPHE2: EVOLUTION DES EFFECTIFS EN FORMATION DEPUIS 1995

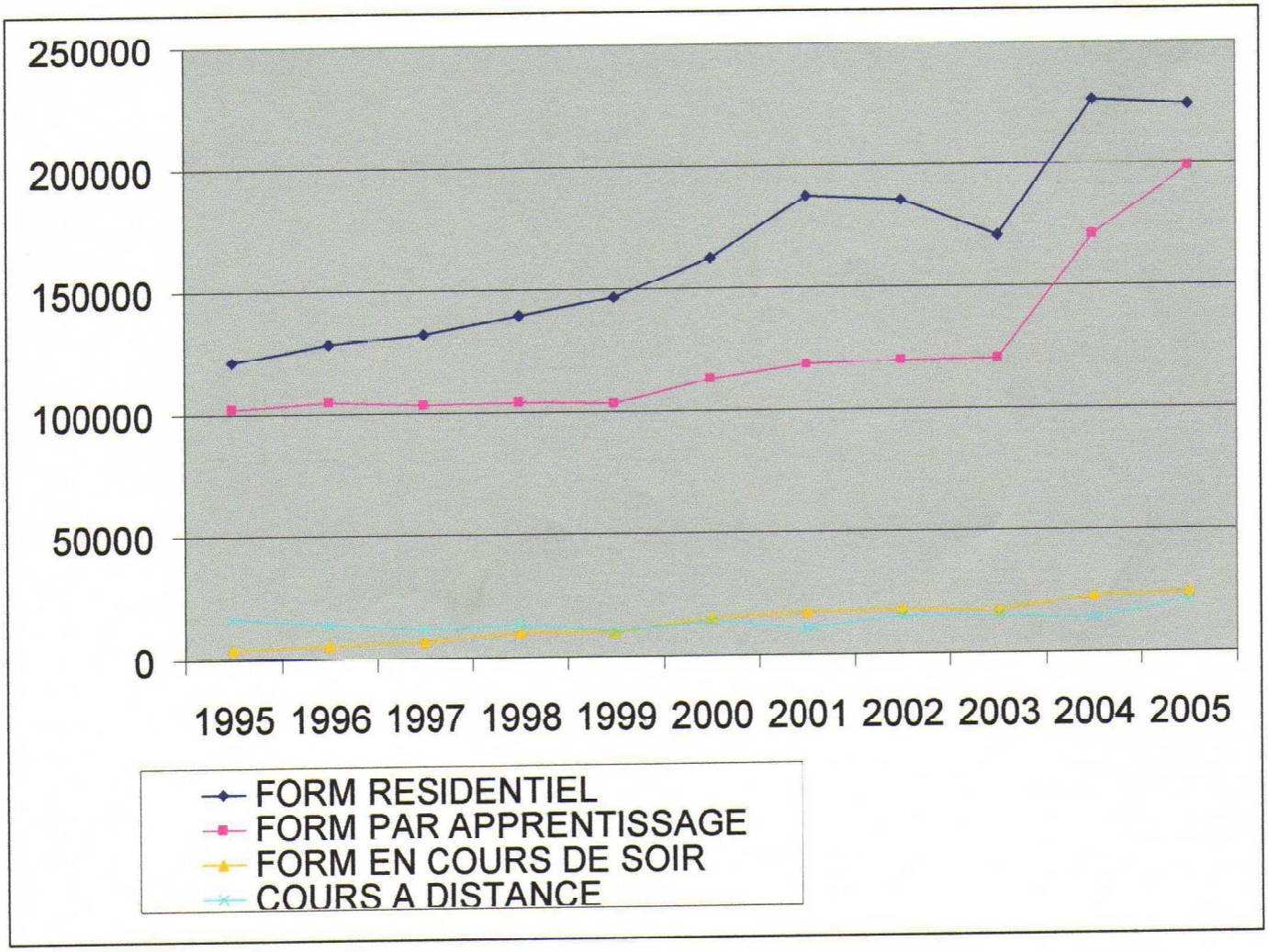

EVOLUTION DES EEFFECTIFS EN FORMATION DEPUIS 1995

ANNEES	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
FORM RESIDENTIEL	121448	128338	132372	139783	146844	162025	187413	185980	171043	225723	223758
FORM PAR APPRENTISSAGE	102051	104223	102983	103828	103053	113141	119144	120165	120900	170968	198883
FORM EN COURS DE SOIR	3944	5465	6657	9482	9539	14897	16610	17714	16636	22922	23874
COURS A DISTANCE	16054	13321	11862	13118	10189	13501	10334	14938	14853	13771	20938

GRAPHE8: EVOLUTION DES EFFECTIFS EN FORMATION DEPUIS 1995

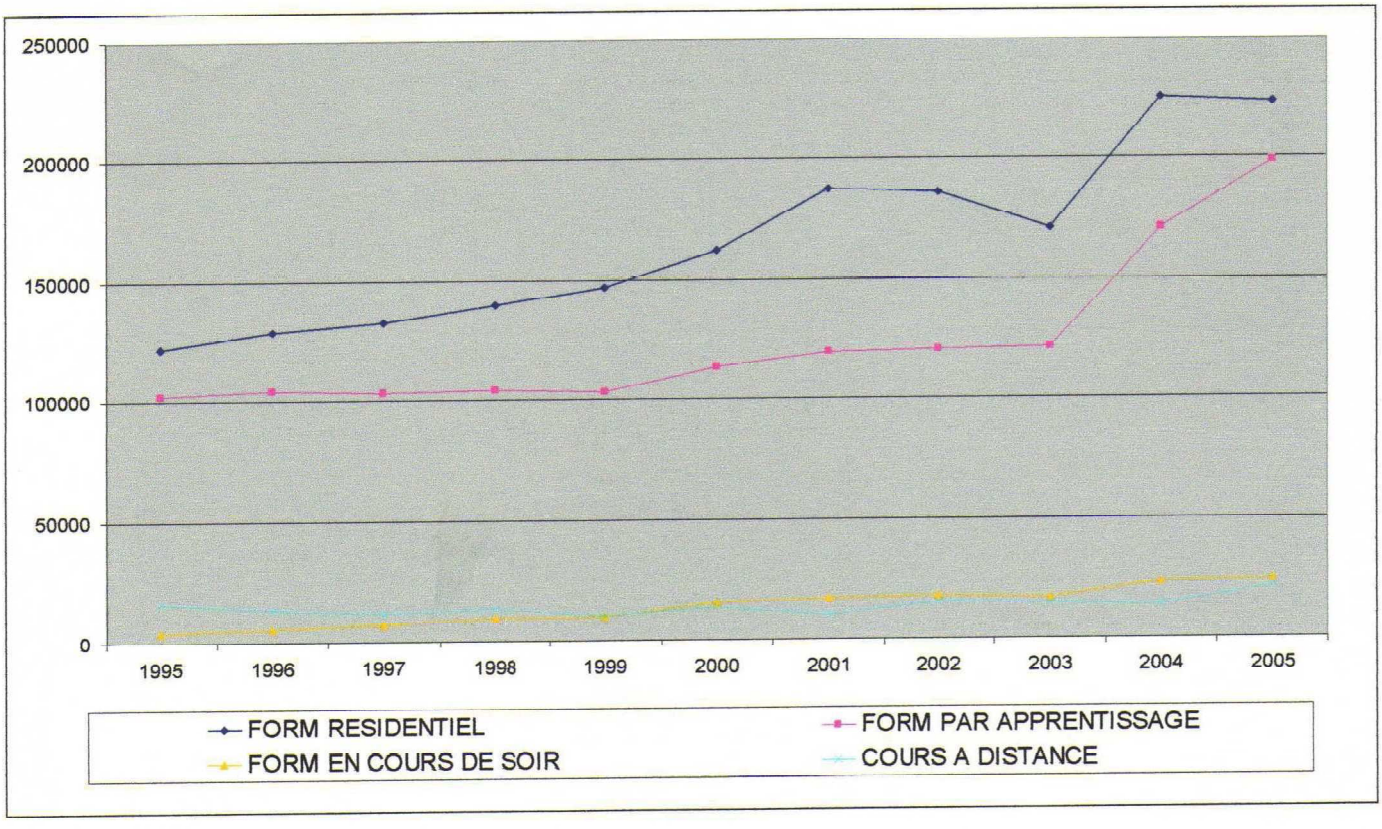

EVOLUTION DES EEFFECTIFS EN FORMATION DEPUIS 1995

ANNEES	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
FORM EN COURS DE SOIR	3944	5465	6657	9482	9539	14897	16610	17714	16636	22922	23874
COURS A DISTANCE		13321	11862	13118	10189	13501	10334	14938	14853	13771	20938

GRAPHE10: EVOLUTION DES EFFECTIFS EN FORMATION DEPUIS 1995

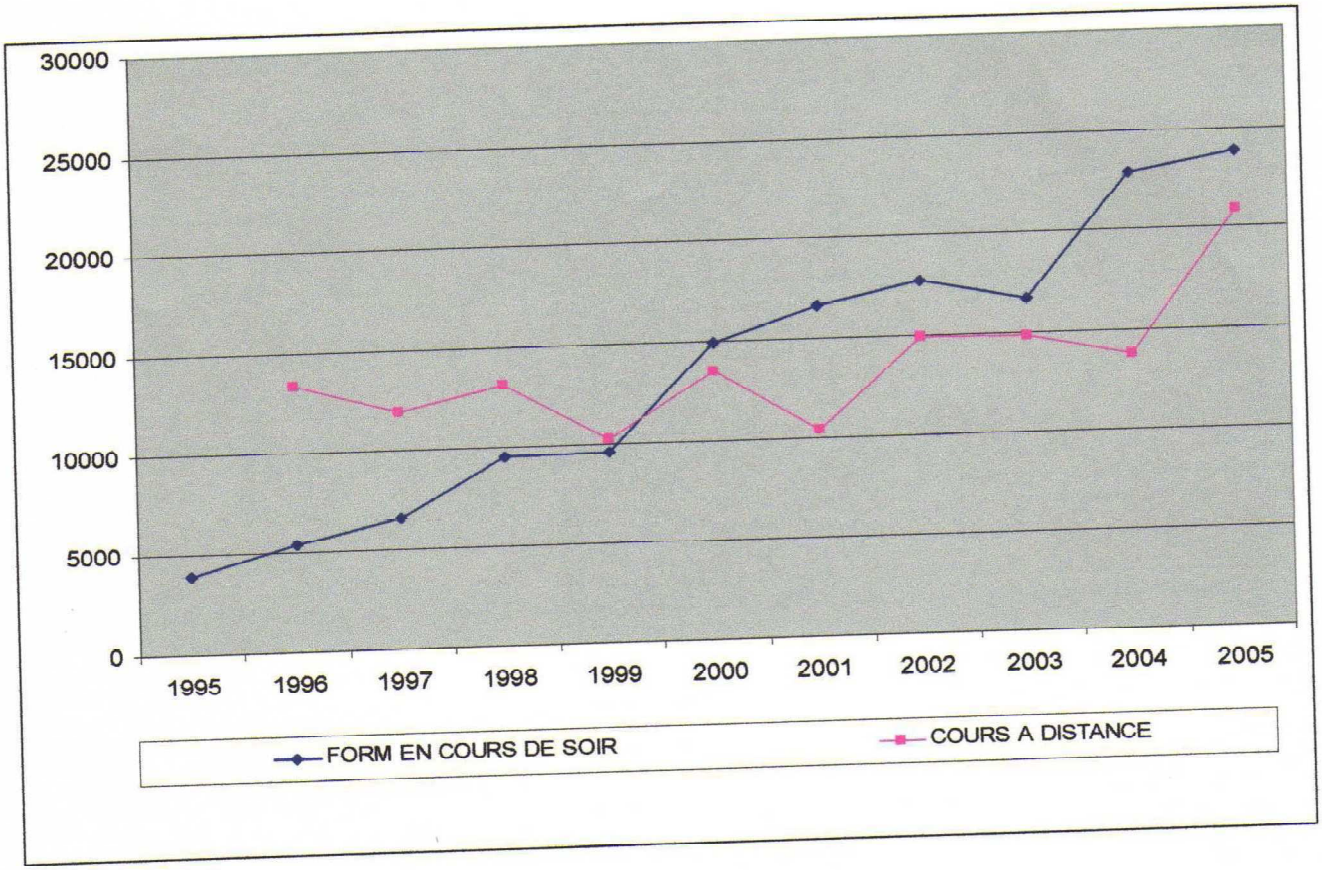

EVOLUTION DES FILLES EN FORMATION DEPUIS 2002

ANNEES	2002	2003	2004	2005
FORM RESIDENTIELLE	62171	44050	43080	49089
FORM PAR APPRENTISSAGE	14659	15668	15611	18755

GRAPHE11: EVOLUTION DES FILLES EN FORMATION DEPUIS 2002

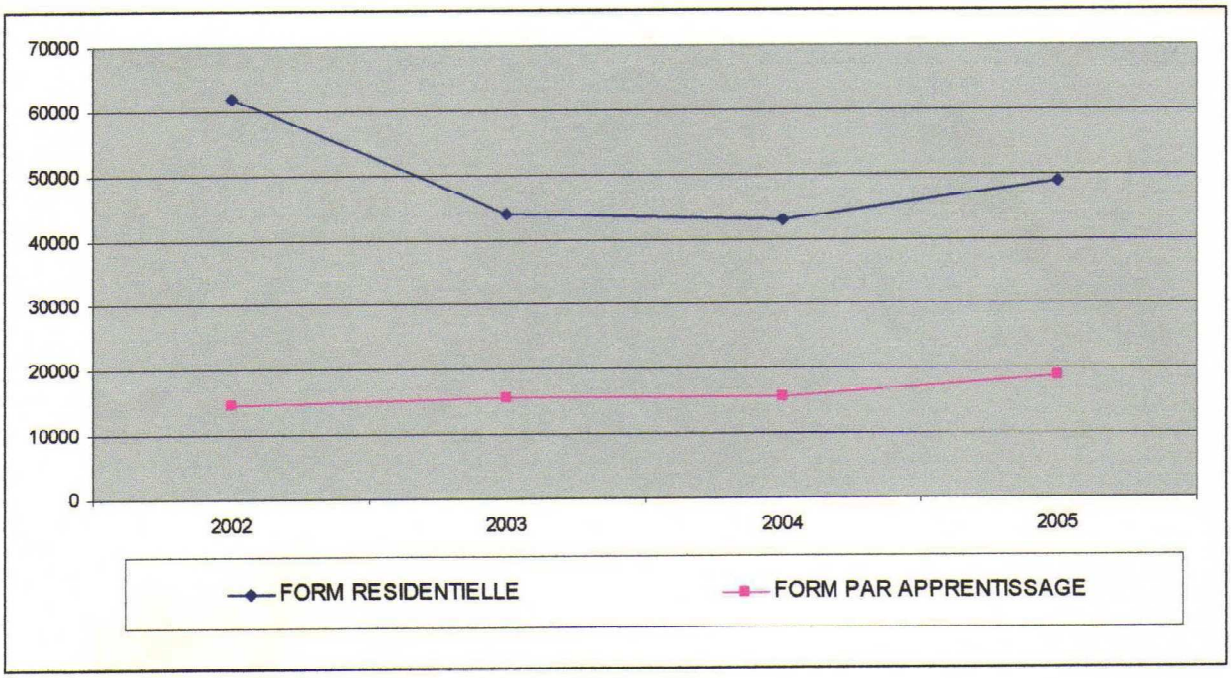

EVOLUTION DES EEFFECTIFS NOUVEAUX

ANNEES	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
FORM RESIDENTIEL	78839	98092	70025	75983	83527	93410	104204	105989	119956	186081	145724
FORM PAR APPRENTISSAGE	66097	63027	57569	55508	62209	65944	72462	77054	74862	71193	119056

GRAPHE3: EVOLUTION DES EFFECTIFS NOUVEAUX

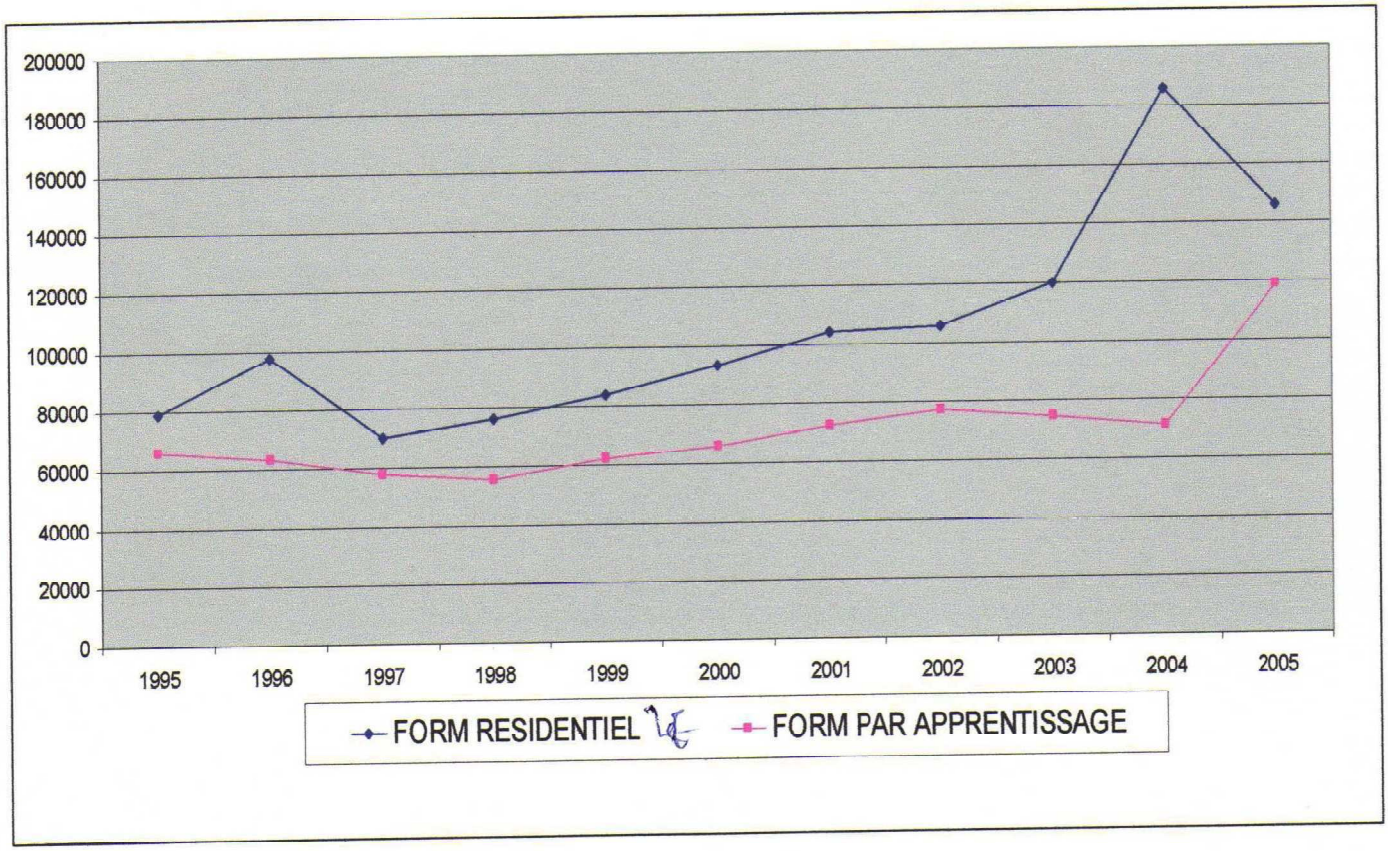

EVOLUTION DES DIPLOMES EN FORMATION DEPUIS1995

ANNEES	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
FORM RESIDENTIELLE	41270	45567	47773	51686	52176	68191	82840	81983	79468	133432	97057
FORM PAR APPRENTISSAGE	33097	35458	34535	32559	34212	39003	43544	45545	44884	42714	53193

GRAPHE4: EVOLUTION DES DIPLOMES EN FORMATION DEPUIS1995

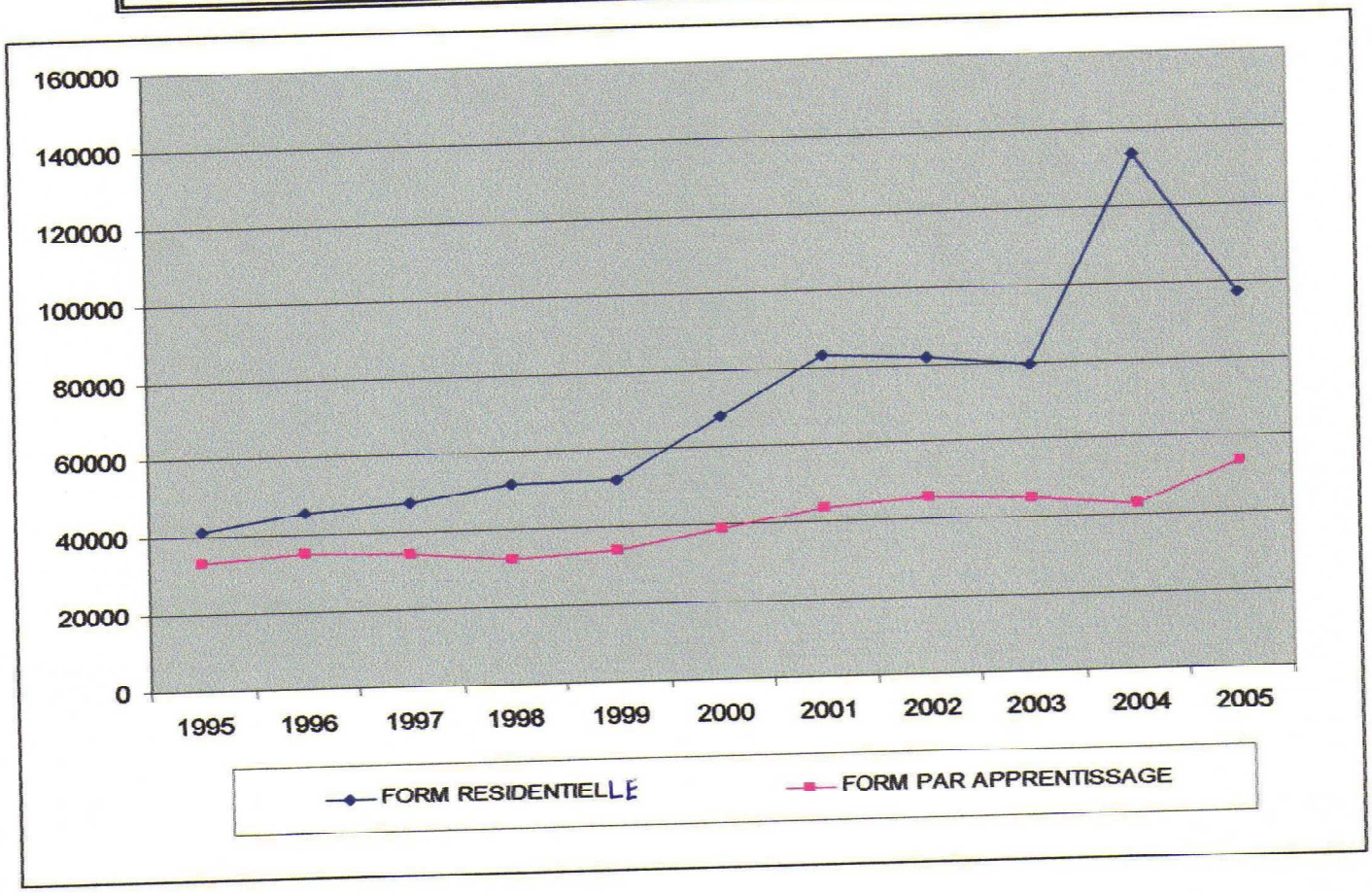

EVOLUTION DES DIPLOMES EN FORMATION DEPUIS1995

ANNEES	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
FORM RESIDENTIEL	41270	45567	47773	51686	52176	68191	82840	81983	79468	133432	97057
FORM PAR APPRENTISSAGE	33097	35458	34535	32559	34212	39003	43544	45545	44884	42714	53193

GRAPHE4: EVOLUTION DES DIPLOMES EN FORMATION DEPUIS1995

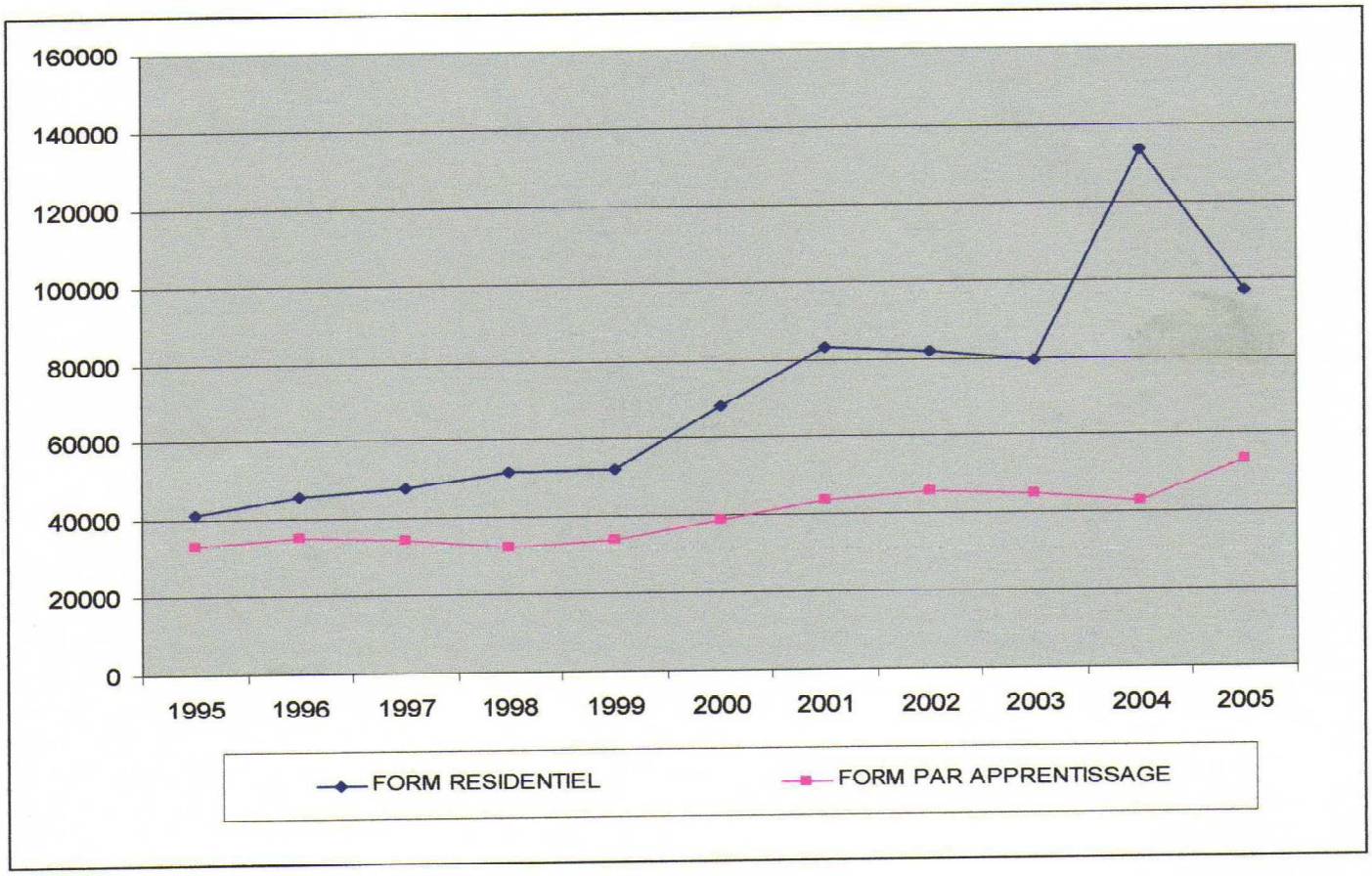

EVOLUTION DES ECHECS EN FORMATION DEPUIS1995

ANNEES	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
FORM RESIDENTIEL	3604	4049	3718	3866	3928	4599	4831	4255	3574	5468	5022
FORM PAR APPRENTISSAGE	2896	2771	2399	2042	2002	1943	2411	2170	2744	1837	2824

GRAPHE5: EVOLUTION DES ECHECS EN FORMATION DEPUIS1995

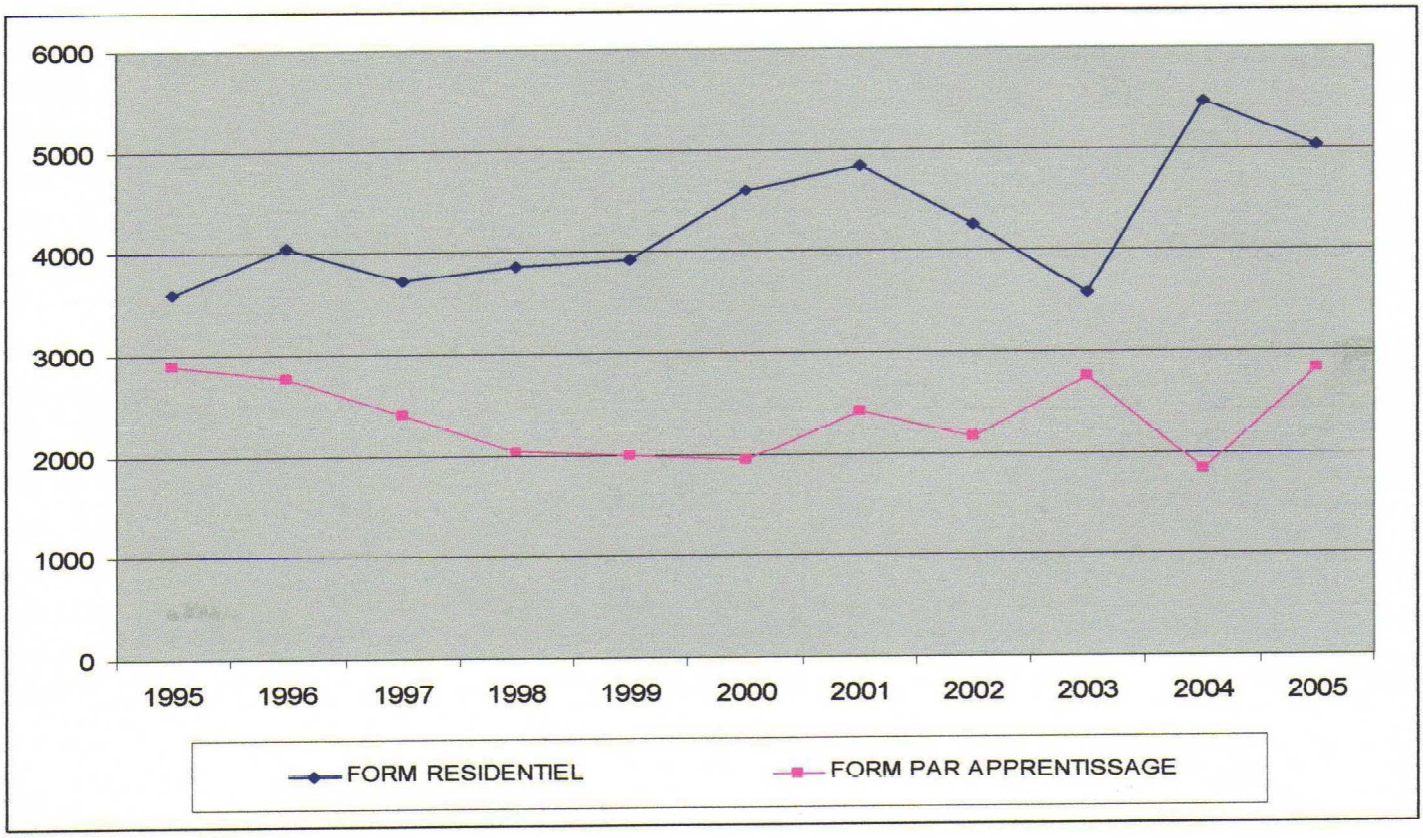

EVOLUTION DES ABANDANS EN FORMATION DEPUIS1995

ANNEES	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
FORM RESIDENTIEL	27861	25663	23988	22414	18806	25758	28351	28333	24309	51721	38128
FORM PAR APPRENTISSAGE	23416	23218	22620	21124	22096	22234	19869	23424	22533	20875	30690

GRAPHE6: EVOLUTION DES ABANDANS EN FORMATION DEPUIS1995

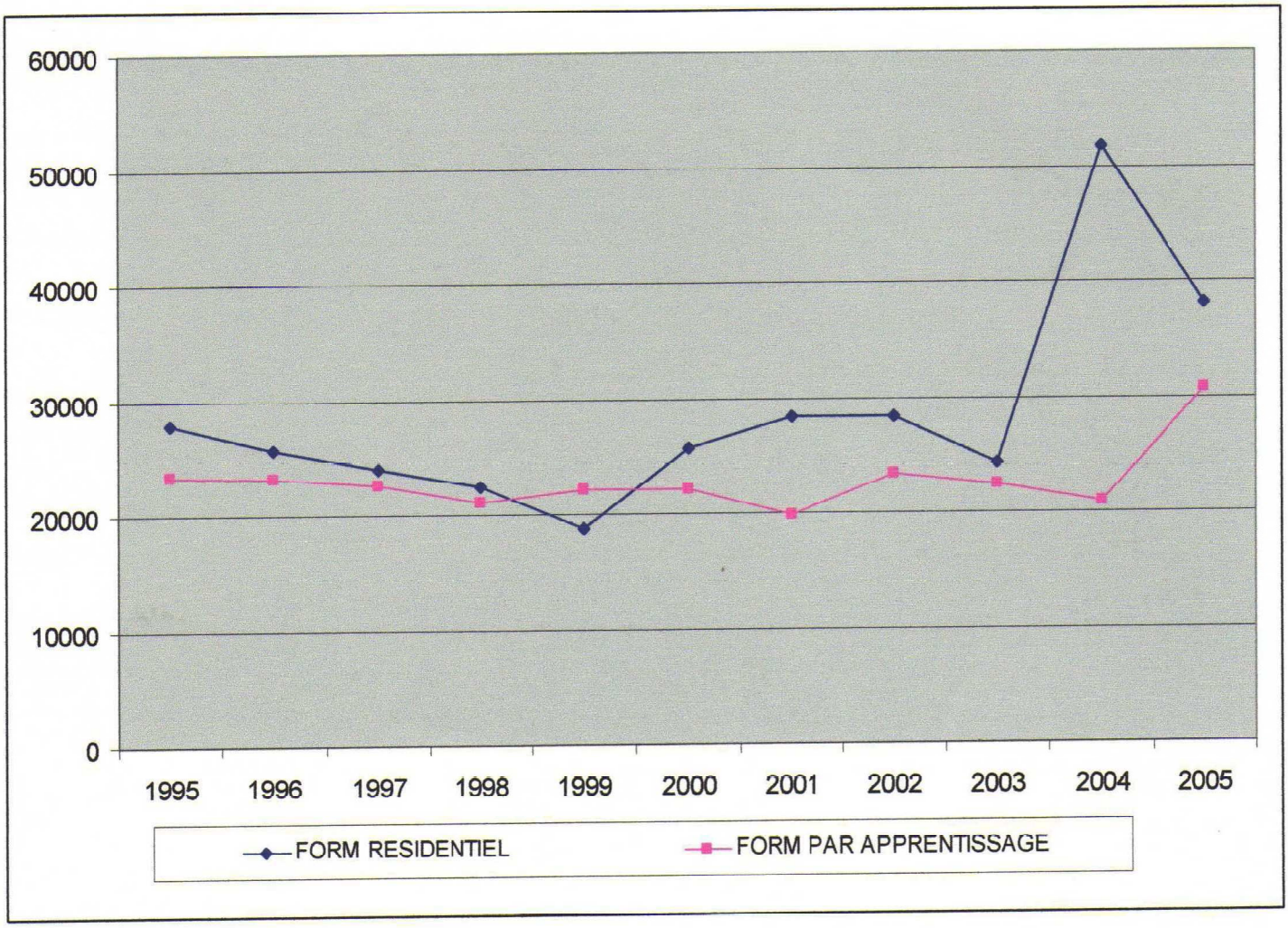

EVOLUTION DES HANDICAPES EN FORMATION DEPUIS1995

ANNEES	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
FORM RESIDENTIEL	534	556	612	429	564	673	1109	1041	1155	1404
FORM PAR APPRENTISSAGE	126	148	105	157	215	138	242	257	399	501

GRAPHE7: EVOLUTION DES HANDICAPES EN FORMATION DEPUIS1995

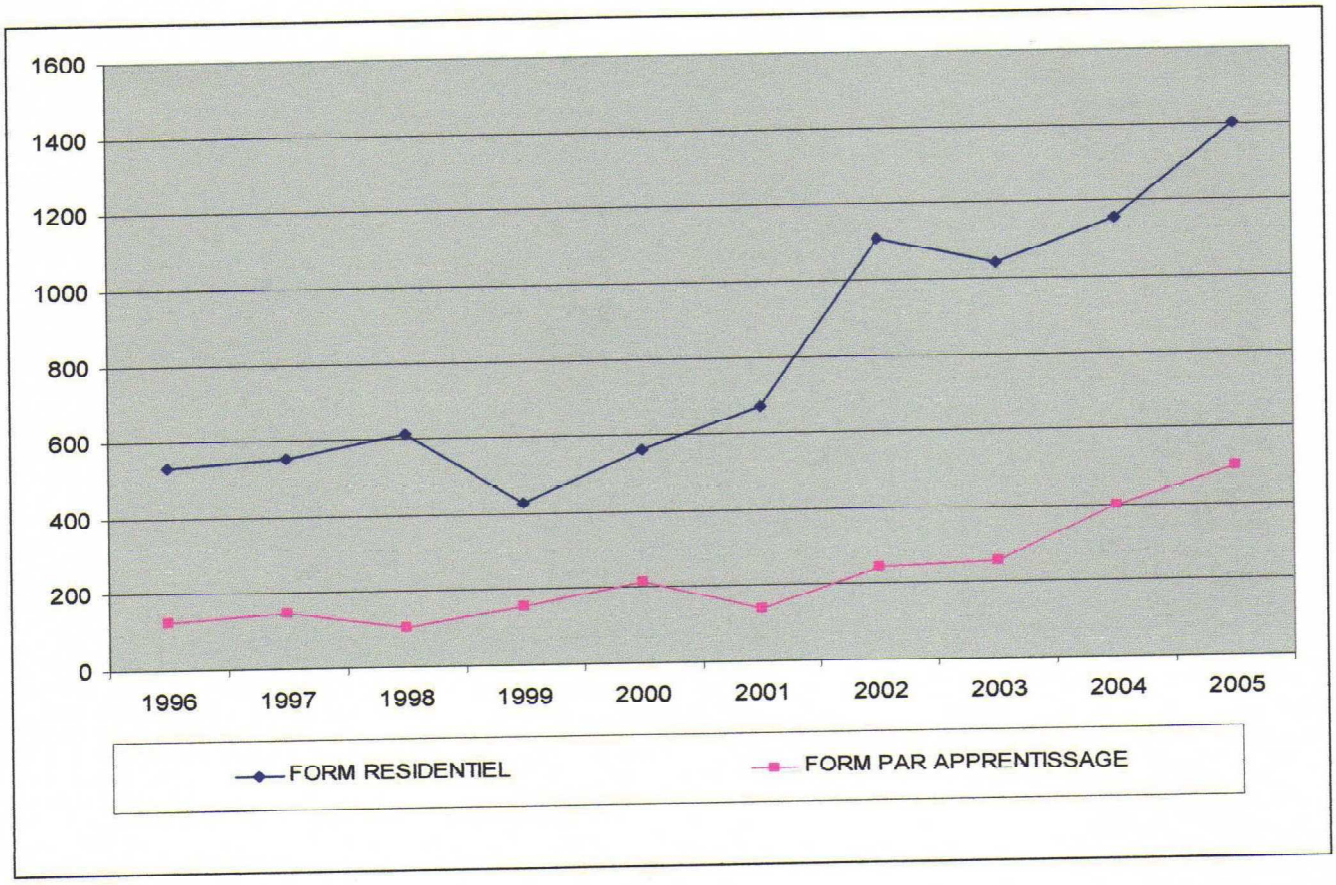

التكويـــن الا قـامي:

Résidentielle :

Effectifs cumulés par Wilayas au 31-12-2005

Wilaya	المجمـــوع Total	الراسبـــون Echecs	التاركـــون Abondons	المتخرجـــون Diplômés	Effectif en formation	الولايـــة	الرقـم
Adrar	4494	08	589	866	3031	أدرار	1
Chelef	8445	28	371	2060	5986	الشلف	2
Laghouat	7502	06	421	1479	5596	الأغواط	3
Oum El Boughi	5769	70	926	1667	3106	أم البواقي	4
Batna	10749	115	754	3195	6685	باتنة	5
Bejaia	9931	85	336	2319	7191	بجاية	6
Biskara	6860	35	652	1915	4258	بسكرة	7
Bechar	3896	212	855	902	1927	بشار	8
Blida	11707	301	995	3333	7078	بليدة	9
Bouira	7310	34	563	2197	4516	بويرة	10
Tamenrasset	1947	14	189	408	1336	تمنراست	11
Tebessa	4254	107	770	1883	1494	تبسة	12
Tlemcen	9818	201	1129	2250	6238	تلمسان	13
Tiaret	9621	265	1312	3640	4404	تيارت	14
Tizi ouzou	12722	145	738	2967	8872	تيزي وزو	15
Alger	44665	1249	4482	11467	27467	الجزائر	16
Djelfa	5860	83	217	1981	3579	الجلفة	17
Jijel	8479	27	1504	2199	4749	جيجل	18
Setif	13319	75	1374	4162	7708	سطيف	19
Saida	4191	35	423	832	2901	سعيدة	20
Skikda	9892	159	907	2079	6747	سكيكدة	21
Sidi Bel Abbas	6324	64	649	1581	4030	سيدي بلعباس	22
Annaba	10587	239	1680	1869	6799	عنابة	23
Guelma	5001	65	693	1245	2998	قالمة	24
Constantine	10185	83	906	2736	6460	قسنطينة	25
Medea	11528	105	1166	3902	6355	مديـــة	26
Mostaganem	5555	22	524	1570	3439	مستغانم	27
M'sila	6626	59	653	2014	3900	المسيلة	28
Mascara	5224	77	615	1529	3003	معسكر	29
Ouargala	6205	70	347	1252	4536	ورقلة	30
Oran	11971	208	1471	3100	7192	وهران	31
Elbayadh	3125	00	216	554	2355	البيض	32
Illizi	1055	08	107	232	708	إليزي	33
Bordj Bou Arreridj	5409	45	701	1473	3190	برج بوعريريج	34
Boumerdes	8341	47	743	1751	5800	بومرداس	35
El taref	5836	37	665	1501	3633	الطارف	36
Tindouf	551	12	52	146	341	تندوف	37
Tissemsilt	3288	07	389	900	1992	تيسمسيلت	38
El oued	7979	138	661	1909	5271	الوادي	39
Khenchela	3116	34	248	1065	1769	خنشلة	40
Souk Ahras	3887	59	571	993	2264	سوق أهراس	41
Tipaza	6625	66	863	1712	3984	تيبازة	42
Mila	7808	68	1110	2561	4069	ميلة	43
Ain Defla	7435	132	1170	2311	3822	عين الدفلة	44
Naama	2889	19	453	831	1586	النعامة	45
Ain Temouchent	4073	12	427	1119	2515	عين تيموشنت	46
Ghardaia	5233	58	574	1424	3177	غرداية	47
Relizane	6678	34	964	1976	3701	غيليزان	48
Total	**363965**	**5022**	**38128**	**97057**	**223758**	**المجموع**	

التمهيين

الخريجون / التاركون / الراسبون

Wilaya	المجموع Total	الراسبون Echecs	التاركون Abondons	المتخرجون Diplômés	Effectif cumulé	الولاية	الرقم
Adrar	5537	01	427	1201	3908	أدرار	1
Chclef	7386	20	618	1179	5569	الشلف	2
Laghouat	4337	147	162	929	3099	الأغواط	3
Oum El Boughi	5759	126	647	892	4094	أم البواقي	4
Batna	8147	89	999	1626	5433	باتنة	5
Bejaia	9450	103	617	2116	6614	بجاية	6
Biskara	5303	18	607	1054	3624	بسكرة	7
Bechar	4475	14	470	973	3018	بشار	8
Blida	8364	73	1155	1445	5691	بليدة	9
Bouira	4401	06	520	954	2921	بويرة	10
Tamenrasset	1648	19	174	298	1157	تمنراست	11
Tebessa	5311	21	289	1320	3681	تبسة	12
Tlemcen	8024	210	862	1262	5690	تلمسان	13
Tiaret	5861	30	576	875	4380	تيارت	14
Tizi ouzou	12464	167	618	3091	8588	تيزي وزو	15
Alger	23866	598	2921	3861	16486	الجزائر	16
Djelfa	6032	30	08	1324	4670	الجلفة	17
Jijel	4211	17	567	692	2935	جيجل	18
Setif	11472	183	1141	2167	7981	سطيف	19
Saida	4292	62	516	815	2899	سعيدة	20
Skikda	5940	33	618	1140	4149	سكيكدة	21
Sidi Bel Abbas	4057	06	264	719	3068	سيدي بلعباس	22
Annaba	8869	31	1609	1470	5759	عنابة	23
Guelma	4191	59	262	742	3128	قالمة	24
Constantine	9724	164	938	1845	6777	قسنطينة	25
Medea	6323	52	847	1080	4344	مدية	26
Mostaganem	4095	01	389	684	3021	مستغانم	27
M'sila	7375	16	1022	1134	5203	المسيلة	28
Mascara	5102	78	818	926	3280	معسكر	29
Ouargala	6697	15	1255	1800	3627	ورقلة	30
Oran	12996	53	1572	2233	9138	وهران	31
Elbayadh	2725	03	110	427	2185	البيض	32
Illizi	475	06	18	82	369	إليزي	33
Bordj Bou Arreridj	4658	03	514	874	3267	برج بوعريريج	34
Boumerdes	5269	30	419	753	4067	بومرداس	35
El taref	4771	25	451	808	3487	الطارف	36
Tindouf	510	21	56	60	373	تندوف	37
Tissemsilt	2169	00	183	343	1643	تيسمسيلت	38
El oued	3702	12	489	869	2332	الوادي	39
Khenchela	4006	41	411	849	2705	خنشلة	40
Souk Ahras	3484	18	587	534	2345	سوق أهراس	41
Tipaza	5831	49	507	1013	4262	تيبازة	42
Mila	4144	14	692	885	2553	ميلة	43
Ain Defla	7155	25	1159	1360	4611	عين الدفلة	44
Naama	2971	87	331	560	1993	النعامة	45
Ain Temouchent	2933	19	272	512	2130	عين تيموشنت	46
Ghardaia	3871	25	520	734	2592	غرداية	47
Relizane	5207	04	483	683	4037	غيليزان	48
Total	**285590**	**2824**	**30690**	**53193**	**198883**	**المجموع**	

Répartition des diplômés par branches

توزيـــــع الخريجين حسب الفـــروع:

Wilaya	فروع أخرى Autre Branches	البناء والأشغال العمومية و الري Bâtiment et Travaux public	إعلام آلي Informatique	صناعة Industrie	خدمة service	الصناعة والحرف التقليدية Industrie et artisanat traditionnelle	الزراعة والصيد Agriculture et pêche	الولايـــــة	الرقم
Adrar	00	21	415	241	419	98	07	أدرار	1
Chelef	00	16	223	241	385	254	60	الشلف	2
Laghouat	00	38	206	257	330	93	05	الأغواط	3
Oum El Boughi	00	23	240	208	181	221	19	أم البواقي	4
Batna	00	57	223	392	445	509	00	باتنة	5
Bejaia	00	60	137	727	473	719	00	بجاية	6
Biskara	00	26	195	347	145	330	11	بسكرة	7
Bechar	00	19	385	243	152	164	10	بشار	8
Blida	00	41	219	508	362	315	00	بليدة	9
Bouira	00	43	66	311	286	236	12	بويرة	10
Tamenrasset	00	04	17	90	159	28	00	تمنراست	11
Tebessa	00	24	338	284	398	275	01	تبسة	12
Tlemcen	00	23	42	403	254	537	03	تلمسان	13
Tiaret	00	32	292	195	201	148	07	تيارت	14
Tizi ouzou	00	90	336	675	1044	946	00	تيزي وزو	15
Alger	02	124	390	1353	973	1015	04	الجزائر	16
Djelfa	00	20	348	238	240	468	10	الجلفة	17
Jijel	00	15	102	201	160	141	73	جيجل	18
Setif	00	60	247	701	475	670	14	سطيف	19
Saida	00	10	507	112	062	124	00	سعيدة	20
Skikda	00	14	257	273	259	334	03	سكيكدة	21
Sidi Bel Abbas	00	04	90	130	233	262	128	سيدي بلعباس	22
Annaba	00	39	268	496	264	275	00	عنابة	23
Guelma	00	11	223	123	112	273	27	قالمة	24
Constantine	00	29	252	477	636	424	00	قسنطينة	25
Medea	00	15	310	358	272	125	00	مديـــة	26
Mostaganem	00	10	260	151	54	208	01	مستغانم	27
M'sila	00	66	465	197	176	229	01	المسيلة	28
Mascara	00	26	129	304	228	237	02	معسكر	29
Ouargala	00	109	103	974	349	264	01	ورقلة	30
Oran	00	49	311	847	368	631	27	وهران	31
Elbayadh	00	08	35	98	136	75	75	البيض	32
Illizi	00	06	35	27	08	06	00	إليزي	33
Bordj Bou Arreridj	00	58	116	265	187	248	00	برج بوعريريج	34
Boumerdes	00	36	189	249	107	167	05	بومرداس	35
El taref	00	17	303	122	96	267	03	الطارف	36
Tindouf	00	01	04	36	09	09	01	تندوف	37
Tissemsilt	00	04	147	72	43	73	13	تيسمسيلت	38
El oued	00	04	148	398	103	216	00	الوادي	39
Khenchela	00	38	138	130	270	265	08	خنشلة	40
Souk Ahras	00	12	99	165	58	199	01	سوق أهراس	41
Tipaza	00	38	154	219	226	359	17	تيبازة	42
Mila	00	16	148	210	242	266	03	ميلة	43
Ain Defla	00	38	249	328	351	375	19	عين الدفلة	44
Naama	07	31	100	94	155	171	02	النعامة	45
Ain Temouchent	00	05	19	111	103	197	77	عين تيموشنت	46
Ghardaia	00	54	150	278	107	132	13	غرداية	47
Relizane	00	10	213	210	48	202	00	غيليزان	48
Total	**09**	**1494**	**9843**	**15069**	**12335**	**13780**	**663**	**المجموع**	

Répartition des diplômés par branches professionnelles

توزيـــع الخرجين حسب فـــروع التكوين

Wilaya	فروع أخرى Autre Branches	البناء والأشغال العمومية و الري Bâtiment et Travaux public	إعلام آلي Informatique	صناعة Industrie	خدمة service	الصناعة والحرف التقليدية Industrie et artisanat traditionnelle	الزراعة والصيد Agriculturc et pêche	الولايـــــة	الرقم
Adrar	00	18	100	181	84	483	00	أدرار	1
Chelef	00	182	333	487	503	536	19	الشلف	2
Laghouat	00	75	365	198	261	560	20	الأغواط	3
Oum El Boughi	00	70	376	282	323	616	00	أم البواقي	4
Batna	00	174	760	738	430	1093	00	باتنة	5
Bejaia	00	183	391	533	353	859	00	بجاية	6
Biskara	00	57	358	398	395	707	00	بسكرة	7
Bechar	00	26	345	110	98	323	00	بشار	8
Blida	00	238	560	639	801	1072	23	بليدة	9
Bouira	00	148	169	432	547	881	20	بويرة	10
Tamenrasset	00	00	47	139	53	169	00	تمنراست	11
Tebessa	00	60	500	343	380	590	10	تبسة	12
Tlemcen	00	121	430	411	507	777	04	تلمسان	13
Tiaret	00	276	1548	588	350	864	14	تيارت	14
Tizi ouzou	00	81	526	518	738	1072	32	تيزي وزو	15
Alger	06	658	976	2075	4935	2801	16	الجزائر	16
Djelfa	00	70	689	423	438	347	14	الجلفة	17
Jijel	00	68	346	427	503	1053	00	جيجل	18
Setif	00	331	792	1140	620	1279	00	سطيف	19
Saida	00	14	133	181	90	369	45	سعيدة	20
Skikda	00	176	248	662	406	587	00	سكيكدة	21
Sidi Bel Abbas	00	65	366	321	359	470	00	سيدي بلعباس	22
Annaba	00	130	337	502	442	458	00	عنابة	23
Guelma	00	49	172	219	308	497	00	قالمة	24
Constantine	00	127	421	816	566	806	00	قسنطينة	25
Medea	00	193	970	676	277	1786	00	مديـــة	26
Mostaganem	00	135	430	395	212	398	00	مستغانم	27
M'sila	00	127	348	439	473	425	202	المسيلة	28
Mascara	00	28	289	334	421	457	00	معسكر	29
Ouargala	00	98	147	280	91	621	15	ورقلة	30
Oran	00	167	310	651	918	964	90	وهران	31
Elbayadh	00	27	134	105	31	254	00	البيض	32
Illizi	00	10	91	12	45	61	13	إليزي	33
Bordj Bou Arreridj	00	46	426	480	307	214	00	برج بوعريريج	34
Boumerdes	00	189	252	406	185	712	07	بومرداس	35
El taref	00	47	473	253	317	363	48	الطارف	36
Tindouf	00	00	24	46	13	63	00	تندوف	37
Tissemsilt	00	89	295	301	36	140	39	تيسمسيلت	38
El oued	00	32	688	345	132	699	13	الوادي	39
Khenchela	00	132	214	239	149	277	54	خنشلة	40
Souk Ahras	00	46	257	200	112	373	05	سوق أهراس	41
Tipaza	00	124	455	413	200	486	34	تيبازة	42
Mila	00	203	381	674	372	908	23	ميلة	43
Ain Defla	00	114	645	417	375	760	00	عين الدفلة	44
Naama	00	16	289	145	104	277	00	النعامة	45
Ain Temouchent	00	56	323	245	295	181	19	عين تيموشنت	46
Ghardaia	00	79	257	240	139	681	28	غرداية	47
Relizane	00	127	388	393	283	777	08	غيليزان	48
Total	**06**	**5482**	**19374**	**20452**	**19779**	**31149**	**815**	**المجموع**	

identielle : Etat des sections par wilaya et branches professionnelle :

N	Wilaya	AGR	ARS	ART	AIG	AB	BAS	BTPH	BAM	CPC	CML	CMS	CPX	ELE	HCO	HTO	IAA	IVM	INF	MTE	MME	PEC	TAG	TAV	TOTAL
01	Adrar	0	1	22	0	0	0	4	0	0	3	0	0	4	29	1	0	0	14	0	2	0	20	0	100
02	Chelef	3	4	20	0	0	6	27	7	0	5	1	0	18	20	2	0	0	33	0	11	0	38	0	195
03	Laghouat	1	15	9	0	0	0	10	2	0	3	2	0	11	24	1	0	0	25	0	2	0	32	0	137
04	Oum El Boughi	0	4	16	0	0	6	11	4	0	2	6	0	17	16	2	0	0	33	0	7	0	18	0	142
05	Batna	1	15	12	0	0	9	26	2	0	4	8	0	28	58	4	0	0	64	3	12	0	19	0	265
06	Bejaia	2	7	19	0	0	3	25	3	0	6	5	0	28	55	2	0	0	53	0	6	0	55	0	269
07	Biskara	2	5	14	0	0	1	13	3	0	3	0	1	27	25	4	2	0	41	0	5	0	15	0	161
08	Bechar	0	5	4	0	0	0	11	1	0	1	1	0	8	17	4	0	0	17	0	2	0	13	1	85
09	Blida	21	10	29	4	0	1	20	6	1	5	7	1	19	34	5	10	0	59	0	7	0	50	0	289
10	Bouira	2	4	13	0	0	0	25	3	2	5	2	1	17	44	4	0	0	34	1	8	0	30	0	195
11	Tamenrasset	1	1	8	0	0	0	3	1	0	0	0	0	9	28	2	0	0	7	0	1	0	4	0	65
12	Tebessa	0	2	4	0	0	1	1	0	0	5	1	0	7	0	0	0	0	17	0	0	0	23	0	61
13	Tlemcen	6	14	41	0	0	5	17	5	1	5	3	2	18	35	3	2	0	54	0	7	0	37	0	255
14	Tiaret	3	1	12	0	0	0	15	7	0	4	8	5	29	26	4	0	0	34	0	11	0	10	0	169
15	Tizi ouzou	6	9	29	0	0	0	26	7	2	4	5	1	41	55	9	0	0	58	0	6	1	81	2	342
16	Alger	11	46	139	5	1	11	69	5	6	20	17	4	111	109	1	0	0	137	1	19	0	259	12	983
17	Djelfa	10	2	9	0	0	2	0	2	0	2	1	7	20	1	2	0	0	16	0	10	0	10	0	94
18	Jijel	0	12	21	0	0	7	19	6	0	2	4	0	21	28	4	0	0	29	0	2	0	20	0	175
19	Setif	5	1	25	0	0	0	45	5	2	11	15	0	39	43	2	0	3	53	1	14	0	32	1	297
20	Saida	17	16	13	6	0	5	14	6	0	6	2	0	7	3	0	1	0	16	0	3	0	8	0	123
21	Skikda	9	8	23	0	0	3	31	0	0	11	4	0	28	40	2	3	0	49	0	10	0	14	0	235
22	Sidi Bel Abbas	4	7	24	0	0	4	10	5	0	0	3	0	33	12	2	1	0	41	0	8	0	19	1	174
23	Annaba	6	4	14	0	0	2	25	5	0	14	16	0	43	18	5	0	0	37	0	7	0	33	0	229
24	Guelma	1	4	12	0	0	5	7	4	2	4	1	0	12	39	1	0	1	17	1	5	0	12	0	128
25	Constantine	5	1	20	3	0	21	17	5	0	11	9	1	41	26	1	0	0	46	2	7	0	34	0	250
26	Medea	8	15	42	0	0	1	30	4	0	9	3	1	34	51	9	0	0	63	0	16	0	11	0	297
27	Mostaganem	0	6	14	0	0	0	18	4	0	2	1	0	24	3	2	0	0	25	0	4	0	17	0	120
28	M'sila	0	8	20	0	0	8	13	7	0	6	3	1	20	25	1	0	0	29	0	8	0	16	0	165
29	Mascara	0	6	9	0	9	19	5	3	1	3	2	0	20	35	2	0	0	14	0	14	0	14	0	156
30	Ouargala	4	5	25	0	0	0	19	1	0	3	2	1	27	29	5	0	0	36	0	6	0	10	0	173
31	Oran	29	7	17	3	0	4	23	2	2	6	13	0	45	28	6	0	0	29	0	19	0	20	0	253
32	Elbayadh	0	7	11	0	0	0	12	1	0	0	1	0	10	18	2	0	0	15	0	4	0	6	0	87
33	Illizi	1	2	13	0	0	0	2	1	0	0	0	1	1	1	3	0	0	12	0	1	0	2	0	40
34	B. B.Arreridj	2	4	5	0	0	6	11	2	0	4	1	1	21	20	2	0	0	30	0	5	0	5	1	120
35	Boumerdes	2	17	10	0	0	0	19	4	0	4	5	0	20	38	2	0	0	47	0	14	0	27	0	209
36	El taref	5	5	24	0	0	3	16	3	0	3	1	0	11	18	2	3	0	30	0	8	0	0	0	132
37	Tindouf	0	1	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	3	2	1	0	0	4	0	1	0	1	0	15
38	Tissemsilt	6	4	2	0	0	0	14	1	0	4	0	0	10	11	0	0	0	16	0	3	0	2	0	73
39	El oued	1	7	24	0	0	10	17	2	0	3	2	0	16	35	2	0	0	50	0	6	0	9	0	184
40	Khenchela	11	10	10	0	0	2	8	1	2	3	1	0	5	8	1	1	0	15	0	3	0	2	0	83
41	Souk Ahras	2	1	14	0	0	4	9	1	0	3	2	0	11	13	0	0	0	18	0	5	0	10	0	93
42	Tipaza	5	7	18	0	0	0	18	3	0	3	2	0	12	25	1	0	0	29	0	3	0	18	0	144
43	Mila	3	6	20	0	0	15	25	1	0	3	4	2	16	26	0	0	0	40	0	16	0	5	0	182
44	Ain Defla	1	11	13	0	0	6	14	2	0	5	4	1	13	39	2	0	0	41	0	12	0	12	0	176
45	Naama	5	3	7	0	0	7	5	0	1	0	0	1	7	12	0	2	0	21	0	0	0	3	0	74
46	Ain Temouchent	1	2	13	0	0	0	29	3	0	4	1	0	15	8	5	0	0	12	0	8	0	23	0	124
47	Ghardaia	4	15	23	0	0	0	8	1	0	3	4	1	13	22	3	0	0	25	0	2	0	8	0	132
48	Relizane	0	8	36	0	0	0	27	5	0	9	2	2	24	6	1	0	0	36	0	5	0	11	0	172
TOTAL		206	355	923	21	10	177	814	146	22	216	175	35	1014	1258	119	25	4	1621	9	335	1	1118	18	8622

RESIDENTIELLE

REPARTITION DES EFFECTIFS DIPLC /ES PAR WILAYA ET BRANCHES PROFESSIONNEL .ES

CODE WILAYA	WILAYA	AGR	ARS	ART	AIG	AB	BAS	BTPH	BAM	CPC	CML	CMS	CPX	ELE	HCO	HTO	IAA	IVM	INF	MTE	MME	PEC	TAG	TAV	TOTAL
1	ADRAR	0	15	91	0	0	0	18	0	0	50	0	0	85	377	0	0	0	100	0	46	0	84	0	866
2	CHLEF	19	165	143	0	0	21	182	75	0	78	13	0	277	153	54	0	0	333	0	119	0	428	0	2 060
3	LAGHOUAT	20	303	66	0	0	0	75	13	0	53	21	6	97	172	24	0	0	365	0	27	0	237	0	1 479
4	OUM EL BOUAGHI	0	256	152	0	0	55	70	27	0	36	75	0	134	181	30	0	0	376	0	37	0	238	0	1 667
5	BATNA	0	257	151	0	0	4	174	43	0	149	120	0	365	626	75	0	0	760	16	104	0	351	0	3 195
6	BEJAIA	0	134	225	0	0	0	183	22	0	84	69	0	325	478	18	0	0	391	0	55	0	335	0	2 319
7	BISKRA	0	179	103	0	0	0	57	21	0	80	0	18	243	386	29	0	0	358	0	75	0	366	0	1 915
8	BECHAR	0	62	13	0	0	0	26	0	0	10	30	0	43	248	54	0	0	345	0	27	0	32	12	902
9	BLIDA	23	248	227	0	0	35	238	50	0	94	103	20	285	527	203	58	0	560	0	99	0	563	0	3 333
10	BOUIRA	20	174	30	0	0	51	148	63	27	64	0	0	238	598	103	0	0	169	16	103	0	393	0	2 197
11	TAMENRASSET	0	18	62	0	0	0	0	16	0	0	0	0	114	73	0	0	0	47	0	25	0	53	0	408
12	TEBESSA	10	234	164	0	0	34	60	10	0	66	42	0	95	182	49	0	0	500	0	140	0	297	0	1 883
13	TLEMCEN	4	181	287	0	0	0	121	47	0	83	14	8	282	254	58	0	0	430	0	32	0	449	0	2 250
14	TIARET	14	216	52	0	0	0	276	130	0	65	309	132	108	334	80	0	0	1 548	0	106	0	270	0	3 640
15	TIZI OUZOU	32	185	283	0	0	0	81	61	25	29	33	31	398	512	98	0	0	526	0	33	0	640	0	2 967
16	ALGER	16	848	290	105	6	21	658	13	21	223	257	60	1 402	1 485	188	11	0	976	0	161	0	4 679	47	11 467
17	DJELFA	14	89	88	0	0	0	70	31	0	94	67	60	174	79	21	0	0	689	0	88	0	417	0	1 981
18	JIJEL	0	263	144	0	0	0	68	68	0	86	39	0	285	578	53	0	0	346	0	17	0	252	0	2 199
19	SETIF	0	128	200	0	0	0	331	117	0	183	170	0	612	819	89	0	0	792	15	175	0	531	0	4 162
20	SAIDA	16	64	49	31	0	67	14	0	0	0	0	63	33	142	0	148	20	133	0	0	29	23	0	832
21	SKIKDA	0	118	141	0	0	0	176	23	0	210	17	0	285	305	97	25	0	248	0	125	0	309	0	2 079
22	SIDI BELABES	0	93	189	0	0	14	65	100	0	11	108	0	149	88	48	0	0	366	0	53	0	297	0	1 581
23	ANNABA	0	76	207	0	0	32	130	36	0	122	69	0	304	115	28	0	24	337	0	7	0	382	0	1 869
24	GUELMA	0	84	78	0	0	33	49	4	40	30	8	0	131	318	21	0	0	172	13	10	0	254	0	1 245
25	CONSTANTINE	0	192	272	23	0	26	127	40	0	174	87	15	459	221	29	0	0	421	43	96	0	511	0	2 736
26	MEDEA	0	319	334	0	0	0	193	66	0	143	30	0	420	1 067	207	0	0	970	0	83	0	70	0	3 902
27	MOSTAGANEM	0	143	159	0	0	0	135	40	0	69	30	0	239	56	0	0	0	430	0	57	0	212	0	1 570
28	M'SILA	202	55	133	0	0	54	127	56	0	64	47	12	235	169	23	0	0	348	0	93	0	396	0	2 014
29	MASCARA	0	108	77	0	0	115	28	42	5	120	44	0	105	230	0	0	0	289	0	60	0	306	0	1 529
30	OUARGLA	15	57	265	0	0	0	98	0	0	34	37	18	209	274	0	0	0	147	7	0	0	61	30	1 252
31	ORAN	90	167	248	14	0	94	167	61	0	61	44	0	531	474	24	0	0	310	0	15	0	800	0	3 100
32	EL BAYADH	0	59	64	0	0	0	27	14	0	0	24	0	59	120	19	0	0	134	0	22	0	12	0	554
33	ILIZI	13	18	23	0	0	0	10	9	0	0	0	0	12	11	21	0	0	91	0	0	0	24	0	232
34	B. B.ARRERIDJ	0	63	4	0	0	0	46	28	0	56	4	12	327	107	75	0	0	426	0	93	0	212	20	1 473
35	BOUMERDES	7	224	32	0	0	0	189	59	0	75	26	0	241	397	0	0	0	252	0	64	0	185	0	1 751
36	EL TARF	48	23	99	0	0	6	47	11	0	42	7	0	178	230	166	0	0	473	0	26	0	145	0	1 501
37	TINDOUF	0	29	17	0	0	0	0	0	0	0	0	0	46	17	0	0	0	24	0	0	0	13	0	146
38	TISSEMSILT	39	26	14	0	0	0	89	23	0	81	0	0	199	77	0	0	0	295	0	21	0	36	0	900
39	EL OUED	13	185	154	0	0	0	32	20	0	37	33	9	229	331	39	0	0	688	0	46	0	93	0	1 909
40	KHENCHELA	54	189	31	0	0	0	132	0	0	28	23	0	170	57	0	0	0	214	0	18	0	149	0	1 065
41	SOUK AHRAS	5	151	88	0	0	0	46	9	0	55	27	0	100	125	0	0	0	257	0	18	0	112	0	993
42	TIPAZA	34	154	69	0	0	0	124	56	0	82	13	0	236	207	0	0	0	455	0	77	0	200	0	1 712
43	MILA	23	287	277	0	0	28	203	0	0	89	57	12	372	332	0	0	0	381	0	156	0	344	0	2 561
44	AIN DEFLA	0	62	263	0	0	81	114	18	0	114	32	0	207	417	38	0	0	645	0	64	0	256	0	2 311
45	NAAMA	0	30	57	0	0	0	16	0	0	0	12	0	66	190	40	38	0	289	0	29	0	64	0	831
46	A. TEMOUCHENT	19	0	138	0	0	0	56	8	0	87	0	0	151	35	18	0	0	323	0	7	0	277	0	1 119
47	GHARDAIA	28	282	170	0	0	0	79	0	0	18	31	0	154	229	28	0	0	257	0	37	0	111	0	1 424
48	RELIZANE	8	188	476	0	0	0	127	51	0	146	4	0	222	62	35	0	0	388	0	21	0	248	0	1 976
	TOTAL	786	7 401	6 899	173	6	771	5 482	1 581	118	3 475	2 181	476	11 631	14 465	2 182	280	44	19 374	110	2 767	29	16 717	109	97 057

المـــــلحق رقـــــم 4

STATISTIQUES ALGERIE

Page d'accueil: Statistiques: Habitat

POPULATION & DÉMOGRAPHIE

1999-2005
Note Méthodologique

Population

Démographie

33,2 millions d'habitants au 1er Janvier 2006

33,8 millions d'habitants au 1er Janvier 2007

703.000 naissances vivantes, 147.000 décès

et 280.000 mariages en 2005.

	Espérance de vie à la naissance
Hommes	74
Femmes	76
Ensemble	75

Démographie

Les résultats issus de l'exploitation des bordereaux numériques mensuels de l'enregistrement des faits à l'état civil font ressortir une nette augmentation en volume de tous les événements démographiques, pour l'année 2005

Les naissances continuent d'augmenter. Nous enregistrons près de 34 000 naissances de plus qu'en 2004 soit une augmentation de 4,9 %.

Les décès quant à eux se sont accrus de 6 000 décès après la diminution constatée entre 2003 et 2004.

Enfin, les mariages ont connu un fléchissement de la croissance, malgré l'augmentation de prés de 12 000 unions. La croissance ne représente que 4,4 % après avoir été de 10 % en

moyenne, ces dernières années.

Tableaux

Naissances Vivantes, Décès totaux, Excédent naturel

Taux brut de natalité, Taux brut de mortalité, Taux d'accroissement naturel
Evolution du taux de mortalité infantile
Evolution de la population et du nombre de mariages enregistrés.

Graphes

Tableaux

MOUVEMENT NATUREL DE LA POPULATION

Années	Naissances. Vivantes (*)	Décès totaux (*)	Excédent naturel
1990	775.000	151.000	624.000
1991	773.000	155.000	618.000
1992	799.000	160.000	639.000
1993	775.000	168.000	607.000
1994	776.000	180.000	596.000
1995	711.000	180.000	531.000
1996	654.000	172.000	482.000
1997	654.000	178.000	476.000
1998	607.000	144.000	464.000
1999	594.000	141.000	452.000
2000	589.000	140.000	449.000
2001	619.000	141.000	478.000
2002	617.000	138.000	479.000
2003	649.000	145.000	503.500
2004	669.000	141.000	528.000
2005	703.000	147.000	556.000

(*) Données corrigées par les nouveaux taux de couverture mais non rectifiés par les faux mort-nés.

PREMIERS INDICATEURS DEMOGRAPHIQUES
(Pour 1.000 Habitants)

ANNÕES	Taux brut de natalité	Taux brut de mortalité	Taux d'accroissement naturel
1990	30,94	6,03	2.494
1991	30,14	6,04	2.410
1992	30,41	6,09	2.432
1993	28,22	6,25	2.257
1994	28,24	6,56	2.168
1995	25,33	6,43	1.890
1996	22,91	6,03	1.688
1997	22,51	6,12	1.639
1998	20,58	4,87	1.57
1999	19,82	4,72	1.51
2000	19,36	4,59	1.48
2001	20,03	4,56	1.55
2002	19,68	4,41	1.53
2003	20,36	4,55	1,58
2004	20,67	4,36	1,63
2005	21,36	4,47	1,69

ÉVOLUTION DU TAUX DE MORTALITE INFANTILE
RECTIFIER (Pour mille naissances)

Années	Masculin	Féminin	Ensemble
1990	60,00	55,50	57,80
1991	59,40	54,20	56,90
1992	57,70	53,00	55,40
1993	57,61	53,29	55,49
1994	56.80	51,51	54,21
1995	57,94	51,68	54,87
1996	56,88	52,21	54,59
1997	59,50	53,66	56,64
1998(*)	38,7	36,0	37,4
1999(*)	40,2	38,6	39,4
2000(*)	38,4	35,3	36,9
2001(*)	38,9	35,9	37,5
2002(*)	36,1	33,3	34,7
2003	34,6	30,3	32,5
2004	32,2	28,5	30,4
2005	32,4	28,2	30,4

(*) : Voir Note Méthodologique

ÉVOLUTION DE LA POPULATION ET DU NOMBRE DE MARIAGE ENREGISTRE

ANNÉE	Population (en milliers)*	Mariages Enregistrés	Taux brut de nuptialité (‰)
1990	25.022	149345	5,97
1991	25.643	151467	5,91
1992	26.271	159380	6,07
1993	26.894	153137	5,69
1994	27.496	147954	5,38
1995	28.060	152786	5,45
1996	28.566	156870	5,49
1997	29.045	157831	5,43
1998	29.507	158298	5,36
1999	29.965	163126	5,44
2000	30.416	177.548	5,84
2001	30.879	194.273	6,29
2002	31.357	218.620	6.97
2003	31.848	240.463	7.55

المـــــلحق رقـــــم 5

S.gif (275859 bytes)

Page d'accueil: Statistiques: EMPLOI ET CHÔMAGE

EMPLOI ET CHÔMAGE (au Quatrième Trimestre 2006)

La population active à la recherche d'un emploi,

LES TENDANCES A LA BAISSE DU TAUX DE CHÔMAGE S'ACCELERENT, LE CHOMAGE DES JEUNES DIMINUE

La *Population Active* du moment, au sens BIT, est estimée à près de 10,1 millions de personnes en octobre 2006, soit un taux d'activité de 42,5 %. Ce taux était de 41, 0 % en septembre 2005.

Les données de la même enquête estiment la *population active occupée* du moment en octobre 2006 à 8 868 800 de personnes, soit un taux d'occupation de 26,8 %.

La participation des femmes à l'activité économique demeure très faible. Les femmes représentent 16,9% du total des occupés: 19,0% en milieu urbain et 13,8% en zone rurale.

Le taux d'emploi où proportion des occupés sur l'ensemble de la population en âge d'activité se situe à 37,2 %.

La population active occupée se caractérise par une forte proportion dc l'auto emploi. Les employeurs et des indépendants représentent presque le tiers (32,1%) du total des occupés. Les salariés permanents qui se caractérisent par une stabilité de l'emploi représentent 32,7%. L'emploi instable qui regroupe les salariés non permanents et les aides familiaux est représenté par 35,2% de l'ensemble des occupés.

Selon le secteur d'activité, le secteur "commerce, administration publique et autres services" se taille la part du lion. Il occupe plus de la moitié (53,4% de l'ensemble de la population occupée. L'agriculture, le BTP et l'industrie arrivent en seconde, troisième et quatrième position avec les proportions respectives de 18,1, 14,2 et 14,2% du total des occupés.

***La population active en Chômage* ou population active à la recherche d'un emploi, est estimée à 1.240.800 personnes en octobre 2006, soit un taux de chômage de 12,3%.**

62,6% des chômeurs résident en milieu urbain et 37,4 en zone rurale.

La population en chômage se caractérise principalement par :

- une part importante des chômeurs de moins de 30 ans qui représentent 70,1% du total des chômeurs, bien qu'elle ait relativement baissée par rapport à 2005

- une prépondérance des hommes. Les femmes représentent 20,4% de l'ensemble des demandeurs d'emploi.

***NOTA** : L'attention du lecteur est attirée sur le fait que dans les tableaux qui suivent les totaux en ligne et en colonne peuvent différer à une unité près, ceci est du aux arrondis.*

En outre, il est à signaler que l'ensemble des résultats de cette enquête seront détaillés prochainement et publiés dans une 'COLLECTIONS STATISTIQUES' intitulée 'ENQUETE EMPLOI AUPRES DES MENAGES 2006'

- **La population active et le niveau de chômage (au quatrième trimestre 2006)**
  - Tableau Synoptique De La Population Active En Octobre 2006
  - Répartition De La Population Occupée Selon La Situation Dans La Profession Et Le Sexe
  - Répartition De La Population Occupée Selon Le Secteur D'activité De L'établissement Et
  - Répartition De La Population Occupée Par Sexe Et Strate
  - Répartition De La Population Active Et Occupée Par Groupe D'âge Et Strate
  - Population En Chômage
    - **Répartition de la Population en chômage par groupe d'âge et strate**
    - **Répartition du taux de chômage par groupe d'âge et strate**
    - **Structure du chômage par groupe d'âge et strate**
  - Répartition Des Chômeurs Par Sexe Et Strate
  - **Quelques Notes Méthodologiques**

Tableau n° 01 : Tableau synoptique de la population active en Octobre 2006

	URBAIN	RURAL	TOTAL
Population occupée du moment	5 290 595	3 578 209	8 868 804
- Employeurs-Indépendants	1 639 893	1 206 324	2 846 217
- Salariés Permanents	2 001 674	898 829	2 900 503
- Salariés N.P+Apprentis	1 414 698	1 014 922	2 429 620
- Aides Familiaux	234 330	458 134	692 463
Population en Chômage	777 366	463 475	1 240 841
Population Active du moment	6 067 961	4 041 684	10 109 645
Taux de chômage	12,80%	11,50%	12,30%

Tableau n° 02 : Répartition de la population occupée selon la situation dans la profession et le sexe

	MASCULIN	FÉMININ	ENSEMBLE
- Employeurs-Indépendants	2 304 051	542 166	2 846 217
- Salariés Permanents	2 363 043	537 460	2 900 503
- Salariés N.P+Apprentis	2 166 178	263 442	2 429 620
- Aides Familiaux	538 667	153 796	692 463
TOTAL	7 371 939	1 496 864	8 868 804

Tableau n° 03 : Répartition de la population occupée selon le secteur d'activité de l'établissement et la strate

	URBAIN	RURAL	ENSEMBLE	Structure %
- Agriculture	303 639	1 305 994	1 609 633	18,1
- Industrie	839 568	424 023	1 263 591	14,2
- Bâtiments et Travaux Publics	744 737	512 967	1 257 703	14,2
- Commerces Services Administration	3 402 651	1 335 226	4 737 877	53,4
TOTAL	5 290 595	3 578 209	8 868 804	100

Tableau N° 04 : Répartition de la Population Occupée par Sexe et Strate

	URBAIN	RURAL	ENSEMBLE
MASCULIN	4 287 719	3 084 221	**7 371 939**
% en ligne	58,2	41,8	**100**
% en colonne	81,0	86,2	**83,1**
FEMININ	1 002 876	493 988	**1 496 864**
% en ligne	67,0	33,0	**100**
% en colonne	19,0	13,8	**16,9**
TOTAL	5 290 595	3 578 209	**8 868 804**
% en ligne	59,7	40,3	**100**
% en colonne	100	100	**100**

Tableau N° 05 : Répartition de la Population Active et Occupée par groupe d'âge et strate

	Population Active			Population Occupée		
	Urbain	Rural	Total	Urbain	Rural	Total
- de 20 ans	315 392	320 401	635 793	213 955	255 424	469 379
20 – 24 ans	854 014	717 664	1 571 678	620 545	581 151	1 201 696
25 – 29 ans	977 934	715 920	1 693 855	778 858	581 513	1 360 371
30 – 34 ans	889 739	585 891	1 475 630	780 726	524 510	1 305 236
35 – 39 ans	887 707	456 509	1 344 216	826 933	426 167	1 253 100
40 – 44 ans	818 050	435 965	1 254 015	785 492	419 581	1 205 074
45 – 49 ans	554 160	299 602	853 762	534 256	291 091	825 347
50 – 54 ans	415 538	232 760	648 297	399 334	223 420	622 754
55 – 59 ans	216 961	136 076	353 036	212 029	134 454	346 483
60 ans & +	138 467	140 897	279 363	138 467	140 897	279 363
TOTAL	6 067 961	4 041 684	10 109 645	5 290 595	3 578 209	8 868 804

POPULATION EN CHÔMAGE

Tab: 6 - Répartition de la Population en chômage par groupe d'âges et strate

Groupe d'âge	Urbain	Rural	Total
- de 20	101 437	64 977	166 414
20 – 24	233 469	136 513	369 982
25 – 29	199 076	134 407	333 483
30 – 34	109 013	61 381	170 394
35 – 39	60 774	30 341	91 115
40 – 44	32 558	16 384	48 942
45 – 49	19 904	8 512	28 415
50 – 54	16 204	9 340	255 44
55 – 59	4 932	1 622	6 553
TOTAL	777 366	463 475	1 240 841

Tab: 7 - Répartition des taux de chômage par groupe d'ages et strate en %

Urbain	Rural	Total
32,2	20,3	26,2
27,3	19,0	23,5
20,4	18,8	19,7
12,3	10,5	11,5
6,8	6,6	6,8
4,0	3,8	3,9
3,6	2,8	3,3
3,9	4,0	3,9
2,3	1,2	1,9
12,8	11,5	12,3

Tab: 8 -

Structure du Chômage par Groupe d'Ages et Strate en %

Urbain	Rural	Total	% Cum
13,0	14,0	13,4	13,4
30,0	29,5	29,8	43,2
25,6	29,0	26,9	70,1
14,0	13,2	13,7	83,8
7,8	6,5	7,3	91,2
4,2	3,5	3,9	95,1
2,6	1,8	2,3	97,4
2,1	2,0	2,1	99,5
0,6	0,3	0,5	100
100	100	100	

Tableau N° 09 : Répartition des chômeurs par Sexe et Strate

	URBAIN	RURAL	ENSEMBLE
MASCULIN	588 196	400 093	988 288
% en ligne	59,5	40,5	100
% en colonne	75,7	86,3	79,6
FÉMININ	189 170	63 383	252 553
% en ligne	74,9	25,1	100
% en colonne	24,3	13,7	20,4
TOTAL	777 366	463 475	1 240 841
% en ligne	62,6	37,4	100
% en colonne	100	100	100

المـــــلحق رقـــــم 6

MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DE LA PROMOTION DES INVESTISSEMENTS

PLAN D'ACTION DE LA STRATEGIE INDUSTRIELLE

DEVELOPPEMENT DES RESSOURCES HUMAINES

Novembre 2007

PLAN D'ACTION DE LA STRATEGIE INDUSTRIELLE

DEVELOPPEMENT DES RESSOURCES HUMAINES

ACTEURS	ACTIONS	ECHEANCES
		4ème trimestre 2007 / 1er trimestre 2008 / 2ème trimestre 2008 / 3ème trimestre 2008 / 4ème trimestre 2008 / 1er trimestre 2009 / 2ème trimestre 2009 / 3ème trimestre 2009
MIPI –MESRS-MEFP –MEN-SGP-Associations Prof	**1 - Evaluation des besoins de formation de qualification et définition du cadre des programmes de formations qualifiantes :**	
	1.1 Réunion avec tous les partenaires concernés 1.2 Rédaction du cahier des charges 1.3 Prospection et choix du bureau d'études	
	1.4 - Réalisation de l'étude 1.5 Validation des résultats (SGP /Entreprises/prestataires)	
MIPI-MEFP-MESRS-Institutions de formation –Asso Prof	**2 – Elaboration de programmes de formations qualifiantes pour les ressources humaines industrielles** 2.1 – Mise en place de groupes de travail : ▪ MIPI-MESRS-Instituts publics- SGP ▪ MIPI-MEFP-SGP ▪ MIPI-INSTITUTS PRIVES-SGP **<u>Objectifs</u> : diagnostic de l'existant et mesures correctives à proposer pour élaborer des programmes de formations qualifiantes pour les ressources humaines industrielles.**	
MIPI-MESRS-MEFP-IGG-INSTITUTS PUBLICS et privés	**3 – Décret sur les écoles d'ingénieurs et techniciens supérieurs, les écoles de management, les écoles d'économie.** 3.1 – Constitution groupe de travail MIPI-MESRS-MEFP-instituts publics et privés. 3.2 – Rédaction d'un projet de décret.	

PLAN D'ACTION DE LA STRATEGIE INDUSTRIELLE

DEVELOPPEMENT DES RESSOURCES HUMAINES

ACTEURS	ACTIONS	ECHEANCES							
		4ème trimestre 2007	1er trimestre 2008	2ème trimestre 2008	3ème trimestre 2008	4éme trimestre 2008	1er trimestre 2009	2ème trimestre 2009	3ème trimestre 2009
MIPI-MESRS	**4 – Récupération des instituts et centre de formation du ministère de l'industrie transférés au MESRS**								
	4.1- Réunions avec le MESRS 4.2- Etudes et mise en œuvre des modalités de transfert (infrastructures pédagogiques et d'hébergement)								
	4.3-Création de « l'Ecole Polytechnique de l'Industrie ». (Statuts et installation des organes de direction et de gestion)								
	4.4 – Mise en place des équipes pédagogiques et élaboration des programmes								
	4.5 – Ouverture et début d'activité de « l'Ecole Polytechnique de l'Industrie ».								
	4.6 – Création d'écoles polytechniques de l'industrie au niveau régional (Est- Ouest – Sud)								

PLAN D'ACTION DE LA STRATEGIE INDUSTRIELLE

DEVELOPPEMENT DES RESSOURCES HUMAINES

ACTEURS	ACTIONS	ECHEANCES							
		4ème trimestre 2007	1er trimestre 2008	2ème trimestre 2008	3ème trimestre 2008	4ème trimestre 2008	1er trimestre 2009	2ème trimestre 2009	3ème trimestre 2009
MIPI-MESRS	**5 – Etude des mesures d'adaptation des filières « génie industrielle » de l'enseignement supérieur aux nouvelles technologies et mise en œuvre.** 5.1 – Constitution et réunion d'un groupe de travail MIPI/ENTREPRISES/MESRS/USTHB 5.2 – Analyse des programmes existants 5.3 – Actualisation des programmes			■	■				
	5.4 –Mise en œuvre					■			
MIPI-MEFP	**6- Protocole d'accord entre MIPI et MEFP pour actualiser la carte de la formation professionnelle.** 6.1 – Constitution d'un groupe de travail MIPI-MEFP-Panel d'entreprises. 6.2 – Etablissement d'un protocole d'accord avec institution d'un comité de suivi			■					
MIPI-MESRS-SGP-Autres instituts	**7 – Etude du projet et lancement d'une grande école d'économie**								
	7.1 – Contacts préliminaires et Etude de faisabilité	■	■						
	7.2 – Identification et mise en œuvre des moyens humains et matériels pour le lancement de l'école. - infrastructures - moyens humains - programmes			■	■	■			

PLAN D'ACTION DE LA STRATEGIE INDUSTRIELLE

DEVELOPPEMENT DES RESSOURCES HUMAINES

ACTEURS	ACTIONS	ECHEANCES							
		4ème trimestre 2007	1er trimestre 2008	2ème trimestre 2008	3ème trimestre 2008	4ème trimestre 2008	1er trimestre 2009	2ème trimestre 2009	3ème trimestre 2009
MIPI-MESRS-MF-Instituts publics et privés- Associations professionnelles	**8 – Renforcement du réseau des Ecoles de Management à Alger.** 8.1 – Réunion avec les principales écoles de management publics et privés 8.2 – Elaboration de la plate-forme du réseau 8.3 – Mise en œuvre du réseau								
MIPI – Partenaires étrangers	**9 – INPED en tant que grande école de management** 9.1 – Réunion avec partenaire / Consultant 9.2 – Recherche et identification de partenaires								
	9.3 – Constitution groupe de travail MIPI-INPED-PARTENAIRES • Evaluation des compétences actuelles de l'INPED • Evaluation des programmes • « upgrading » des programmes existants • Elaboration de nouveaux programmes • Formation de formateurs								
	9.4 – Mise en œuvre des premiers programmes de « top-management »								

PLAN D'ACTION DE LA STRATEGIE INDUSTRIELLE

DEVELOPPEMENT DES RESSOURCES HUMAINES

ACTEURS	ACTIONS	ECHEANCES							
		4ème trimestre 2007	1er trimestre 2008	2ème trimestre 2008	3ème trimestre 2008	4ème trimestre 2008	1er trimestre 2009	2ème trimestre 2009	3ème trimestre 2009
MIPI-MESRS-MF-SGP-CACI-Associations professionnelles	**10 – Création de 4 Ecoles de Management (Régionales)** 10.1 – Etude de faisabilité et d'implantation 10.2 – Recherche de partenariat national et étranger 10.3 – Identification des lieux d'implantation (construction et/ou locaux disponibles) 10.4 – Choix et désignation des équipes dirigeantes 10.5 - Constitution d'équipes pédagogiques 10.6 - Elaboration des programmes 10.7 – Mise en œuvre des formations								
MIPI-MESRS – Universités (Alger – Oran – Constantine – Bejaia)	**11 – Redéploiement et renforcement des formations en gestion dans les universités.** 11.1 – Constitution d'un groupe de travail MIPI-MESRS-Universités. 11.2 – Identification et évaluation des programmes existants 11.3 – Actualisation des programmes (re-enginérie) – Etude de création de nouveaux programmes 11.4 – Implémentation des programmes et mise en œuvre								
MIPI - MFEP-Instituts et établissements privés	**12 – Renforcement et « upgrading » de la formation en gestion dans la FEP.** 12.1 - Constitution d'un groupe de travail MIPI- MFEP-INFP 13.2 - Identification et évaluation des programmes existants 12.3 – Actualisation/création des programmes 12.4 – Implémentation et mise en œuvre des programmes								

PLAN D'ACTION DE LA STRATEGIE INDUSTRIELLE

DEVELOPPEMENT DES RESSOURCES HUMAINES

ACTEURS	ACTIONS	ECHEANCES							
		4ème trimestre 2007	1er trimestre 2008	2ème trimestre 2008	3ème trimestre 2008	4ème trimestre 2008	1er trimestre 2009	2ème trimestre 2009	3ème trimestre 2009
MIPI-MFEP-MPME/A- Org Prof	13 -Adoption de mesures d'incitation et d'appui à l'entreprise pour s'intégrer aux programmes de formation								
MIPI-MFEP-MF-MPME/A-MESR	14 -Adoption de mesures d'incitation de d'appuide l'Etat pour l'émergence d'une offre publique et privée de ressosurces humaines industrielles (Fonds spécial et/ou allégement fiscal)								
Chefferie du Gvmnt-SGG-MIPI	15 -Evaluation et révision de l'Ordonnance N°07-01 du 1er Mars 200 relative aux incompatibilités et obligations particulières attachées à certains emplois et fonctions (« pantouflage »)								
Chefferie du Gvmnt-SGG-MIPI – MJ	16 -Réajustement des clauses pénalisant la fonction de gestion, en dehors de préjudice de tiers								
MIPI	17 -Institution de récompenses (Awards) annuelles liées au mérite par grande discipline scientifiques et technologiques								

PLAN D'ACTION DE LA STRATEGIE INDUSTRIELLE

RELATIF AUX POLITIQUES DE SUPPORT A L'APPROPRIATION TECHNOLOGIQUE ET A L'INNOVATION

Acteurs	N°	Actions	Contenu	2007			2008										2009										
				4 T			1 T			2 T			3 T			4°T		1 T			2 T			3 T			4°T	
				O	N	D	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D
MIPI	1	**Etat des lieux**	**1.1 Termes de référence adoptés**																										
GOUV SGG MIPI	2	**Texte instituant le Système National d'Innovation** *L'absence d'un ancrage juridique pour la mise en place des structrues de support de l'innovation nécessite l'élaboration d'une loi.*	**2.1 Elaboration de la loi :**																										
			Phase élaboration par le MIPI																										
			Phase concertation avec les autres secteur																										
			2.2 Préparation des textes d'application :																										
			Texte portant création de l'Agence de Développement de l'Innovation (*)																										
			Textes d'amendement des aides et soutiens à l'innovation (**)																										
			Texte portant création de la haute Commission pour la Science,l'Innovation et le Développement																										
			Texte institutant le statut de la Jeune Entreprise Innovante																										
			Texte d'amendement ou de création d'un fonds d'aide et de soutien au développement du marché de l'innovation																										
GOUV	3	**Adoption du Programme National d'Innovation (PNI)**	**3.1 Préparation et validation du PNI (actualisation v[illegible]2002)**																										
			3.2 Adoption du PNI par le gouvernement																										
MIPI - MESRS - MF -MDN	4	**Mise en place d'une haute commission pour la science, l'innovation et le développement**	**4.1 Prise en charge dans le cadre des textes instituant le SNI**																										
MIPI - MESRS	5	**Reconversion ANVREDET en agence pour la promotion de l'innovation industrielle**	**5.1 Prise en charge dans le cadre des textes instituant le SNI (Agence)**																										
MIPI	6	**Redéploiement et renforcement du rôle de l'INAPI**	6.1 Renforcer les moyens de l'INAPI en terme notamment d'infrastructures (notamment décentralisées), d'équipement et de compétences																										
			6.2 Introduire les TIC pour améliorer la gestion et la mise en place de services en ligne																										
			6.3 Adapter le cadre réglementaire actuel lié à la propriété industrielle (dessins, modèles, marques, brevets, appelation d'origine et activités de mandataires)																										
			6.4 Renforcer la coopération avec les acteurs notamment la douane, le commerce et la justice pour lutter contre la concurrence déloyale																										
			6.5 Intensifier la coopération régionale et internationale et envisager l'engagement de l'Algérie à d'autres accords multilatéraux																										
			6.6 Création d'une association de mandataires																										

PLAN D'ACTION DE LA STRATEGIE INDUSTRIELLE

RELATIF A LA POLITIQUE DES TIC

Acteurs	N°	Actions	Contenu
MPTIC-SGG	14	Accélération de la Mise en place de l'administration en ligne et du e-Gouvernement	Pour mémoire
MTIC	15	Redéploiement des activités et réorganisation de la e-commission	Pour mémoire
Cheff du Gvt-MPTIC- MIPI	16	Elaboration et adoption d'un plan national de développement des TIC (entreprises)	16.1 Réunions avec le MPTIC pour examen du volet TIC dans les entreprises
MPTIC-MIPI-MPME – Associations prof.	17	Appel à projet « réseau Entreprises »	17.1 Collecte de données à travers le site du MIPI pour recenser les entreprises recourant aux TIC
			17.2 Réunions avec la PME pour les conclusions d'une étude d'impact des TIC sur les PME
			17.3 Réunion avec les professionnels des secteurs de la mécanique et de l'agroalimentaire pour définir les besoins des acteurs
			17.4 Confection d'un cahier de charges et lancement de l'appel d'offre pour l'acquisition d'un logiciel pour la gestion du réseau et du suivi de sa performance
			17.5 Acquisition et hébergement du logiciel au niveau du serveur du MIPI à titre transitoire avant son transfert
			17.6 Généralisation aux autres secteurs d'activité
MIPI- MPME - MF- MPTIC	18	Organisation et promotion des services TIC aux entreprises (subvention des coûts d'installation et réduction des coûts d'accès aux TIC)	18.1 Certaines mesures fiscales sont déjà effectives avec la loi de finances 2007. Recenser d'autres mesures éventuelles
			18.2 Inclure cette action dans les plans de mise à niveau du secteur privé pour pouvoir bénéficier de subventions.
MPME-MIPI-MPTIC	19	Adoption statut de « jeune entreprise innovante » aux entreprises de services et d'aide à l'appropriation des TIC	19.1 Action identique à l'action N°11

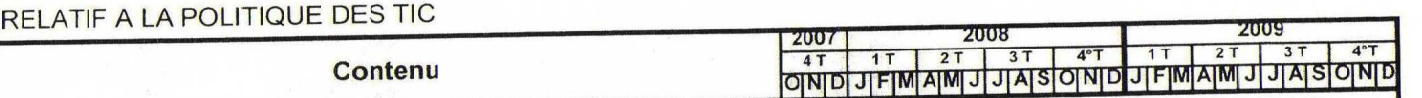

Acteurs	N°	Actions	Contenu	2007			2008												2009										
				4 T			1 T			2 T			3 T			4°T			1 T			2 T			3 T			4°T		
				O	N	D	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D
MIPI - MERS - MF - MDN	7	Adoption des mécanismes de facilitation des relations entreprises - Centres et Laboratoires de recherche	7.1 Définition des mécanismes																										
			7.2 Elaboration d'un dispositif sous forme de protocole et/ou de contrat																										
MIPI	8	Renforcement des capacités de conseil à l'innovation des CTI	8.1 Renforcement des missions des CTI dans le conseil à l'innovation à prévoir dans les structures à créer																										
			8.2 Renforcement du rôle de l'INAPI																										
MIPI-Centres et Laboratories de Recherche	9	Adopter des mesures de facilitation pour la création de capacités d'innovation et d'appropriation technologique par l'entreprise et mise en oeuvre	9.1 Définition des mesures																										
			9.2 Adoption des mesures																										
MIPI -MESRS	10	Création de bureaux d'entreprises auprès des universités (mise en réseau Université Entreprise)	10.1 Identifier les interfaces entreprises-universités et leurs missions																										
			10.2 Mise en place des instruments nécessaires à la relation entreprises-universités																										
MIPI-MPME-MESRS-Ass-prof	11	Organisation et développement d'un marché des innovations industrielles	11.1 Mise en place d'un réseau fédérant APII, les associations professionnelles, l'INAPI, les instituts de recherche, les CTI au travers l'organisation de manifestations périodiques : bourses, salons/expositions, forums, rencontres techniques spécialisées																										
			11.2 Parrainage par le MIPI d'un forum auprès de promotions d'universitaires sortants (avec le consortium université de Blida - CEIMI - FCE - CACI - ANDI - Banques - Investisseurs)																										
MIPI-MESRS-MF	12	Création d'un fonds national d'aide et de soutien au développement du marché de l'innovation	12.1 Compléter la législation et la réglementaion relative au fonds existant (fonds de la compétitivité)																										
			12.2 Adapter la réglementation au fonds existant																										
MIPI-MPME-MF	13	Instituer le statut de la « jeune entreprise » innovante et lui faciliter l'accès à un fonds de capital-risque	13.1 Statut de la jeune entreprise innovante prévu dans la loi sur l'innovation et fixé par un texte réglementaire.																										
			13.2 Adoption de mesures fiscales de facilitation dans le cadre des dispositions de la Loi de finances																										

Acteurs	N°	Actions	Contenu	2007			2008												2009											
				4 T			1 T			2 T			3 T			4°T			1 T			2 T			3 T			4°T		
				O	N	D	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O	N	D
MPTIC -MIPI-MC + *MESRS*	20	Cadre de promotion et de développement de logiciels libres	20.1 Avis du MPTIC a été requis. Communication prévue																											
			20.2 Définition du cadre juridique et réglementaire régissant les logiciels en général et les logiciels libres en particulier																											
			20.3 Création d'une association pour le logiciel libre impliquant la communauté scientifique																											
			20.4 Mise en place d'incitations en faveur des activités de développement de logiciels																											
			20.5 Mise en place d'une structure d'appui pour l'acquisition et le développement des logiciels libres																											
MPTIC-MESRS-MEN-MFP	21	Redéploiement et renforcement de la politique nationale de formation en TIC	21.1 Rencontres avec les acteurs .																											
MIPI- MPTIC - MPME Associations prof	22	Mise en place d'un observatoire des TIC (évaluation utilisation et appropriation des TIC par les entreprises industrielles)	22.1 Observatoire National des TIC est prévu au niveau du MPTIC.																											
			22.2 Elaboration d'indicateurs internationaux de mesure de la pénétration des TIC dans les entreprises à transmettre au MPTIC pour les intégrer dans le système																											

(*) au lieu et place de la reconversion de l'ANVREDET

(**) en fonction du calendrier législatif

Date: 21 Novembre 2007 16h00

الفهـــرس

العنـــــوان	رقم الصفحة
مقدمـــة	(ا – ح)
الجانب النظري: مدخل نظري حول مفهوم ومحددات التكوين المهنى والحيز الإقتـــصادي ونظـــم المعلومات الجغرافية.	1
الفصل الأول: مفهوم ومحددات التكوين المهني والحيز الاقتصادي.....	2-30
المبحث الأول: مفهوم ومحددات التكوين المهني.....	4
المطلب الأول: تعريف التكوين وأهم المصطلحات المتقاربة معه.....	4
أولا: تعريف التكوين.....	5
ثانيا: أهمية التكوين.....	6
ثالثا: أهم المصطلحات المتقاربة مع التكوين(التربية والتعليم).....	7
المطلب الثاني: تعريف المهنة.....	10
أولا: تعريف المهنة لغة.....	10
ثانيا: تعريف المهنة اصطلاحا.....	11
المطلب الثالث: تعريف التكوين المهني وأهميته.....	11
أولا: تعريف التكوين المهني.....	12
ثانيا: أهمية التكوين المهني.....	12
المبحث الثاني: مفهوم ومحددات الحيز الاقتصادي.....	13
المطلب الأول: تعريف الحيز الاقتصادي.....	13
أولا: تعريف الحيز لغة.....	14
ثانيا: تعريف الحيز اصطلاحا.....	14
ثالثا: تعريف الحيز اقتصاديا.....	14
المطلب الثاني: محددات الحيز الاقتصادي وأهم المصطلحات المرتبطة به.....	15
أولا: محددات الحيز الاقتصادي.....	15
ثانيا: أهم المصطلحات المرتبطة بالحيز الاقتصادي.....	17
المبحث الثالث: أهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني.....	20
المطلب الأول: أهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني على مستوى كلي.....	20
أولا: المفهوم الحديث للتنمية.....	21
ثانيا: تطور اقتصاد المعرفة.....	21
ثالثا: زيادة الطلب على العمالة المؤهلة والأكثر كفاءة.....	24
رابعا: ارتفاع نسبة الشباب في البنية السكانية والتطور التكنولوجي.....	24
المطلب الثاني: أهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني على مستوى جزئي.....	24
أولا: تطور وظيفة الموارد البشرية وأهدافها.....	25
ثانيا: تنامي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	28
ثالثا: تطور الأبحاث المرتبطة برأس المال البشري.....	29
خلاصة الفصل الأول.....	30

الفصل الثاني: مستويات تطور الحيز الاقتصادي في منظور أهـــم المـــدارس الفكريـــة..... 31-54
المبحث الأول:تطور الحيز الاقتصادي على المستوى المحلي..... 33
المطلب الأول: نظريات التوطن الصناعي..... 34
أولا: نظرية الموقع الزراعي..... 34
ثانيا: نظرية الموقع الصناعي..... 34
المطلب الثاني: نظرية الأماكن المركزية..... 36
أولا: نظرية المكان المركزي لـــ والتر كريستلر **Walter Christler**..... 36
ثانيا: نظرية المكان المركزي لـــ أوجست لوش **August loesch**..... 36
المطلب الثالث: نظريات الاستقطاب..... 37
أولا: نظرية فرانسوا بيرو**F.Perroux**..... 37
ثانيا: نظرية بودفيل **Boudeville**..... 39
ثالثا: نظرية كامر ميردال **Cummar Myrdal**..... 39
المبحث الثاني: تطور الحيز الاقتصادي على المستوى الدولي..... 41
المطلب الأول: التحليل التقليدي والتحليل الماركسي..... 42
أولا: التحليل التقليدي..... 42
ثانيا: التحليل الماركسي..... 43
المطلب الثاني: التحليل الحديث المرتبط بالعولمة..... 44
أولا: العولمة..... 44
ثانيا: أشكال التكامل..... 45
المبحث الثالث: تطور الحيز الاقتصادي على مستوى الموارد البشرية..... 46
المطلب الأول: دور التربية والتعليم في التنمية 46
أولا: أهمية التربية والتعليم..... 47
ثانيا: علاقة التربية والتعليم بالتنمية..... 48
المطلب الثاني: دور التكوين في التنمية..... 51
أولا: أهمية التكوين..... 51
ثانيا: علاقة التكوين بالتنمية..... 52
خلاصة الفصل الثاني..... 54
الفصل الثالث: أهمية نظم المعلومات الجغرافية في توصيف الحيز الاقتصادي للتكوين المهني..... 55-78
المبحث الأول: تعريف نظم المعلومات الجغرافية ومكوناتها..... 57
المطلب الأول: تعريف نظم المعلومات ونظم المعلومات الجغرافية..... 57
أولا: تعريف نظم المعلومات..... 57
ثانيا: تعريف نظم المعلومات الجغرافية..... 59
المطلب الثاني: مكونات نظم المعلومات الجغرافية..... 60
أولا: الأجهزة..... 60
ثانيا: البرامج والمعلومات والمستخدم..... 62
المبحث الثاني: طرق عمل نظم المعلومات الجغرافية وأهميتها..... 64
المطلب الأول: طرق عمل نظم المعلومات الجغرافية..... 64
أولا: طريقة **Vector** 65
ثانيا: طريقة **Raster** 65
ثالثا: العناصر الوظيفية لنظم المعلومات الجغرافية..... 66
المطلب الثاني: أهمية نظم المعلومات الجغرافية..... 67
أولا: القدرة على التحليل المكاني و الإحصائي..... 67
ثانيا: إعداد الخرائط والتسريع بانجاز الدراسات المرتبطة بالتنمية المكانية..... 68

ثالثا: المساعدة في دعم اتخاذ القرار..... 68
رابعا: جهود الجزائر في استخدام نظم المعلومات الجغرافية..... 73
خلاصة الفصل الثالث..... 76
الجانب التطبيقي: خصوصية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بالجزائر 77-226
الفصل الرابع: مراحل تطور التكوين المهني وهياكله المؤسسية والتنظيمية..... 79-109
المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري..... 81
المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالموارد والإمكانيات وبالتحولات..... 81
أولا: خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالموارد والإمكانيات..... 81
ثانيا: خصائص الاقتصاد الجزائري المرتبطة بالتحولات..... 81
المطلب الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري..... 85
أولا: مرحلة المخططات التنموية (الجيل الأول للإصلاحات)..... 85
ثانيا: مرحلة الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو(الجيل الثاني للإصلاحات)..... 87
المبحث الثاني: مراحل تطور التكوين المهني..... 89
المطلب الأول: التكوين المهني بعد الاستقلال..... 89
أولا: التكوين المهني إبان الاحتلال..... 90
ثانيا: التكوين المهني بعد الاستقلال مباشرة..... 91
المطلب الثاني: التكوين المهني في المخططات التنموية..... 92
أولا: التكوين المهني في المخطط الثلاثي والمخططين الرباعيين الأول والثاني..... 92
ثانيا:التكوين المهني في المخططين الخماسي الأول والثاني وعقد التسعينيات..... 93
المطلب الثالث: إصلاحات قطاع التكوين المهني..... 97
أولا: أهداف الإصلاحات..... 97
ثانيا: التعليم المهني..... 97
المبحث الثالث: الهيكل المؤسساتي والتنظيمي للتكوين المهني..... 100
المطلب الأول:الهيكل المؤسساتي..... 100
أولا: مراكز ومعاهد التكوين المهني..... 100
ثانيا: هياكل تدعيم الدراسة والبحث..... 101
ثالثا: المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية لمؤسسات التكوين المهني..... 101
رابعا: الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المستمر..... 102
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي..... 104
أولا: أنماط التكوين المهني..... 104
ثانيا: مستويات التأهيل..... 105
ثالثا: شهادات التكوين المهني..... 107
خلاصة الفصل الرابع..... 109
الفصل الخامس: أهداف المنظومة التربوية والتكوينية..... 110-137
المبحث الأول: زيادة معدلات الالتحاق..... 112
المطلب الأول: إصلاحات المنظومة التربوية والتكوينية..... 112
أولا: إصلاحات **1976** المتعلقة بإعادة تنظيم التربية والتكوين..... 112
ثانيا: قرار المدرسة الأساسية في بداية **1980**..... 114
ثالثا: نظام الجذع المشترك سنة **1990**..... 114
رابعا: الإصلاحات الجارية..... 115
المطلب الثاني: المؤشرات الكمية للمنظومة التربوية والتكوينية..... 116
أولا: بالنسبة للتعليم الإلزامي وما بعد الإلزامي..... 116
ثانيا: بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي..... 118

المبحث الثاني: تحقيق الكفاءة المالية..... 119
المطلب الأول: تطور الإنفاق على التعليم والتكوين..... 119
أولا:تطور الإنفاق على التعليم..... 119
ثانيا: تطور الإنفاق على التكوين..... 124
المطلب الثاني: سياسات دعم وتمويل التعليم والتكوين المهني..... 126
أولا: فتح قطاع التعليم والتكوين المهني للقطاع الخاص..... 126
ثانيا: الصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل..... 128
ثالثا: المساعدات التي تتلقاها الجزائر في إطار برامج ميدا أو في إطار اتفاقيات التعاون..... 129
المبحث الثالث:ضمان النوعية..... 129
المطلب الأول: التعليم الإلزامي وما بعد الإلزامي..... 130
أولا: هيمنة التعليم العام على المنظومة التربوية..... 130
ثانيا: زيادة ظاهرة التسرب المدرسي..... 130
ثالثا: زيادة ظاهرة إعادة السنة وانخفاض نسبة التمدرس لدى الذكور..... 131
المطلب الثاني: التعليم العالي والبحث العلمي..... 132
أولا: التعليم العالي..... 133
ثانيا: البحث العلمي..... 134
خلاصة الفصل الخامس..... 137
الفصل السادس: دراسة العرض من التكوين المهني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية..... **138-185**
المبحث الأول: خارطة مؤسسات التكوين المهني..... 140
المطلب الأول: توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب المناطق والولايات.. 140
أولا: توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب الولايات..... 140
ثانيا: توزيع مؤسسات التكوين المهني حسب المناطق 148
المطلب الثاني: توزيع الطاقة البيداغوجية والطلب على التكوين المهني حسب الولايات..... 150
أولا: توزيع الطاقة البداغوجية حسب الولايات..... 150
ثانيا: توزيع الطلب على التكوين المهني حسب الولايات..... 154
المبحث الثاني: خارطة مخرجات التكوين المهني الإقامي..... 157
المطلب الأول: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب المناطق والولايات..... 157
أولا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب المناطق..... 157
ثانيا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الولايات..... 159
المطلب الثاني: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الفروع..... 162
أولا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الفروع الرئيسية..... 162
ثانيا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب الفروع الضعيفة..... 163
ثالثا: توزيع مخرجات التكوين المهني الإقامي حسب باقي الفروع..... 164
المبحث الثالث:خارطة مخرجات التمهين..... 165
المطلب الأول: توزيع مخرجات التمهين حسب المناطق والولايات..... 165
أولا: توزيع مخرجات التمهين حسب المناطق..... 165
ثانيا: توزيع مخرجات التمهين حسب الولايات..... 167
المطلب الثاني: توزيع مخرجات التمهين حسب الفروع..... 170
أولا: توزيع مخرجات التمهين حسب الفروع الرئيسية..... 170
ثانيا: توزيع مخرجات التمهين حسب الفروع الضعيفة..... 173
ثالثا: توزيع مخرجات التمهين حسب باقي الفروع..... 176
خلاصة الفصل السادس..... 185

الفصل السابع: مؤشرات الطلب على التكوين المهني..... 185-227
المبحث الأول: مؤشرات عن سوق العمل..... 188
المطلب الأول: سوق العمل سوق بطالة..... 188
أولا: زيادة قوة العمل بالمقارنة مع معدلات النمو..... 188
ثانيا: أسباب البطالة..... 189
المطلب الثاني: سوق مساهمة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي فيها ضعيفة..... 192
أولا: القطاع الخاص..... 192
ثانيا: الاستثمار الأجنبي..... 194
المطلب الثالث: سوق عمالة غير مؤهلة..... 199
أولا: مستويات التعليم..... 199
ثانيا: مستويات التأهيل..... 202
المبحث الثاني: برامج التشغيل..... 204
المطلب الأول: الأجهزة التي تسيرها الوزارة المكلفة بالعمل..... 204
أولا: برامج تشغيل الشباب..... 204
ثانيا: جهاز الإدماج المهني للشباب..... 205
المطلب الثاني: الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية..... 206
أولا: التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة..... 206
ثانيا: الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة..... 207
ثالثا: عقود ما قبل التشغيل..... 207
رابعا: برامج التنمية الاجتماعية..... 208
خامسا: القروض المصغرة..... 209
المطلب الثالث: أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الإندماج وجهاز الدعم والإدماج المهني و ترقية الإستثمارات 209
أولا: أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين من البطالة..... 209
ثانيا: جهاز الدعم والإدماج المهني 210
ثالثا: أجهزة صيانة التشغيل وترقية الاستثمارا.ت..... 210
رابعا: الانتقادات الموجهة لبرامج التشغيل..... 211
المبحث الثالث: مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية **2025** ومشروع الإستراتيجية الصناعية..... 213
المطلب الأول: مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية **2025**..... 213
أولا: الخيارات الصناعية الجزائرية(بعض الملاحظات)..... 213
ثانيا: مرتكزات مشروع المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية **2025**..... 215
المطلب الثاني: مشروع الإستراتيجية الصناعية..... 217
أولا: أهداف مشروع الإستراتيجية الصناعية ومرتكزاته..... 217
ثانيا: تحديات مشروع الإستراتيجية الصناعية..... 220
خلاصة الفصل السابع..... 227
الخاتمـــة **229-233**
قائمة المراجع، الجداول، الأشكال والخرائط..... 234-236
الملاحق..... 237

ملخـــص:

يتحدد الحيز الاقتصادي للتكوين المهني بعلاقة هذا الأخير بأهم مكونات المنظومة التربوية والتكوينيـــة وبعـــالم الشغل أو سوق العمل.

ويرتبط التكوين المهني بالنظام المدرسي من حيث إمكانية استيعابه لما يسمى بالفاقد التعليمي الذي ينـــتج عـــن الفشل المدرسي بالنسبة للمتمدرسين الذين لم يحالفهم الحظ في النجاح، أو الذين كانوا ضحية لظاهرة التسرب المدرسي، وذلك تسهيلا لإعادة إدماجهم مهنيا واجتماعيا .

أما بالنسبة للنظام الجامعي فالعلاقة تندرج ضمن تحمل مخرجات التعليم العالي في بعض الحالات مسؤولية تـــأطير العملية التكوينية في معاهد ومراكز التكوين المهني.

وبالنسبة لعلاقة التكوين المهني بعالم الشغل فهي علاقة محورية ونلمس ذلك من خلال الأهـــداف الـــتي وضـــعت للتكوين المهني في هذا الاتجاه والتي يمكن حصرها في:

– ضمان تكوين أو تعليم مهني لكل فرد يسمح له بإيجاد فرصة عمل في سوق الشغل.

– تزويد القطاعات الاقتصادية بموارد بشرية مؤهلة في مختلف الأنشطة وبما يتماشى والتغيرات التي شـــهدها ســـوق العمل.

فالتكوين المهني في علاقته مع الأطراف الثلاثة يسعى للاستجابة إلى نوعين من الطلب:

– الطلب الاجتماعي للتكوين المهني والذي يعبّر عنه المتسربون من المدارس سنويا و العمال المسرحون.

– الطلب الاقتصادي المرتبط باليد العاملة المؤهلة وهو الطلب الذي تعبر عنه المؤســـسات الإنتاجيـــة في القطـــاع الاقتصادي لضمان سير الإنتاج فيها بانتظام وفعالية لمواجهة المنافسة.

جاءت خطة البحث في سبعة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة ومجموعة من الملاحق.

يشتمل الجانب النظري على ثلاثة فصول، الفصل الأول يشكل مدخلا نظريا حول مفهوم ومحددات كل مـــن التكوين المهني والحيز الاقتصادي: تعريف التكوين بشكل عام وأهم المصطلحات المتقاربة معه والتكوين المهني بشكل خاص، تعريف الحيز الاقتصادي وأهم المصطلحات المرتبطة به، وأهمية الحيز الاقتصادي للتكوين المهني.

يتضمن الفصل الثاني مستويات تطور الحيز الاقتصادي وفق أهم المدارس الفكرية: على المستوى المحلي والـــدولي وعلى مستوى الموارد البشرية. أما الفصل الثالث فيتناول نظم المعلومات الجغرافية كأداة لدراسة الحيز الاقتـــصادي للتكوين المهني.

و يشتمل الجانب التطبيقي للبحث على أربعة فصول: الفصل الرابع يتضمن خصائص الاقتصاد الجزائري وأهـــم مراحل تطور التكوين المهني وهياكله المؤسسية والتنظيمية. أما الفصل الخامس فيتضمن دراسة أهـــداف المنظومـــة التربوية والتكوينية.

الفصل السادس يتناول خريطة العرض من التكوين المهني الإقامي والتمهين حسب المناطق والولايات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. وأخيرا الفصل السابع الذي يتناول بعض مؤشرات الطلب على التكوين المهـــني المرتبطـــة بسوق العمل، برامج التشغيل ومشروع الإستراتيجية الصناعية.

Abstract

The economic space of vocational training is outlined by the relationship between the vocational training and both the educational and university system, and the market labor.

The vocational training has a relation with the educational system according to its ability to accept what is called “educational loss”, which is the consequence of school failure of the pupils who did not have the luck of passing, or those who have been the victims of the phenomenon of school escape.

As for the university, the relationship comes undertaking the responsibility of supervising the vocational process in the vocational centers and institutes according to certain specialties.

The relation between vocational training and the market labor indicated through the goals which have been set in this way, and which can be mentioned as follows:

- To secure the opportunity of training which may help in finding job vacancy in the market job.
- Enriching the economic sectors with human resources of different activities which go along with the changes that the market labor is interesting especially for the medium capacities.

The vocational training in its relation with the three sides seeks responding to two types of demand:

- A social demand, which is symbolized by those who quit school annually and the fired employees.
- An economic demand which is related to the qualified working force, to ensure the regularity and efficiency of production to face the competition.

This study has been fulfilled in seven chapters: A theoretical and conceptual frame with three chapters which revolves around the vocational training, economic space and geographical information systems.

An application frame in four chapters which deals with the specificity of the economic space of vocational training in Algeria. using the geographical information systems: The fourth chapter includes the stages of the development of the vocational training sector in Algeria (historical background).

The fifth chapter deals with the specificity of the educational systems in Algeria. And The sixth chapter includes a study of the supply of vocational training according to the institutions and the output, using the geographical information systems.

Finally, the seventh chapter includes the demand indications of vocational training.

Conclusion and some appendixes.

تمت بعون الله وفضله